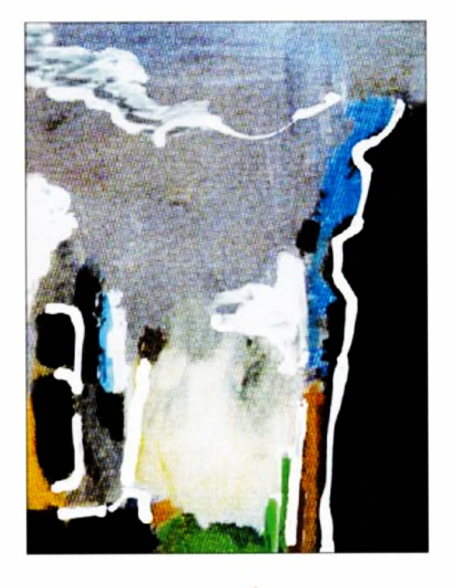
تييرّي كوڤيل

إيران

الثورة الخفيّة





الفارابي


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

إيـــــران

الثورة الخفية

Thierry Coville

Iran, la révolution invisible

La Découverte
9 bis, rue Abel-Hovelacque
75013 Paris

تييرّي كوڤيل

إيـــــــــران

الثورة الخفية

تعريب: د. أ. خليل أحمد خليل

بروفسور في الجامعة اللبنانية

دار الفارابي

الكتاب: إيران، الثورة الخفية
المؤلف: تييرّي كوفيل
المترجم: د. أ. خليل أحمد خليل
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com
الطبعة الأولى 2008
ISBN: 978-9953-71-272-7

ISBN: 978-2-7071-4683-0

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français
de la culture - Centre National du Livre.

المحتويات

مدخل

من المؤكّد أن إيران تنتمي إلى هذه البلدان التي لا نظير لأهميتها الاستراتيجية سوى جهل بقية الكوكب لها، وبالأخص جهل البلدان الغربية. فهي إن بَدَتْ كأنها تشغل موقعاً أساسياً في الشرق الأوسط، فإن مردّ ذلك إلى موقعها الجغرافي أولاً: فهي مُحاطة جنوباً ببلدان الخليج [العربي]، وشرقاً بأفغانستان وباكستان، وغرباً بتركيا والعراق، وشمالاً بآسيا الوسطى وجنوب القوقاز. والحال، فهي تتوق إلى دور قوة إقليمية كبرى في هذا المجال نظراً لمساحتها (نحو ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا) ولوزنها السكاني (نحو 70 مليون نسمة) والاقتصادي (المرتبط بمواردها الطوقية[*]، بنحو خاص)، وبالأخص، نظراً لنفوذها السياسي ولروابطها التاريخية العريقة جداً مع جيرانها. سنلاحظ أن إيران غالباً ما بَدَتْ بصورة ريادية في العالم الإسلامي، كما تدل على ذلك الثورة الدستورية سنة 1906 وتأميم الدكتور محمد مصدّق

(*) الطاقة من الطوق، والنسبة إلى الأصل [ملحظ المعرّب].

للصناعة النفطية سنة 1951، أو أنها قامت بتجارب مُبتكرة ـ وغير متكرِّرة أبداً ـ كالثورة الإسلامية سنة 1979. ناهيك عن أن إيران هي أحد المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم؛ فهي تملك ثاني احتياطي للغاز العالمي، كما تملك موارد من المعادن المترابطة (كالنحاس والرصاص والتوتياء، إلخ)، فضلاً عن أن أهمية سكانها جعلتها سوقاً ذات طاقة كبيرة. أخيراً، هذا البلد يشكّل الطريق الأكثر أماناً واقتصاداً لنقل وتصدير الغاز والنفط الآتيين من بحر قزوين.

كما أن من الواضح أن أهمية إيران الاستراتيجية ترتبط بتاريخها الحديث. فعلى أثر ثورة شباط/فبراير سنة 1979، صارت إيران جمهورية إسلامية. هذا الحدث أثار قلقاً شديداً في العالم، لا سيما في البلدان الغربية، نظراً لتصميم الجمهورية الإسلامية المُعلن على تصدير الثورة إلى المنطقة، مما يهدِّد باضطراب منطقة أساسية بالنسبة إلى حاجات الاقتصاد العالمي النفطية. ناهيك عن أن هذا السياق هو الذي أغرى صدّام حسين بالإقدام على أولى مغامراته المشؤومة، حرب إيران ـ العراق، التي ستدوم ثماني سنوات (1980-1988). إن هذا التصميم الإيراني على مزج تصدير الثورة بالنضال ضد الإمبريالية هو الذي سيؤدي إلى مجابهة مع البلدان الغربية، وبالأخص مع الولايات المتحدة، بعد قضية رهائن السفارة الأميركية في طهران والهجمات على

القوات الأميركية والفرنسية في لبنان وأخذ رهائن في هذا البلد نفسه، إلخ. هذه الحوادث ستقود إلى ربط منهجي بين إيران والإرهاب الإسلامي. إن تاريخاً كهذا، لا يزال حديثاً، يفسّر أيضاً لماذا تواصل الولايات المتحدة رؤية إيران كنظام خطر بنيوياً وتبدو أنها مصمّمة، بعد أزمة «11 أيلول/ سبتمبر»، على تصفية حساباتها القديمة مع هذا البلد. فضلاً عن هذا البعد الاستراتيجي، جرى النظر إلى الثورة الإسلامية في العالم برمّته كأنها حَدَثٌ مؤشّر على عودة الدين والظلامية في العالم المسلم، ستظهر عقابيله من أفغانستان إلى الجزائر. كما أن انعطاف السياسة الخارجية الأميركية بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر زاد أيضاً (إن كان ثمّة حاجة لذلك) من الدور الأساسي لإيران. والحال فإن الحروب في أفغانستان والعراق أفضَت إلى محاولات تجديد البناء السياسي في هذين البلدين تحت الرعاية الأميركية. والعلاقات التاريخية والثقافية بين إيران وجاريها تُقلِق كثيراً السلطات الأميركية التي تخشى من أن يسمح الوضع الجديد لإيران بأن توسّع نفوذها. زد على ذلك أن التوترات الأميركية ـ الإيرانية قد جرى تضخيمها بسبب وصف الرئيس الأميركي جورج و. بوش لإيران، إبان خطابه حول حالة الأمة في كانون الثاني/يناير 2002، بأنها تنتمي إلى «محور الشرّ». فالاتهامات الأميركية تدور حول دعم الإرهاب العالمي (أي حزب الله اللبناني والمجموعات

الفلسطينية المتطرفة) وتصميم إيران المُفترض على حيازة أسلحة دمار شامل (أي السلاح النووي) وحول الطابع الديكتاتوري لنظامها.

إلى هذه التهم أُضيفت تِهَمُ استقبال أعضاء القاعدة الفارّين من أفغانستان أو العزم على زعزعة أمن أفغانستان وبالأخص العراق. كان يمكن الظن أن المصاعب التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق قد تقودها إلى اعتماد لهجة أقلّ حرباً على إيران. غير أن استطلاعاً أجراه صحافي أميركي[1]، مطلع سنة 2005، كان قد كشف عن قيام قوات خاصة بمهام استطلاعية في شرق إيران بهدف رصد المواقع المستخدمة لبناء أسلحة نووية تحضيراً لهجمات عسكرية محتملة.

أمام رهانات كهذه، يمكن لمراقب ساذج أن يأمل بأن تكون معرفة هذا البلد في المستوى المنشود. والحال، ليس الأمر كذلك. ففي خلال أمدٍ طويل، لم تكن التحقيقات أو المقالات الصحفية عن إيران تبيّن أو تصف سوى الجماهير المتعصّبة والنساء بالشادور الأسود، وسوى بلد هو حتماً توتاليتاري وظلامي. كما أن هذه الحالة الميدانية كانت تنجم

(1) S.M. HERSH, «The Coming Wars», *The New Yorker*, 24 janv. 2005 (http://www.newyorker.com/fact/content/?050124fa-fact).

من موقف السلطات الإيرانية التي كانت تضخُّ معلومات قليلة أو سيئة عن إيران الحقيقية، إما لأنها كانت تجد مصلحة معينة في تناقل صورة كاريكاتورية كهذه، وإما لأنها كانت بكل بساطة لا تعرف كيف تتواصل مع الآخرين.

ثم إن هذه الصورة التبسيطية صارت شيئاً فشيئاً أكثر تعقيداً بقليل. إذ إن بثّ أفلام أنتجها جيل جديد من السينمائيين الإيرانيين (عباس كيارستمي، مخملباف الأب والابنة، جعفر باناحي، مجيد مجيدي وسواهم كثيرون) تصف واقع المجتمع الإيراني، سمح باكتشاف واقع مختلف تماماً عن الرواسم (الكليشهات) المألوفة. بنحو خاص يعطي عمل كيارستمي صورة عن مجتمع متفاعل مع قضايا حديثة جداً مثل بحث الفرد عن هويته في مجتمع فَقَد معالمه الدينية، بنحو خاص طعم جيلاس (طعم الكرز) أو وضع المرأة في المجتمع (بِن). كما أن ساغ كُشي (مقتلة كلاب) لبهران بيزي الذي عُرِض سنة 2000، يشكّل بلا ريب الإدانة الأكثر راديكالية لمجتمع يدّعي أنه ديني وهو غير قائم عملياً إلّا على موازين القوى والمال.

كما أن وصول سيد محمد خاتمي إلى السلطة، المعتبر إصلاحياً، سجّل منعطفاً في ما كنا نتصوره عن إيران. عندها جرى البدء بنشر بعض التحقيقات التي تُظهر للبلد وجهاً آخر، مع شبيبته المتطلّعة إلى مزيدٍ من الحرية، وبعيداً من رواسم الإذعان، مع نسائه المحاربات يومياً ضد مختلف أشكال

التمييز. من المؤكد أن هذه التحقيقات والوثائقيات كان يمكن إنجازها من ذي قبل لكن «الجمهور» لم يكن مستعدّاً لذلك بلا ريب...

غير أن تلك الشهادات حول «إيران أخرى» كانت لا تزال ناقصة جداً لكي تقدِّم إلى جمهور عريض صورة كاملة عن الواقع الإيراني، لأن الوضع قد انقلب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر. فهذا الحدث وإدراج إيران في «محور الشرّ» أدّيا تالياً إلى فيضٍ من التفسيرات التبسيطية، التي كانت تنطلق في الأغلب من المسلَّمة على أن المجتمعات المتأثّرة بالإسلام (المنظور إليه جوهرياً من خلال التعاليم الدينية) كانت مطبوعةً، بالضرورة، بطابع التأخر. إلى ذلك، كانت الإعلاميات الأميركية، بعد الأزمنة التي تلت «الحادي عشر من أيلول/سبتمبر»، تنزع نزوعاً شديداً جداً إلى تقديم إيران على غرار الاتحاد السوفياتي بالأمس، أي كبلد مُعادٍ ومُتمادٍ في محاولاته الإيذائية. لكن، وبنحو خاص، ظهرت في الولايات المتحدة سلسلة كاملة ممن نصبوا أنفسهم خبراء في شؤون إيران والمرتبطين ارتباطاً وثيقاً في غالب الأحيان بالإدارة العسكرية الأميركية والمستخدمين بالأولى من قبل ورش التفكير التابعة للمحافظين الجدد. هؤلاء «المتخصصون»، الذين لا يتكلّمون عموماً الفارسية والذين لم يذهب بعضهم يوماً إلى البلد، راحوا يحلّلون إيران على أساس مفترضات إيديولوجية مسبقة كانت تجعل هذا البلد

العدو «رقم واحد» للولايات المتحدة. وهم إذ يتجاهلون كل معلومة لا تذهب في اتجاه استنتاجاتهم الموضوعة مسبقاً، إنما كان هدفهم أن يبيّنوا أن إيران كانت تمثّل خطراً مطلقاً على «العالم الحر» وأن «تغيير النظام» كان بناءً على ذلك هو الاستراتيجية الوحيدة الممكن تصوّرها. وبجهل كامل للبلد، لطالما أعرب هؤلاء «الخبراء» عن أمنياتهم بشن عمل عسكري ضد الجمهورية الإسلامية.

مع ذلك، يقدّم التاريخ الحديث أمثلة بيّنة عن المخاطر المرتبطة بغياب تحليل موضوعي للواقع الإيراني. قبل الثورة كانت الحكومة الأميركية شديدة الحضور في إيران. فوق ذلك، أسهمت بفعالية في البرنامج النووي الإيراني (يرى البعض أنها كانت البادئة به). والحال، على الرغم من ذلك الحضور الشديد، لم ترَ واشنطن شيئاً قادماً من واحدٍ من أهم أحداث القرن العشرين السياسية المتمثل بثورة شباط/ فبراير 1979 الإسلامية. وبالتالي فإن السعي لفهم الحال المعقد الإيراني هو تمرين صعب لكنه لا مناص منه إذا لم نكن راغبين في تكرار الأخطاء نفسها أو الجري باستمرار وراء واقع يسبقنا...

خلافاً للظواهر، المسألة الجوهرية هي أن إيران بلد في ذروة تطورٍ لم تجمّده الثورة. هذه الطفرة أفضت إلى تصادم «الحداثة» والتراث، الرؤية الدينية وفصل الدين عن الدولة، المطالب الديمقراطية والاندفاعات الديكتاتورية، حرية التعبير

النسبية والتعدّيات الفظّة على حقوق الإنسان، المطالب الفوضوية والنظام الأخلاقي، إرادة التطبيع في العلاقات الدولية وصعوبة طيّ صفحة الإرث الثوري، إلخ. هذا يعني أن من السهل دواماً إعطاء صورة عن هذا البلد سلبية جداً. إذ يكفي وضع مسألة حقيقية في المقدّمة، ثم التعميم، بالرهان على ما لدينا من معرفة بإيران هزيلة جداً. لا شك أن ثمة شكلاً ازدرائياً يكمن وراء الرغبة في اختزال حضارة وثقافة بمثل هذه العراقة والتعقيد، في رؤى تبسيطية. يمكن أن نُورد حول إيران ما قيل بحق في فيلم \الإسكندر لأوليڤر ستون: «يؤكد [أوليڤر ستون] أن المسألة الأبدية للعلاقات بالشرق هي المطروحة، لكنه شرق مختزل في الصورة الهوامية أنشأها منذ قرون الغرب المنتصر، أي الصحارى والأقوام التي سيتمكّن الفارس الغربي المغوار، بقوة أسلحته وبقوة اقتناعه بنموذجه السياسي، من دفعها إلى طورٍ من الحضارة حيث سيُزال التباين والتنوّع»[2].

عملياً، يعتمد هذا الكتاب مساراً معاكساً: فهو يودّ الإسهام بتواضع في فهم أفضل لإيران اليوم، لتحوّلاتها، لتناقضاتها. كيف نحلّل النظام السياسي السائد منذ الثورة؟ بأي معنى هو حقاً إسلامي؟ كيف يتصوّر العلاقات مع العالم

(2) P. BRIANT, «Alexandre, héros civilisateur», *Le Monde*, 7 janv. 2005.

الخارجي؟ لماذا بقي هذا المجتمع عينه واقفاً على الرغم من كل تلك التوترات؟ لماذا وكيف «تَحَدْثَن» المجتمع؟ كيف نفسّر تعايش وضع اقتصادي مأزوم منذ الثورة مع وجود موارد طبيعية وبشرية هائلة؟ ما هي سُبُل التطور المتاحة على الصعيد السياسي؟ من البيِّن أن أجوبة هذه الأسئلة لا تزال بعيدة عن أن تكون شاملة ونهائية. إنما المقصود في هذا الكتاب أن نبيِّن، قبل أن نحكم، أن المطلوب أولاً هو أن نسعى للفهم. ومن ثم، كل أحدٍ حرّ في تكوين رأيه.

وربما معنى الفهم هو في المقام الأول إدراك أن إيران لا يمكن اكتناهها بالبعد الديني وحده، مهما كان مهماً. ثمة قيم أخرى، مثل القومية أو الثقافة الإيرانية العريقة، تسهم في تماسك المجتمع. فهذه المواريث متمازجة كلها بدقّة، بحيث يصعب التفريق بينها، ويتراءى لنا غالباً أن أظهر القِيَم هي هنا وذلك لإخفاء الأهم. هذا بلا ريب ما حدث مع الثورة الإسلامية التي ظهرت في المقام الأول بمثابة حدث ذي طابع ديني. إلّا أننا كلما اهتممنا بالبلد هذا، بدا لنا أن هذا «الحجاب الإسلامي» سمح بتحريك ديناميات ليس فيها شيء من الإسلاميات. في هذا المجال يمكن الكلام على «ثورة تعتمل في الباطن»، هي نفسها من صنيع ثورة سنة 1979. فمنذ بضعة أعوام، في خلال خطاب في جامعة طهران، ارتكب موظف كبير زلّة اللسان التالية: «لقد مرّت الثورة، فلنبدأ العمل»، مستأنفاً على الفور بهذه الكلمات: «لقد مرّت

الثورة الظافرة...». في آخر المطاف، أطلقت الثورة المجتمع الإيراني على طريق تحوّلات هائلة: خفض كبير لمعدل الخصوبة، رفع المستوى الوسطي للتعليم، لا سيما بين الجماعات النسائية، ازدهار الليبرالية الاقتصادية، الفردانية، إلخ. إن هذه المتغيرات العميقة لا تُرى دوماً من الخارج، لأن إيران هي بلد «المجابهة غير المباشرة»، لكن مجموعها سيؤدي يوماً إلى ولادة بلد آخر تماماً. أخيراً، وبنحو خاص لا تعني هذه التطورات، أيضاً، أن إيران ستُشبه تماماً، وبالتدرّج، الديمقراطيات الغربية؛ فمن المؤكد أن تراثها التاريخي والثقافي يجعل منها ولأمد طويل بلداً فارداً ومستقلاً.

1

من ثورة إلى أخرى

سرعان ما ظهرت ثورة كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير 1979 الإسلامية، بنظر العالم، كأنها حادث سيء الطالع، رَمَزَ لظهور إسلام ثوري، ظلامي ومتعصّب في آن. كانت الصدمة قاسية بالنسبة إلى أكثرية الرأي العام المعاصر: ذاك أن نظاماً كان الشاه عاهله وكان ساطعاً بمظهر حياته الباذخ، جرى استبداله بغتة، بحكومة إسلامية كانت تتراءى كأنها خارجة لتوّها من العصر الوسيط. وكانت تتمة الأحداث في إيران ـ التصفية الجسدية لأنصار النظام السابق، فرض أخلاقية إسلامية متشدّدة جداً، أخذ رهائن من السفارة الأميركية، عمليات اغتيال ـ تقود إلى خلاصتين لا جدال فيهما: إن إيران كانت تغرق فجأة في همجيّة عصر آخر وأن هذه الموجة الثورية، المعادية للغرب بشدة، كانت تهدِّد بالامتداد إلى الشرق الأوسط كله.

كانت تلك الرؤية تنطوي على عدّة عناصر من الحقيقة، لكنها كانت تتجاهل عاملاً هاماً: واقع أن الثورة الإيرانية كانت آتيةً من بعيد. وأن الثورة الإسلامية، في الصور التي

كانت تظهر فيها ربما غير قابلة للفهم بنظر الرأي العام الغربي، كانت تشكّل أيضاً بالنسبة إلى المجتمع الإيراني طريقة لتصفية حسابات قديمة مع حكامه... ومع الغرب.

في الحقيقة، كانت إيران الحديثة قد شهدت من قبل عدة ثورات. الأولى، سنة 1906، كانت قد سمحت لها بأن تُناط بدستور. كما أن تأميم رئيس الحكومة مُصدِّق للصناعة النفطية سنة 1951 كان قد اتّسم بطابع ثوري: فللمرة الأولى جرى تأميم منشأة ذات أصل كولونيالي في بلد من العالم الثالث (سيطرأ تأميم عبد الناصر لقناة السويس بعد خمس سنوات).

من عدّة زوايا، ليست الثورة الإسلامية عارضاً إذاً. فمن المفارقات أنها تندرج في تاريخ مؤلم، مطبوع منذ نهاية القرن التاسع عشر بالنضال المتواصل لعدد معين من المجموعات الاجتماعية، منها جزء من القوى الدينية، لإقامة نظام سياسي ديمقراطي ودولة حق. وكان عجزها عن فرض نفسها سياسياً يؤدي، في كل مرة، إلى العودة إلى مرحلة من الحكم الاستبدادي المطلق وحتى الديكتاتوري. هكذا كان الحال مع ثورة 1906 الدستورية: فبعد عدة سنوات غرقت بلاد فارس في الفوضى نظراً لخلافات داخلية بين القوى الدستورية ولنشاط القوى الأجنبية. إن ذلك الوضع الهشّ سمح لرضا خان بالاستيلاء على الحكم سنة 1921. وفي مطلع الخمسينيات، كان دور حكومة الدكتور محمد مصدِّق، التي أضعفتها الانقسامات الداخلية، لكي يُطاح بها بانقلاب دبّرته

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مما أتاح فرصة ترميم الملَكية المطلقة.

هذه الهزائم المتتالية لم تُنهك الحركات المعارضة للديكتاتورية؛ لكنها أدّت، بخلاف ذلك، إلى جعل الأهالي يشاركون تدريجياً في أكثرها راديكالية، الأمر الذي أتاح لقوى المعارضة الدينية بقيادة روح اللّه الخميني أن تتزعّم تلك المعارضة.

من الدستورية إلى الاستبدادية

إن الاستيلاء على الحكم للملك الأول من السلالة البهلوية، سهّلته حالة الوهن الشديد التي كانت عليها بلاد فارس في العشرينيات من القرن المنصرم، إذ كان الوضع مرتبطاً بعجز الدستوريين الفرس عن إقامة نظام سياسي مديد.

مع ذلك، كانت ثورة 1906 الدستورية متطابقة آنذاك مع حركة عميقة للمجتمع جعلت من بلاد فارس البلد المسلم الأول الذي شهد تجربة دستورية. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، كانت قد ظهرت حركة وطنية مقاومة للهيمنة السياسية ـ الاقتصادية من قبل روسيا وإنكلترا، ومقاومة لعجز الملوك القاجاريين[1] عن مواجهة هاتين القوتين. في النصف الأول

---

(1) هذه السلالة التي أسّسها آغا محمد شاه، رئيس قبيلة التركمان القاجارية، سادت على بلاد فارس من سنة 1796 إلى سنة 1925.

من القرن التاسع عشر، كانت روسيا التي تغلّبت بسهولة على الجيش الفارسي، وإنكلترا التي اجتاحت جنوب بلاد فارس، قد فرضتا على القاجاريين اتفاقيات تنطوي على «امتيازات» هامة (مكاسب حقوقية وتجارية) تسمح لها بحق فتح قنصليات ومكاتب تجارية أنّى تشاءان، وتُعفي التجار الإنكليز والروس من كل تعرفة أو رسوم، وذلك بوضعهم خارج نطاق المحاكم الفارسية (القائمة آنذاك على الشريعة). ومن ثم كان الصناعيون الروس والإنكليز قد حصلوا على عدة امتيازات كانت عملياً تنظّم نهب البلد بطريقة قانونية. مُنح أول تلك الامتيازات لإنكليزي، البارون يوليوس دي رويتر، الذي اشترى سنة 1872 الحق الحصري لإنشاء مصرف دولة، ولإدارة مجمل الجمارك واستغلال كل الموارد المعدنية (باستثناء الذهب والفضة والحجارة الكريمة) وبناء السكك الحديدية والتراموبات لسبعين سنة، وإنشاء كل القنوات المقبلة، من أقنية ري وطرقات وخطوط تلغراف ومصانع. ولئن جرى إلغاء ذلك الاتفاق تحت ضغط الأهالي، فقد احتفظ رويتر بحقوقه في المجالين المصرفي والمالي وأسّس سنة 1889 الأمبريال بنك (الذي سيحمل لاحقاً اسم الأمبريال بنك أوف إيران)، المناط بالحق الحصري لسكّ العُملة والذي صار مصرف الحكومة.

أثارت تلك الهيمنة الأجنبية غضب رجال الدين، وعندما أثار منح امتياز بيع التبغ وتصديره إلى إنكليزي (الميجور

تالبوت) احتجاجات وطنية ومقاطعة من طرف الأهالي ـ ومنهم نساء حريم الشاه ـ («أزمة التبغ» سنة 1891-1892)، كان رجال الدين في الخط الأول للحراك. كما كان البازاري ـ تجار بازار طهران ـ شديدي المعارضة لذلك الاستعمار الجزئي: إذ كانوا يعانون من عواقب فتح الحدود أمام المنتوجات الأجنبية، لا سيما المنسوجات، وكذلك من التنافس «غير الشرعي» (نظراً للإعفاءات من الرسوم) للتجار الأجانب.

منذ بداية القرن التاسع عشر، كان المثقفون الإيرانيون[2] شديدي التأثر بحركة الأفكار الوافدة من أوروبا، وبالأخص الأفكار المتحدّرة من الأنوار والثورة الفرنسية. هؤلاء المثقفون (روشنفكران)[3] كانوا يرون في الدستورية والعلمانية والقومية الوسائل لتحديث البلد. إذ كانت الدستورية تسمح بالنضال ضد الحكم الملكي، والعلمانية بالنضال ضد السلطة الدينية، والقومية بالنضال ضد التأثيرات الأجنبية. وقد نشر هؤلاء المثقفون أفكارهم من خلال شبكة تنظيمات شبه سرية. مقابل ذلك، فقد شجعت الأفكار الماركسية القادمة من روسيا ما قبل الثورية والمنتشرة على نطاق واسع (لا سيما على

---

(2) كان جمال الدين الأفغاني وملكوم خان من أبرز شخصيات تلك الحركة.

(3) روشنفكران يعني حرفياً «المفكرين المتنوّرين»، الأمر الذي يعكس تماماً الصلة المباشرة مع فرنسا وفلاسفة الأنوار.

أيدي الحركات العمالية في القوقاز) في مناطق شمال فارس، تطوّر المطالب المستوحاة من الاشتراكية.

سنة 1906، إثر تظاهرات ضخمة وإضرابات نظّمها رجال الدين وتجار السوق والمثقفون، وتالياً لحراك حلقات سياسية شبه سرّية (مركز إي غيبي - المركز السرّي - أو الحزب الاشتراكي - الديمقراطي - حزبين اجتماعيون - إي أميون) وكذلك اتحادات نسائية تطالب بالحقوق الاجتماعية والسياسية[4] (انجمنهاي نسوان)، وقّع الأمير القاجاري الحاكم، مظفّر الدين شاه، إعلاناً مؤسساً لجمعية وطنية دستورية. هذه الجمعية، المُنتخبة بالاقتراع العام المباشر (المتاحة فقط للرجال البالغين أكثر من خمس وعشرين سنة)، أخذت تجتمع في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1906. عندها جرى وضع دستور، على طراز الدستورين البلجيكي والفرنسي، يعاود التأكيد على مبادىء المساواة أمام القانون وحرية التعبير، وينصّ على إقامة نظام سياسي يسوده البرلمان مع دمج العناصر الدينية، مثل إنشاء لجنة من خمسة رجال

(4) A. KIAN-THIÉBAUT, «Les mouvements d'émancipation des femmes en Iran», in E. GUBIN, C. Jacques, F. ROCHEFORT, F. THÉBAUD et M. ZANCARINI-FOURNEL (sous la dir. de), *Le Siècle des fémminismes*, L'Atelier, Paris, 2004.

دين مكلّفة بالسهر على توافق القوانين المصوّت عليها مع الشريعة. كانت السلطة التنفيذية لا تزال بين يدي الشاه، لكن الوزراء كانوا في الواقع برمّتهم تحت رقابة البرلمان.

عندما خلف الملك محمد علي شاه والده رفض هذا الإضعاف لسلطاته وجابه الحركة الدستورية. فسعى ونال دعم رجال الدين المحافظين، مثل الشيخ فضل اللّه نوري، الذين كانوا، على الرغم من مساندتهم للثورة في البداية، يخشون بعدئذٍ من الإصلاحات المقترحة من جانب العناصر الأكثر علمانية في الجمعية: تعديل القانون الانتخابي مع إنشاء تمثيل برلماني للأقليات الدينية، طلب فصل القوانين العامة عن القوانين الدينية، إلخ. في الوقت نفسه، كانت الطبقات الأكثر حرماناً تُعرب عن استيائها من الحكومة الجديدة نظراً لارتفاع التضخّم المرتبط بمواسم رديئة. ولم يكن ثمة ما يمنع رجال الدين المحافظين من الانضمام إليهم، معتبرين أن الدستوريين بمثابة ممثلين خطيرين للإلحاد. كما أن الملّاكين الكبار، المتخوّفين من مشاريع الإصلاح الاجتماعي مثل زوال الإقطاعية[5]، ومستخدمين كثيرين في البلاط الملكي، جرى تسريحهم بفعل السياسة التقشفية المالية التي نادى بها البرلمان، قد انضمّوا إلى معسكر المستائين.

---

(5) كان هذا النظام يمنح لموظفي الدولة حق جباية الضرائب في مجالات واسعة أحياناً.

كما كان معارضو النظام الجديد يستفيدون من دعم إنكلترا وروسيا غير المباشر، اللتين كانتا قد وقّعتا في آب/أغسطس سنة 1907، معاهدة لتقاسم بلاد فارس، وتظاهرتا بالاهتمام بإضعاف نظامها المفرط في نزعته القومية. في هذا السياق، استعاد الشاه، بدعم من فرقته القوزاقية ومن عدّة قوى قبلية (الشاهساڤن في أذربيجان والحاجي إيلخاني بختياري)، كامل السلطة في طهران وأمر بإعدام عدد معيّن من النواب. في بداية الأمر، أثار هذا الانقلاب احتجاجات شديدة من جانب كبار المراجع الشيعية في النجف بالعراق، ثم ظهور حركات مقاومة في المناطق حيث سيطرت القوى «الثورية» المؤلّفة أساساً من أفراد الطبقات الوسطى وكذلك من قوى قبلية «موالية للحركة الدستورية»، على عدد معيّن من المدن الكبرى (منها: تبريز، أصفهان ومَشْهَد). بسهولة انتصرت القوات التي أرسلتها للزحف إلى طهران، على القوات الملكية؛ ثم جرى إنشاء جمعية جديدة، وجرى خلع الشاه الذي استُبدل بولده، أحمد، البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة. بدت بدايات الحكومة الجديدة مسوِّغة للآمال التي علّقها عليها الأهالي. ومثاله أن السلطات الفارسية توصلت، بعد مفاوضات، إلى ترحيل القوات الروسية عن شمال البلاد وحصلت على قرض بـ 1,250,000 جنيه إسترليني من الأمبريال بنك لتكوين البنية الإدارية من جديد. إلى ذلك، جنّدت ضباطاً سويديين لإنشاء قوة بوليسية، واستعانت بخبراء ماليين أميركيين لإعادة تنظيم الإدارة الضريبية.

غير أن هذه الإشراقة الجديدة ستكون قصيرة الأمد. فقد تحوّل تفاقم التوترات الداخلية في الجمعية (أي المجلس- البرلمان) إلى حرب أهلية حقيقية بين أنصار الحزب الديمقراطي (فرقة ديمكرات) وأنصار الحزب المعتدل (فرقة اعتدال). كان الحزب الديمقراطي، حين التحق بالطبقة الوسطى، تحت قيادة أعضاء قدامى في جمعيات سرية من الحقبة ما قبل الثورية. وأحد زعمائهم: السيد حسن تقي زاده، كان أفتى نائب في الجمعية الوطنية الأولى. كان من أتباع الأفكار الجديدة الوافدة من أوروبا، ولذلك أظهر مدى عداوته الشديدة لعلماء الدين. فبرنامج الحزب الديمقراطي، المستوحى من الإيديولوجيات القومية والاشتراكية، كان يدافع بنحو خاص عن التمسك بالانتخابات على أساس الاقتراع العام، وفصل الدين عن السياسة، وعن التعليم المجاني للجميع (لا سيما للنساء)، وإلغاء الامتيازات وتحديد مدة العمل اليومي بعشر ساعات، إلخ.

أما الحزب المعتدل فكان حزب الأرستقراطيين وملّاكي الأراضي وكذلك حزب الطبقة المتوسطة التقليدية. كان يطالب بتعزيز المُلكية الدستورية، وحماية المُلكية الخاصة والعائلة، وتطبيق الشريعة، والدعم المالي لتجار السوق، وحماية المجتمع بمواجهة إلحاد الديمقراطيين ومادّوية الماركسيين.

إن النزاع المحتوم بين هذين الحزبين سيتجاوز سريعاً

الإطار البرلماني ويؤدّي إلى مجابهات مسلحة في طهران. بموازاة ذلك، اندلعت اضطرابات في المناطق كان بعض الجماعات: مثل التركمان في شمال خراسان أو الأكراد في لورستان، قد أعلنوا دعمهم للشاه. وكانت جماعات أخرى، قلقة من السلطة التي اكتسبتها قبيلة البختياريين الذين كانوا يدعمون الثورة، قد شكّلوا ائتلافاً لمهاجمة الحكومة المركزية. لم ينجح هذا المخطّط، لكن الحكومة المركزية فقدت شيئاً فشيئاً السيطرة على المناطق. فأتاح هذا الاضطراب الفرصة للقوى الإنكليزية والروسية، التي كانت تشجّع في الخفاء تلك الاضطرابات، لاحتلال جنوب البلاد وشمالها عسكرياً لاستتباب الأمن فيها وضمان أمن أسواقها. أدّت تلك الاحتلالات إلى اعتراضات شاملة من جانب البرلمان وعلماء الدين والأهالي، غير أن الدونية العسكرية والأرباح الاقتصادية الفورية المستفادة من عودة الأمن قادتهم إلى القبول بالأمر الواقع الجديد.

كما أن الحرب العالمية الأولى زادت من إضعاف النظام. ذاك أن الحكومة الفارسية العاجزة عن الدفاع عن موقفها الرسمي المحايد بسبب نقص قواتها المسلحة، بدت في بداية الأمر مؤيّدة بالأولى للقوات الألمانية والتركية، نظراً لاستيائها من لندن وموسكو. عندها ردّت القوات الحليفة بالسيطرة على مجمل أراضي بلاد فارس وبتشجيع إقامة حكومة موالية لبريطانيا.

في نهاية الحرب، لم تعُد هذه الحكومة التي يديرها وثوق الدولة، تسيطر إلّا على طهران، في بلد دمّرته الفوضى وأضعفته. زد على ذلك أن تدمير البنى التحتية للمواصلات وانعدام الأمان على الطرقات سيؤدّيان إلى مجاعة رهيبة سنة 1918. ولقد ظهر وهن النظام الشديد للعيان سنة 1919 مع توقيع المعاهدة الأنجلو - إيرانية، التي كانت إنكلترا تعِدُ بموجبها بأن تمنح قرضاً قيمته مليوني جنيه إسترليني، من شأنه السماح بتمويل مشتريات أسلحة بريطانية المنشأ وتدريب الجيش الفارسي وإصلاح الدولة الذي أوحى به مستشارو جورج الخامس.

إن حركات المقاومة الحقيقية الوحيدة لانهيار الحركة الدستورية جاءت من المناطق: حركة غوّار الميرزا كوچك خان(*) («ثائر الغابات»)، التي يقودها الشيخ الشاب الميرزا كوچك خان، وُلدت في إقليم گيلان سنة 1915. كان ثوار الغابات عُصاةً على التصنيف في المحيط السياسي لبلاد فارس آنذاك. فقد كانوا حركة ريفية، مدعومة من الفلاحين، ومعارضة لكبار الإقطاعيين وكذلك لنخبة العاصمة السياسية، باعتبارهم مُباعين للأجنبي. ناهيك عن أنهم كانوا يؤيّدون تسييراً ذاتياً معيناً (لامركزية)، خلافاً للإيديولوجية اليعقوبية (المركزية) لدى معظم العناصر التحديثية للحركة الدستورية.

(*) الجانكالا، في المحكى الشعبي اللبناني [ملحظ المعرِّب].

إلى ذلك، كانوا يطالبون بالشرعية الشعبية وينادون بعودة الدستور ورحيل القوات الأجنبية. توصلوا إلى إقامة سلطتهم على مجمل گيلان وأخذوا يتصوّرون غزواً محتملاً لطهران، على أثر الاتفاقية الأنكلو - إيرانية. لم تُهزم هذه الحركة إلّا سنة 1921. قبل ذلك بعام، كان قد اندلع عصيان في أذربيجان الإيرانية، بقيادة العلامة الشيخ محمد خياباني، الذي سيطر على إدارة المنطقة، بالاعتماد على أعضاء الحزب الديمقراطي. لم تكن الحركة تطالب بالانفصال، إنما أرادت الاحتجاج على اتفاقية 1919 بنحو خاص. قضت القوات الحكومية على التمرّد تماماً بدعم القوات الكردية والقبلية.

رضا خان، مصلح استبدادي

في هذا الوضع من تبدّل السلطة وقع انقلاب جديد. يوم 21 شباط/فبراير سنة 1921، قام العقيد رضا خان من الفرقة القوزاقية[6]، على رأس 3000 رجل، بالاستيلاء على

(6) فرقة أنشئت في نهاية القرن التاسع عشر بمعونة روسيا. راجع:
J. CALMARD, «Les réformes militaires sous les Qâjar», in Y. RICHARD (sous la dir. de), *Entre l'Iran et l'Occident. Adaptation et assimilation des idées et techniques occidentales en Iran*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 1989, p. 17-42.

طهران، بمساعدة شاب صحافي مُحبٌّ للإنكليزية، السيد ضياء الطباطبائي، الذي سيُتخلّص منه لاحقاً بسرعة. فبعدما عزّز رضا خان سلطته على الجيش تحدّى شتّى الحركات الإثنية والقبلية التي كانت تعارض السلطة المركزية: ثوار الغابات، أكراد غرب أذربيجان الإيرانية، البالوش، تركمان مازندران، إلخ. في كانون الأول/ديسمبر سنة 1925، طلب من جمعية تأسيسية أن تضع حداً للنظام القاجاري وأن تقدّم له العرش الملكي. بعد سنة، أعلن رضا خان بهلوي نفسه شاهاً[7]. ومما سهّل وصول رضا خان (أو رضا شاه) إلى الحكم دعم معظم قوى البلد تقريباً، التي كانت ترى في الشاه الرجل القوي الذي يمكنه إعادة الاستقرار مع القيام بالإصلاحات المعلنة إبان الثورة الدستورية. ذاك أن المرحلة المضطربة التي عاشتها بلاد فارس كانت قد أقنعت عدداً كبيراً من مناضلي الحركة الدستورية القدامى بأن سلطة قوية لا مناص منها للحفاظ على وحدة البلد (لا سيما بمواجهة قوة القوى الإثنية والقبلية وتنوعها)، وللنضال ضد الإمبريالية الأجنبية، ولفصل المجالين الديني والسياسي وتحديث البلد.

بدلاً من تثمير تلك الدعائم السياسية، أقام رضا خان

(7) قبل ذلك كان رضا خان قد أرغم جميع الفرس على التزوّد بوثيقة ولادة وعلى اختيار اسم عائلة، وهي أمور لم تكن تحدث من قبل. واختار لنفسه الاسم الإيراني القديم، بهلوي.

مؤسسات مخلصة له. اعتمد على الجيش أولاً، فزاد عديده وحدثه في العمق، استناداً إلى موازنة تضاعفت خمس مرات ما بين سنة 1926 وسنة 1941. كما أقام بيروقراطية حديثة محوّلاً ومعاوداً بناء جهاز الدولة الموروث من النظام السابق. أخيراً، أقام نظاماً استزلامياً مرتبطاً بالبلاط الملكي. وجمع الشاه نفسه ثروة شخصية ضخمة، فصار بفضل سياسة المصادرات مالكاً لمُلك هائل، قوامه الكازينوهات والقصور وشتّى الشركات.

هاجم رضا شاه قوى المعارضة بإغلاق الصحف المستقلة وتقويض الأحزاب السياسية التقليدية، مع أنها كانت قد دعمته في البداية. سارت إصلاحات الشاه على ثلاثة محاور كبرى: التطرّف القومي، المركزة والتحديث. بادىء الأمر، تُرجم الطابع القومي المتطرّف للنظام بسياسة تحدُّ من النفوذ الأجنبي. فهو لئن تمكّن من الحصول على إلغاء الامتيازات، فإن الحكومة لن تتمكّن مع ذلك من فرض رقابة حقيقية على نشاطات شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية[8] (AIOC)، التي كانت تدفع لإيران ريوعاً ضئيلة بالمقارنة مع مداخيلها. إلى

---

(8) شركة النفط الأنكلو ـ فارسية كان قد أنشأها سنة 1909 ويليام كنوكس دارسي، رجل أعمال بريطاني كان قد حصل على حق استثمار النفط الإيراني. على أثر اتفاقية امتياز جديدة، صار اسم هذه الشركة سنة 1933، شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية *(AIOC)*.

ذلك، أنشأ النظام جهازاً دعائياً شاملاً، انطلاقاً من الصحف والبرامج الإذاعية والكتب المدرسية لتفعيل هوية قومية مطبوعة انطباعاً شديداً بالإحالات إلى إيران ما قبل الإسلامية: سنة 1934، قادت هذه السياسة الشاه إلى تغيير هوية بلاد فارس، المرتبطة بالانحطاط القاجاري، مفضّلاً تسمية «إيران»، أي بلد الآريين. وإتماماً لسياسته القوموية، تواصلت المركزة من خلال مكافحة القوى القبلية. فضلاً عن المجابهة العسكرية، سعى الشاه إلى تحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية للقبائل معتمداً سياسة تحضير إكراهي، مصادراً أراضيها ومانعاً هجراتها السنوية.

أخيراً، قام أول البهلويين بعدّة إصلاحات. فأنشأت الحكومة خدمة عسكرية إلزامية لسنتين، بغية تشجيع الاختلاط بين الأعراق. ثم أدخل قانوناً مدنياً مستوحى من الأنموذج الفرنسي ـ لكنه كان يتضمّن مواد متعلقة بالأحوال الشخصية كما تحدّدها الشريعة الإسلامية[9] (مثال ذلك الاعتراف بتعدُّد الزوجات) ـ وقانوناً جزائياً، أقرب إلى الأنموذج الإيطالي، أخذ يستبعد رويداً رويداً اللجوء إلى العقوبات التي تنصّ عليها الشريعة (جَلْد ورجم، بتر أعضاء، إلخ). لقد شهدنا تراجعاً عاماً للنفوذ الديني في مجال العدل. سنة 1936

---

(9) جرى تعديل هامشيّ للقانون المدني إبّان ثورة سنة 1979 وما برح ساري المفعول اليوم.

ألغيت المحاكم الشرعية. أخيراً، فرض قانون أن يقوم كاتب بالعدل بتسجيل الوثائق القانونية، مما كان يحرم علماء الدين الشيعة من مورد مداخيل كبير. كما اتخذت إجراءات ترمي إلى تغيير أحوال المرأة: صارت مختلطة مؤسسات التعليم، ومنها الجامعات. وباتت الأماكن العامة مُكرهة على استقبال النساء، تحت طائلة التغريم. ولكن، بنحو خاص، اعتباراً من سنة 1936 جعل رضا شاه ارتداء الحجاب غير شرعي. أخيراً، ذهب الشاه على غرار أتاتورك في تركيا، حتى إلى فرض لباس أوروبي وقبعة على الرجال ـ وكان ينبغي على علماء الدين أن يحصلوا على إذن خاص لإعفائهم من ذلك.

عندئذ سجّلت المؤسسات التعليمية ازدياداً مضطرداً جداً في عدد التلاميذ والطلاب. فمن سنة 1925 إلى سنة 1941، قفز عدد الأطفال في المدارس الابتدائية من 55.960 إلى 287.245 وانتقل عدد الطلاب من 600 إلى 3300[10]. خلال المرحلة ذاتها، تراجع عدد طلاب الفقه المسجلين في المدارس الدينية تراجعاً واضحاً، من 5984 إلى 785. ترافقت تنمية النظام التربوي مع تصميم على فرض الفارسية كلغة قومية: صار استعمالها إلزامياً في كل المؤسسات.

على الصعيد الاقتصادي، كانت الدولة أيضاً العامل

---

(10) من دون احتساب الخمسة آلاف طالب المُرسلين إلى الخارج في عهد رضا شاه.

الأساس في التنمية الوطنية. ذاك أن الحكومة المركزية، المستفيدة من مداخيل متعلّقة بالريع الذي تدفعه شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية (AIOC) (كانت تمثل قرابة 12% من مجموع مداخيل الدولة في أواخر سنوات 1930)، وسّعت، إلى ذلك، مصادر مداخيلها من خلال تطوير النظام الضريبي (فرض ضريبة على الدخل سنة 1930). انتهج الشاه سياسة صناعية اختيارية، فارضاً رسوماً مرتفعة على الاستيراد، واحتكارات عامة للتبغ والقمح والقطن، ومشجّعاً إنشاء مصانع عبر تمويلات وزارة الصناعة والقروض المصرفية بمعدلات فائدة منخفضة جداً. وتطوّرت البنى التحتية للنقل مع إنشاء الخط العابر لإيران، خط سكة الحديد الذي يربط بحر قزوين بالخليج [الفارسي]، وألوف الكيلومترات من الطرقات الجديدة ما بين سنة 1923 وسنة 1938.

صفوة القول إن الشاه قام بإصلاحات هامة في كل المجالات. صحيح أنها لم تكن كلها ناجحة. فقد سُجِّلت على الصعيد الاقتصادي عدة انتكاسات في الصناعة الثقيلة. فالأولوية المعطاة لمشروع خط سكة الحديد العابر لإيران لم تكن مبرَّرة على المستوى الاقتصادي وأدّت إلى تبذير للأموال العامة. إلى ذلك، على صعيد حقوق النساء، أثار منع الشادور الذي أفضى إلى مشاهد نزع حجاب النساء علناً، ممانعة شديدة جداً من جانب الطبقات التقليدية.

إلّا أن رضا بهلوي نجح بوجه عام وبشكل أكيد في تأمين

تنمية اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن مركزة إيران. وكان أحد جوانب ذلك النجاح الظهور التدريجي لطبقة وسطى مكوّنة من موظفين، أساتذة، مقاولين، كان معظمهم آتياً، مع ذلك، من أرفع الطبقات.

أما سياسة الدمج الوطني فقد مرّت هي أيضاً بوضع حدٍّ للحركات السياسية الطرفية وبإنماء وعي قومي من خلال فرض الخدمة العسكرية بنحو خاص.

من هذه الزاوية، تضمَّن مشروع رضا شاه ومشروع أتاتورك عدداً معيناً من السمات المشتركة. فقد حاولا تحويل مجتمعهما التقليدي والمتنوع ثقافياً إلى أمة «حديثة»[11]. فهما حين جمعا بين التغريب والتحديث أرادا التخلص من ماضٍ مرتبط بالبطالة الإدارية، والفوضى القبلية، والسلطة الدينية والتنافر الاجتماعي. ولما وصلا إلى الحكم بمساعدة الجيش، كانا يعتبران أن الإصلاحات الضرورية لا يمكن القيام بها من دون ممارسة سلطة مطلقة.

ولكن، فيما تمكّن أتاتورك من أن يحظى في تركيا بمشاركة الأنتليجنسيا والحزب الجمهوري، لم يستطع رضا شاه الحفاظ على الدعم الذي كان يتمتّع به في بداية عهده.

---

(11) كانت الحداثة تعني، بنظر أتاتورك ورضا شاه، تقليد الأنموذج الأوروبي بفصل الدين عن الدولة، وتأسيس مؤسسات علمانية (عدل وجيش ونظام تعليمي) وبتصنيع بلديهما.

وعليه، اعتمد الشاه سياسة قمعية شديدة ضد معظم القوى السياسية والاجتماعية المعارضة التي جرى القضاء عليها منهجياً. فالحزب الشيوعي الفتيّ، الناشىء سنة 1920 في شمال بلاد فارس والذي كان قد بدأ بالتنديد بانقلاب سنة 1921 بوصفه مؤامرة بريطانية، وبذلك، كان يتّهم رضا شاه بالدفاع عن «القوى الإمبريالية»، أُبيد إبادة تامة بعد تعليق نشاطات نقابته، المجلس المركزي للنقابات المتحدة، تمَّ سجن وإعدام ونفي كل قادته. ومن ثم جرى سجن مثقفين إيرانيين شبان تكوّنوا في الغرب، مجموعة الـ 53، الذين كانوا قد شكّلوا مجموعة تفكُّرٍ بالماركسية، وقضى زعيمهم تقي آراني في السجن[12].

أكثر خطورة أيضاً كان عجز الشاه عن تأسيس قاعدة اجتماعية تسانده. فلم يكن ثمة أي مبرّر لكي تسانده الطبقات العليا، كبار الملاكين والأرستقراطيين. الواقع أن رضا شاه لم يتردّد في تجريد عدد منهم من أراضيهم لزيادة ثروته الخاصة. بموازاة ذلك، طردهم من السلطة، بينما كان هؤلاء الأخيرون قد عاودوا إدارة البلد نظراً لإضعاف الحركة الدستورية. لقد عيّن بعضهم في مراكز المسؤولية لكنه، في الوقت نفسه، لم يتردّد في توقيف وحتى في تصفية بعضهم

(12) أعضاء هذه المجموعة هم الذين سيؤسّسون حزب توده، سنة 1941.

الآخر جسدياً عندما كان يرى ذلك ضرورياً. سنة 1930 طُرد من الحكومة الأمير القاجاري فيروز فارما نفارما الذراع اليمنى السابقة لرضا شاه، بسبب سرقة أموال عامة، ثم بعد ثماني سنوات، شُنق وهو في الإقامة الجبرية. وبالإجمال عارض علماء الدين رضا شاه، إذ كانوا مستهدفين مباشرة من وراء الإصلاحات الرامية إلى علمنة المجتمع (تراجع وزن الدين في النظام القضائي، منع الحجاب، إلخ). ودفع بعض كبار الشخصيات، مثل: حسن مدرّس الذي كان قد أسهم في الحركة الدستورية بصفته نائباً، ثمن تلك المعارضة نفياً وقتلاً.

إندلعت تظاهرات وقُمعت كلها بشدّة. وقع الحادث الأخطر في مَشْهَد، خلال شهر تموز/يوليو سنة 1935، حين لم يتردّد الجيش في مهاجمة وتقتيل المتظاهرين المتجمّعين في مقام الإمام الرضا. غير أن معظم أفراد علماء الدين اختاروا حني الرأس وانتظار أيام أفضل. وعلى كل حال، في عهد رضا شاه أنشأ الشيخ عبد الكريم الحائري حوزةً دينية رفيعة المستوى في قُمْ حيث اجتذب شخصاً يدعى روح اللّه الخميني.

أخيراً، كانت الطبقات الوسطى التقليدية مستاءة. ذاك أن هيمنة الدولة المتزايدة على الاقتصاد، والنظام الضريبي المتصاعد أثقلا كاهل التجار والحرفيين، فيما كانت سياسة

العلمنة تغذّي حقد مجموع علماء الدين الشيعة، الذين ظلّوا المرشدين الإيديولوجيين لتلك الطبقة. كذلك كان الحال بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة «المُحَدثنة». كان كبار السن مؤيدين، بدلاً من ذلك، لوصول رضا شاه، لأنهم كانوا قد شهدوا الاضطراب الذي كان قد سبق. ثم إن طغيانه وعدم احترامه للدستور، والشدة التي كان يعامل بها المعارضين، وجشعه، أبعدهم عن النظام. أما شبان الطبقات «المُحَدثنة» فقد كانوا أكثر راديكالية في رفضهم للشاه، الذي رأوا فيه طاغية يعزّز سلطة كبار ملّاكي الأراضي[13]. إلى ذلك، زادت شروط عمل العمال بالغة القسوة، المضافة إلى إلغاء النقابات سنة 1926، من استياء الشغيلة الذين قادوا إضرابات كبيرة، كما في مصافي النفط سنة 1929. أخيراً، كانت سياسة المركزة الاستبدادية قد أساءت معاملة الأقليات الإثنية والدينية بنحو خاص. وتراءى أن صعود الاستياء الداخلي والقمع العنيف المتزايد، من شأنهما أن يُفضيا إلى أزمة سياسية كبرى.

الواقع أن الإيذان بنهاية النظام سيأتي من الخارج. ففي

---

(13) كان «تحديث» القوانين قد سمح بتعزيز الملكية الخاصة، وتالياً، سلطة كبار ملّاكي الأراضي. فوق ذلك، أنهى رضا شاه كل مشاريع الإصلاح الزراعي.

بداية الحرب العالمية الثانية أعلنت طهران حيادها. لكن بعد انتهاء الحلف الجرماني ـ السوفياتي، استعجلت لندن وموسكو إيران لاختيار معسكرها. فراح رضا شاه يخادع، الأمر الذي أدّى إلى غزو القوات البريطانية والروسية لإيران، يوم 25 آب/أغسطس سنة 1941. ويوم 16 سبتمبر/أيلول، تنازل رضا شاه لصالح ابنه محمد رضا.

«التساكن» العدائي بين محمد رضا شاه ومصدّق

من المفارقات أن الاحتلال من قبل الجيوش الحليفة عنى عودة الحرية بالنسبة إلى المجتمع الإيراني. عندها ظهرت كثرة من الأحزاب والصحف. فعاد إلى الصف الأول رجال سياسة أُبعدوا من السلطة أو سُجنوا. حتى إن النواب الذين كانوا في عهد رضا شاه يطيعون كل أوامره صاغرين، وجدوا فجأة شجاعة نقد الديكتاتورية. كما كانت تلك مرحلة صراعٍ سياسي شديد بين الملك الجديد، المشغول بفرض سلطانه، والبرلمان والحكومة والقوى الأجنبية (من بينها الولايات المتحدة التي كانت قد دخلت إلى المسرح الإيراني إلى جانب المملكة المتحدة وروسيا). وكانت كثافة المعركة السياسية قد اشتدّت؛ من جهة، بظهور توترات اجتماعية بالغة الشدّة نظراً لتعايش أقلية ميسورة جداً (كبار الملاّكين، الصناعيين) وأغلبية ساحقة من الإيرانيين مهمّشة جداً؛ من جهة ثانية، نظراً لعودة التوترات الإثنية والدينية بحكم زوال

السلطة المركزية القوية (إذ إن زعماء القبائل، المنفيين أو المسجونين سابقاً، قد استعادوا مواقعهم على رأس رعاياهم). بعد انتخابات البرلمان الرابع عشر سنة 1944 صار التصادم السياسي أكثر حدّة. آنئذٍ عارضت أكثرية الأحزاب الشاه مباشرة، إذ طالبت بمراقبة الحكومة للجيش فيما كان سلطان محمد رضا شاه على القوات العسكرية ورقته الأساسية. إلّا أن السلطة الملكية تعزّزت إثر عدة أحداث.

إن تصاعد الاضطرابات الاجتماعية والدور المتصاعد الذي لعبه حزب توده (حزب الجماهير)، التشكيل الشيوعي الجديد الذي أنشأه الأعضاء القدامى في «مجموعة الـ 53» منذ سقوط رضا شاه، أرعبا رويداً رويداً القوى السياسية المحافظة، التي كانت تعتبر آنذاك هذا الحزب الماركسي بمثابة العدو «رقم واحد». فمن جهة نشبت أزمة مع روسيا بعدما علمت هذه أن امتيازاً نفطياً في شمال إيران سيُعرض على شركة أميركية، ستاندرد ڤاكيوم. أخيراً، تجدّد ظهور انتفاضات إقليمية ضد السلطة المركزية في أذربيجان وكردستان الإيرانيتين. في هذا المساق رأى عدد معين من النواب أن من الضروري الحفاظ على سلطة عسكرية وملكية قوية وانحازوا للشاه. هذه التوترات أثارت مرحلة اضطراب سياسي، أفضت إلى تعيين أحمد قوام على رأس الحكومة؛ وهذا أنهى الأزمة مع روسيا، مقترحاً عليها امتيازاً في شمال إيران، ونال خروج القوات الروسية. إلّا أن جو الاضطراب

الأمني تمادى نظراً لتبلور التعارضات بين القوى السياسية المحافظة وتوده، ونظراً لاستمرار الاضطرابات الدينية[14]، الإقليمية والقبلية، وعزم المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الاستفادة من الثروات النفطية الإيرانية وترسيخ إيران في المعسكر المناهض للشيوعية، وأخيراً تصميم الشاه على توطيد حكمه. فقد كان الشاه قد طوّر من جهة ثانية ميزان القوى السياسية، رويداً رويداً، لصالحه، وأتاحت له محاولة اغتياله شخصياً الفرصة لتجسيد هذا المكسب. فحظر حزب توده، ومنحته جمعية تأسيسية منتخبة في ظل حالة الطوارىء، حقَّ حلِّ البرلمان عندما يشاء بشرط أن يأمر في الوقت نفسه بتنظيم انتخابات جديدة، وأن يُنتخب برلمان جديد في أقل من ثلاثة أشهر لاحقاً. غير أن الصراع السياسي بين السلطات الملكية والمدنية لمّا يكن قد انتهى، وكان آخر فصل من تلك المرحلة، مرحلة الحرية والاضطراب السياسي معاً، المجابهة بين الدكتور محمد مصدِّق والشاه الشاب.

كان الدكتور محمد مصدِّق عريقاً على الساحة السياسية الإيرانية. حقوقي، متحدِّر من أسرة أرستقراطية من ملّاكي الأراضي الأثرياء، كان قد اكتسب شعبية حقيقية نظراً لالتزامه

---

(14) تنظيم إسلامي متطرّف، فدائيي الإسلام، أنشأه نواب صفوي سنة 1946، كان يناضل في سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية ويحارب كل شكل معارض للإسلام. هذا التنظيم سيقوم باغتيال الكاتب والمؤرخ العلماني أحمد خسروي.

بمُثُل الثورة الدستورية، ولنزعته القومية، ولمعارضته للملكية (كان قد عارض انقلاب سنة 1921) ولنزاهته. عملياً كان تشكيله، الجبهة الوطنية، ائتلافاً عريضاً، تمكّن من إعادة تجميع التجار الصغار، وعلماء الدين وقادة النقابات (الاتحادات المهنية لمختلف أنماط الحِرف) من جهة، والأجراء الماهرين الذين كوّنهم النظام العلماني المدرسي الجديد من جهة ثانية. وهكذا، كانت الجبهة الوطنية تضمُّ في آنٍ: حزب الشغيلة، الاشتراكي المنحى والذي يقوده مثقف ماركسي، خليل مالكي، وجمعية مجاهدي الإسلام، وهو حزب ديني يقوده آية الله أبو القاسم كاشاني[15]. اعتباراً من سنة 1950، عارضت الجبهة الوطنية التفاوض مجدداً حول اتفاقية سنة 1933 مع شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية وطالبت بتأميم الشركة. وفي جو متزايد الاضطراب، يتّسم بمعارضة الأهالي لتوقيع اتفاقية نفطية مع شركات أجنبية وللإضرابات التي يقودها حزب توده، انتخب البرلمان مُصدِّقاً لمركز رئيس حكومة في أيار/مايو سنة 1951.

كانت إحدى مبادرات هذا الأخير تأميم الصناعة النفطية.

(15) هذا الأخير كان سياسياً مُجرَّباً. كان قد شارك في الانتفاضة العراقية ضد البريطانيين إبان الحرب العالمية الثانية، ثم عارض رضا شاه عندما عاد إلى إيران، قبل نفيه سنة 1925. ثم عاد إلى إيران سنة 1941.

فلم يتأخّر ردّ فعل المملكة المتحدة. عزّزت أسطولها الحربي في الخليج (الفارسي) وضربت حينذاك حصاراً عسكرياً على النفط الإيراني وقدّمت شكوى ضد إيران في مجلس أمن الأمم المتحدة. عندها قام الدكتور محمد مصدّق بالدفاع عن قضية إيران في نيويورك وحصل على إحالة الملف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. لكنه لم يتمكّن في الوقت نفسه من الحصول على دعم مالي من الولايات المتحدة. فقد رفض الدكتور محمد مصدّق كل حلول التسوية، جاعلاً من تأميم النفط قضية استقلال وطني؛ وكان مدعوماً من رأي عام مصمّم على الخلاص من التدخل البريطاني. في هذه الظروف تدهور الوضع الاقتصادي على الرغم من ازدهار ملحوظ جداً للصادرات غير النفطية (سجاد، ماشية، تبغ، إلخ)، وأدّى ذلك إلى ارتفاع التضخم والبطالة. وعليه، رفض التجار الكبار والملاكون الإقطاعيون الاكتتاب في سندات الدولة الصادرة سنة 1952، معربين عن استيائهم من الوضع الاقتصادي ومتخوّفين من العواقب المترتبة على مختلف مشاريع الإصلاح الاجتماعي التي حرّكها مستشارو الدكتور محمد مصدّق. ناهيك عن أن الزعيم الإيراني واجه على الصعيد الداخلي المعارضة المتصاعدة لمختلف المجموعات السياسية.

في وقت أول، كان كبار الملّاكين الإقطاعيين وأنصار الشاه هم أعداؤه الوحيدون. لكن هذه الذراع الحديدية تناهت

آنياً، إثر استقالة الدكتور محمد مصدّق اعتراضاً على رفض العاهل التخلي عن مراقبة وزارة الحربية، عندما أدّت مجابهات وصدامات بين الأهالي والجيش إلى جعل الشاه يستدعي الدكتور محمد مصدّق للعودة إلى منصبه. ثم تدهورت العلاقات مع رجال الدين بوجه خاص. فالدكتور محمد مصدّق، القوي بنجاحه في مواجهة القوى الملكية، لم يُحسن بلا شك الاعتراف بالدور الأساسي الذي يضطلع به آية الله كاشاني في نجاح حركته. زد على ذلك أن علماء الدين ووسط البازار كانوا يتزايدون أمام تصاعد قوة حزب توده، إذ برهن هذا الأخير بنحو ملحوظ على قدراته المرموقة في تنظيم وتعبئة أنصاره خلال الانتفاضات التي كانت قد تلت استقالة الدكتور محمد مصدّق. إلى ذلك، كانت طبقة علماء الدين الشيعة معارضة جذرياً لرؤية إيران ديمقراطية وعلمانية التي كان الدكتور محمد مصدّق يدافع عنها، وكان في ذلك قريباً من حزب مُثُل الثورة الدستورية. وتالياً كان علماء الدين مستائين أكثر فأكثر من الدور المتصاعد الذي يضطلع به الوزراء المقرّبون من حزب توده، مثل وزير التربية مهدي عازار، أو حتى وزير العدل أبو العلي لطفي، المعادي علناً لعلماء الدين المسلمين؛ فكانوا معارضين بنحو أخص، باسم الدفاع عن القطاع الخاص، للتدابير الرامية إلى زيادة دور الدولة الاقتصادي لمواجهة المصاعب الناشئة من الحصار البريطاني؛ وكذلك التدابير الهادفة إلى علمنة المجتمع

الإيراني. فاندلعت اضطرابات حتى عندما اقترح مستشارو الدكتور محمد مصدّق منح النساء حق الاقتراع. خلقت تلك المصاعب الاقتصادية والسياسية أرضاً خصبة لمحاولات زعزعة الاستقرار. إن ابتعاد الدكتور محمد مصدّق من رجال الدين، والدعم المقابل الذي كان حزب توده يقدّمه له، جعلاه بنحو خاص عُرضة للانجراح نظراً للروابط الوثيقة جداً بين الحزب الشيوعي الإيراني والاتحاد السوفياتي، إذ إن معارضي الدكتور محمد مصدّق لم يتوانوا عن المبالغة في خطر استيلاء الشيوعيين على الحكم.

شكّل عدد من الضباط لجنة سرّية، لها نفوذ في الجيش كله، وهدفها الإطاحة بالدكتور محمد مصدّق. أجرت هذه اللجنة اتصالات مع علماء الدين خصوصاً ومنهم كاشاني. والإدارة الأميركية الجديدة للرئيس أيزنهاور، المتخوّفة من النفوذ المتصاعد لتوده، وقفت إلى جانب المملكة المتحدة ضد إيران، وطلبت من وكالة المخابرات المركزية أن تضع مخططاً للتخلّص من الدكتور محمد مصدّق، فكان ذلك أيضاً بالتنسيق مع اللجنة السرّية للضباط والمخابرات البريطانية (IS). في آب/أغسطس سنة 1953، جرت الإطاحة بهذا الأخير، بانقلاب قام به قسم من الجيش الإيراني وجهازي المخابرات الأميركية والبريطانية. وحين جعل آية اللّه كاشاني أنصاره يتظاهرون في الشارع ضد الدكتور محمد مصدّق، إنما شارك مباشرة في تلك العملية...

«تحديث» بسرعتين

كان الشاه قد استعاد سلطته تماماً؛ لكن ظروف تلك الاستعادة السلطانية ستطبع عهده بطابعها في العمق. ففي غضون السنوات الأخيرة كانت سلطته موضع اعتراض كبير. ولم يتمكّن الملك من تصفية الدكتور محمد مصدّق إلّا بفضل تدخُّل الولايات المتحدة. وتالياً كانت هذه الأخيرة في وضع مؤاتٍ لزيادة نفوذها في إيران على حساب المملكة المتحدة. وعليه، كانت الولايات المتحدة تريد تطوير علاقاتها مع إيران لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفياتي ومصر في المنطقة وتأمين مصادر تزوّدها بالطاقة. في الوقت نفسه سار الشاه، الراغب في ضمان استقلال إيران بجيش وطني قوي جداً، على طريق التعاون العسكري الكثيف مع الولايات المتحدة. وعندها بذلت هذه الأخيرة، التي كانت قد حدَّت من مساعدتها المالية في عهد الدكتور محمد مصدّق، جهوداً كبيرة (500 مليون دولار ما بين سنة 1953 وسنة 1963)، مما أتاح رفع عديد الجيش من 120.000 إلى 200.000 رجل وتصعيد الموازنة العسكرية من 80 مليون دولار إلى 183 مليون دولار[16] (بأسعار ومعدلات الصرف عام 1960). في

---

(16) E. ABRAHAMIAN, *Iran between two Revolutions*, Princeton University Press, 1982, p. 420.

بادئ الأمر، حثّت الولايات المتحدة إيران على الانضمام لحلف استراتيجي إقليمي مضاد للاتحاد السوفياتي، حلف السنتو (منظمة المعاهدة المركزية) إلى جانب الباكستان وتركيا. فصارت العلاقة مع الولايات المتحدة أكثر وثوقاً أيضاً، اعتباراً من بداية السبعينيات، إثر الانسحاب البريطاني، عندما جعلت الولايات المتحدة من إيران «دركي الخليج». بعد فشلها في حرب الڤيتنام، كانت الفكرة هي مساعدة البلدان الحليفة على تنظيم دفاعها بنفسها. عندئذ انطلق الشاه في سباق التسلح، طالباً في نهاية السبعينيات أعتدة ما كان الأميركيون أنفسهم يملكونها بعد. توافد موظفون أميركيون مدنيون وعسكريون للاهتمام خصوصاً بتكوين الجهاز الإيراني وصيانة تجهيزات متطورة أكثر فأكثر.

لقد أثار انقلاب سنة 1953 عدداً معيناً من التساؤلات حول شرعية الشاه، الذي كان موضع تشكيك ورفض من القوى السياسية الداخلية، والذي لم يكن يدين بانتصاره لغير دعم القوى الأجنبية والجيش وعلماء الدين. هذا النقص في الشرعية كان يُضاف إلى كون العاهل الشاب بدا مفتقراً إلى الضمانة، كما شهد على ذلك فراره إبّان أول انقلاب فاشل قبيل سقوط الدكتور محمد مصدّق بعدة أيام. فأثّر هذا الوضع تأثيراً عميقاً في طريقة حكم الشاه. ففي وقت أول، أراد العاهل الشاب توطيد سلطته باللجوء إلى قانون الطوارىء والمحاكم العسكرية وإلى مرسوم 1953 الذي يحظر كل

«إيديولوجية جمعتيّة». فكّك النظام الشبكات السرّية لحزب توده وسجن الألوف من أعضائه. كما أُعلن سنة 1957 أن حزب الجبهة الوطنية الأساسي هو حزب غير شرعي. وبفضل عمل بوليسه السرّي، المُنشأ حديثاً منظمة المعلومات والأمن القومي (السافاك)، جرت مطاردة كل المجموعات أو الشخصيات المعارضة، بلا هوادة.

بموازاة ذلك، لم يسعَ الملك حقاً إلى تعزيز قاعدته ببناء تحالفات متينة مع بعض المجموعات الاجتماعية. كان البلاط يستقبل بانتظام آيات اللّه العظمى وكانت السلطة تترك لتجار السوق استقلالية كبيرة. لكن تلك الحركات كانت تكتيكية بحتة ولم تكن تترجم إرادة تعاون مع هذه الطبقات. إلى ذلك، كانت هذه الأخيرة قد أخذت تدرك ذلك، بعدما وطّد الشاه سلطته وهاجم مباشرة مصالح علماء الدين وتجار السوق في الستينيات والسبعينيات. عملياً، تصرَّف بمعزل عن الطبقات الاجتماعية معتمداً على البنية السياسية ـ الإدارية نفسها التي كان أبوه قد استعملها، أي الإشراف البلاطي، الجيش والجهاز البيروقراطي. رأينا أن وسائل الجيش (والسافاك) كانت في ازدياد مضطرد من حيث الرجال والعتاد. وفوق ذلك، اضطلعت كوادر عسكرية بدور اقتصادي كبير حين أدارت المنشآت العامة الكبرى. كان نظام الإشراف البلاطي يقوم على «مكافآت» تُمنح إلى أوفى مواليه. وعليه، كان الشاه يملك مملكة اقتصادية حقيقية تضمّ أراضٍ زراعية

(موروثة عن رضا شاه) وأموالاً آتيةً من اختلاس قسم من العائدات النفطية ومن شركات كثيرة. إن كل هذه الأرصدة والموجودات استعملها الشاه إذاً كعملة تبادلية، فكان يُكافىء أوفى مواليه بضمّهم إلى إمبراطوريته الاقتصادية هذه. أخيراً، كانت سلطة الشاه تعتمد على جهاز بيروقراطي بلغ حجماً كبيراً، إذ ارتفع عدد الموظفين من 150.000 سنة 1963 إلى أكثر من 300.000 سنة 1977. هذه الزيادة كانت تعني أن عدداً متصاعداً من الإيرانيين كانوا تابعين للدولة من حيث أجورهم وكذلك من حيث تغطيتهم الاجتماعية، كالمعونات المقدّمة على شكل قروض لشراء مسكنهم، إلخ. هذا التدبير أنجب نظاماً سياسياً يعمل «تحت الأوامر». ففي نهاية السبعينيات، جرى إنشاء نظام حزبين[17] كواجهة؛ لكن النواب كان يجري تعيينهم قبل الانتخابات. في هذا السياق، دخلت إيران في مرحلة كبرى من الاستقرار السياسي والمؤسسي مع رئيس حكومة، عباس هويدا، ظلّ في منصبه على مدى ثلاث عشرة سنة، من سنة 1965 إلى سنة 1977.

كما اتّسم رجوع الإمرة إلى الشاه بمضاعفة مال النفط. فمن جهة، أنهت لندن حصارها للنفط الإيراني. وفي

(17) التشكيلان المقصودان هما: الحزب الوطني (حزب مليّون)، الذي استُبدل عام 1963 بحزب إيران الجديدة (حزب إيران نوين)، وحزب الأهالي (حزب مردم).

المقابل، جرى التوقيع على اتفاقية جديدة لتقاسم الأرباح مع الكونسورتيوم المؤلّف من بريتش بتروليوم وثمان شركات أخرى، بريطانية وأميركية وهولندية وفرنسية[18]. بالاستفادة من العائدات النفطية المتصاعدة ومن مساعدة الولايات المتحدة المالية، استطاعت السلطات تحقيق بداية استلحاق اقتصادي بفضل نفقات هامة على البنى التحتية (سدود، طرقات، مطارات). إلّا أن تلك السياسة أدّت إلى ارتفاع في عجز الموازنة، مسبّبة تسارعاً في التضخم والإضرابات، ومجابهات شتّى. بموازاة ذلك، تنامى الفساد بقوة نظراً للصعود الشديد في المداخيل النفطية. في هذه الظروف، لم تقبل إدارة كنيدي، القلقة في مواجهة قلّة شرعية النظام والمعتبرة أن القيام بإصلاحات ليبرالية كان الوقاية الأمثل من ثورة شيوعية، أن تساعد إيران إلّا مقابل انفتاح سياسي وإصلاح زراعي.

بالنتيجة، عُيِّن في منصب رئيس حكومة، علي أميني، الوزير السابق للمال في حكومة الدكتور محمد مصدّق والسفير في واشنطن في آخر الخمسينيات. بدأ هذا الأخير الحوار مع الجبهة الوطنية وأسند ثلاث وزارات إلى شخصيات ناقدة جداً تجاه الشاه والفساد الذي تمارسه كبريات عائلات ملّاكي الأراضي. قام أحدهم، حسن

(18) مع ذلك لم يتراجع الشاه عن تأميم الصناعة النفطية.

أرسنجاني، بإصلاح زراعي راديكالي. مع ذلك، أرغمه على الاستقالة الاستياء المتولّد من إجراءات التقشف الاقتصادي التي جرى تطبيقها، وكذلك الدعم الأميركي للشاه، الذي كان على خلاف معه (إذ كان أميني راغباً في خفض الموازنة العسكرية).

بعد ذاك الرحيل، اقترح الشاه برنامجاً من ست نقاط، «الثورة البيضاء»، كان ينطوي على إصلاح زراعي (إذ استعاد العاهل لحسابه، بصيغة أقل راديكالية، المشروع الذي تقدّمت به الحكومة السابقة)، وتأميم الغابات وبيع منشآت الدولة لمقاولين خاصين، وتقاسم قسم من الأرباح مع العمال، وحق الاقتراع للنساء وتكوين هيئة عسكرية مكلّفة بمحو الأمية في الأرياف. بناءً على نصائح الولايات المتحدة، كان هدف النظام إزالة طبقة كبار ملّاكي الأراضي وإقامة طبقة مكانها من صغار الفلاحين الملّاكين. عملياً، كان هذا الإصلاح يرمي إلى غايتين. كان يسمح على الصعيد السياسي، من جهة، وهو ينقضُّ على طبقة متميِّزة، بأن يحرف النظام الأنظار عن الانتقادات الموجّهة إلى طغيانه؛ ومن جهة ثانية، كان يستجيب لهاجس تحديث الزراعة.

فالإصلاح الزراعي، الذي كان يمكنه تهديد بقاء الأملاك الكبيرة التي كان قد كوّنها علماء الدين، وكذلك مشروع حق اقتراع النساء، أدّيا إلى قيام معارضة عنيفة من طرف علماء الدين والجبهة الوطنية. تلك الانتفاضة قادها آية الله روح

الله الخميني البالغ من العمر أربع وستين سنة. ابن عالم دين وملّاك أرض صغير أيضاً، كان قد درس في حوزة قُم على يد آية اللّه عبد الكريم الحائري، الذي كان يُشرف فيها على المدارس الفقهية والكلامية. لقد وقعت الصدامات المتعلقة بـ «الثورة البيضاء» (التي أوقعت ألوف القتلى) في كل المدن الكبرى (لا سيما في طهران وشيراز). لكن الشاه، قمعها بشدّة، بمساعدة الجيش. جرى توقيف الخميني، ثم جرى إطلاق سراحه نظراً لموقعه كمرجع تقليدٍ[19] (أي مرشد ديني أعلى) الذي كان يحميه، مقابل وعد بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات سياسية. بقي في إيران أكثر من عام. ثم انتقد بعنف، سنة 1964، قانوناً كان ينصّ على منح حق الحصانة القضائية للجهاز العسكري الأميركي. الأمر الذي عرّضه مجدداً للتوقيف وللنفي إلى تركيا، التي غادرها لاحقاً إلى النجف في العراق.

عندها عاود محمد رضا شاه سياسة التحديث الاستبدادي التي انتهجها والده سابقاً. وسمح هذا المحيط السياسي بانتهاج سياسة إصلاحات اقتصادية تديرها الدولة وتموّلها

(19) الأمر الذي يعني «مصدر تقليد». في التشيّع، يستطيع كل مؤمن اختيار الفقيه رفيع المستوى الذي يراه الأكثر علماً واستقامة ويمكنه تقليد تعاليمه الدينية، وهو يدفع له مباشرة أو مداورة الرسوم الإسلامية التي سيستعملها المرجع لإدارة أعمال خيرية ودينية (مستشفيات ومدارس، إلخ).

العائدات النفطية. فكان الإصلاح الزراعي مستمراً على نحو متواصل حتى بداية السبعينيات. أدت تلك الإصلاحات إلى تقلبات اجتماعية واقتصادية هائلة، إذ إن تسعة ملايين شخص، أي قرابة نصف سكان الريف الإيراني، استفادوا من إعادة توزيع الأراضي. إلّا أن الحصيلة الاقتصادية لتلك الإصلاحات كانت سلبية. فقد انخفض عدد كبار ملّاكي الأراضي لكن من دون أن تتلاشى هذه الزمرة الاجتماعية، إذ إن القانون ترك لكل ملّاك إمكانية الاحتفاظ بجزء من أراضيه إذا قام هو نفسه باستثمارها أو بمكننة زراعتها كلياً. لكن ظروف معيشة الـ 65% من صغار الفلاحين الملّاكين «الجدد» الذين لم يتمكّنوا من الحصول على أكثر من 5 هكتارات، كانت ميّالة بالأولى إلى التدهور. إلى ذلك، انحصر دور الفلاحين الذين لم يتمكّنوا من الحصول على ملكية، في أجراء زراعيين عاديين أو في تضخيم صفوف البروليتاريا الرثّة في كبريات المدن الإيرانية. طاول النزوح الريفي 4,3 ملايين شخص من سنة 1956 إلى سنة 1976[20]. إلى ذلك، أدّى غياب سياسة زراعية حقّة واختيار إنتاج ممكنن جداً (مع إنشاء عشرين قطباً تنموياً أفضلياً) إلى تراجع في الإنتاجات، أبقى البلد في وضع تبعية غذائية. وهكذا هبطت حصة الإنتاج

---

(20) A. KIAN-THIÉBAUT, *Secularization of Iran, a Doomed Failure? The new middle class and the making of modern Iran*, Institute d'études Iraniennes, 1988, p. 132.

الزراعي في الناتج المحلي القائم (PIB) من 27,9% سنة 1962 إلى 9,3% سنة 1977[21]. في الحقيقة، كان تحديث الاقتصاد، بنظر النظام، يمرّ أولاً بالتصنيع. وتالياً كان يُفترض بالإصلاح الزراعي أن يسمح بتحرير اليد العاملة لهذه الغاية.

سجّلت الخطّة الخماسية الثالثة (1962 ـ 1968) بداية تلك السياسة الإنمائية. فتجاوز النماء السنوي المتوسط (8,8%) طيلة تلك المرحلة الأهداف الحكومية. ناهيك عن أن تلك الخطة سمحت بتحديث النظام المصرفي والتكوين التدريجي لمنشآت صناعية كبرى والبدء بورشات التجهيزات المائية ـ الكهربائية الكبيرة وتجهيزات الطرقات والجامعات. وتابعت الخطّة الرابعة (1968 - 1972) الجهود البادئة على صعيد التربية (حملات محو أمية هامة وإنشاء جامعات جديدة) والتصنيع (إنشاء مصنع أصفهان للفولاذ، مصنع آراك للألمينيوم ومصانع شيراز وأبادان البتروكيميائية الكبرى).

أخذ الوضع يتدهور بدءاً من أول «صدمة نفطية» (1973). الواقع أن الشاه رفض معالجة الاختلالات الوظيفية الناجمة عن سياسته التحديثية بالدفع الإكراهي (انحطاط نسبي للزراعة

---

(21) H.M. PESARAN, «The system of dependent capitalism in pre- and post-revolutionary Iran», *International Journal of Middle East Studies*, 14, 1982, p. 506.

جرّاء الأولوية المعطاة للصناعة، فساد، تفاوتات اجتماعية، إلخ)، مؤثراً بدلاً من ذلك الهرب إلى الأمام، مستعملاً تدفق العائدات النفطية للمزيد من تسريع وتيرة النفقات. آنذاك، كان هدف الشاه تحقيق «قفزة إلى الأمام»، قد تسمح له باتباع سياسة أبهة تليق بدولة ذات «حضارة عريقة». بالعكس، شهدت إيران أزمة ناجمة عن خلل في التوازن بين مستوى نمو الطلب ومستوى تشبع عوامل الإنتاج. فطرق المواصلات كانت مكتظّة ومختنقة، والصادرات، المرتفعة جداً نظراً للنماء النفطي، كانت مجمّدة. وصار التبذير مرضاً مستوطناً وتأخّرت المشاريع، وتفاقم التضخم وتوسّعت المضاربات العقارية. وأدّت دينامية الازدياد الشديد للأسعار إلى نقص شديد في الكهرباء وكذلك في السكر، إلخ. حتى إن النشاط الصناعي أخذ يتراجع سنة 1975 بسبب هبوط سعر النفط. منذ ذلك الحين، أدّت سياسات ضبط الأسعار ومكافحة المضاربات إلى توقيف كبار تجار السوق، مما أوغر صدورهم.

في آخر المطاف، تعتبر المحصلة الاقتصادية لمحمد رضا شاه ملطفة. صحيح أن إيران قد سجّلت نماءً قوياً جداً، أفضى إلى ارتفاع كبير في دخل الفرد من 176$ سنة 1963 إلى 2160$ سنة 1977. وفوق ذلك، قام ذلك الازدهار الاقتصادي على إنشاء بُنى تحتية (مواصلات، طاقة، إلخ) وعلى تنمية للنظام التربوي لا يمكن إنكارها (انتقل عدد الطلاب من 25.000 تقريباً سنة 1963 إلى 154.215 سنة

1977)[22]. أخيراً، تصنّع البلد خلال تلك الحقبة، إذ إن حصة القطاع الثانوي في الناتج المحلي القائم، ارتفعت من 20,6% سنة 1962 إلى 33,2% سنة 1978. إلّا أن النماء كان عائداً بمعظمه إلى ارتفاع سعر النفط. ومن ناحية أخرى، كانت الصناعة، التي نشأت بفضل مساعدة الدولة، غير تنافسية ومدينة للاستيراد بشكل ملحوظ. كانت هذه السياسة الاقتصادية قد ولّدت طبقة «رأسماليين تابعين»[23] للنظام، كانت تستفيد من امتيازات مالية هامة (إعفاءات ضريبية، مساعدات، إلخ) نظراً لعلاقاتها بالسلطة. من جهة ثانية، بدت الدولة في عدد معيّن من المجالات أنها عاجزة عن مواكبة تحديث الاقتصاد والمجتمع بإقامة بنى تحتية موائمة.

أخيراً، ترافق ذلك النماء مع تصاعد التفاوتات الاجتماعية، إذ إن 40% من الأسر ذات المداخيل الأدنى تراجع استهلاكها من 14% إلى 11% ما بين سنة 1959 وسنة 1974[24]. وكانت الطبقات الوسطى والميسورة

---

(22) E. ABRAHAMIAN, *Iran between two Revolutions, op. cit.*, p. 431.

(23) H.M. Pesaran, «The system of dependent capitalism in pre- and post-revolutionary Iran», *loc. cit.*

(24) S. BEHDAD, «Winners and Losers of the Iranian Revolution. A study in income distribution», *International Journal of Middle East Studies*, 21, 1989, p. 340.

الجديدة (ومنها المقاولون المقرّبون من النظام) قد اندمجت تماماً في الأنموذج الاقتصادي الجديد القائم على الأجر والشهادات، بينما كان النازحون إلى المدن العائشون في أكواخ الصفيح ومعظم الفلاحين مهمَلين. كما تفاقمت بشدة التباينات بين عالمي المدينة والريف. فقد تعلّقت سياسة «التحديث» بالمدن أساساً، تاركة على حدة سكان المناطق الريفية، أي 53% من السكان سنة 1976. ولم يكن عمل «جيش المعرفة» كافياً بمواجهة ضخامة المهمة، إذ تراجعت حصة الأطفال ما بين السادسة والخامسة عشرة من أبناء الريف الذين يدرسون في تلك المدارس، من 40% سنة 1966 إلى 27% سنة 1976[25]. وفي العام نفسه، ظلّ 83% من الرجال و98% من النساء فوق الخامسة والعشرين، الذين يعيشون في الوسط الريفي، أمّيين.

زد على ذلك أن التفاوتات تصاعدت أيضاً داخل العالم الحضري. تحت تأثير تصاعد النزوح الريفي الناجم من «الثورة البيضاء»، ارتفع معدل سكان المدن من 31% سنة 1956 إلى 47% سنة 1977[26]. إلّا أن ذلك التطور الإجمالي كان يخفي تباينات كبيرة. ففي المدن الكبرى، لم

---

(25) M. Ladier-Fouladi, *Population et politique en Iran, de la monarchie à la République Islamique*, INED, Paris, 2003, p. 136.

(26) *Ibid.*, p. 136-138.

تنقطع عن التحسن ظروف معيشة الأحياء المميّزة بينما كانت الحياة تزداد هشاشة في الأحياء الشعبية، حيث كان يستقر النازحون الجدد. ومن جهة ثانية، كانت المدن الكبرى أفضل تجهيزاً من المدن الوسطى والصغرى. في مواجهة هذه المسألة، اعتمدت سياسة إنماء الخدمات الحضرية في المدن المتوسطة في بداية السبعينيات، لكنها ما كانت تتعلق إلّا بوسط البلاد.

أخيراً، كما كان حال إصلاحات رضا خان، كانت سياسة الشاه التحديثية تنطوي على بُعدٍ اجتماعي وثقافي. حاول النظام، كما في سنوات 1920ـ 1940، أن يُغربن «من فوق» المجتمع وهو يحارب الشرائع والتقاليد الإسلامية. لكن، كما تُشدِّد على ذلك إليز سانساريان «كان أسلوب رضا خان الإكراه؛ وسيكون أسلوب ابنه الانتجاب»[27]. لقد تدخّل محمد رضا شاه مداورة، بنحو خاص، لتطوير النماذج الثقافية والاجتماعية، فارضاً نمطاً جديداً من الحياة الاستهلاكية. إلى ذلك، استأنف النظام، كما في عهد رضا خان، سياسة تمجيد إيران ما قبل الإسلامية. سنة 1971، أتاح إحياء الذكرى 2500 للإمبراطورية الأخمينية الفرصة

(27) مذكور في كتاب:

F. ADELKHAH, La Révolution sous le voile, Femmes Islamiques d'Iran, Karthala, Paris, 1991, p. 26.

لإقامة احتفالات ضخمة في برسبوليس، [إصطخر]. سنة 1976، جرى التخلي عن التقويم الذي كان أساسه الهجرة (خروج النبي من مكة الذي سجّل بداية العصر الإسلامي) واستبدل بآخر يبدأ مع تأسيس هذه الإمبراطورية الأخمينية بالذات. وجرى ذكر إمكان اختيار الأحد كيوم عطلة. وفضلاً عن حق النساء في الاقتراع، المقرّر في أثناء «الثورة البيضاء» سنة 1967، جرى اعتماد قانون لحماية الأسرة، يمنح النساء حقَّ الطلاق وحضانة الأولاد إذا وافقت المحكمة على ذلك، ورفعت سن زواج الفتيات من 13 إلى 15 سنة. كما جرى التصويت على قوانين أخرى لتسهيل وصول النساء إلى العمل أو لرفع سن الزواج إلى الثامنة عشرة. بموازاة ذلك، كان ازدهار النظام التربوي يرمي أيضاً إلى تحسين مستوى تعليم النساء. أخيراً، حضّت السياسة الاقتصادية المعمول بها، التي كانت تعزّز رفع مستوى معيشة الطبقات الجديدة، الميسورة والمتوسطة، هؤلاء الأخيرين على اعتماد نمط معيشة متغربن أكثر فأكثر وقائم على استهلاك منتوجات مستوردة.

هنا أيضاً، من الصعب وضع محصّلة حاسمة لتلك الإجراءات. فقد غربنت سلوكها شريحة من المجتمع، الطبقات الجديدة الميسورة والمتوسطة. لكن الطبقة المتوسطة المسمّاة «حديثة» كانت مضطربة جزئياً، جراء تعايش قيم غربية معتمدة، سطحياً، مع ديمومة ثقافة تقليدية مترسّخة. فالطبقة المتوسطة، حين سجّلت ارتفاعاً في مستوى معيشتها

إنما رفضت تلك النماذج الثقافية الجديدة التي اعتبرتها مناقضة للإسلام. أخيراً، وبالعكس، تقبّلت الطبقات الأكثر حرماناً، لا سيما المهاجرون الريفيون، تلك الأعراف الجديدة مع أنهم كانوا محرومين من القدرة على الاستفادة منها. إلى ذلك، ترافقت تلك السلوكات المختلفة مع استقطاب متزايد أكثر فأكثر ما بين الطبقات «المُحدثنة»، التي كانت تقطن الأحياء الغنية (لا سيما شمال طهران) وتلك التي لا تريد ولا تستطيع الوصول إليها (جنوب طهران بالنسبة إلى العاصمة)، فكان ذلك الشرخ يعبّر عن تفاوتات الدخل. ناهيك عن أن من الممكن ألّا يكون المجتمع الإيراني قد استحوذ حقاً على تلك الحداثة. وهكذا تعتبر فريبا عادلخواه أن دينامية الحداثة كانت تقوم بنحو خاص على «بنائها للمجال الاجتماعي وقدرتها على الإقصاء: للوجود، لا مناص من النماذج، كما أن هذه المعاينة لمقاومة المجتمع الأهلي لأعراف مفروضة من فوق يصحُّ على سياسة الشاه تجاه النساء. هنا أيضاً وحدهن نساء الطبقات الجديدة الميسورة والمتوسطة انخرطن حقاً في الإصلاحات. فيما نساء الطبقات المتوسطة التقليدية اللائي كنَّ يرغبن في العمل، رفضت ترك الحجاب، حتى لو أبعدهنَّ ذلك من سوق العمل ما دام اللباس «الغربي» إلزامياً. إلى ذلك، بقيت على حدة من تلك الحركات نساء المناطق

---

(28) *Ibid.*, p. 33.

الريفية. والملاحظ هنا أيضاً هو غياب تطور القيم العميقة للمجتمع الإيراني، القيم التي ظلّت قائمة على نظام أبوي. وهكذا ظلت النساء «الحديثات» وحاملات الشهادات منتقصات التقدير دوماً في مكان عملهن.

من الواضح أن وضع الفشل هذا يُفسَّر بممانعة شريحة كبرى من المجتمع، لا سيما مقاومة الطبقات المتوسطة التقليدية والريفية. بنحو خاص، كانت الطبقة المتوسطة التقليدية ترفض تحولاً «مفروضاً» وتفضّل أن «تبتكر» بنفسها خروجها من «النظام البهلوي» إلى الحداثة، قابلة بالعمل النسائي لكنها ترفض تذريته[29]. وكانت السياسات الملَكية، من جهة ثانية، غير ملائمة. مثال ذلك أن سياسات التنمية الريفية كانت عديمة الأثر تقريباً في مجال تعليم النساء ومحو أمّيتهن. أخيراً، كانت سياسة الشاه تشكو من كونها لم تحظَ بأية وسائط في المجتمع. فلم تكن ثمة أية حركة نسائية مستقلة عن النظام، بمستطاعها حقاً نشر تلك الأفكار في العمق.

والحال، كانت إيران في أواخر سنوات 1970 قد وجدت نفسها معطوبة بفعل اختلال في التوازنات الاقتصادية، وكان

---

(29) لم تكن الطبقة المتوسطة ترغب في أن يغدو النشاط المهني منفصلاً تماماً عن بقية الحياة الاجتماعية والعائلية (F. ADELKHAH, *La Révolution sous le voile, op. cit.*, p. 35).

تُفاقم الأزمة الهويَّتية للمجتمع بمواجهة سياسة النظام التحديثية. وكانت البيئة السياسية الداخلية تزداد توتراً أكثر فأكثر، بفعل جنون عظمة الشاه المتصاعد والطابع الديكتاتوري المتعاظم لنظامه. وعليه، كان النظام قد انحاز، في الوقت عينه، للجوء الحصري إلى القمع البوليسي لضبط المجتمع. ومن علائم هذا التطور أن الشاه، المُحاط بمستشارين يخفون عنه انخفاض شعبيته، لم يحكم إلّا بالاعتماد على السافاك والجيش، بدعم من الولايات المتحدة. في هذا السياق، تسارعت الأحداث التي أدّت إلى سقوطه.

من سقوط الملكية إلى قيام الثورة

على الرغم من التوترات، ما كان ثمة شيء يدعو للافتراض أن الصعوبات الاقتصادية والاستياء الاجتماعي يمكن أن يتضاعفا عمّا قريب بثورة سياسية قد تُفضي إلى رحيل الشاه. وعليه، لم يكن ثمة أحد يضع حقاً شرعية النظام على المشرحة. فقد كان الخطر الحقيقي الوحيد آتياً من الأعمال الإرهابية للعصابات اليسارية المتطرفة، مثل فدائيي خلق ومجاهدي خلق. لكن تلك المجموعات المسلحة، التي كانت تحظى بدعم كبير من المثقفين الشبان، لم تكن لها قاعدة شعبية كافية. في هذا السياق، قليلين جداً كان المحللون الذين يتوقّعون سقوط النظام. زد على ذلك أن

هؤلاء الأخيرين كانوا يعتبرون أن النظام قد ينهار قريباً في أواخر السنوات 1980 مع العودة إلى هبوط سعر النفط. . . وبالأولى، كانت الموضة توصيف الاستلحاق الاقتصادي الإيراني بإزاء البلدان المصنعة، مع تبيان (سابق) لمشكلة التبعية النفطية وكذلك للتحولات (والتوترات) العميقة، الاجتماعية، الناجمة من تنمية سريعة كهذه[30].

والحال، فإن النظام سيسقط بسرعة شديدة تحت ضربات ثورة هائلة. جرت ثورة سنة 1979 على ثلاث مراحل. إثر ضغوط إدارة جيمي كارتر (الذي أُنتخب سنة 1976 رئيساً للولايات المتحدة)، خفّف الشاه قليلاً من ضبطه للمجتمع الإيراني. إنطلاقاً من أيار/مايو سنة 1977، شنّت الأنتليجنسيا حملة «رسائل مفتوحة» موجّهة إلى الشاه ورئيس الحكومة، تنتقد غياب الحريات الدستورية، مثل حرية الصحافة والتعبير وإنشاء أحزاب سياسية، إلخ. بلغت هذه المداخلات ذروتها مع الأمسيات العشر للقراءات الشعرية التي نظّمها معهد (غوته) في طهران وأحياها الشاعر أحمد شاملو، والتي شهدت حدثاً غير مسبوق، إذ وضعت النخب المثقفة علناً النظام على المشرحة بسبب ممارساته المضادة للديمقراطية. وتالياً، لم تكن الاحتجاجات الأولى على

---

(30) H. AMIRSADEGHI et R. FERRIER, *Twentieth Century Iran*, Heinemann, Londres, 1977.

النظام من صنيع القوى السياسية الدينية، بل من صنيع الأنتليجنسيا، وذلك على الرغم من نداءات الخميني التي تناشد علماء الدين أن يضطلعوا بدور فعال في تلك التظاهرات. بالأحرى، فوجىء الخميني بالمنحى الذي اتخذته الأحداث، فكان بلا ريب غير مهيّأ فكرياً للمشاركة في هذا النمط من الاحتجاجات.

استهلّ وصول القوى السياسية الدينية إلى صميم حركة الاحتجاج المرحلة الثانية من الثورة. ففي كانون الثاني/يناير سنة 1978، بعد نشر مقال في جريدة حكومية يومية ـ بمبادرة من السافاك ـ يشتم الخميني، تظاهر طلّاب الفقه في قُمْ، في شوارع المدينة. أدّى القمع البوليسي وموت عشرات المتظاهرين إلى نشوب حركات احتجاج شعبية، تواصلت حتى شباط/فبراير سنة 1979. هذه الأحداث سجّلت بداية الثورة كحركة جماهيرية. تبيّن إذاً أن التهجم على الخميني كان خطأً استراتيجياً كبيراً من جانب النظام. فهذا كان متخوّفاً من اتحاد القوى الليبرالية والاشتراكية المعارضة مع علماء الدين. زد على ذلك أن السلطات كانت تقدِّر أن الحركة الدينية لم تكن متينة جداً، وأن من السهل نسبياً عزلها، وبذلك «خنقها» سياسياً. في الحقيقة، كان النظام (وخصوصاً السافاك) يجهل تماماً مدى دعم الأهالي للحراك الديني المعارض للشاه.

إنطلاقاً من هذه المرحلة، تحالفت القوى الدينية عملياً مع

الحركات العلمانية المعارضة. وعليه، فإن الثقافة الدينية الشيعية، بتقاليدها الشعبية في الطواف وإحياء الحِدادات وكذلك في إحيائها ذكرى وشعائر الأئمة الشهداء، أعطت حقاً للثورة تماسكاً ونَفَساً جديداً. تساوقت التظاهرات الجماهيرية مع الإضرابات في الوزارات، في المصارف، الصناعة النفطية، والمناوشات في الشوارع مع الشرطة والجيش. وراح تأثير الخميني يتعاظم في حركة المعارضة الوطنية، خصوصاً بفضل نشر خطبه على أشرطة التسجيل.

إن النظام، المجرّد من سلاحه بسبب الطابع السلمي لهذه التظاهرات، تردّد باستمرار بين استراتيجية قمع وحشي، مخاطراً بجعل قسم من الجيش ـ لا سيما المجندين ـ يجنح إلى معسكر المتظاهرين، وبين استراتيجية انتظار، لا تستطيع حين تترك الجنود يرابطون في الشارع بدون تحرّك، سوى تشجيع المتظاهرين على مواصلة عملهم. رويداً رويداً، وقف مجمل الطبقات الاجتماعية إلى جانب تلك الاحتجاجات. في بداية سنة 1978، كان المعترضون آتين أساساً من الطبقات المتوسطة التقليدية والمتغربنة. ثم، إنطلاقاً من حزيران/يونيو انضمّت إليهم الطبقات الحضرية المحرومة (لا سيما عمال البناء أو الصناعة)، مما أعطى طابعاً وطنياً لتلك التظاهرات. صار الوضع بالنسبة إلى النظام غير قابل للضبط أكثر فأكثر. الخميس 7 أيلول/سبتمبر سنة 1978، في طهران، طالب الجمهور للمرة الأولى برحيل الشاه وعودة

الخميني. في مساء اليوم ذاته، أعلنت حالة الطوارىء في إحدى عشرة مدينة، منها طهران. في اليوم التالي، وقعت صدامات خصوصاً في أحياء العاصمة الجنوبية، بعدما قمع الجيش التظاهرات قمعاً دامياً. عندها، أطلق العسكريون النار على حوالى 5000 شخص (معظمهم من الطلاب) كانوا يتظاهرون في ساحة جالة. تلك «الجمعة السوداء» سجلت نقطة لا رجوعٍ في الصراع بين الشاه ومعارضيه، وصار الصدام بين المعسكرين أكثر شدة أيضاً. تفاقمت الإضرابات، لا سيما في القطاع النفطي، فشلّت الاقتصاد فيما كانت التظاهرات تتواصل بلا توقف.

أمام هذا الوضع، كان الشاه في مأزق كبير. فمن جهة، كان راغباً في إظهار الشدّة بتوسيع حالة الطوارىء إلى مجمل المدن، فأوقف الزعماء الأساسيين للجبهة الوطنية وضغط على الحكومة العراقية حتى تضع الخميني في إقامة جبرية، ثم ترحّله ـ أقام هذا الأخير في فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1978. لكن، بموازاة ذلك، عفا عن أكثر من ألف سجين سياسي (منهم زعماء حركة رجال الدين، مثل آية اللّه طالقاني)، وحبس شخصيات رفيعة في إدارته (مثل رئيس الحكومة السابق عباس هويدا)، وأعلن أن كل المنفيين، ومنهم الخميني، هم أحرار بأن يعودوا، مصرّحاً للتلفزيون أنه كان قد سمع الرسالة الثورية وأنه سينظّم عما قريب انتخابات حرة. على كلٍ، كان الأوان قد تأخّر كثيراً.

أمام سلوك الشاه التصحيحي، رفضت المعارضة كل تسوية وأقامت جبهة موحّدة مؤلفة من الأحزاب «التاريخية» مثل الجبهة الوطنية وحزب نهضة حرية إيران (حزب تحرير إيران)؛ وكان قادة هذين الحزبين قد التقوا الخميني في فرنسا، مطلع تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1978. بموازاة ذلك، كان المجتمع يواصل التعبير عن تحدّيه للسلطة. فالمسيرات المنظّمة خلال الاحتفال الديني بشهر محرَّم، كانت مناسبة لاستعراض حقيقي للقوة، إذ جمعت إحدى التظاهرات في طهران ما يقارب المليوني شخص. حين جابه الشاه تدهوراً كهذا للوضع السياسي والاقتصادي، ولاحظ صعود علائم التمرّد في الجيش (كان مجنّدون كثيرون يرفضون إطلاق النار على المتظاهرين) وضعفاً سياسياً من خلال تراجع الولايات المتحدة التدريجي عن التزاماتها، قرّر إيلاء الحكم لزعيم الجبهة الوطنية الشاب، شاهپور بختيار. غير أن المعارضين، ومنهم الخميني، رفضوا الاعتراف بهذه الحكومة وواصلوا مطالبتهم برحيل الشاه، وتواصلت التظاهرات بشكل أكثف أيضاً. لم تعد للحكومة أية سيطرة على الوضع، إذ إن السلطة باتت، في المدن الكبرى، في أيدي اللجان، أي المنظمات المحلية اللامتجانسة التي تضمّ المناضلين الإسلامويين واليساريين المتطرفين، وكذلك، أحياناً، أفراد طبقة اللصوص. منذئذٍ، تسارعت الأحداث.

يوم 16/ 1/ 1979، رحل الشاه منفيّاً إلى مصر، ثم عاد

الخميني يوم أول شباط/فبراير إلى إيران حيث صفّق له حوالى ثلاثة ملايين شخص. ثم في خلال أيام 10ـ 12 شباط/فبراير وقعت في طهران مجابهات مسلحة بين أفراد الحركات اليسارية المتطرفة، وحزب توده والفارين من الجيش وقسم من السكان وبين القوات المسلحة التي ظلّت وفيّة للشاه، أفضت إلى الانتصار الكامل للقوى المعارضة. عيّن الخميني حكومة معتدلة برئاسة مهدي بازركان. وتواصلت حقبة الانفتاح والحرية الفكرية، البادئة منذ صيف سنة 1978، حتى بداية 1980. وكانت تتّسم خصوصاً بتفجُّر منشورات الكتب والمجلات. غير أن حزب علماء الدين كان في الوقت نفسه قد أخذ يمدّ نفوذه شيئاً فشيئاً، وهو يشنّ حملة إعدامات شملت كل المسؤولين المدنيين والعسكريين في نظام آل بهلوي الذين كانوا قد اعتقلوا. وجرى إنشاء حزب الجمهورية الإسلامية (ح ج إ)، الذي كان يضم كل القوى السياسية المؤيّدة للخميني، تماماً بعد ثورة 19/ 2/ 1979. إلى جانب الحكومة، كانت السلطة الحقيقية تعود في الواقع إلى لجان الثورة، التي أُنشئت في الجوامع واستخدمت من قبل مجلس الثورة، حيث كان يجلس ثلاثون من الشخصيات الذين بقيت أسماؤهم سرية، وآية الله الخميني، قائد الثورة بلا منازع، نظراً لشعبيته العريضة، في كل الهجمات العسكرية المفاجئة.

بموجب استفتاء إيجابي بنسبة 98%، صار البلد في أول

نيسان/أبريل سنة 1979، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. كان ذلك الاستفتاء الشعبي يعكس بنحو خاص حماسة الأهالي بمواجهة انهيار النظام السابق. في أيار/مايو سنة 1979، أنشئ جيش قوات حراس الثورة الإسلامية (حراس الثورة)[31]، مما زاد قدرة رجال الدين على التدخل العسكري. أخيراً، في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1979، أدّى احتلال السفارة الأميركية في طهران وخطف الرهائن من موظفيها على أيدي «الطلاب السائرين في نهج الإمام»[32]، إلى استقالة مهدي بازركان وتالياً إلى استبعاد الليبراليين من النظام الجديد. كانت هذه الأسلمة تتحقّق فيما بقيت الأحزاب غير الدينية ساكنة، معتبرة أن ما من شيء مُكدِّر يمكن حدوثه نظراً لشعبية الخميني الهائلة. حتى إن الدعم غير المشروط من جانب قسم كبير من المجتمع للإمام دفع الحزب الشيوعي (توده) ومجاهدي خلق وتنظيمات أخرى يسارية متطرِّفة لدعم الإسلامويين. إلى ذلك، كان توده يعتبر أن من الواجب دعم الحركة الإسلاموية، نظراً للخط المعادي للإمبريالية الذي اختاره الخميني. وفوق ذلك، كان يرى أن

---

(31) يشكّل حرس الثورة جهازاً شبه عسكري، مهمّته الحفاظ على مكاسب الثورة: قائد الثورة يعيّن رئيسه وربما يُقيله. تطوّرت هذه المجموعة بموازاة الجيش النظامي.

(32) في إيران، يُقال آية الله الخميني كما يُقال الإمام الخميني.

من الواجب دعم البورجوازية الصغيرة، التي كانت إحدى القوى الرئيسة المساندة للثورة.

يوم 12/ 12/ 1979، جرى التصديق باستفتاء على دستور الجمهورية الإسلامية. ثم تقرّرت ثورة ثقافية في نيسان/أبريل سنة 1980، في عهد الرئيس أبو الحسن بني صدر، وهو «ليبرالي» كان قد ناضل، وهو طالب، ضد الشاه، وتقرّب من الإمام الخميني أثناء إقامته في فرنسا. أدّى هذا الحدث إلى تطهير الجامعات وإغلاقها طيلة عامين، مما أضعف كثيراً القوى غير الإسلامية السياسية التي كانت في وضع قوي في الجامعات. ثم أدّت صدامات مسلحة وقمع دموي إلى زوال الأحزاب اليسارية المتطرفة، إثر إقالة أبو الحسن بني صدر، الذي اعتبرته القوى الدينية مزعجاً جداً، في حزيران/يونيو سنة 1980. وفي العام 1983، جرى القضاء على حزب توده، بدوره، مع أنه ظلّ مؤيداً للخميني، وذلك من طريق الاعتقالات والمنافي.

استقبال وقراءة ثورة سنة 1979

في أقل من عامين، كان نظام آل بهلوي، الذي حكم إيران منذ 1925، قد انهار أمام ثورة جماهيرية مسالمة في جوهرها. كان لهذا الحدث الكبير صداه في العالم، من جهة لأنه ظهر أولاً كأنه غير قابل للتفسير ولا مُتوقَّع، ومن جهة ثانية نظراً لأهمية إيران الاستراتيجية، الحليفة التقليدية

للولايات المتحدة في المنطقة، والمنتمية إلى أكبر منتجي النفط في العالم. أخيراً، كان وقع هذا الحدث كبيراً بقدر ما سجّل صعود الإسلام على المشهد السياسي العالمي. الواقع أن الأمر يتعلّق بآخر ثورة كبرى في القرن العشرين، ترمز، مرة أخرى أيضاً، إلى جهد أكثرية السكان في سبيل التحرر من قبضة سلطة ديكتاتورية؛ ولكن أهمية عاملها الديني في التعبئة الشعبية وفي استراتيجية المعارضين كانت تبشّر بعصر جديد، عصر الإسلام السياسي. بهذه الصفة، كانت الثورة الإيرانية فاتحة لشهية تطورات القرن الحادي والعشرين، المطبوع في أعماقه بالعلاقات بين الإسلام والسياسة.

إن ظهور الإسلام بصفته قوة سياسية لم يكن مع ذلك من صنيع الثورة الإسلامية، إذ إن حركة الإخوان المسلمين العرب أو حركة الوهابيين كانتا أقدم منها بكثير. ويمكن التقدير أن الحركات الإسلامية في أفغانستان، في الجزائر، في مصر، في السودان، في فلسطين، كان يمكن لها أن تتطوّر أيضاً من دون الثورة الإيرانية[33]. ولكن، من الزاوية الرمزية، أعلنت هذه الثورة بوضوح عن هذه الموجة من الراديكالية الإسلامية التي ظهرت، منذ هجمات 11 أيلول/

(33) O. ROY, «Sous le turban, la couronne», in F. ADELKHAH, J.-F. BAYART, *Thermidor en Iran*, Complexe, Paris, 1993.

سبتمبر، كمعطى جيوبوليتيكي من الطراز الأول، بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين.

أخيراً كان لهذه الثورة تأثير كبير مرتبط بما أثارت من عنفوان المشاعر. ففي بادئ الأمر، أوليت قدراً من الاهتمام ولقيت شيئاً من حسن الاستقبال في بقية العالم، حتى إنها اجتذبت تعاطف مثقفين مشاهير مثل: ميشال فوكو(34)، لأنها ترمز قبل كل شيء إلى صراع كان يبدو بنّاءً بين شعب يقوده رجل دين مسن ومسالم وبين طاغية... لكن، سرعان ما أخذت إيران الثورية تتحوّل إلى طرف مرعب ومنفِّر، لأنها بدت كأنها ترمز إلى العودة إلى عصر وسيط روحي. بنحو خاص، طبعت الثورة الإيرانية النفوس، لا سيما في أوساط الأنتليجنسيا اليسارية الأوروبية، لأنها بدت كأنها تعاود (بشكل أسرع) لعبة تاريخ الآمال الخائبة في الثورات السابقة.

حدث سياسي من الطراز الأول، كانت الثورة الإيرانية أيضاً «موضوعاً تاريخياً» يصعب تحليله وبالأخص يصعب تفسيره. إيروند أبراهاميان أبرز ما يسمّيه «التخلف السياسي» للنظام، كواحد من الأسباب الأولى للثورة(35). حسب هذا التأويل، ظهر أن الشاه عاجز عن إبقاء العرى بين النظام

---

(34) M. FOUCAULT, «Inutile de se soulever», *Le Monde*, 11-12 mai 1979.

(35) E. ABRAHAMIAN, *Iran between two Revolutions, op. cit.*, p. 435-446.

والطبقات الاجتماعية القديمة (مثل الطبقات المتوسطة التقليدية المرتبطة بالبازار وبعلماء الدين الشيعة أو أيضاً الطبقات الريفية)، كما بدا عاجزاً أيضاً عن بناء علاقات جديدة مع الطبقات الصاعدة (الطبقة المتوسطة «الأجيرة»، العمال في الوسط الحَضَري).

وهكذا، حين ارتكز العاهل فقط على الجيش، وعلى نظام سياسي استزلامي: أو زبائني وعلى الجهاز البيروقراطي، إنما راح ينعزل شيئاً فشيئاً عن المجتمع. وبلغت تلك العزلة الذروة سنة 1975 مع إنشاء حزب أوحد، حزب رستاخيز إيران (حزب البعث الإيراني)، مكان حزبين تقليديين (كانا خليقين بتحريك الحياة السياسية). كما أن رغبة الحزب في التدخل في كل مجالات المجتمع، وشبه الإلزام بالانتماء إلى عضويته، غذّيا استياء الأهالي. عملياً، انقضّ هذا الحزب مباشرة على البازار، الذي فرض عليه سلسلة من الأحكام والتدابير الاجتماعية، محوّلاً تماماً منظومة النقابات الحرفية التي كانت تؤمّن التمثيل المهني لهذه الجماعة. شعر البازار أنه مهدّد، في الوقت نفسه، على قدر ما كانت الدولة تُنشئ أجهزة عامة مولجة باستيراد المنتوجات وتوزيعها، أي منافسة مباشرة.

إن سياسة العزلة هذه عن الطبقات الاجتماعية كانت أيضاً سياسة رضا شاه، مع مفارقتين تقريباً. فمن وجه، بدا أن أول البهلويين كان له سلطان أكبر على مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية، لأنه كان حقاً مُهاباً. ولكن محمد

رضا شاه استطاع، خصوصاً بفضل العائدات النفطية، أن يقوم بتحوّلات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، ظنّاً منه أن في مستطاعه الاستغناء عن عقد الأواصر مع بعض المجموعات الاجتماعية. نستكشف هنا أحد معالم نظرية الدول الريفية، التي ترى أن وجود عائدات طوقية [الطاقة من الطوق، م م] يجيز للدولة الانعزال عن مجمل الطبقات الاجتماعية، لأن غياب الضرائب (نظراً للمداخيل النفطية) يجعل الدولة غير محتاجة إلى التفاوض مع هذه الطبقة أو تلك. إن هذا التفسير للتخلف السياسي المشخّص مهم، لأنه يضع في المقدمة واقع أن هذا الوضع قد كان مؤاتياً لراديكالية المعارضات. فبما أن إمكانيات التواصل بين النظام ومختلف الطبقات الاجتماعية قد انقطعت، كان المعارضون الأكثر اعتدالاً لا يملكون «قناة اتصال» للتواصل مع السلطة. إن هذا الفراغ، هذا العجز عن الدخول في تواصل مع السلطات، دفعا المعتدلين إلى معسكر المعارضين الأشد راديكالية. وتالياً، أدى انعزال الشاه إلى جعل الملِك رمزاً لكل الإحباطات والحرمانات، وكل الاستياءات.

أما سعيد أرجمند[36] فهو يضع بدلاً من ذلك، الفقدان

---

(36) S.A. ARJOMAND, *The Turban for the Crown. The islamic revolution in Iran*, Oxford University Press, New York, 1988.

الشديد لشرعية النظام في المقدمة. يفسّر هذا الوضع بضياع المجتمع أمام المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، الناجمة من ارتفاع العائدات النفطية. يلاحظ أزاده كيان أن الثورة كانت في البداية ظاهرة حضرية، ولم تصدر عن استياءات هذه الطبقة أو تلك[37]. هذه الحركة عنت مجمل المجتمع الذي أيّدها لأسباب سياسية وثقافية أساساً. عملياً كانت المطالب السياسية مرتبطة بغياب مشاركة المجتمع في القرارات السياسية، وبالنفوذ الهائل للولايات المتحدة المتصادم مع القومية الإيرانية. حتى إن النخب السياسية والطبقات الأكثر يسراً كانت مستبعدة من المسارات التقريرية، التي كانت وقفاً على الشاه. بموازاة ذلك، كان هناك عملياً قلق ثقافي حقيقي. إن غربنة المجتمع بخطى قسرية و«جهود النظام لتغييب أربعة عشر قرناً من الإرث الثقافي الإسلامي المتجذّر بعمق»[38] كانت قد غذّت استياءً عميقاً في قسم كبير من المجتمع. مثال ذلك أن احتفالية الاحتفاء بالذكرى 2500 للإمبراطورية الأخمينية طبعت أعماق الكثيرين من الإيرانيين المستبعدين من تلك الذكرى. يبدو أن العوامل السياسية والثقافية كانت محددة إلى حدٍّ بعيد، بقدر ما حرّكت التحالف

---

(37) A. KIAN-THIEBAUT, *Seculasization of Iran, a Doomed Failure? op. cit.*

(38) *Ibid.*, p. 208.

القديم بين الثورة الدستورية والطبقات المتوسطة «المحدثنة» والطبقات المتوسطة التقليدية وعلماء الدين ضد الشاه.

غير أن ذلك الاستياء ما كان له أن يفضي إلى شيء لو لم تكن هناك معارضة سياسية، دينية وعلمانية في آن، لتنظيم الاحتجاجات وتأطيرها.

فقد تكوّنت تدريجياً المعارضة الدينية للشاه بعد انقلاب سنة 1953. بادىء الأمر (سنة 1961) جرى إنشاء الحركة لأجل الحرية في إيران (ح ح ا)، ممثلة الاتجاه الديني في الجبهة الوطنية، التي أنجبت وغذّت المعارضة ما قبل الثورية، المتأثرة بالإسلام. لقد أسّس الحركة لأجل الحرية في إيران وجهان سياسيان كبيران إيرانيان: مهدي بازركان وآية اللّه محمود طالقاني. الأول، مهندس تكويناً، كان واحداً من الأعضاء المؤسسين، سنة 1941، لحزب إيران الذي صار فيما بعد جزءاً من الجبهة الوطنية، من جمعية المهندسين التي تضمّ الخبراء الذين سيدعمون الدكتور محمد مصدّق. كما كان آية اللّه طالقاني، المعارض الكهل للشاه، التقدمي والشعبي جداً، قد تمايز بكتاباته النظرية إذ برهن على أن التشيّع يتعارض مع الديكتاتورية، وأن الاشتراكية متوافقة مع الدين. ولقد ألهمت الحركة لأجل الحرية في إيران وكوّنت سلسلة كاملة من المناضلين، الذين سيؤسسون فيما بعد مجموعات معارضة أخرى. ثمة وجه آخر كبير من وجوه المعارضة الدينية هو: علي شريعتي الذي قدّم رؤية

«اجتماعية» للإسلام مستنداً إلى الماركسية، وكان منافساً للخميني ذاته على صعيد النفوذ، كما كان يُبدي امتعاضاً شديداً من علماء الدين التقليديين. كان شعبياً جداً لدى المثقفين الشبان، لكن خطبه كانت «مُغربنة» جداً فكانت لا تُرضي الجماهير المحرومة. أخيراً، لا بد من ذكر تيار فكر الخميني وكل علماء الدين المتأثّرين به مثل آيات اللّه: محمد بهشتي، مرتضى مطهّري، جواد باهنر، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذين ينبغي أن يُضاف إليهم المثقفون الدينيون والعالمثاليون، مثل: أبو الحسن بني صدر. نستكشف في كل هذه التيارات الفكرية الاتجاهات الكبرى الأربعة لأفكار المعارضة الدينية[39]:

ـ اتجاه شريعتي، الذي أوّل رسالة القرآن على أساس صراع الطبقات بين المستكبرين، أولئك الذين يحتكرون السلطات الدينية، الاقتصادية والسياسية، وبين المستضعفين، المحرومين من هذه السلطات. فكان يعارض أن يكون لرجال الدين احتكار التوسط بين الناس واللّه وينادي بمجتمع عادل قائم على زوال الملكية الخاصة، مدافعاً عن رؤية شمولية للإسلام السياسي. يرتبط هذا الاتجاه بالتيار الإصلاحي في

(39) هذه الاتجاهات الأربعة صنّفها: A. RAHNEMA et F. NOMANI, *The Secular Miracle. Religion, Politics and Economic policy in Iran,* Zed Books, Londres, 1990, p. 37-127.

الإسلام السياسي الذي تنامى في إيران اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر؛

ـ اتجاه مطهّري. كان آية اللّه مطهري واحداً من أهم الوجوه «الفكرية» بين علماء الدين. اضطلع بدور حاسم في بداية الثورة بصفته ناطقاً بلسان الإيديولوجيا الإسلامية. كانت غايته إصلاح الصورة التقليدية للإسلام وتحسين البنية التنظيمية لعلماء الدين لحمايتهم من التيارات الإسلامية الراديكالية، الشعبية لدى الشبان، الذين كانوا يرفضون الدور «التوسطي» لعلماء الدين. وعنده أن أية طبقة اجتماعية لا تحتكر العقيدة أو الإيمان. وبذلك كان يتعارض تعارضاً واضحاً مع أولئك الذين كانوا يخلصون، اعتباراً من رؤية «ماركسية» إلى أن الإسلام كان يعتبر أن المستضعفين بمثابة الطبقة الوحيدة التي تحمل رسالة أو مهمة إلّهية. لقد كان مطهري واضحاً في معارضته لنظام سياسي ديمقراطي، كان يظنّه متمانعاً مع نظام إسلامي. وكان يرى، من جهة ثانية أن على عالم الدين أن يعلن رأيه في مسائل مثل: التوزيع العادل للمداخيل، العدل الاجتماعي، مفهوم السيادة الوطنية. أخيراً، كان مرتضى مطهري يدافع عن خطاب مؤيّد للرأسمالية ويعارض كل سياسة استبدادية لإعادة توزيع الثروات. هذا الاتجاه كان مؤثراً جداً لدى المقرّبين من الخميني؛

ـ اتجاه نواب صفوي. بوجه خاص، كان السيد مجتبى

نواب صفوي معروفاً، في الخمسينيات، بقيادته لتنظيم فدائيان اسلام (فدائيو الإسلام). لم يكن مثقفاً وكان يؤكد تأييده لإسلام مجاهد. كان عازماً على اللجوء إلى العنف المسلح لبناء بلد قائم على الشريعة. كان جمهوره مؤلفاً بنحو خاص من فئات السكان التي ضعضعها تطور المجتمع في ظلّ الشاه. وكان هؤلاء اللامصنّفون في معظمهم من قدامى الفلاحين النازحين إلى المدينة. هذا الاتجاه الفكري ما كان يدافع عن أي نظام سياسي أو اجتماعي، بنحو خاص، إذ كانت الصراطية (الأرثوذكسية) الإسلامية هي المعيار الوحيد في المجالين العام والخاص. كان نواب صفوي شديد الكره للأجانب، معادياً لكل نفوذ أجنبي. يعكس هذا الاتجاه الفكري تماماً الإسلام «الارتجاعي» فقط وبلا برنامج، الذي كان أيضاً معلماً من معالم البعد السياسي للشيعية الإيرانية.

ـ اتجاه بازركان. كان مهدي بازركان يدافع عن صيغة إسلام مسالم ومتسامح. مع اقترابه الشديد من فكر مطهري، كانت نظرياته تختلف عنه في نقطتين. كان مهدي بازركان يعتبر أن الحرية والديمقراطية هما ركيزتا الإسلام. لم يكن مؤيداً لتدخل الدين بلا حدود في الحياة السياسية، آملاً الجمع، خلافاً لآية الله الخميني، بين الإسلام والقومية من دون أن يستعلي أحدهما على الآخر. وكان ينادي في المجال الاقتصادي بنظام مُختلط، يهتمّ فيه القطاع العام بمجالات يعجز القطاع الخاص عن إدارتها. وكان، أخيراً، معارضاً

شديداً للفلسفة الماركسية. وعليه، يشكّل هذا الاتجاه الواجهة الأخرى للتيار الإصلاحي.

إن مجمل هذه الاتجاهات وقسماً متزايداً من الأهالي توحّدوا رويداً رويداً خلف الخميني، الذي صار تدريجياً زعيم المعارضة الدينية والعلمانية. كان آية الله الخميني يستمدّ شرعيته بنحو خاص من كونه الزعيم الأكثر عزماً لحركة الاحتجاج الدينية بمواجهة «الثورة البيضاء» التي قام بها الشاه في بداية الستينيات.

مع ذلك لم تكن المعارضة التي كانت تعبِّر عن بحث عن هوية وطنية مروراً بالديني بدائية في شيء. أفكار علي شريعتي، التي كانت تغوي قسماً كبيراً من الشبان المنضمين إلى تلك الحركة، كانت شديدة التأثر بالماركسية. كما كان تأثير الأفكار الثورية قوياً جداً في الخطاب السياسي الخميني. إنطلاقاً من السبعينيات، بدأ الإمام يصف المجتمع بوصفه منقسماً بين مستضعفين ومستكبرين. فوضع في المقدمة موضوعة الشهيد الذي يضحّي بحياته للتغلب على الاستكبار والهيمنة الاستعمارية، فيما كان حزب توده قد استعمل هذه الفكرة من قبل، كما استعملها علي شريعتي وحتى بعض علماء الدين مثل: حجّة الإسلام نعمة الله الصلاحي النجف آبادي. كما كانت مدوّنته السياسية، أخيراً، شديدة التأثر بالمحاجة العالمثالثية التي طوّرتها تلك الحركات النافذة، وكان في المرحلة نفسها قد بدأ يُحيل صراحة إلى ضرورة

الصراع ضد الإمبريالية والسلطات الاستعمارية، وكذلك إلى الصراع ضد الصهيونية.

وعليه، كانت القوة الأساسية للخميني ومنطقة نفوذه تكمن في مصالحة هذا الخطاب «الحديث» ذي المنهل الثوري والعالمثالثي مع تجذّر عميق في المجتمع الإيراني. كان الخميني أستاذاً في قُمْ لكثيرين من علماء الدين وكان شديد الانتباه إلى أفكارهم. إن مركز الدراسات الفقهية في قُم، حيث كانت أفكار آية اللّه الخميني تزداد شعبية أكثر فأكثر، ساطعة على إيران كلها بسبب شعبية زيارة مقام فاطمة، أخت الإمام الشيعي الثامن، الإمام الرضا(40). فعلى الرغم من ابتعاده، كانت أفكار الخميني منتشرة في مجمل الجوامع والمساجد التي كانت غالباً ما تؤطّر البلد تأطيراً أفضل من الإدارة. إذ كانت شبكات الخميني في إيران قد طوّرت بنحو خاص شبكة عمل فعّالة جداً انطلاقاً من الهيئات. كان المفروض بتلك المنظمات أن تقوم بعدّة وظائف دينية: تنظيم

(40) الإمام الرضا، اسمه الكامل علي بن موسى (765-818) وجه كبير من وجوه التشيّع. كان هارون الرشيد قد قسّم الخلافة العباسية إلى قسمين، بحيث يؤول قسمها الغربي إلى ولده الأول الأمين، والثاني إلى ولده الثاني المأمون. عند موت أخيه سنة 816، أراد المأمون أن يجعل الإمام الثامن وريثه فمنحه لقب الرضا. توفي الإمام الرضا في بلدة طوس سنة 818. دُفن في مشهد، حيث مقامه هو واحد من أرفع المزارات الشيعية.

مناسبات عاشوراء طيلة شهر محرم (ذكرى الإمام الحسين الشهيد)، إعادة توزيع الصدقات، الاهتمام بالمستضعفين وجمع الأموال لترميم المزارات وأماكن العبادة.

إلى ذلك، كان الخميني بارعاً في التكلم بلسان الفقراء والأميين، خافضاً كل شيء إلى صراع بين الخير والشر[41]، مع تركيز انتقاداته على مواضيع اجتماعية ـ اقتصادية (الفقر، الأكواخ، التفاوتات الاجتماعية، إلخ). وكذلك على الشاه بسبب مساندته لإسرائيل والولايات المتحدة ضد العالم العربي، وعدم اكتراثه بالحريات والقوانين الدستورية، وعزمه على إضعاف إيران والإسلام من خلال الإمبريالية الثقافية، إلخ. كل تلك الانتقادات كانت مختصرة في شعارات راديكالية، سهلة الحفظ وبالغة الغموض من حيث معناها الحقيقي في آن، مثل: «الإسلام هو للمستضعفين لا للمستكبرين»، «لا شرق ولا غرب، بل إسلام»، «على الأمم المستضعفة في العالم أن تتوحّد ضد المستكبرين الإمبرياليين»[42].

من الواضح أخيراً أن سياسة الشاه حين منعت الإعراب

---

(41) إلى ذلك، يروي أمير طاهري أن المرة الوحيدة التي ظهر فيها الخميني على التلفزة لإلقاء خطاب مثقف، أظهر الأهالي حيرة شديدة...
(A. Tahéri, *Khomeini*, Balland, Paris, 1985, p. 280-281).

(42) E. ABRAHAMIAN, *Khomeinism*, Essays on the Islamic Republic, Tauris, Londres, 1993, p. 31-32.

عن أي نقد أو مطالبة، إنما جعلت الحركة الدينية، التي كانت تمثّل التنظيم الجماهيري الوحيد غير الملحق بالدولة، المعارض الوحيد الشرعي حقاً.

هذا الارتباط القوي جداً بالمجتمع فسّر الشعبية الحقيقية للحركة الدينية المعارضة التي قادها الخميني. إذاً كانت الحركة الثورية الشيعية شيئاً آخر غير حركة باطنية منفصلة تماماً عن واقع البلد. كان الإيرانيون يعرفون علماء الدين (آخوند في المحكى الشعبي) حق المعرفة، يعرفون عيوبهم ومآثرهم. وبلا شك كانوا يرون أنفسهم في المجتمع الذي يقترحه علماء الدين، في لحظة انتقالية سريعة جداً، أكثر مما يرونها في إيران التكنوقراطية والكاريكاتورية الغربية التي كانت تُفرَض عليهم.

والحال يجب رؤية الثورة الإسلامية في المقام الأول بصفتها ردّة فعل الأهالي على نظام كان يبدو، بتصميمه المتشدّد على تحديث إيران ما قبل الإسلامية وإعلائها، كأنه راغب في إضعاف الطابع الإسلامي للبلد الذي يعتبره آل بهلوي ظلامياً وقاطعاً الطريق على التقدّم والحداثة. إن هذا الصراع بين التغريب والهوية الإسلامية لم يكن جديداً: ففي لحظة الثورة الدستورية، مطلع القرن العشرين، كان تيار عقلاني ومضاد للعلماء، يجسّده السيد حسن تقي زاده، قد أعلن تأييده لغربنة شاملة. أخيراً، سمح أيضاً غياب قاعدة شعبية وسذاجة الأحزاب العلمانية، لنفوذ الخميني بالتخلص

من كل المجموعات السياسية غير الدينية مع أنها كانت قد شاركت مشاركة فعّالة جداً في الثورة.

كانت الأحزاب العلمانية تضمّ: الجبهة الوطنية «القديمة»، وعدّة أحزاب يسارية وجمعيات مهنية، وأحزاباً مؤيدة للكفاح المسلح. كانت الجبهة الوطنية قد أضعفتها الانقسامات الداخلية وسياسة الشاه القمعية تجاهها، وغياب استراتيجية معارضة واضحة وغياب القادة الباهرين (من أصحاب الهالة). بوضوح، لم تكن هذه الجبهة قد شفيت أبداً من انقلاب سنة 1953. كان حزب توده إلى جانبها في المعارضة، الذي كان بدوره قد أضعفه أيضاً الصراع الدائم الذي شنّه النظام ضده، وخصوصاً السافاك، كما كان قد عانى من عدّة انشقاقات داخلية. بموازاة ذلك، كانت توجد سلسلة كاملة من الهيئات المهنية التي شكّلها خبراء أو مثقفون متحدّرون من الطبقة المتوسطة الجديدة. كانت تلك الهيئات تصوغ في آن مطالب مهنية وسياسية، لا سيما احترام الحريات الدستورية ووضع حدود لسلطة الشاه. كان في عداد تلك المنظمات: رابطة الحقوقيين، نقابة الصحافيين والمراسلين الإيرانيين، رابطة الكتّاب. وخارج المجال المهني: جمعية حقوق الإنسان.

إلى ذلك، كانت المعارضة العلمانية مكوّنة أيضاً من حركات كفاح مسلح، مثل: مجاهدي خلق وفدائيي خلق (مجاهدي الشعب وفدائيي الشعب). كان لمجاهدي خلق، الذين ظهروا سنة 1965 ونادوا بالكفاح المسلح في وقت

مبكر جداً، علاقات قديمة جداً بالأحزاب الدينية إذ إن أعضاءها المؤسسين جاؤوا من الحركة لأجل الحرية في إيران. ومن ثم، قامت عدّة اتصالات بين هذه المجموعة والمعارضة الدينية، غير أن الخميني كان حذراً دائماً منها، نظراً لتوجّهها الإيديولوجي الذي يجمع بين المخططات الماركسية والشيعية. ونظراً لذلك، كانت هذه المجموعة قريبة جداً، أيضاً، من الخط الذي كان علي شريعتي يدافع عنه. كان مجاهدو خلق يستقطبون عدداً من الطلبة المتحدّرين من الطبقة المتوسطة التقليدية. بدأوا أعمالهم الغوّارية (حرب العصابات) في فترة احتفالات برسيبوليس (إصطخر). وكانت المجموعة المسلحة الأخرى، فدائيو خلق، ماركسية الإلهام في جوهرها. كما كانت ترى أن حرب الغوار هي الوسيلة الوحيدة للتخلص من النظام.

أخيراً، ينبغي ذكر روابط الطلاب التي تعكس مجمل هذه التيارات المعارضة والتي نظّمت في سنوات الستينيات والسبعينيات عدة تظاهرات ضد النظام. مع الدخول إلى الجامعة، تحوّلت هذه الحركات في السبعينيات نحو شبان متحدّرين من الطبقات المتوسطة التقليدية. فتجذّرت ورفضت سياسة النظام التغريبية واعتنقت الإيديولوجيا الماركسية، وأفكار علي شريعتي أو أيضاً أفكار مجاهدي خلق.

يمكن تقسيم حركات المعارضة هذه إلى فئتين: من جهة، الأحزاب التاريخية مثل: الحركة لأجل الحرية في إيران

(ح ح ا)، الجبهة الوطنية، حزب توده والهيئات والجمعيات المهنية، التي كانت تنادي بطريق سلمي وإصلاحي، مع أنها كانت معارضة متشدّدة. ومن جهة ثانية: بقية المعارضة الدينية وحركات الغوار ذات المواقف الراديكالية. والحال، منذ انقلاب سنة 1953 والقمع الشامل الذي مارسه النظام، كانت الأحزاب الإصلاحية قد فقدت رويداً رويداً شرعيتها، لصالح الحركات الأكثر راديكالية.

هناك عنصر آخر محدّد كان: سذاجة أو جهالة الأحزاب العلمانية ومساندتها المجتمعية بمواجهة المعارضة الدينية. كان معظم أفراد الطبقات المتوسطة الحديثة الذين يدعمون هذه الأحزاب العلمانية ويرتضون بالتحالف مع الأحزاب الدينية، لا يتصوَّرون أن الطابع العلماني للمجتمع يمكن أن يوضع على المشرحة. لم يكن أي منهم قد قرأ كتابات الخميني حول الحكومة الإسلامية، وكانوا يعتبرون دائماً أن رجال الدين عموماً كانوا عاجزين عن إدارة البلد. وكان معظمهم يفكّرون أن السلطة ستؤول، بعد الثورة، إلى المثقفين والخبراء. . .

ظهرت الثورة الإيرانية كحدث من الأحداث السياسية الكبرى في القرن العشرين. فهل تقبل المقارنة بسواها، أم أن طبيعتها، الحديثة والتقليدية معاً، تجعلها حَدَثاً فريداً؟ صحيح أنها تبدو شعبية جداً، لأنها تدمج عناصر تقليدية، مثل: صراع الشرعية بين الدولة وعلماء الدين (الشيعة، في هذه

الحالة) وعناصر حديثة كطابعها السلمي إجمالاً وتظاهراتها الجماهيرية والمطالبة بإنهاء الديكتاتورية. غير أن سعيد أرجمند[43] يرى أن وزن القوى الرجعية في الثورة الإيرانية، القلقة في مواجهة التحولات الاجتماعية الجارية (علماء الدين الشيعة، تجاء السوق والبورجوازية التقليدية، النازحون الريفيون)، يقرّبها من الثورة الفرنسية ومن الحركات الثورية الأوروبية في القرن التاسع عشر. يضيف سعيد أرجمند، إلى ذلك، أن الاستعانة بالدين أو بإيديولوجيا جديدة لتجديد التنشئة الاجتماعية بعد انقلابات مجتمعية عميقة ومرتبطة بتطوير التعليم العالي هي عناصر للثورة الإيرانية، نجدها أيضاً في الثورة الطُهرانية [البيوريتانية] الإنكليزية في القرن السابع عشر وحتى في الحركات الفاشية في القرن العشرين. ويبرّز تيدا سكوبول[44] كون الثورة الإيرانية هي في جزء منها ناجمة من أزمة دولة ريعية، عزلت الشاه، فصار مرمى لكل الاستياءات. إن هذا المنحى التحليلي هو بلا ريب مُثمر جداً ويدعو إلى مقارنة إيران بدول ريعية أخرى. غير أن أية دولة

---

(43) S.A. Arjomand, *The Turban for the Crown, op. cit.*, p. 189-210.

(44) T. SKOPOL, «Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution», *Theory and Society*, n°. 3, 11 mai 1982, p. 265-283.

من الدول النفطية الكبرى لم تشهد انقلاباً سياسياً معادلاً، لأن ما من دولة سارت على طريق سريع وشديد جداً لتحويل الاقتصاد والمجتمع والثقافة بفضل تدفّق العائدات النفطية. هنا أيضاً، تبقى إيران حالة فريدة...

2

ما وراء الحجاب الإسلامي: القومية

إن الطابع الديني للثورة الإسلامية قد أخفى بلا شك إلى أي حدّ كان هذا الحدث أيضاً مرحلة في بناء هوية قومية. الواقع أن الإسلام الشيعي هو مع القومية والماركسية (نظراً للتجاور مع روسيا الإمبراطورية ثم مع الاتحاد السوفياتي) أحد المحاور التي بُني حولها ميزان السياسة في إيران منذ نهاية القرن التاسع عشر. فمنذ ذلك الحين، تطوّرت كل الحركات السياسية الكبرى مع مساهمة ناشطة لعلماء الدين الشيعة. إن الدور الطليعي الذي لعبه علماء الدين إبان الثورة الإسلامية لا يشكّل إذاً بالمعنى الدقيق «قطيعة» في تاريخ إيران الحديثة. صحيح أن العزيمة التي أعلنها الخميني لإقامة حكومة دينية في إيران أذهلت العقول وأفسحت المجال للتفكير بأننا نشهد ظهور شكل من الشمولية الروحية الجديدة تماماً والمنفصلة عن وقائع البلد التاريخية والاجتماعية[1].

(1) كان التعليم الذي قدّمه الخميني، طيلة السبعينيات في النجف، والذي طوّر فيه نظريته حول حكومة دينية، قد نُشر سنة 1971 بعنوان

وكان ذلك يعني تجاهل وزن المطالب القوموية التي كانت، منذ البداية، حُبلى بالثورة.

فالمعارضة الدينية للشاه، إذ عقبت في مطلع الستينيات حركة الدكتور محمد مصدِّق القوموية والليبرالية، الموسومة والمُوهنة بانقلاب سنة 1953، إنما ظهرت بسرعة كأنها المعارضة القومية الأكثر شرعية. هذه الشرعية تعود في قسم كبير منها، إلى الطابع الراديكالي للرفض الذي أعرب عنه الخميني. لكن صراعه مع الحداثة، المستوردة من الغرب، كان يبدو مُنكراً لعدد معيَّن من قيم المجتمع الإيراني التراثية، المجتمع الذي كان يمثِّل أيضاً بعداً قومياً هاماً في بلد كان الوعي الوطني فيه مرتبطاً، تاريخياً، بالمعركة لأجل الاستقلال بمواجهة الغزاة.

قبله بكثير، كان الكاتب جلال آل أحمد (1923ـ 1969) قد نظَّر لتكييف الإسلام كمكوِّن أساسي للهوية الوطنية وكقوة حقيقية للأمة بمواجهة غربنة مفروضة[2]. وحين عارض

= الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه. هذا الكتاب قُرئ، قليلاً في إيران، لا سيما من قبل المثقفين.

(2) أنظر كتابيه: *L'Occidentalité, Gharbzadegui*, L'Harmattan, Paris, 1988.

و«درخلدمت وخيانت روشنفكران» («في صدق المثقفين وخيانتهم»)؛ ولمزيد من التفاصيل، أنظر:

J.-P. DIGARD, B. HOURCADE et Y. Richard, *L'Iran au XX^e^ siècle*, Fayard, Paris, 1996, p. 353-354.

الخميني نظاماً بالغ «التغربن» للحفاظ على القيم الإسلامية، إنما كان يدافع أيضاً عن هوية قومية مهدَّدة. منذئذ صار في نظر الكثيرين من الإيرانيين بمثابة «التُرس» الحقيقي للأمة. ومن ثم، نظراً للحرب ولزوال الشرعية التدريجي عن المرجعية «الإسلاموية» لدى الأهالي، احتلت هذه التركيبة القوموية مكانة متصاعدة لدرجة صارت بالتدرّج مرساة النظام الأمتن.

هوية وطنية قوية

للقومية الإيرانية جذور تاريخية عميقة. فقد تغذّت، بادىء الأمر، من ثقافة كانت، على غرار الثقافة الصينية مثلاً، تمثّل مساهمة فريدة وحاسمة في تاريخ الحضارات. فالمجال الثقافي الإيراني يتطابق مع حوض انتشار لغة هندو ـ أوروبية، اللغة الفارسية. وهذه عريقة جداً ما دام أصلها يرجع إلى \الآفستا\ (AVESTA)، الكتاب المقدّس للديانة الزرداشتية (القرن الخامس ق.م). فقد عبرت الإمبراطوريات الأخمينية ثم الساسانية، وارتدت الشكل الراهن اعتباراً من القرن الثامن، عندما فرض غزو جيوش الإسلام الألفباء العربية. لكن، بعد هزيمة الإمبراطورية الساسانية أمام العرب، عرفت بلاد فارس كيف تتكيّف مع النظام السياسي القائم وتلعب فيه دوراً محدَّداً. عندئذ تطوّرت اللغة الفارسية من خلال أدب جديد، أجاد الربط بين المؤثرات الإسلامية

والعوالم الفكرية لإيران القديمة ولليونان والهند. فقد وُلدت الأعمال الأدبية الكبرى بالفارسية (من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر) في مدن عديدة، كانت وقتذاك مراكز أدبية نافذة مثل: سمرقند، بُخارى، هرات، شيراز. كما تطوّر الأدب الفارسي في الإمبراطورية المغولية في الهند.

من بين رجالات الأدب والعلماء الإيرانيين يمكننا ذكر: الفردوسي (932-1020)، صاحب كتاب الملوك (الشاهنامه) وهو تاريخ روائي لكبار ملوك إيران ما قبل الإسلامية، جرى تنقيحه والزيادة فيه على مدى الأجيال، على أيدي كبار الرواة الشعبيين (نقّال)؛ وابن سينا (980-1037)، الطبيب، الفيلسوف والشاعر؛ والخيّام (1047-1122)، الشاعر وعالم الرياضيات؛ أو أيضاً الشعراء: نظامي (1140-1209)، سعدي (1213-1292)، وحافظ (1325-1390)، الذين يعرف الجميع أشعارهم، من النخب إلى الفلاحين الأمّيين. إن طول عمر هذه اللغة (المُثبتة بشكلها الحديث في القرن الحادي عشر) وأثرها يشكّلان عنصراً أساسياً في الوحدة الإيرانية. فالفارسية، المرتبطة بتراث أدبي كهذا، صارت لغة نافذة لم تكن عملياً مرتبطة فقط بنظام سياسي أو ديني خاص. كانت الفارسية لسان «طريق الحرير»، من البندقية إلى الصين، المحكيّة في الإمبراطورية المغولية وفي البلاط العثماني. بهذه الصفة، لعبت الفارسية دوراً مركزياً في وحدة البلد، حيث تعايشت مع لغات إيران وعامياتها الأخرى، التي

لم يكن أدبها القديم متطوّراً مثلها والتي لا تُدرَّس في المدارس العامة.

كما تقوم الثقافة الإيرانية على فنون أخرى كالرسم (المنمنمات الشهيرة) والموسيقى، شديدة الارتباط بالصوفية والشعر، التي انتشرت في معظم العالم الإسلامي، ولكن أيضاً، كالعمارة مع المساجد، مثل مسجد أصفهان، التي تُعدّ بين أجمل العمارات في العالم. ينبغي أخيراً ذكر فن السجاد وكذلك فن البستان، مرآة فن العيش الإيراني. فهذا التراث الفني الغني جداً، وكذلك بشكل أعمّ، الإشعاع الديني والفكري والثقافي للإمبراطوريات الكبرى، الأخمينية، البارثية والساسانية، على الشعوب المجاورة، يغذّي الخيال الإيراني. الواقع أن إيران هي إحدى أقدم الدول في العالم، إذا اعتمدنا مؤشراً لذلك بناء الإمبراطورية الأخمينية اعتباراً من القرن السابع ق.م.

إن الاحتفال الدائم بماضٍ مجيد ومشترك يمدُّ الإيرانيين بشعور الانتماء إلى أمة «عظيمة». إنما البعد الأدكن لهذه الظاهرة هو، في بعض الحالات، الرجوع إلى كون الإيرانيين ينتمون إلى الآريين (مجموعة قبائل من أصل هندي ـ أوروبي انتشرت، اعتباراً من القرن الثامن عشر ق م. في إيران وفي شمال الهند)، الذي يغذّي لدى البعض شعوراً بالتفوق على شعوب المنطقة الأخرى. إلى ذلك، هناك كره للعرب ملحوظ

جداً في إيران، عائد جزئياً إلى عصور الكفاح ضد الشعب المحتل وكذلك إلى تمجيد الماضي ما قبل الإسلامي لإيران في عهد آل بهلوي. غالباً ما كان المثقفون الإيرانيون الإصلاحيون والقوميون في مطلع القرن العشرين يتذاكرون الغزو العربي لإيران بوصفه غزو مسلمين متوحشين جزروا الزرادشتيين المثقفين. . . كان هؤلاء المثقفون أنفسهم يعتبرون أن ذلك الغزو وإدخال الإسلام حالا دون تعبير العبقرية الإيرانية عن ذاتها وأفضيا إلى التخلف. إذاً يرتبط تمجيد إيران ما قبل الإسلامية ارتباطاً قوياً بالتصميم على محو التأثيرات «الأجنبية» في الثقافة الإيرانية، كما تعكس ذلك الجهود غير المثمرة المبذولة في ظل رضا شاه والتي واصلها ابنه لتطهير الفارسية من الكلمات العربية والتركية. أخيراً، فرّق «الإيراني المتوسط» في المنطقة ما بين البلدان ذات الماضي المشرق كمصر، التي يحترمها، والبلدان الأخرى التي غالباً ما يعلن تجاهها ازدراءً معيناً.

إن هذا الشعور الافتخاري يكون قوياً على قدر ما يجد نفسه مجدّداً عُرضة لواقع أقل سطوعاً. إلى ذلك، يُكشف منذ الثورة الإسلامية أن إيرانيين كثيرين قد تعلّقوا مجدداً بتاريخ إيران ما قبل الإسلامية لكي يعوّضوا عن خيبتهم أو عن تململهم، وحتى للإعراب عن معارضتهم الصامتة ـ كما تشهد على ذلك الدُرجة الكبيرة جداً لحمل أسماء مستعملة في تلك

الحقبة (داريوش، سياوش، روكسانا، إلخ). إن هذا الشعور بالانتماء إلى أمة كبرى يفسّر أيضاً إلى أي حدّ يصعب على الأهالي القبول بالصورة التي أُسقطت عليه من الخارج منذ الثورة: بنحو خاص كانت الصدمة مؤلمة عندما صُنفت إيران، بنظر العالم الغربي، بـ «بلد إرهابي».

مع ذلك طُبعت بداية الثورة بغواية استئصال المرجعية ما قبل الإسلامية. فقد حاول بعض المتطرفين إزالة موقع برسبوليس (إصطخر)، العاصمة القديمة للإمبراطورية الأخمينية؛ وجرى إلغاء الفردوسي من الكتب المدرسية. إلى ذلك، شهدت الأقليات الدينية المستوطنة في إيران قبل وصول الإسلام، مرحلة اضطراب كبير، صادر غالباً عن تجاوزات أو عن تصفية حسابات. فجرى إزعاج تجار يهود، كما جرى قتل مسيحيين لمجرّد الاشتباه بأنهم مسلمون مهتدون[3]. وحدهم الزرادشتيون لم يكونوا متخوّفين، الأمر

---

(3) في الإسلام، للانتماء إلى العقيدة قيمة جماعية. ومن ينكر هذا الانتماء يكون قد ارتدّ عن الجماعة وتالياً يمكن اعتباره خائناً. الموت هو عقوبة الارتداد، عندما يتعلّق الأمر بمسلم مولود من والدين مسلمين. لكن، نادراً ما يُطبَّق هذا الحكم. فلا يصدر الإعدام إلّا عندما يكون الارتداد علنياً ويعرّض الجماعة للخطر. أنظر حول هذا الموضوع:

Y. Richard, *L'Islam Chiite, croyances et idéologies*, Fayard, Paris, 1991, p. 99.

الذي لا يزال ممكناً اعتباره كاشفاً عن أهمية الحضارات الفارسية الكبرى في القومية الإيرانية. غير أن إيران لم تشهد حركات جماهيرية ضد هذه الأقليات. كانت السياسة الرسمية للسلطة الدينية المتّبعة هي حماية ديانات أهل الكتاب (أي الديانات: الزرادشتية، اليهودية والمسيحية).

ومن ثم حاول قادة الجمهورية الإسلامية ذاتهم أن يعاودوا استدماج هذا الإرث الثقافي. فمنذ الثورة، شكّلت اللغة والكنوز الأثرية مرجعيات ثابتة في السجال حول الهوية الإيرانية. وبات الأدب الفارسي موضوعاً لمؤتمرات دولية وأفضى إلى إنشاء أكاديمية جديدة للغة والأدب الفارسيين سنة 1990. وفي الخطب الرسمية تكاثرت الإحالات إلى التاريخ ما قبل الإسلامي. في بداية سنوات 1990، كان في مستطاع بعض المسؤولين أن يشرحوا بهدوء، في أثناء مداخلاتهم الشعائرية في صلاة الجمعة، أن «شيئاً» تقريباً لم يكن قائماً في شبه الجزيرة العربية قبل وصول الإسلام، فيما كانت إيران تملك حضارة متقدّمة جداً.

ظهر المكوّن الثاني للقومية الإيرانية من خلال تاريخ طويل جداً من الصراع مع الغازي، فلم تنقطع إيران القديمة عن الاصطدام مع معظم الإمبراطوريات الكبرى التي شهدها العالم، أكانت إمبراطوريات إغريقية، رومانية، مغولية، عربية أم تركية. بعد الانهيار، إثر غزوات الإسكندر الكبير، للسلالة الأخمينية والهيمنة المقدونية، ظلّت القومية الفارسية شديدة

الحيوية ومهّدت الميدان لنهضة البلد مع البارثيين والساسانيين. ولم تكسر الموجات المتتالية للغزوات العربية (القرن السابع)، التركية (القرن العاشر والحادي عشر)، المغولية (القرن الثالث عشر والخامس عشر)، وأخيراً الأفغانية (القرن الثامن عشر) هوية قومية ظلّت بالغة القوة.

كما كانت القومية الإيرانية شديدة الانطباع، منذ تعبيرها عن نفسها في «صورة» حديثة في نهاية القرن التاسع عشر، بالتصميم على الكفاح ضد هيمنة الدول الغربية. هذا الكفاح، جرى التنظير له بالماركسية، التي كانت شديدة التأثير في المثقفين الإيرانيين، بصفته معركة ضد الإمبريالية. فطبعت مقاومة هذه الاعتداءات الخارجية تاريخ إيران الحديثة حتى أيامنا. لقد حصلت الإمبراطوريات الاستعمارية على امتيازات حقوقية وتجارية بالغة الأهمية على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين («الامتيازات»)، مستفيدة من ضعف السلالة القاجارية. ولقد تغذّت الحركة الاحتجاجية التي آلت إلى ثورة سنة 1906 الدستورية، من الاستياء العارم جداً من نفوذ القوى الأجنبية المتعاظم ومن عجز القاجاريين عن مقاومتها. ربما بسبب هذا الإرث القديم لمقاومة العدو، قامت أول ثورة في المنطقة، في إيران، مستأنفة الفكرة الحديثة للأمة، الوافدة من أوروبا. كما انطبع عهد رضا شاه بهلوي بتصميم مُفرط على الحدّ من نفوذ القوى الاستعمارية. ألغى رضا شاه امتيازات القرن التاسع عشر التي كانت تمنح للأوروبيين

الحصانة الدبلوماسية، ونقل حق إصدار العُملة من الإمبريال بنك الإنكليزي إلى البنك الملّي (الوطني)، أول مصرف مركزي في إيران؛ وحظر على الأجانب، خصوصاً المبشّرين، أن يديروا مدارس أو أن يمتلكوا قطع أرض، إلخ.

بعد رحيل رضا شاه إلى المنفى في بداية الحرب العالمية الثانية، تواصل هذا الكفاح ضد تلك السلطات الاستعمارية، حول القضية النفطية بوجه خاص. وكان عزم الإيرانيين على إدارة مواردهم النفطية وقرار تأميم شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية سنة 1951، وراء الانقلاب الذي دبّرته لندن وواشنطن ضد نظام مصدّق، ووراء العودة القوية للشاه. إن الشعور بكون الإصلاحات التي جاءت بها ثورة الشاه البيضاء هي نتاج دولة «مباعة» للغرب الذي يريد محاربة الإسلام، أدّى إلى اعتراضات علماء الدين بزعامة الخميني وإلى الانتفاضات الشديدة التي اندلعت طيلة العام 1963.

أخيراً تجدّدت إرادة مكافحة الغزاة من جرّاء الحرب مع العراق (1980-1988). حين تجاهل صدام حسين قوّة الشعور القومي الإيراني واستمراره على الرغم من الثورة، إنما كان يظنّ أن مع التفكك التنظيمي الذي حملته الثورة الإسلامية، يمكن لسكان إقليم خوزستان العرب أن يقفوا مع العراق، موفّرين له بذلك انتصاراً سريعاً، وآذنين له بامتلاك المنطقة الإيرانية الأغنى من حيث الحقول النفطية. والحال، بعد بداية غزوه بقليل اصطدم بمقاومة شديدة من جانب سكان

خرمشهر المحليين. عندها استثار النظام الإيراني المشاعر الوطنية والدينية معاً. دعا الخميني إلى التعبئة للدفاع عن الوطن معلناً «الوطن أعز من الحياة».

ثمّة حدث ذو دلالة أيضاً وهو أن ألدّ معارضي النظام، مثل: ابن الشاه أو مجاهدي خلق (وكذلك حزب توده وقسم من فدائيي خلق) كانوا قد أعلنوا هم أيضاً، بادىء الأمر، استعدادهم للقتال ضد العراقيين.

إن اللجوء إلى المصطلح الإسلامي لتعبئة المقاومة كان قد سمح بنحو خاص بالتوجه إلى شريحة الأهالي الأكثر تديّناً. في الوقائع، كان الكثيرون من الشبان الإيرانيين الذين تطوّعوا، غير منجذبين إلى الدفاع عن أرضهم بدافع مجد الشهيد بل بدافع الدفاع الضروري. حتى عند «عشاق الشهادة»[4] (Martyropathes)، كان الهاجس الأول هو الدفاع عن الوطن الثوري. فمن بين السمات المتنوعة لأفراد (منهم المرشحون للاستشهاد) كانت قوات التعبئة تجتذبهم، وهي تنظيم شبيبة شعبية في خدمة الثورة، وكان الشعور الحقيقي الوحيد والمشترك هو شعور واجب مقاومة غازي إيران الإسلامية.

تتوافق الحرب ضد العراق مع لحظة كان الدين فيها قد

(4) التعبير هو لفرهاد خسرو خاور في:
Les Nouveaux Martyrs d'Allah, Flammarion, Paris, 2002.

سمح بتعبئة الطاقات للدفاع عن الأرض. عندها انصهر الشعور الوطني حقاً مع المؤثر الديني. لكن، كون السلطات قادرة على مثل هذه الإشراقة القوموية وكون شريحة كبرى من الأهالي قد انتسبت إلى تلك الشعارات للدفاع عن الوطن، إنما يدلّ أيضاً على أن الثورة الدينية إلى حدٍّ بعيد كانت مضاعفة ببحث عن الهوية. كذلك نفهم إلى أي حدٍّ استطاعت الحرب ضد العراق أن تخدم، بكيفية ما، مصالح النظام، مجسّدة في نظر الأهالي هذا العدو (دشمن) الخارجي الذي يرغب، مرة أخرى، في منع إيران من تقرير مصيرها بنفسها.

جزئياً، لهذا السبب تنتشر أسطورة المؤامرة التي يدبّرها الأجنبي انتشاراً شديداً في إيران. فإرادة الجهاد ضد البلدان الغربية، مضافة إلى نزوعها الدائم إلى التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية الإيرانية، غذّى هذا الشعور. فقد ظلّ الكثيرون من الإيرانيين، لا سيما في أوساط الأجيال الأكبر سناً، مقتنعين بأن عدداً معيناً من القوى الأجنبية تريد بسط هيمنتها على إيران لنهب ثرواتها. إن وزر هذه الهوامات جعل كل حدث يُحلَّل من خلال مصفاة تآمر متخيّل. ولئن كانت إيران لم تعرف الديمقراطية، فذاك لأن البلدان الغربية الكبرى لا تريدها. وإذا انخفض سعر النفط، فلأن هذه البلدان الغربية ذاتها تريد إفقار إيران. وإذا رحل الشاه، فلأن الأميركيين قرّروا رحيله... والبريطانيون، المحكوم عليهم بأنهم منافقون دائماً، هم الذين نظّموا الثورة ويواصلون إدارة

البلد. كما رأينا، إبان تدهور سعر النفط سنة 1997-1998، تنامي عدة تحليلات في الصحافة الإيرانية كانت ترى في تطورات السوق النفطية علامات مؤامرة غربية لإفشال الرئيس الإصلاحي سيد محمد خاتمي. إن وسواس تآمر الأجنبي هذا يفسِّر، بلا ريب أيضاً، تضخيم الإيرانيين لما يفكِّر «الأجنبي» فيه بالنسبة إلى إيران، خيراً أو شراً. هذه معضلة أخرى لهذا البلد الذي يبرهن على استقلال متشاوف، لكنه يبقى في نهاية المآل شديد التأثر برأي بقية العالم فيه. ومن الوقائع المرَضية أن التلفزيون الإيراني يبثُّ بانتظام برامج لتحليل ما تقوله وسائل الإعلام الغربية عن جمهورية إيران الإسلامية، والهدف بكل وضوح هو تبيان مدى تشويه هذه الوسائل لصورة البلد. فالإيرانيون يتأرجحون بين رؤية للعالم النامي، وللغرب خصوصاً بصفته أنموذجاً مطلقاً ينبغي تقليده، نظراً لتفوّقه التقني والاقتصادي، وبين رؤية أكثر سواداً لسلطات أجنبية متآمرة وعاملة على إضعاف البلد.

كان قفا الميدالية هو العجز عن التطور نحو قومية تنزع إلى تحديث البلد. فالحركة الدستورية لم تنجح في الاندراج في الديمومة، وضعفت شيئاً فشيئاً تحت وزر الانقسامات الداخلية وعمل القوى المعارضة (الشاه، لندن، موسكو). انعكس هذا الضعف في قلة الاهتمام التي أظهرها الدستوريون لبناء دولة قوية، قادرة على القيام بالإصلاحات اللازمة ومقاومِة للاعتداءات الداخلية والخارجية. هكذا

نلاحظ «لامبالاة الدستوريين الظاهرة تجاه الأمر العسكري»[5]. كما أن الدكتور محمد مصدّق والقوى السياسية الداعمة له فقدوا وحدتهم بعد تأميم الصناعة النفطية الوطنية، بعدما لم يعد النضال ضد الإمبريالية، اللاحم لقوى الداخل، على جدول الأعمال. ولئن كان من الصعب، بلا ريب، على الحكومات الإيرانية أن تقاوم آنذاك عمل القوى الأجنبية مثل: المملكة المتحدة وروسيا، فمن الممكن أن نلحظ أيضاً أن من الصعب على الحكومات الناجمة من الحركات الشعبية للمقاومة الوطنية أن تدرج عملها في الزمن وهي تبني بنىً سياسية دائمة.

الدين والقومية

في إيران شكّل الدين دوماً مكوناً بالغ الأهمية من المكونات القومية، حتى في الحقبة ما قبل الإسلامية. ففي الحقبة الساسانية، شهدنا تطوراً تلازمياً للدولة والمحفل الزرادشتي. وجرى استبدال كل الديانات التي تسامح البارثيون معها، بدين أوحد، الزرداشتية. صار هذا الدين

(5) Y. RICHARD, «La fondation d'une armée nationale en Iran», in Y. RICHARD (sous la dir. de), *Entre l'Iran et l'Occident*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 1989, p. 57.

الأوحد عنصراً محدّداً لتعزيز الدولة. فقد دعّمت مركزية سلك رجال الدين الزرادشتيين مسار توحيد الإمبراطورية. وجرت مركزة إدارة المعابد على أيدي موظفين دينيين يسمّون ماغوبات، بموازاة إقامة إدارة ممركزة أيضاً للإدارة وللجيش. كانت الدولة تساند المحفل، وبناءً على طلب هذه الأخيرة، كانت تحارب الهرطقات. إذ كانت إحدى المهام الرئيسية للملك فرض احترام قوانين الديانة الزرادشتية. بالمقابل، كان المحفل الزرادشتي يساند بنية الدولة والاعتقاد بالأصل الإلّهي للعاهل («ملك الملوك») وتدعو إلى الطاعة المطلقة لهم، المعتبرة واجباً دينياً. كانت الطبقتان، السياسية والدينية، متّحدتين في تماهٍ تام مع إيران الزرادشتية. وهكذا، أمكن الكلام على «قومية دينية» حيث كانت الاستبدادية، المركزية، الطابع الحصري للمحفل الزرادشتي، تعبيراً صارماً عن النزعات التي سمحت للنظام الساساني ببلوغ الحكم[6].

إن هذا الاستدماج للواقعة الدينية في الهوية الوطنية تمادى بعد وصول الإسلام إلى بلاد فارس. وإذا كان من الغلوّ وصف الشيعية بأنها «إسلام إيراني»، فإننا نلاحظ، في الأزمنة الأولى للعصر الإسلامي، وجود تلاقٍ واضح جداً بين الشيعة الذين نكّل بهم السنّة، وبين الفرس الذين غزاهم العرب

(6) E. YARSHATER (sous la dir. de), *The Cambridge History of Iran*, vol. 3: *The Seleucid, Parthian and Sasanian Periods*, Cambridge University Press, 1983.

وأذلّوهم. إن هذا الرابط بين التشيّع وإيران نجده في الحديث الذي يقول إن زوجة الحسين، حفيد النبي وأحد الأئمة[7] الشيعة الكبار، كانت الشاهبانو، ابنة آخر ملك ساساني في إيران.

إن هذا التداخل بين الدين والمجتمع الإيراني يدين كثيراً وبكل وضوح لسمات المذهب الشيعي ذاتها. فهو الموسوم بالبحث عن المعنى الباطني[8]، شجّع تأويلاً دائماً للقرآن وسهّل تطور معرفة وضعية، قائمة على العلائق بين العالم

---

(7) الإمامة هي أحد العناصر التي تميّز الشيعية من السنّية. بعد وفاة النبي، لم يكن معقولاً أن الله، بحكمته، قد ترك الناس لذاتهم من دون أن يقوم، في كل عصر، كفيل إلّهي. إذاً، كان لا بد لهم من إمام («مرشد»). بنظر الشيعة، بعد وفاة النبي، كان الإمام الأول ابن عمه وصهره، علي. ترى الشيعة الإمامية الإثنا عشرية أن علياً وولديه، الحسن والحسين، وكذلك الأئمة التسعة المتحدّرين من الحسين، يشكّلون الأئمة الإثني عشر. حسب هذا التيار، الإمام الثاني عشر، الغائب في حياته، سيظهر في آخر العالم لإقامة العدل الإلّهي.

(8) تعلّم الأحاديث الشيعية أن محمداً كشف لعلي المعنى الحقيقي والعميق للكلام الإلّهي، وتالياً فإن الإمام وحده، بـ «معصوميّته»، بكمال عقله وبمعرفته بالعلم الديني، قادر على أن يخترق، بدوره، سرّ الآيات القرآنية. أنظر حول هذا الموضوع:

L. GARDET, *Les Hommes de l'islam*, Hachette, Paris, 979, p. 230-231.

لويس غارديه، أثر الإسلام في العقلية العربية، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1991.

والله، جعلت الفكر الشيعي منفتحاً جداً على المؤثرات غير الإسلامية، ولا سيما الأساطير الكبرى لإيران القديمة. إن احتفالية استشهاد الحسين في كربلاء يمكن تقريبها من شعيرة قبل إسلامية، واردة في كتاب الملوك للفردوسي. هناك عناصر أخرى للتشيّع تجد مصدرها في الديانة الزرادشتية، مثل: تراث عودة ظهور الإمام الثاني عشر على الأرض، ثم بعد قليل، «الرجعة» أي العودة لا بوصفها نشوراً للأجساد كما في يوم القيامة، بل بوصفها طوراً أول من أطوار الانبعاث المتعلّق فقط بالأولياء والصراطيين.

في مطلع القرن السادس عشر، أدّى اعتناق بلاد فارس للتشيّع، الذي صار آنذاك مذهبها الرسمي، إلى قطيعة سياسية وثقافية مع بقية العالم المسلم، معزّزاً بذلك خصوصية تلك الإمبراطورية. فقد ركّب تداخل الثقافة الوطنية الإيرانية والصوفية[9] والإمامية الإثني عشرية بنحو خاص، مجالاً فريداً، موحّداً ومتناسقاً. وعليه، بيّن هنري كوربان[10] واقع

(9) الصوفية حركة قوية في الدين الإسلامي، قائمة على التصوف. تمثّل في المقام الأول تجربة داخلية ممركزة على الله. هذا السبيل الديني القائم على رؤية فردانية وعلى توتر دائم بين القانون الداخلي والقانون الخارجي (الشريعة)، غالباً ما حاربه الإسلام الرسمي.

(10) Henry Corbin (1978-1903)، كان واحداً من أعظم المستشرقين الفرنسيين. كشف بنحو خاص للجمهور الإيراني نصوص أكبر المفكرين الإيرانيين.

أن الفلاسفة الكبار مثل السهروردي[11] ومُلّا صدرا [الشيرازي]، كانا متأثرين تأثراً عميقاً بكبار الفلاسفة اليونانيين وبتراث بلاد فارس الزرادشتية الروحاني، وبالصوفية، وكذلك بالنصوص المؤسسة للتراث الشيعي الإمامي معاً.

إن هذه الأواصر القوية جداً بين إيران والشيعية ستقودهما غالباً إلى التوحد في الكفاح ضد الأعداء الخارجيين، فقد ميّز انتساب الإيرانيين إلى صيغ شيعية متطرّفة، عدداً معيناً من الانتفاضات الوطنية على الخلافة المسلمة ما بين القرن الثامن والتاسع[12]. ثم عندما صار التشيّع مذهب الدولة في عهد الصفويين في القرن السادس عشر، تطوّر لمواجهة السلطنة العثمانية. وعليه، سجّل إعلان إسماعيل الأول، مؤسس السلالة الصفوية، التشيع مذهباً رسمياً، الانفصال النهائي لفارس عن العالم العربي وعن السلطنة العثمانية السنّية.

الشيعية والسياسة

الإسلام الشيعي، مذهب «وطني» واضح، يكاد يكون، بجوهره، موسوماً بالسياسة: فقد وُلِد كحركة عربية مكوّنة

(11) كان السهروردي (1155-1191) سنّياً قريباً جداً، وبكل وضوح، من الشيعية.

(12) B. LEWIS, *Les Arabes dans l'histoire*, Flammarion, Paris, 1993.

حول مطامح عليّ، ابن عم النبي وصهره، ومطامح ذرّيته بالخلافة، فيما كانت جماعة المؤمنين قد عيّنت أبا بكر، حما محمد، كخليفة له. تنامت هذه الحركة بعد استشهاد الحسين، ابن علي الذي رفض مبايعة الخليفة الأموي يزيد، في كربلاء سنة 680. منذئذ، أخذت الشيعية تجتذب بشكل جوهري أولئك الذين كانوا يرون فيها رفضاً لشرعية النظام القائم (ولا سيما جميع الموالي، أي المسلمين الذين ما كانوا متحدّرين تماماً من قبيلة عربية، وما كانت لهم الحقوق ذاتها التي كانت للعرب «الأقحاح»). هكذا، استدمجت الشيعية بذاتها جانباً من رفض السلطة الرسمية، جعل منها «أداة» سهلة النقل إلى الميدان السياسي. هذا البعد تعاظم على قدر ما اكتسبت الشيعية عدداً معيناً من المزايا: انفتاح على انتظار أخروي؛ إقامة علاقات مُلتبسة مع السلطة القائمة ما دام الشيعة لا يعترفون بسلطة قائمة على الأرض سوى سلطة إمام حي لكنه «غائب»، لا يمكن أن يدّعيه أحد؛ إعمال العقل في جهده التأويلي للنصوص الأولى. في هذا السياق، إن كون الإمام هذا حاضراً رغم خفائه، يجعل لاشرعياً كل ادعاءٍ مطلق للسلطة على الناس. وإن وضعاً كهذا أدّى إلى علاقات صعبة بين الشيعة والحكم. فهذا الأخير كان يُقبل ما دام غياب السلطة كان يُفضي إلى اضطرابات، لكنه كان لاشرعياً في أساسه نظراً لحضور الإمام الثاني عشر الغائب.

لعبت الدينامية «الفكرية»[13] للشيعية دوراً هاماً، انطلاقاً من القرن السابع عشر، على قدر ما بقيت إيران في معزل عن الثورات العلمية والإيديولوجية التي ستشجِّع، في الغرب، علمنة العقول والمؤسسات. وهكذا، شهد المذهب الشيعي عدة انقسامات وحتى إفراقات وانشقاقات.

وقع أول انقسام في القرن الثامن عشر. كان الإخباريون يرون، نظراً لغياب الإمام الثاني عشر، أن على المؤمنين الاكتفاء فقط بتوجيهات الأئمة المثبوتة. في المقابل، كان الأصوليون يرون عدم ضرورة تقليد ميّت، وأن كل جيل كان بحاجة، وهو ينتظر عودة الإمام، إلى فقيه مؤهل لتأويل الشريعة وتطبيقها بمقتضى الظروف. وقع انقسام ثانٍ في القرن التاسع عشر مع حلول الشيخية. هذا المذهب الذي أنشأه داعية عربي، شيخ أحمد الأحسائي، كان يُنكر بنحو خاص غياب الإمام الثاني عشر، معتبراً أن هذا الحدث قد وقع في عالم وسيط، بين العالم الروحي والعالم المادي. إلى ذلك، كما الإخباريون، كان الشيخ الأحسائي يرى أن ما من نخبة تملك حق تأويل الشريعة الدينية. أخيراً، كان الشيخيون يُعلنون أن في كل زمان هناك إمام واحد، كان ينطلق باسم اللّه والنبي. فمنذ عصر الغيبة، كان هؤلاء الأئمة ممثلين

(13) Y. Richard, *L'Islam chiite, Croyances et idéologies, op. cit.*, p. 101-102.

للإمام الثاني عشر، ومع ذلك كان مستبعداً إمكان التعرّف إليهم علناً.

أخيراً، قلب انشقاقان كبيران، البابية والبهائية، المشهد الديني. تقوم عقيدة البابية، التي أسّسها الباب السيد علي محمد (1819 أو 1820ـ 1850)، على نسخ الشريعة الدينية الإسلامية وكل الديانات الأخرى، المُستبدلة بشريعة جديدة أكثر شمولاً، ظهرت وصاياها كأنها أقل صرامة من تعاليم الإسلام (لم تعد النساء مرغمة على لبس الحجاب). لاقى هذا المذهب صدىً غير متوقّع في مختلف الفئات الاجتماعية وأثار انتفاضات عنيفة في عدة أمصار إيرانية في منتصف القرن التاسع عشر.

أما البهائية فقد أسّسها الميرزا حسين علي نوري، المسمّى بهاء الله، أحد تلامذة باب الأوائل. استأنف البهائيون عقيدة البابية، وهم يسعون إلى تنظيم المجتمع بهدف توحيد الجنس البشري وبناء حكومة عالمية ومسالمة. كانت طاعتهم للسلطات القائمة إلزامية، ولكن هناك حيثما استطاعوا، نظراً لسلميتهم، كانوا يتفادون الخدمة العسكرية. إن ظهور هذه المذاهب انطلاقاً من التشيّع يشهد على قدرة هذا الأخير، على إنتاج التغالب وتغذية السجالات السياسية ـ الفكرية، السمة التي ميّزته وأهّلته للتدخل في المجال السياسي.

تعاظم هذا الاستعداد السياسي بالمكانة التي يتقلّدها علماء

الدين في المذهب الشيعي. فمنذ القرن العاشر، كان الفقهاء الشيعة يسوِّغون إيديولوجياً تعاونهم مع السلطة السياسية. وعليه، كان الأمراء البويهيون، السائدون آنذاك على بغداد، مؤيدين للشيعية وكان قد بدا مهمّاً عقد تحالف بين الشيعة وتلك السلطة التي كانت، لتاريخه، تُعتبر غير شرعية. فوق ذلك، كانت هذه المرحلة بالنسبة إلى أتباع التشيّع الإثني عشري، مرحلة انتهاء الأئمة التاريخيين، إذ غاب الإمام الثاني عشر سنة 940-941، مخلّفاً فراغاً خطيراً بالنسبة إلى عقيدة موسومة إلى هذا الحدّ بالدور القيادي لصورة الإمام. عندئذ، بنى الفقهاء شيئاً فشيئاً تياراً فكرياً «عقلانياً» (لا سيما بتأثير مفكرين شيعيين كبار مثل الشيخ الطوسي) وسوّغت المدرسة الأصولية (المذكورة آنفاً) ذلك التعاون مع السلطة الزمنية ولا سيّما حق الفقهاء بالتصرّف كمندوبين عن الإمام طوال الغيبة. في القرن الثالث عشر، أبرز مفكر شيعي من هذا التيار، المحقِّق الحِلّي، مفهوم ولاية الفقيه (أي سلطة الفقيه التقريرية)، الذي سيسمح لكبار الزعماء الدينيين بقيادة الجماعة الشيعية وهم ينتظرون عودة الإمام الثاني عشر. وكان هذا المفهوم، الذي أقام الشريعة الدينية فوق القانون السياسي، أساس البرنامج السياسي للخميني. في الحقيقة، كان ثمة استيلاء تدريجي على السلطة من قبل هؤلاء الفقهاء، قد بدأ بتكوين طبقة حقيقية من علماء الدين. بادىء الأمر، مارس الفقهاء الشيعة وظائف القاضي، ثم تولوا جباية

الضرائب الدينية، وأخيراً أقاموا صلوات الجمعة الجامعة التي أضحت واجبة.

عملياً، شيئاً فشيئاً استولى علماء الدين الشيعة على امتيازات الإمام. صحيح أن علماء الدين الشيعة لم يكونوا، حتى الخميني، قد حدّدوا نظرية حقيقية للحكم، حين صاغ تفريقاً ما بين الدنيوي والروحي. ناهيك عن أن الخميني ذاته قد دلّل، من الأربعينيات إلى الخمسينيات، على التباس كبير في علاقاته مع السلطة الملكية، إذ كان ينتقدها بشدّة وهو يطالب بالإطاحة بها. في بداية الأمر، يبدو أن الخميني قد أمكن تحريضه، بفعل النشاط السياسي للقوى السياسية الثورية المعارضة للشاه، على بناء نظرية سياسية تسمح بالتصدي للنفوذ المتعاظم للأفكار الماركسية في إيران. غير أنه استوحى مباشرة من التيار الأصولي حين ابتكر أطروحة ولاية الفقيه، التي كانت تضع مجتهداً (عالماً بالفقه الإسلامي) على رأس الدولة. في أحد كتبه (كشف \الأسر\ر، 1943)، كان يؤكد على أن مجتهدا يمكنه إصدار أحكام بطريقة مستقلة على أساس عمله الديني وعقله. وفي واحد من كتبه الأخرى (ولاية الفقيه: حكومت إسلامي، «الحكومة الإسلامية»، 1978) كان قد خلص إلى استحالة انتظار عودة الإمام لتطبيق الأحكام الدينية. عندها طلب الخميني من الخبراء الدينيين، من الفقهاء، إقامة حكومة إسلامية يمكنها تسيير البلد وفقاً للأحكام أو الشرائع الدينية. والحال، فإن نظرية الخميني

حول الحكومة الإسلامية هي «حصيلة مسار تاريخي طويل داخل التيار العقلاني»[14] الذي كان قد أتاح للفقهاء أن ينمّوا سلطتهم شيئاً فشيئاً.

فيما الطبقة الدينية («العلماء») عند السنّيين تتبع مالياً للنظام السياسي وتستمدّ شرعيتها منه (النظام السياسي يمثّل، عندهم، النظام الاجتماعي الذي شاءه الله)؛ أما عند الشيعية فيشكّل علماء الدين طبقة اجتماعية حقيقية مستقلة مؤسسياً ومالياً عن الدولة. بعد سقوط السلالة الصفوية، اكتسب علماء الدين الشيعة، شيئاً فشيئاً، استقلالية مالية كبيرة بالنسبة إلى الدولة، بفضل الخُمس والزكاة والهبات المدفوعة من طرف المؤمنين. وبالإضافة إلى طبيعة هذه الطبقة من علماء الدين الرافضة للأنظمة القائمة، فقد تميزت عن طبقة العلماء السنّة. وهذا يفسّر أن علماء الدين الإيرانيين لعبوا دوراً سياسياً أساسياً منذ بداية القرن التاسع في إبراز قومية أكثر حداثة.

كان دور علماء الدين حاسماً في ولادة وعي سياسي قومي حين رفض الموقف المتردّد لسلطات العصر (السلالة القاجارية). عندها وضع علماء الدين حداً لموقفهم الانتظاري، السائد منذ تمأسس التشيع كمذهب للدولة بإيران في القرن السادس عشر. طيلة هذه الحقبة، كان المذهب

---

(14) M.-A. MOEZZI et C. JAMBET, *Qu'est-ce que le shî'isme?* Fayard, Paris, 2004, p. 219.

الشيعي، القائم على الاعتقاد بأن الإمام الثاني عشر ما برح حيّاً وأنه سوف يرجع لإقامة العدل، قد حطّ من قيمة كل سلطة زمنية، وتالياً أخلى مجال العمل السياسي. وبما أن كل الحكومات غير شرعية فلا يمكن تفضيل إحداها على سواها. إنطلاقاً من هذه الواقعة تعايش علماء الدين الشيعة سلمياً(15) مع السلطات السياسية. ولكن، اعتباراً من بداية القرن التاسع عشر، وأمام تصميم القوّتين البريطانية والروسية على ضبط إيران سياسياً واقتصادياً، أخذ علماء الدين ينتقدون «ضعف» السلطات في مواجهة هذه التهديدات الخارجية. عندها استأنف علماء الدين نقدهم لعدم شرعية الحكم معطين لذلك معنى سياسياً، لكن من دون المطالبة بالحكم ذاته. انطلاقاً من تلك اللحظة شارك علماء الدين الفرس مشاركة ناشطة في كل الصراعات السياسية التي طبعت تاريخ البلد الحديث، أكان ذلك ضد الامتيازات الاقتصادية الممنوحة للبريطانيين وللروس خلال القرن التاسع عشر، إبان الثورة الدستورية سنة 1906، أم خلال الحملة لأجل تأميم النفط سنة 1951، ثم، بكل وضوح، طيلة الكفاح ضد النظام البهلوي، الذي أفضى إلى الثورة الإسلامية.

لقد كانت قدرتهم على المقاومة، كطبقة اجتماعية مستقلة،

---

(15) في الحقيقة لم يتدخّل علماء الدين الشيعة في الميدان السياسي إلّا في مرحلة اضطراب أو عدم استقرار.

لهجمات الدولة عنصراً حاسماً في تاريخ إيران الحديثة. غير أن الإصلاحات التي أطلقها رضا شاه في مطلع القرن العشرين، والتي علمنت مهن المعلّم والقاضي، حرمت علماء الدين من المداخيل وخصوصاً من الدور الاجتماعي. عندئذ ركّزوا على خبرتهم في الفقه وفي علوم الإسلام، الأمر الذي أدّى إلى ازدهار قُم كمركز للدراسات الفقهية. إن تهميش جسم علماء الدين كان له أثر ضئيل في موارده المالية طالما أن هبات المؤمنين قد تواصلت وتضخّمت بارتفاع مستوى المعيشة اعتباراً من الستينيات. لكن هذا الاستبعاد قاد هذه الفئة الاجتماعية بنحو خاص وتناقضي، إلى أن تصبح الإطار المثالي لقيام مجتمع مضاد، الأمر الذي سمح لطبقة علماء الدين بأن تكون في قلب الثورة سنة 1979.

كان هذا التيار القومي التحديثي قد وجد نفسه منذ ولادته مرتبطاً بالفضاء الديني وفي نزاع معه في آن. بدأت القومية العلمانية والليبرالية ذات التعبير الأوروبي تتغلغل في إيران منذ بداية القرن التاسع عشر، تحت تأثير غربيين وصلوا إلى إيران بفعل السياسة الاستعمارية للمملكة المتحدة وروسيا بنحو خاص، وتحت تأثير إيرانيين كثيرين كانوا قد أقاموا في أوروبا. وهكذا، كان المجتمع الإيراني شديد التلقّي للأفكار الجديدة مثل: المثال الديمقراطي واليعقوبي، وعقلانية سياسية معينة متعارضة مع الإطلاقية الملكية، وهيمنة الدين على الأخلاق العامة. هذه القومية «الحديثة» أفضت إلى الانقلاب

المشروط (الثورة الدستورية). وعليه، لعب علماء الدين دوراً حاسماً في الكفاح ضد الحكم الملكي لإقامة برلمان، حتى وإن كان أحد أشدّ المعارضين لتلك الثورة، الشيخ فضل الله نوري، العضو البارز في طبقة علماء الدين والنائب في الجمعية الأولى، يتّهم الحركة الدستورية بأنها تريد تقويض الإسلام. صحيح أن قسماً من المرجعية العليا كان يخشى آنئذٍ أن يُفضي البعد الاجتماعي لتلك الثورة إلى الحدّ من امتيازاته. لكن عجز الحركة الدستورية والنفوذ الديني عن إقامة جبهة موحّدة، نظراً لوجود اتجاهات متطرّفة في المعسكرين، أضعف كثيراً الدينامية المتحقّقة أثناء ثورة 1906 وأسهم في تفكك الحركة الدستورية وانحلالها أمام القوى المتكوّنة من سلطة القاجاريين الملكية وكبريات القوى الغربية.

سجّل عهد رضا شاه قطيعةً في العلاقة بين القومية والدين في إيران. الواقع أن أول البهلويين أظهر تطرفاً قومياً متشدّداً، لكنه كان يرى أن هيمنة الدين على المجتمع الإيراني كانت عقبة أمام تحديث البلد الذي يمرّ، بنظره، بتغريب جذري. إذاً ترافق هذا التحديث بخطى قوية، مع سياسة مبرمجة «لإزالة الإسلام» (في ميادين التربية والعدل والثقافة)، ومع قمع وحشي لكل معارضة، لا سيما المعارضة الدينية. كان لا بد من انتظار نهاية عهده سنة 1941 لنرى الانبعاث التدريجي للتيارات الدينية والقوموية التي كانت وراء الثورة

الدستورية والتي ينبغي أن تضاف إليها الشيوعية[16]، التي كانت تتمتّع آنذاك بنفوذ متعاظم في إيران.

منذ ذلك الحين، لعب علماء الدين الإيرانيون مجدّداً، دوراً من الطراز الأول في بناء القومية الإيرانية. إن قومية الدكتور محمد مصدّق الليبرالية والعلمانية وُلدت أولاً من الكفاح ضد الهيمنة البريطانية على الموارد النفطية. وكانت حركته، الجبهة الوطنية، تحظى بدعم شديد جداً من آية اللّه كاشاني، البرلماني، زعيم المسلمين المعتدلين، وبدرجة أقل كانت تحظى بمساندة فدائيي الإسلام، الفرع المتطرّف في وسط علماء الدين.

إن انقلاب آب/أغسطس سنة 1953، الذي أعاد البلد إلى يد محمد رضا شاه، وضع حداً لتلك التجربة في الحكم القوموي الشرعي، ثمرة مسار ديمقراطي؛ ولكنه كان مرة أخرى عاجزاً عن الاستمرار والديمومة أيضاً. بعدئذٍ، أكد القمع للانتفاضات التي قادها الدينيون سنة 1963، إبان «الثورة البيضاء»، أن حركة احتجاج سياسية ووطنية ضد الديكتاتورية الملكية لا يمكن أن تنجح وتستمر إلّا إذا قامت على تحالف مستديم بين الطبقات المتوسطة الحديثة من جهة،

---

(16) جرى إنشاء حزب إيران الشيوعي منذ حزيران/يونيو سنة 1920 أثناء مؤتمر أنزلي (شمال إيران)؛ وجاء هذا الحدث أثناء حركة الجنگلي التمرّدية. جرى حلّ الحزب الشيوعي سنة 1931.

وبين الكتلة التقليدية، الطبقات المتوسطة التقليدية وعلماء الدين من جهة ثانية.

في هذه الظروف فقدت القومية الإيرانية، كما كان الدكتور محمد مصدّق قد دافع عنها، شعبيتها في الستينيات والسبعينيات. كان الخطاب السياسي العلماني قد تبيَّن أنه غير فعّال للدفاع عن الهوية الإيرانية كما كان انقلاب آب/أغسطس سنة 1953 قد دلّ على ذلك. وبمواجهة سلطة ديكتاتورية، مع دفاعها عن قومية شبه أسطورية (كما تعكس ذلك الإحالات إلى الإمبراطورية الأخمينية)، كانت تدفع إلى أقصى حد، وحتى إلى الكاريكاتورية، فكرة حداثة مستوردة من الغرب، فظهر علماء الدين كأنهم الفئة الاجتماعية الوحيدة القادرة على الدفاع عن الهوية الوطنية بمواجهة الاعتداءات الإمبريالية والغربية.

الشرعية الثورية
المُعاد تركيزها على القومية

من بين القيم التي توطّدت بعد الثورة الإسلامية سنة 1979، قيمة القومية الممتزجة امتزاجاً حميماً بالدين والثقافة والممارسات الاجتماعية، التي تبيّن في نهاية المطاف أنها المكوِّن الأقوى للإيديولوجيا الثورية. ففي المقام الأول، كانت الجمهورية الإسلامية قد أرست شرعيتها على الدفاع

عن مجمل المُثُل التي تمزج الإسلام والقومية. لكن الدين المرفوع إلى رتبة الإيديولوجيا أخذ يفقد شعبيته شيئاً فشيئاً، الأمر الذي أدّى إلى تمزّقات حتى داخل المعسكر الديني. بناء على ذلك، انقاد النظام إلى أن يجعل القومية قيمة صريحة، واضحة أكثر فأكثر.

إن الانتماء الشعبي إلى الحركة الدينية ما كان يعني العزم على بناء جمورية إسلامية، بل كان يعني رغبة غامضة في استرجاع هوية قومية كانت تتخطّى الإطار الديني العادي. والحال، أدّت ممارسة السلطة، لاحقاً، إلى تعديل «العقد الاجتماعي» الذي كان ضمنياً معقوداً بكيفية ما في فترة الثورة. فقد بنت الثورة الإسلامية شرعيتها على نمطين من القيم: من جهة، نظام أخلاقي مع دفاع عن نمط حياة إسلامية، ومن جهة ثانية عقيدة قوموية جداً. وعليه، اصطدم الدفاع عن نظام أخلاقي، بسرعة شديدة، مع الانطواء على المجال الخاص ومع لامبالاة قسم كبير من الأهالي، المرعوبين من القمع الوحشي للمعارضين في السنوات الأولى. فبعد تصفية العناصر الموالية للشاه، قامت حرب أهلية شرسة بين النظام الجديد والحركات الكردية وكذلك القوى السياسية غير الإسلامية التي كانت قد شاركت أيضاً مشاركة فعالة في الثورة: القوى العلمانية، الليبرالية واليسارية التي صفّيت كلها. وكان دامياً بنحو خاص الصراع ضد المجاهدين وعدد معيّن من التنظيمات اليسارية (پيكار،

مجاهدي خلق، اتحاد الإيرانيين الشيوعيين ـ سربداران ـ إلخ) الذين حملوا السلاح ضد النظام الإسلامي. فقد شنّ المجاهدون هجوماً إرهابياً تُرجم خصوصاً بهجوم بالقنابل على مقرّ حزب الجمهورية الإسلامية وأدّى إلى مقتل 74 عضواً من النخبة القيادية، وبهجوم آخر قتل رئيس الجمهورية محمد علي رجائي، المنتخب حديثاً، ورئيس الحكومة محمد جواد باهنر. كان الردّ على هاتين العمليتين موجة إعدامات لمناصري مجمل الحركات المعارضة، كانت شرسة وشديدة بنحو خاص. وكان الشبان، وحتى الفتيان، الطلاب أو التلاميذ، المنتمين إلى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، الذين كانت هذه الأحزاب قد اجتذبتهم إليها، نظراً لمعارضتها للنظام، الضحايا الكبيرة لردة فعل النظام الإسلامي تلك. فمن حزيران/يونيو سنة 1981 إلى آذار/مارس 1982، كان سجن إيفين في طهران الذي يديره أسد اللّه لاجوردي، مع آية اللّه گيلاني كقاضٍ وموسوي تبريزي كمدَّعٍ عام، جحيماً حقيقياً مع عشرات الإعدامات لشبان كل يوم. حتى أن اعتراضات صدرت من داخل النظام أمام حالات من التعذيب ومن إعدامات سريعة، وحشية بنحو خاص. يُحكى عن 6000 إعدام ما بين أيلول/سبتمبر سنة 1981 وأيلول سنة 1982[17].

(17) A. TAHÉRI, *Khomeiny, op. cit.*, p. 301-302.

فوق ذلك، كان على الأهالي أن يعانوا من تطبيق الشريعة الإسلامية بلا تفريق، الذي تُرجم بتوقيف وإعدام جميع أولئك الذين كانوا يعيشون عيشة «فاسدة». فمن منتصف سنة 1981 إلى آخر سنة 1982، سادت فترة كل التجاوزات التي كان يحق لـ «حرس الثورة» في خلالها، بين حقوق أخرى، توقيف أي كان في أي وقت بدون استنابة. إلى هذا العنف اليومي انضافت حوادث مجابهة النظام الإسلامي مع «الواقع».

على الرغم من بعض المحاولات لاقتراح حل «إسلامي»، تعيّن على النظام البرهان على براغماتية في معظم الميادين. فقد واصلت السلطات استعمال كل المؤسسات السياسية والاقتصادية للنظام السابق. وأقلعت، في معظم الأحيان، عن تطبيق السياسات «الإسلامية» في موضوع السياسة الاجتماعية والاقتصادية أو في العلاقات الدولية. ظلّت تُدير البلد دولة كانت توزّع الرّيع النفطي على زبانيتها السياسية: صحيح أن «الزبائن» قد تغيّروا، لكن النظام بقي كما كان. فبعد الثورة، كانت الشبكات الرئيسة المساندة للنظام بنحو خاص هي كل الاتجاهات النافذة المرتبطة بتجار السوق والركائز الدينية. كما أن هذه البراغماتية، التي أتاحت في نهاية المطاف للجمهورية الإسلامية أن تدوم، تُرجمت بإضعاف تدريجي لشرعية النظام الدينية.

لقد أشرق نور كبير على كل أولئك الذين كانوا يؤيّدون

النظام تأييداً أعمى. وكانت هذه الخيبة قد تحلّت بشكل استثنائي لدى السينمائي محسن مخملباف في فيلمه (عروس-خوبان) «عرس المُباركين»، حيث إن جندياً عائداً من الجبهة العراقية وجد نفسه مجدداً أمام مجتمع تُشكّل فيه المادوية الرغبة الاستهلاكية، خلف الواجهة الإسلامية، قيماً أساسية، كما لو أن منطق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية قد بقي كما كان، وأن الطبقات المهيمنة هي وحدها التي تغيّرت، إذ حل تجار السوق مكان الصناعيين المقرّبين من العائلة الملكية. ولقد تزايد تنوُّر الأهالي بالنمو المذهل للفساد. صحيح أن النظام السابق كان متميّزاً أيضاً بمستوى عالٍ من الفساد المرتبط مباشرة بالريع النفطي. ولكن، انطلاقاً من «الصدمة النفطية» الثانية، منحت الجمهورية الإسلامية، فعلاً، حقّ الاستغناء لـ «المقلّدين»، أي لكل أولئك الذين كانوا على مستوى معيّن من المسؤولية[18]. كان في مستطاع هؤلاء القيام بكل المتاجرات الممكنة. زد على ذلك أن الإثراءات

---

(18) يتحدّث ج .ـ ف. بايار عن «جمهورية المقلّدين»، لوصف إيران التسعينيات، التي يضعها في مرحلة ترميدورية F. ADELKHAH, J.-F. BAYART et O. ROY, *Thermidor en Iran*, Complexe, Bruxelles, 1993.
إن هذا النمو للفساد بدأ منذ إقامة الجمهورية الإسلامية؛ لكنه استشرى كثيراً وبات منظوراً بلا شك على نحو أكبر، منذ نهاية الحرب ضد العراق.

الفائقة السرعة للطبقات المحظية أو للمقلّدين الحسني الموقع، قادتهم إلى اعتناق أنماط حياتية رغيدة، خلافاً لقيم التضحية والقتال التي ينادي النظام بها.

إن ظهور «أثرياء جُدُد» قد عانى منه كثيراً سكان كانوا أيضاً قد قاموا بالثورة لإنهاء مظالم النظام السابق. وكانت بعض الصحف المرتبطة بالنزعة الإصلاحية في النظام قد أشارت إلى رجال الدين الذين كانوا قد أقاموا احتفالات باذخة لاحتفاء بميلاد أولادهم. وراحت تسري شائعات كثيرة، أولاً حول نمط حياة أعيان النظام، ثم حول نمط حياة عائلاتهم القريبة. ولقد تفاقم هذا الاستياء بتعيين موالين للنظام في كل المراتب الهرمية للقطاع العام (الذي كان يمثّل نحو 80% من الاقتصاد)، الموالين الذين لا يملكون أية كفاءة للقيام بمسؤولياتهم. وعندئذ تُرجم الاستياء من النظام بلامبالاة شاملة تجاه المسائل السياسية من قِبل أكثرية عريضة من الأهالي. هذه اللامبالاة طرأت باكراً جداً. أكّدت استطلاعات أن خطاب الخميني الرئيسي، يوم 9/ 12/ 1982، الذي كان يبشّر بإرجاع الحريات الفردية والتخفيف من القمع، لم تُصغِ إليه سوى أقلية من السكان.

في نهاية المطاف، أدّت كل تلك الأحداث إلى الإزاحة التدريجية للعقد الأخلاقي الأولي، لجعل القومية العنصر الأساسي في شرعية النظام. ومنذئذٍ ستتحدّد المحاور الكبرى لسياسة النظام، أكثر فأكثر، وفقاً للمعايير القوموية.

3

الفشل في إقامة نظام إسلامي

كان طموح الثورات الشيوعية والفاشية تكوين مجتمع جديد، إنسان جديد. في مرحلة أولى، نستكشف في النظام المتحدِّر من الثورة الإيرانية هذا التصميم على التغيير المطلق: على المجتمع أن يجدِّد نماذج بكل أبعاده وفقاً للمبادىء الإسلامية. ولقد تجلّى ذلك خصوصاً بفرض الحجاب على النساء، وعدم الاختلاط وتطبيق قانون جزائي قائم على الشريعة. بموازاة هذا العزم على إنشاء مجتمع جديد كان هناك أيضاً التمنّي بعودة إلى النظام القديم في مواجهة الاختلالات الاجتماعية التي أنتجها تحديث فائق السرعة، وهذا عنصر نستكشفه في ثورات القرن العشرين الفاشية الكبرى. غير أن النظام المتحدّر من الثورة يصعب وصفه، خلافاً للمظاهر، بأنه أصولي، أي مؤيد للرجوع إلى مصادر الإسلام كما عِيشَ في زمن النبي. الدليل الأفضل على ذلك هو الطابع الحديث إطلاقاً للمؤسسات (المستوحاة بكل وضوح من الجمهورية الفرنسية الخامسة). كذلك يصعب أن

نقارن إيران بالأنظمة الإسلامية الأخرى في المنطقة، مثل نظام العربية السعودية (ملكية مطلقة حيث يقوم الدستور على الشرع الإسلامي)[1]، خصوصاً، بسبب الدور الحقيقي الذي تقوم به مؤسسات ذات طبيعة ديمقراطية كالبرلمان أو الرئاسة في النظام السياسي الإيراني. زد على ذلك أن السمات الدقيقة لهذا المجتمع المثالي لم تحدَّد أبداً بوضوح، إذ إن بيان الخطاب الثوري الإيراني كان على الدوام أهم من البرنامج بذاته.

عموماً تقترب الثورة الإيرانية، على الرغم من أبعادها الدينية، اقتراباً كبيراً، من حركات أميركا اللاتينية الشعبوية. فالألق الثوري، على غرار هذه الحركات الشعبوية، استطاع تعبئة الجماهير مستعملاً خطاباً راديكالياً يهاجم السلطات الخارجية والطبقات المهيمنة. غير أن تلك الخطابات العنيفة لم تُترجم في سياسات «ثورية»، لا سيما في المضمار الاقتصادي. إن هذا التناقض بين الخطاب والممارسة يرتبط بواقع أن عدة تأويلات للنموذج المقترح كانت تتخفّى وراء الشعارات الإجماعية لإقامة مجتمع إسلامي[2]. لم يكن هناك

(1) غير أن الوضع يميل إلى التطور في العربية السعودية مع إقامة جمعية استشارية سنة 1992.

(2) أنظر حول هذا الموضوع:

A. RAHNEMA et F. NOMANI, *The Secular Miracle, op. cit.*

أنموذج إسلامي وحيد بل عدة صيغ متنافسة مع بعضها. نجد فيها، جزئياً، الأفكار الليبرالية، الإسلامية، الماركسية، القوموية التي روت تاريخ إيران الحديث. لذا يعتبر النظام الإيراني، المتحدِّر من تنوّع كهذا في الآراء، بالأولى، نظاماً سياسياً مركباً، يحمل عدّة متناقضات وتتعايش فيه شرعية ديمقراطية، تظهر في الأدوار التي يلعبها الرئيس والبرلمان المنتخبان، وشرعية دينية مطبوعة بالدور القيادي في النظام السياسي لمؤسسات دينية غير منتخبة، ذات طبيعة استبدادية. إن خواص النظام الإيراني هذه تفسّر لماذا تمادى في الزمن ولماذا هو بكل تأكيد أمتن مما يتراءى بكثير. لقد سمح وجود عدة مشاريع لمجتمع إسلامي بغزو السلطة وأعطى للنظام قدرة كبيرة على التعبئة والتطبع. في الأوقات الأولى للنظام، وجدت مختلف الطبقات الاجتماعية، في كل من تلك النماذج، الدوافع لمساندة النظام. إلى ذلك، عملت المؤسسات السياسية انطلاقاً من الثورة وحرّكت الحياة السياسية. وأدّى وجود مجال ديمقراطي معين إلى إقامة علاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع، الأمر الذي عزّز شرعية النظام. بموازاة ذلك، براغماتية النظام (بمواجهة الممانعات وضرورات التطبّع) قادته إلى تعديل عميق، في الممارسة، لمشروعه الأصلي حول أسلمة المجتمع. لا شك أن كل هذه العناصر حالت دون جعل الدين ألِفَ النظام السياسي ـ الاقتصادي وياءه منذ الثورة.

مؤسسات إسلامية قليلاً!

تُرجمت إرادة أسلمة البلد باعتماد دستور متميّز بوزن السلطة الدينية في النظام السياسي، لا سيما مع إنشاء وظيفة «المرشد» (ولاية الفقيه) الدينية والسياسية معاً، ومجلس صيانة الدستور (شُوراى نكهبان) وهو جمعية مُولجة خصوصاً بالسهر على توافق القوانين التي يقرُّها البرلمان مع أحكام الإسلام. مع ذلك، هل شهدنا حقاً أسلمة للمؤسسات؟ لا شيء أقل يقيناً ما دام عمل مؤسسات الجمهورية الإسلامية قد أظهر، في الأغلب، أن المنطق السياسي كان يسود المنطق الديني.

كما رأينا في الفصل السابق، كانت ولاية الفقيه الحصيلة المنطقية لمسارٍ تاريخي طويل داخل التيار العقلاني في الفكر الشيعي. تشير المادة 109 من الدستور إلى أن المرشد يجب أن يكون مجتهداً (علّامة في الفقه الإسلامي)، فاضلاً وعادلاً، ذا بصيرة سياسية واجتماعية، ذا مهارة وسلطة ومرجع التقليد. يقع المرشد في رأس الهرم المؤسسي للنظام وله نمطان كبيران من الصلاحيات. فهو رئيس الدولة الذي يحدِّد السياسة العامة للدولة، ويحكم في النزاعات بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية[3]. وهو، إلى ذلك

(3) أنظر حول هذا الموضوع:

S.M. HACHEMI, «La République au regard de sa Constitution», *Les Cahiers de l'Orient*, n°. 49, 1er trim. 1998, p. 13-29.

قائد الأسلمة ويعيِّن الأعضاء الدينيين في مجلس صيانة الدستور، ورئيس السلطة القضائية ومدير الإعلام السمعي - البصري.

لا يخضع المرشد، إلى حدٍّ كبير، للرقابة الديمقراطية ما دامت المؤسسة التي تعيّنه، مجلس الخبراء، يتألف من أربعة وثمانين فقيهاً منتخباً بالاقتراع المباشر لولاية ثماني سنوات من قبل الأهالي بناء على اقتراح مجلس صيانة الدستور أو ثلاثة من أبرز أفراد طبقة علماء الدين. وعليه، فإن انتخابات مجلس الخبراء لا تُلهب حماس الجماهير إذ كانت موسومة على الدوام بتغيّب شديد. إلى ذلك، لئن كان المرشد مسؤولاً أمام هذا المجلس، فهو يراقبه نظرياً باستمرار من خلال لجنة تحقيق لم تمارس أبداً، في الوقائع، هذه الصلاحية. غير أن مفهوم ولاية الفقيه هذا، حسب كبار العلماء الشيعة مثل نعمة اللّه صالحي النجف آبادي، من حوزة قُم الفقهية، من شأنه المساعدة على التوفيق بين مفاهيم الشريعة الإلّهية والضبط الديني وبين مفاهيم الأكثرية الشعبية والتمثيل الأكثري. ثمة عنصر هام هو أن إحدى ذرائعه كانت أن هذا المفهوم ينطوي على «عقد اجتماعي» ضمني بين قضاة الشرع والأهالي[4].

لئن كان هذا المنصب للمرشد يعني في جوهره حق علماء

---

(4) E. ABRAHAMIAN, *Khomeinisme, op. cit.*, p. 34.

الدين في الحكم، فهو يتعايش مع مؤسسات أكثر ديمقراطية. فرئيس الجمهورية المنتخب بالاقتراع العام لأربع سنوات، يقود السلطة التنفيذية والسياسية في العلاقات الدولية. وهو فوق ذلك ضمانة الدين الرسمية لنظام الجمهورية الإسلامية، وللدستور والاستقلال الوطني ولوحدة الأراضي الوطنية، وإليه، وليس للمرشد، يعود السهر على تطبيق الدستور. صحيح أن رئيس الجمهورية ليس هو رئيس الدولة؛ فهو الشخصية الثانية في الدولة، بعد المرشد. كما أن البرلمان، الذي يُنتخب أعضاؤه بالاقتراع العام، موضوع تحت رقابة مجلس صيانة الدستور. يتألف هذا المجلس من إثني عشر عضواً، منهم ستة علماء دين فقهاء يعيّنهم المرشد وستة حقوقيين متخصّصين لهم الحق باقتراح رئيس السلطة القضائية، وينتخبهم البرلمان. وظيفته الرئيسة هي السهر على توافق القوانين مع الإسلام من جهة، ومن جهة ثانية مع النص الدستوري، إذ إن توافق القوانين مع الإسلام يمكن النظر فيها في كل حين. كما يعود إلى مجلس الصيانة البتّ في أهلية المرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية، ولانتخابات مجلس الخبراء، والتحقّق من سلامة هذه الانتخابات، وكذلك من سلامة الاستفتاءات. هنا استهلم واضعو الدستور، بكل وضوح، من الدستور المعتمد إبّان ثورة سنة 1906. هذا الأخير كان ينص على قبول قيام لجنة من خمسة أشخاص، يختارهم البرلمان من بين عشرين

مجتهداً يقترحهم علماء الدين، يشاركون في المناقشات البرلمانية ولهم حق النقض[5]. كان إنشاء مؤسسة كهذه، بعد ثورة سنة 1979، يعطي الأولوية لوسائل ضمان الطابع الإسلامي للقوانين التي يصوّت البرلمان عليها. وتالياً، حرص الدستور على أن تكون المؤسسات المستوحاة من الديمقراطية، مؤطّرة ومراقبة من قبل مؤسسات تنتمي إلى المجال الديني.

إلّا أن تضايف هاتين الشرعيتين إلى المجال الديني في القمة لا يعني أن منطق تشغيل المؤسسات هو منطق ديني بحت. لن نعود إلى واقع أن شعبية الخميني المتزايدة بصفته زعيماً لمعارضة الشاه كانت مرتبطة بقدرته على تناول مروحة واسعة من المسائل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. حتى أن الخميني ذاته كان في الأغلب يعطي الأولوية لوظيفة المرشد السياسية على وظيفته الدينية. وكما رأينا، اعتباراً من لحظة ما، أخذ يقدّم القومية الإيرانية أكثر فأكثر، لا سيما أثناء الحرب ضد العراق. حتى إن الإمام الخميني اتّهم علناً، سنة 1988، علي خامنئي، رئيس الجمهورية آنذاك، لأنه

---

(5) مع ذلك لم يقبل آنذاك أي من رجال الدين المستائين أن يداوم في تلك الجمعية التي بدت لهم قليلة الشرعية من الوجهة الدينية. أنظر حول هذا الموضوع:

J.-P. Hourcade et Y. Richard, *L'Iran au XX^e siècle*, *op. cit.*, p. 37.

صرّح بأن سلطة الحكومة الإسلامية لا يمكنها التحقّق إلا داخل الشريعة المقدّسة. حينئذٍ كان الخميني قد أكّد مجدداً على أولوية السياسة حين أعلن أن «الحكومة الإسلامية يمكنها أن تنسخ من جانب واحد أحكاماً شرعية»[6] (مطابقة للشريعة). ولقد تعزّزت هذه الأولوية لوظيفة المرشد السياسية في لحظة غياب الخميني. والحال، كان لا بدّ من طرح مسألة خلافته. فمنذ 1985، كان مجلس الخبراء، المكلّف باختيار المرشد، قد انتخب «المرشد المقبل للثورة الإسلامية» آية اللّه حسين علي منتظري، أحد أوفى صحابة الخميني. ولكن نظراً للتنافس المتعاظم بين الشيخ هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان آنذاك، وآية اللّه منتظري[7]. أُقيل هذا الأخير من منصبه كـ «مرشد مقبل»، من قبل مجلس الخبراء في آذار/مارس سنة 1989. الواقع هو أن الخميني كان قبل وفاته بشهرين، في 3/ 6/ 1989، قد أوصى المجلس المشكّل لمراجعة الدستور، بشطب مرجع التقليد كشرط مسبق لمنصب المرشد. حسب دستور سنة 1979، كان يمكن الاعتراف

---

(6) راجع:

F. Khosrokhavar et O. Roy, *Comment sortir d'une révolution religieuse?* Seuil, Paris, 1999, p. 53-54.

(7) منذ ذلك الحين، عاش منتظري في إقامة جبرية، لكنه كان يملك عدداً من الأنصار داخل النظام، لا سيما في صفوف الإصلاحيين.

بالمرشد والقبول به من قبل الشعب بالأكثرية المطلقة أو تعيينه من قبل مجلس الخبراء (المادتان 5 و107). ونظراً لكون الإمام الخميني قد تمكّن وحده من الحصول على إجماع الأهالي، فقد حدّد تعديل الدستور سنة 1989 طُرُق تعيين المرشد وكذلك إقالته، باقتراع أغلبية أعضاء مجلس الخبراء. وسمح تعديل الدستور هذا لعلي خامنئي بأن يخلف الخميني في آب/أغسطس سنة 1989، في حين لم يكن المرجعية الدينية الرئيسة في البلد ولا حتى آية الله ـ آنذاك كان يحمل لقب حجة \الإسلام (المنتمي إلى فئة علماء الدين المتوسطة)[8]. إلى ذلك، من المفيد جداً أن نلاحظ أن الخميني نفسه كان قد صرّح قبل وفاته بثلاثة أشهر، بعدما قسّم علماء الدين بين أولئك الذين كانوا متخصّصين في المسائل الدينية وأولئك الأكثر خبرة واطلاعاً على المسائل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعالم المعاصر، بأن هذه المجموعة الأخيرة هي التي ينبغي لها أن تحكم، نظراً لمعرفتها الأكبر في مسائل العصر...

إن تعيين شخصية كهذه في هذا المنصب أدى إذاً إلى نوع من الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية. لقد شهدت الجمهورية الإسلامية تحولاً عميقاً: لم يعد الفقيه في آن

(8) في هذه المناسبة لُقّب علي خامنئي آية الله، بينما لم يكن قد نشر أي مؤلف ديني يُجيز له بلوغ هذه المرتبة.

رئيس الدولة والزعيم الديني، ما دام المرشد الجديد لا يملك شرعية دينية حقيقية. بعدئذ، سعى علي خامنئي حقاً إلى حيازة هذه الشرعية محاولاً بنحو خاص أن يُعترف به كمرجع (يُقتدى به) بعد وفاة آية اللّه محمد علي آراكي سنة 1994، آخر مرجع كبير مقبول في الهرمية الشيعية. لكنه اصطدم بمعارضة حازمة من جانب فئة علماء الدين الإيرانية الرفيعة. وبما أن الشرعية الدينية للمرشد الجديد، علي خامنئي، مرفوضة بقوة، أخذ المرشد يتدخّل أكثر فأكثر في المشهد السياسي، مشاركاً في تسيير البلد بكل أبعاده، أكانت سياسية أم اقتصادية، أم اجتماعية، إلخ. إلى ذلك، حاول علي خامنئي تعزيز سلطته بـ «دولنة» المؤسسة الدينية ولا سيما فئة علماء الدين المتوسطة، سواء بدمجهم في جهاز الدولة أم بإعادة تجميعهم داخل جمعيات وهيئات وشبكات تموّلها المؤسسات التي كان يديرها. أدّت هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المجال السياسي على حساب المجال الديني. هكذا، فَقَدَ علماء الدين استقلاليتهم بالنسبة إلى الدولة، الاستقلالية التي جعلتهم لاعباً سياسياً كبيراً في القرنين التاسع عشر والعشرين في إيران. لقد وجدت «فئة علماء الدين المتوسطة» في الدولة مستخدماً، ربَّ عمل؛ وصار عدد كبير من علماء الدين أجراء في الوظيفة العامة: قضاة ومعلّمين ومراقبين في وزارة الإرشاد ودبلوماسيين، إلخ. فوق ذلك، تنزع الحوزات (مراكز التعليم الديني) من الآن فصاعداً، إلى تقليد الأنموذج

الجامعي للدولة (امتحانات دخول وشهادات وتفصيل المعرفة حسب المعايير الحديثة). أخيراً، ضريبة الخُمس التي كان المؤمنون يدفعونها في الماضي إلى ممثل آية اللّه الذي يختارونه، صارت اليوم تُجبى جزئياً من قبل مكتب المرشد.

كما ظهرت هيمنة السياسي على الديني في طريقة تشغيل المؤسسات التشريعية. حسب الدستور، دور البرلمان ليس قليل الأهمية. فالبرلمان مؤلف من 290 عضواً، منهم خمسة تنتخبهم الأقليات الدينية (الزرادشتيون، اليهود والنصارى)، وهو (مجلس الشورى الإسلامي) يصوّت على القوانين ويمارس رقابة على السلطة الإجرائية. وعلى الوزراء الذين يقترحهم رئيس الجمهورية أن ينالوا الثقة من قبل أكثرية النواب. كما يستطيع البرلمان أن يراقب الرئيس والفريق الحكومي. يخضع كل قرار حكومي هام (معاهدات دولية، تغيير حدود من طرفين، إلخ) لموافقة مسبقة من مجلس الشورى الإسلامي. كما يعود إليه التصديق على الموازنة والنفقات والعائدات للدولة. في الممارسة، كان المجلس بالفعل عاملاً هاماً في النظام، ما دامت تجري في هذا المحراب عدّة مناقشات أساسية بين اتجاهات النظام الكبرى. من جهة ثانية مارس البرلمان غالباً صلاحياته تجاه السلطة الإجرائية. مثال ذلك أن الولاية الثانية للشيخ هاشمي رفسنجاني في رئاسة الجمهورية (1993-1997) اتّسمت بمعارضة شبه دائمة من قبل البرلمان بمواجهة السياسات

المتّبعة، الأمر الذي أضعف كثيراً عمل الحكومة. إن حياة برلمانية كهذه (في الحدود التي يفرضها الدستور)[9] وإن استقلالية كهذه إزاء السلطة التنفيذية، لم تشهدا من قبلُ كثيراً من نظيراتها، خلال المرحلة المعتبرة، في الشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل)، ولا حتى في المغرب.

لقد كان النظام التشريعي الإيراني شبه مشلول، خصوصاً في سنوات 1980، بسبب النزاعات المتواصلة بين البرلمان ومجلس الصيانة. لم تكن تلك النزاعات ناجمة من تصادم بين الوظيفة السياسية والوظيفة الدينية، بل من خلاف بين أنصار أكبر سياسة تدخلية من جانب الدولة في الاقتصاد، وهم أكثرية في المجلس، وبين أولئك الذين كانوا يريدون حماية القطاع الخاص، وبالأخص البازار، وكان أبرز ممثليهم موجودين في مجلس صيانة الدستور؛ فكان كل من هذين المعسكرين يعرض أفكاره على أنها الوحيدة المطابقة للإسلام. للبتّ في النزاعات بين المؤسسين، جرى إنشاء مؤسسة جديدة، مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، بقرار من الإمام الخميني، في 6 شباط/فبراير سنة 1988. المرشد هو الذي يعيّن الأعضاء الدائمين والمؤقتين في هذا المجلس، المؤلّف من ستة أعضاء دينيين من مجلس الصيانة،

---

(9) لا يمكن للبرلمان، مثلاً، أن يضع على المحك عمل المرشد.

ومن رؤساء السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والوزير المختص بمسألة جدول الأعمال، ورئيس اللجنة المختصة بالبرلمان، ومن عشرة أشخاص آخرين. وكان على مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام اتخاذ قرارات ترمي إلى تأمين المصلحة العليا للدولة. هذا هو الدليل على ضرورة اللجوء إلى منطق آخر غير التطبيق المتعالي للتعاليم الإسلامية، لوضع القوانين المناسبة لتشغيل اقتصاد ومجتمع «حديثين».

بينما كان الدستور يحصر تدخّل هذا المجلس في ظروف «استثنائية» («مصاعب لا يستطيع النظام تجاوزها»)، راح هذا المجلس يضطلع تدريجياً بدور سياسي متزايد الأهمية. فقد وجد نفسه في وضع اتخاذ قرارات وإقرار قوانين لم يكن لها أي طابع استثنائي. وأغنى هذا المجلس التشريع القائم في حالات مختلفة. كما أن مجلس التشخيص يختصّ بإبداء الرأي الاستشاري في القضايا التي تُحال إليه من المرشد، لا سيما ما يتعلّق بتمديد السياسة العامة للدولة والمراجعة الدستورية. إن مصطلح «سياسة عامة» إذ يدلّ على واقع واسع جداً، يمكنه أن يجيز لمجلس التشخيص مداخلات متعددة. صفوة القول، نظراً لالتباس هذه المهام ولشخصية رئيس المجلس منذ سنة 1997، الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية السابق، فإن هذه المنظمة مارست أكثر فأكثر دوراً تشريعياً وتنفيذياً متزايداً على حساب الحكم الشرعي للسلطات الأخرى. أخيراً، في هذه الجمعية التي تتمثّل فيها كل

مؤسسات النظام، جرى تقرير عدة سياسات للنظام، لا سيما في المجال الاقتصادي.

إذاً لا بدّ من تنسيب إرادة أسلمة المؤسسات السياسية. فالمؤسسات السياسية الإيرانية لم تُنشأ فقط بموجب مرجعيات دينية، بل أُنشئت بالأحرى بهدف المصالحة بين عدة مصادر استلهامية في أثناء وضع الدستور. وهكذا، استلهمت الجمهورية الإسلامية مباشرة من دستور سنة 1906 ومن الدور المحدّد الذي تعزوه إلى البرلمان. فدستور سنة 1979، الذي حرّره حسن حبيبي، وهو حقوقي أقام ودرس مطوّلاً في فرنسا، ينطوي على عدة إحالات إلى دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، لجهة إرساء النظام السياسي الإيراني على مبدأ الفصل بين السلطات، الفصل بين السلطة التنفيذية التي يديرها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والسلطة القضائية التي تعيِّن القضاة ويمكن إعادة النظر في أحكامهم، والبرلمان. كما استوحى منه تحديد دور رئيس الحكومة، رئيس السلطة التنفيذية، أو تحديد مجلس صيانة الدستور، الذي يُحيل بكل وضوح إلى المجلس الدستوري الفرنسي. لقد أقام دستور سنة 1979 سلطة تنفيذية ثلاثية الرؤوس (المرشد، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة). ثم ألغى تعديل سنة 1989 منصب رئيس الحكومة، إذ صار مجلس الوزراء تحت قيادة رئيس الجمهورية. أخيراً، الإحالة إلى النظام

المؤسسي الأميركي موجودة، من خلال تحديد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات. . .

إذاً النماذج السياسية التي ألهمت الجمهورية الإسلامية هي بشكل حاسم «حديثة» وغير موسومة، بأي حال، بذكرى الأنظمة السياسية الإسلامية في الماضي. على النواب الذين كانوا يتساءلون عن الطابع الإسلامي لبعض الضرائب في الثمانينيات، ردّ الشيخ هاشمي رفسنجاني الذي كان آنذاك رئيساً للبرلمان، بغضب: «أين تجدون في تاريخ الإسلام برلماناً، رئيساً ومجلس وزراء؟ عملياً، إن 80% مما نفعله الآن لا سابق له في تاريخ الإسلام»[10].

إذاً مؤسسات الجمهورية الإسلامية تنهل من منهلين للشرعية. فبعضها، كالبرلمان أو رئاسة الجمهورية، يعمل وفقاً للمبادىء الديمقراطية. وبعضها الآخر، مثل منصب المرشد أو مجلس صيانة الدستور، لا يستلهم سوى مبادىء دينية.

حسب الدستور، يقع المرشد ومجلس صيانة الدستور في قمة البنية المؤسسية، هذا صحيح ولكنه لا يُفضي بالضرورة إلى هيمنة نظام ديني على نظام سياسي، بل يُفضي بدلاً من ذلك إلى ميزان قوى فعلية، حصرياً سياسية. فالمرشد هو، في المقام الأول، وبشكل متزايد منذ وفاة الخميني، لاعب

(10) E. ABRAHAMIAN, *Khomeinisme, op. cit.*, p. 15.

سياسي. وكانت الطريقة الوحيدة لحل النزاعات الدائمة التي تنشب بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور ـ والتي لم تكن تنجم إطلاقاً من أي صدام بين الديني والسياسي ـ إنشاء مؤسسة سياسية خالصة، مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام.

ثيوقراطية تخترقها تيارات شتّى

غالباً ما وُصفت الجمهورية الإسلامية بأنها نظام توتاليتاري. لا شك بأن هذا التوصيف مُبرّر إذا اعتبرنا توسل النظام لوسائل الإعلام وللنظام التربوي، والقمع الجسدي والنفسي في حالة التباين مع الأعراف الإسلامية أو الرغبة في تصدير مُثُل الثورة بالقوة. ومع ذلك، فمن الصعب أيضاً تصنيف الجمهورية الإسلامية كنموذج كلاسيكي لهذه الفئة السياسية. الواقع أننا لا نستطيع أن ننفي أن هذا النظام السياسي كان في المنطقة هو النظام الذي أفسح كثيراً في المجال للسجال بين مختلف القوى السياسية.

ترتبط هذه الظاهرة بعنصر أساسي في النظام، هو غياب حزب أوحد. فهذه الخصوصية الإيرانية تجعل من الصعب المقارنة مع نظم سياسية توتاليتارية أخرى، مثل نظام الاتحاد السوفياتي أو صين ماو. صحيح أن حزب الجمهورية الإسلامية (ح ج ا) قد أنشىء تماماً بعد الثورة بتحريض من الشيخ هاشمي رفسنجاني وخصوصاً من آية الله بهشتي. غير

أن هذا التجمع السياسي للقوى الدينية الموالية للخميني، لن يغدو الحزب الأوحد للثورة الإسلامية، الذي يتبيّن، مثلاً، أنه عاجز عن تحديد برنامج متماسك. فهو قد استُعمل بنحو خاص كقاعدة سياسية لتجميع كل القوى الموالية للخميني وتصفية كل القوى الأخرى. إلى ذلك، شجّع حزب الجمهورية الإسلامية إنشاء منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (م م ث ا)، التي تضمّ عدة مجموعات شبه عسكرية موالية للخميني، والتي كانت مهمتها الأساسية تأطير حزب اللّه. هذه الحركة الأخيرة، المؤسسة سنة 1979 والتي ضمّت شبان البروليتاريا الرثّة الحضرية التي ظهرت مع النزوح الريفي في السبعينيات، غدت جماعة مسلحة في خدمة النظام.

إن حزب الجمهورية الإسلامية وهذه الحركات شبه العسكرية لم تشكّل في الواقع سوى تنظيم واحد ووحيد، صفّى منهجياً كل الأحزاب الأخرى. إذاً لم يكن لحزب الجمهورية الإسلامية سوى دور هدّام، لدرجة أننا نستطيع التساؤل عما إذا كانت هذه الحماسة للقضاء على أعداء الداخل لم تكن استراتيجية ترمي إلى إعطاء النظام وحدةً معينة وإلى إخفاء الخصومات الداخلية. زد على ذلك، بعد القضاء، سنة 1987، على كل القوى السياسية «الخارجية»، أن الخميني الذي كان يتوجّس من الأحزاب ومن مخاطر الانقسام التي كانت تجرّها، وافق على الحل الذاتي لحزب الجمهورية الإسلامية.

إن غياب حزب إسلامي أوحد ناجم أولاً من مسألة أساسية: هي عدم وجود توافق بين القوى السياسية المؤيّدة للخميني، حول أنموذج المجتمع الإسلامي الذي كان ينبغي إنشاؤه. قبل الثورة، كان آية الله الخميني يرفض دائماً أن يوضح ما هي الخطوط الكبرى للبرنامج الذي كان ينوي تطبيقه. فقد كان الهدف إقامة مجتمع إسلامي مؤسس على الشريعة، لكن ما من شيء كان يدلّ على وسائل تحقيقه. كما رأينا في الفصل السابق، كان ثمة أربعة «نماذج» أو اتجاهات «متناسقة» في الجمهورية الإسلامية: أنموذج علي شريعتي الماركسي؛ أنموذج آية الله مرتضى مطهّري، المؤاتي لنظام يكون فيه لعلماء الدين دور حركي في تطورات المجتمع، ولسياسات مؤيدة للرأسمالية؛ أنموذج نواب صفوي الرجعي، الراغب في إقامة مجتمع على الشريعة؛ أنموذج مهدي بازركان، الرامي إلى مصالحة الإسلام والديمقراطية. إن هذا التنوع في رؤى الإسلام السياسي، الذي يجب أن يرتبط طبعاً بطبيعة التشيّع نفسه، كمذهب تأويلي، شجّع إذاً تنوع المدارس والقراءات للشريعة. والحال، لم يرتدِ النظام الإسلامي المُقام بعد الثورة، شكل بنية متصخّرة، متجمّدة.

غالباً ما تذكر وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية «المحافظين» للدلّ على الرجال السياسيين الواقعين على يمين الشطرنج السياسي الإيراني. والحال، لا يوجد يمين واحد، بل هناك عدة اتجاهات يمينية في إيران. هناك اتجاه اليمين

المتطرّف الذي يضمّ كل المجموعات التي تستلهم مباشرة أفكار نواب صفوي، الذي كان في الخمسينيات زعيم فدائيي إسلام، الحركة الإسلاموية المتطرّفة. ثمة مكوّن آخر لليمين، قريب من اليمين المتطرف، هو اليمين الإسلامي التقليدي، المترسّخ بعمق في الفكر الشيعي العلماني، الذي كان يرغب في أن تبقى طبقة علماء الدين منفصلة عن السلطة، مع دفاعه عن نمط حياة مطبوع بطابع الدين. قبل الثورة، كانت هذه الحركة مؤاتية كلياً لفصل الديني عن السياسي، ومعارضة لمفهوم ولاية الفقيه، ومعتنقة الموقف الانتظاري لأكثرية علماء الدين الشيعة. ثم مع الثورة الإسلامية وسيطرة علماء الدين على الدولة، تطورت تلك الرؤية، ربما بالترابط مع شهية متزايدة للسلطة... لدرجة أن هذا الحزب الديني يرى الآن أن الدين التقليدي، إما بوصفه إيديولوجيا، وإنما كنمط حياة (شخصي أو على مستوى المجتمع)، هو قاعدة شرعية النظام. كذلك يوجد يمين، يُوصف عموماً بأنه «براغماتيكي». وُلدت هذه الحركة بتحريض من الشيخ هاشمي رفسنجاني عندما انتُخب رئيساً للجمهورية سنة 1989. وعندها ستدافع المجموعة التي شكّلها الشيخ هاشمي رفسنجاني وعدد معيّن من الخبراء (مثل غلام حسين كرباسشي، رئيس بلدية طهران في الثمانينيات، أو وزير الاقتصاد آنذاك محسن نوربخش) عن رؤية تكنوقراطية للحكم.

إلى ذلك، هناك «يسار إسلامي». في البداية، كان هذا

اليسار الإسلامي يتّسم برؤية متمركسة وديمقراطية قليلاً، للمجتمع في خط علي شريعتي. ثم شرعت هذه الحركة، في بداية التسعينيات، بعملية «إعادة بناء» كبيرة للتوصل إلى مشروع سياسي يقوم على مجتمع قائم على الشريعة والحرية، ويتأثر من الآن فصاعداً، أكثر، بأنموذج مهدي بازركان. عندئذ، أعلنت تأييدها لتعددية الأحزاب ولدولة حقوقية.

أخيراً، المجموعة الوحيدة المعارضة حقاً للنظام هي مجموعة «القومويين الدينيين» (ملّي مذهبي)، التي تستلهم فكر مهدي بازركان وتؤيّد نظاماً تكون فيه الشرعية الإسلامية متعايشة فعلاً مع شرعية ديمقراطية. الحزب الرئيس في هذه الحركة هو الحركة لأجل الحرية في إيران، المؤسسة سنة 1961 والممثلة للاتجاه الديني للحزب القومي القديم، الجبهة الوطنية.

إجمالاً، نظراً لتنوّع الأحزاب والتيارات الفكرية هذا، يصعب الكلام على نظام ثيوقراطي توتاليتاري. ولكننا بعيدون أيضاً من نظام متعدد الأحزاب. فالحركات المذكورة آنفاً لا تمثّل أحزاباً سياسية شعبية حقيقية مترسّخة في المجتمع. ففي مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، باستثناء «اليسار الإسلامي» لم يحظَ أي من هذه الأحزاب الدينية بشرعية ديمقراطية حقاً. فالحدود بين الأحزاب هذه تكون ملتبسة أحياناً ويمكن أن يكون هناك تنافر كبير جداً بين المواقف داخل حركة واحدة. إلى ذلك، لا تستطيع الاتجاهات غير

المعتمدة من قبل الجمهورية الإسلامية أن تشارك في الحياة السياسية الداخلية. أخيراً كان الصراع السياسي بين هذه الأحزاب شفافاً جداً، ونجم غالباً من موازين قوى ومن مفاوضات بمعزل عن نظر الناخبين (پشت پرده، أي «وراء الستارة»). مع ذلك، نستطيع أيضاً التقدير بأن لعبة القوى هذه قد تؤدّي إلى انتقال نحو الديمقراطية.

هناك سجالات حقيقية بين هذه الاتجاهات، أكانت متعلقة بنظرات إيديولوجية أم بالزبائنية أو بتقويمات سياسية شتّى. فقد دارت النقاشات حول المسائل الاقتصادية (إصلاح زراعي، قانون العمل، أو ليبرالية الاقتصاد في نهاية الثمانينيات)، كما دارت أيضاً حول عدة موضوعات سياسية، حتى الأكثر تحريماً. ومثاله أن فصل الدين عن الدولة، ودور المرشد، جرت مناقشتهما في الصحف المتنوعة الولاءات، طيلة التسعينيات. إلى ذلك، لم تبقَ المواقف جامدة، وشهدت تبدّلات في التحالفات. لكن وبنحو خاص، جرت تلك التوترات السياسية الداخلية، في الأغلب، من خلال المؤسسات المحدّدة في الدستور (الدستور، مجلس الشورى، مجلس صيانة الدستور، إلخ)، مُسهمة في شرعية النظام. أخيراً، جرى الحفاظ دوماً على الربط بين مختلف هذه الأحزاب الدينية والأهالي. فقد أُجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في المواعيد المحدّدة. لم تكن حرة تماماً ما دام يتوجّب على المرشحين أن يحظوا بموافقة مجلس صيانة

الدستور، وما دامت نسبة المشاركين ضعيفة نسبياً ـ باستثناء الممارسات الملحوظة إبان الحقبة الإصلاحية. مع ذلك، غالباً ما كانت نتيجة تلك الانتخابات تُترجم حركات الرأي. خير مثال على ذلك النتيجة المخيّبة نسبياً التي سجّلها الشيخ هاشمي رفسنجاني أثناء الانتخابات الرئاسية سنة 1993 (نحو 60% من الأصوات)، وهي ناتجة عن الاستياء الشعبي الحقيقي، الناجم من سياسته الاقتصادية. زد على ذلك أن العلاقة بين الأهالي وممثليهم قد تحوّلت بمعزل عن أي اعتبار إيديولوجي، نظراً لأن المجتمع الإيراني يعطي اهتماماً متعاظماً أكثر فأكثر، للمآثر الخاصة بكل مرشح. وهكذا، اعترف اليمين التقليدي وحتى أقصى اليمين، بعد التجربة الإصلاحية، بأنهما كانا في حاجة إلى دعم الأهالي. لقد كسب هذان الاتجاهان اليمينيان انتخابات 2004 التشريعية، جزئياً، بوسائل غير مشروعة، لكن النواب المحافظين كانوا قد سعوا، طيلة الحملة الانتخابية، وراء شرعية ديمقراطية. كذلك، خلال انتخابات 2005 الرئاسية، حاول مرشحو الاتجاهات اليمينية الإسلامية أن يشكّلوا لأنفسهم دعماً شعبياً من خلال صناديق الاقتراع.

«سياسات إسلامية» غير محتملة

في زمن أول، أمكن التفكير بعد أسلمة المؤسسات أن النظام سيقوم حقاً بـ «بناء» مجتمع إسلامي، كما أعلن ذلك

في الخطابات الثورية. مع ذلك، وعلى الرغم من عدة إجراءات تمييزية ضد النساء، ومن قمع مشهود على صعيد التقاليد، اختار النظام البراغماتية غالباً.

تمييزات تجاه النساء و. . .
مقاومتهن

التدابير الأولية التي اتخذها النظام تعلّقت، رمزياً، بمكانة المرأة في المجتمع. فبعد إقرار الدستور سنة 1979، أفضى تطبيق الشريعة إلى مأسسة التمييزات تجاه النساء. فُرض الحجاب على النساء في الإدارات العامة سنة 1980، ثم فُرض ارتداء الحجاب شيئاً فشيئاً في كل المجال العام. حُظر على النساء عدد معين من المهن، مثل: مهنة القاضي (المحامية شيرين عبادي، جائزة نوبل للسلام سنة 2003، التي كانت أول امرأة تُعيَّن قاضية في النظام السابق، اضطرت لترك مهنتها). بموازاة ذلك، ما بين سنتي 1979 و1981، كانت حملة «تطهير» القطاعين العام والخاص، الرامية إلى طرد النساء المتغرّبنات جداً من عالم العمل، قد أدّت إلى رحيل ألوف النساء بالتسريحات، بالتقاعدات المُبكرة أو بالهجرة بالنسبة إلى النساء اللائي لا يتحمّلن النظام الجديد (وكانت لديهن إمكانيات للسفر). ثم إن النظام الجديد حين ألغى قانون حماية الأسرة المقرّر سنة 1967، إنما منح للرجال حقّ تعدُّد الزوجات، حق الطلاق من طرف واحد،

وكذلك الأولوية في حضانة الأولاد. وخُفِّض العمر الأدنى للزواج من 15 إلى 9 سنوات بالنسبة إلى البنات. حسب التشريع الجديد، حتى تتزوج امرأة يلزمها الحصول على موافقة والدها، أو في حال وفاته، جدّها أو عمّها. لم يكن للمرأة المتزوجة الحق في العمل ولا حتى في الخروج من منزلها إن لم يأذن لها زوجها بذلك. زد على ذلك أن الرجل كان يمكنه ممارسة عدّة زيجات موقتة (صيغة)(*)، الأمر الذي كان في الممارسة يشرعن الدعارة والبغاء. أخيراً، كانت المرأة «تَزِنُ» منهجياً أقل من الرجل، على صعيد الميراث (مثلاً نصيب الأخت يمثّل نصف نصيب الأخ) والشهادة (شهادة امرأتين مقابل شهادة رجل واحدة) وحتى في ما يتعلّق بقانون القصاص، المُقرّ بعد الثورة، حيث «ديّة» امرأة كانت تساوي نصف ديّة رجل. إن مجمل هذه الإجراءات صعّب كثيراً ظروف حياة معظم النساء الإيرانيات. صار الضغط يومياً ما دام واجب احترام اللباس الإسلامي (إما الحجاب وعباية فضفاضة، وإما التشادور، وهو حجاب يغطّي النساء من الرأس إلى القدمين) يعرِّضهن لمراقبات أجهزة الأمن النسائية عند مدخل المنشأة، عندما كنَّ يعملن في القطاع العام، أو لمراقبة حراس الثورة في المجال العام.

غير أن تلك التمييزات أدّت إلى انتقادات شديدة أكثر

(*) متعة. (م.م.).

فأكثر من طرف النساء. ففي الأوساط الإسلامية ذاتها، عاشت نساء كثيرات الثورة بوصفها فرضاً اجتماعياً وسياسياً. في السياق الجديد، رفضت شريحة من المناضلات الإسلاميات، اللائي كن يواصلن المطالبة بدور اجتماعي أهمّ بالنسبة إلى النساء، الإجراءات الآيلة إلى تراجع حقوق النسوة. فبنظر بعضهن، أمكن للحجاب أن يعني مشاركة فعّالة في الحياة العامة، إذ إنه يضمن «تواصلاً بين الخاص والاجتماعي»[11]، متيحاً لهن إمكان التدخل في المجتمع، من خلال احترام الأعراف الإسلامية. ثم إن تلك النساء المتعلّقات بالقيم الإسلامية، والنساء ذوات الثقافة العلمانية، ندّدن أكثر فأكثر ويشدّة بمجمل تلك الإجراءات والتدابير، سواء من خلال سلوكهن في الحياة اليومية أم من خلال تعبئتهن في حركات نسوية. إنطلاقاً من هذه الواقعة، غالباً ما تذمّرت الاتجاهات الأكثر تشدّداً في النظام من كون عدد كبير من النساء هن بد حجاب (أي يرتدين الحجاب بشكل «سيء»). حتى أن بعض علماء الاجتماع تحدّثوا عن طريقة الشابات الإيرانيات في «شبقنة» ظاهرة التحجب.

كما قاومت النساء بكل الوسائل تطبيق قوانين تمييزية على

---

(11) أنظر حول هذا الموضوع:

F. ADELKHAH, *La Révolution sous le voile, op. cit.*, p. 211.

صعيد قانون العائلة أو الميراث، كما يعكس ذلك التوثيق المرموق، طلاقٌ على الطريقة الإيرانية (1988)، لـ ك. لونجينوتّو وز. مير حُسيني. الواقع أن النساء الإيرانيات استطعن في بعض الحالات، وفي ما يتعلق بالطلاق وحضانة الأولاد، أن يعتمدن على حلم القضاة الذين لا يطبّقون القانون بكل حذافيره، وكان في مستطاعهن، في حالات أخرى، افتداء طلاقهن. بيد أن إمكانية كهذه كانت تُدخل تمييزاً جديداً بحسب الأوساط الاقتصادية والاجتماعية. إلى ذلك، بما أن الشريعة الإسلامية لا تمنع الرجل من توريث أمواله وأملاكه لعائلته قبل وفاته، يستعمل بعض الإيرانيين هذه الإمكانية تجنباً للتمييزات ضد النساء على صعيد الإرث. أخيراً، تحت ضغط الحركات النسائية، صوّت البرلمان سنة 2003 على قوانين تجيز الطلاق بمبادرة من المرأة، وتُحدِّد أنماط حضانة الأولاد في اتجاه مؤاتٍ أكثر للأم، لكن تلك القوانين لم يقرّها مجلس صيانة الدستور. إن التطورات التشريعية الوحيدة التي أُقرَّت، تتعلق برفع السن القانوني لزواج النساء من تسع سنوات إلى 13 سنة، وبتمكين الأم أو جمعية ما من رفع شكوى[12] في حالة سوء معاملة الولد. غير أن تمييزات عدة لا تزال قائمة بحق النساء، لأن القانون

(12) هذا الإجراء الأخير دافعت عنه جمعية حماية الأطفال التي تديرها شيرين عبادي.

الجزائي وكذلك القانون العائلي ما زالا قائمين على الشريعة.

إن التباين واضح بين تطور المجتمع الإيراني وهذه القوانين البدائية. مثال ذلك أن تشريع تعدّد الزوجات لم يؤدِّ إلى تزايد عدد الرجال المُعدِّدين (أقل من 1%)، لأن هذه الممارسة كانت منذ عقود قد فقدت قيمتها كثيراً. كما أن متوسط سن الزواج بالنسبة إلى النساء كان قريباً من 24 سنة، في العام 2004. واليوم، أكثر من نصف طلاب البلد البالغ عددهم 1.500.000 هو من النساء، اللواتي يزداد حضورهن أكثر فأكثر في الشبكات والأماكن المحفوظة تقليدياً للرجال (مدارس المهندسين والإدارة، إلخ). فوق ذلك، هناك تصميم نسائي على العمل، يتزايد بقوة أكثر فأكثر. إن معدل نشاطهن بالنسبة إلى مجمل السكان، الذي كان قد انخفض من 10,8% إلى 6,1% سنة 1986، ارتفع منذ ذلك الحين ليبلغ 9,1% سنة 1996[13]. ولئن بقي هذا المعدل منخفضاً بالمقارنة مع البلدان المصنعة، فلا بد من الملاحظة أن المهن الممارسة هي بالأولى مهن موصوفة، إذ إن نصف الوظائف المشغولة في الوسط الحضري يتطابق مع مراكز كوادر عليا أو متخصصين. غير أن النساء حاضرات أكثر فأكثر في معظم القطاعات الاقتصادية، لكنهن لا يصلن إلّا نادراً إلى أرفع المناصب الهرمية، ولا يزال المجال السياسي محظوراً عليهن

---

(13) إحصاءات التعدادات الأخيرة.

تقريباً. فلا نجد أبداً نساءً وزيرات[14] وإنما نجد فقط 4% منهن نواباً في البرلمان السابع (2004-2008). مع ذلك طرأ استيعاء حقيقي من جانب النساء، اللائي يرين «في الاستثمار في مجالات العلم والمهارة المهنية، الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذاتهن كأفراد»[15]. إن هذه التطلعات تبيّن مدى التباس سياسة النظام نحوهن. فمن جهة، نظراً لنقص الاختصاصيين لتقديم الخدمات الضرورية لمجتمع نسائي مفصول عن الجنس الآخر، شجّع النظام وصول النساء إلى أفضل تكوين [علمي]. لكنه، من جهة أخرى، ضاعف العقبات أمام تحسين وضع النساء، أكان ذلك في المجال العام أم الخاص. وفضلاً عن العقبات الحقوقية، على النساء أيضاً أن يكافحن ضد مجتمع لا يزال في عمقه مطبوعاً بطابع الأبوية (البطريركية). فالرجال (وكذلك أقرباؤهم) غالباً ما يستاؤون من ممارسة نسائهن نشاطاً مهنياً، خصوصاً عندما يكون لدى الزوجين أولاد[16].

---

(14) غير أن امرأة، معصومة إبتكار، عُينت مسؤولة للبيئة في نيابة الرئاسة من سنة 1997 إلى سنة 2005، إضافة إلى عدة معاونات للرئيس.

(15) A. Kian-Thiébaut, *Les Femmes Iraniennes entre Islam, État et famille,* Maisonneuve et Larose, Paris, 2002, p. 187.

(16) أنظر حول هذا الموضوع المقابلات التي أجراها:

A. Kian-Thiébaut, *ibid.,* p. 161-182.

نظام أخلاقي تطفيلي

سارت هذه التمييزات ضد النساء جنباً إلى جنب مع إرادة فرض نظام أخلاقي جديد. فقد أُقيم الفصل بين الجنسين في المدارس والثانويات، ومُنع على المسلمين استهلاك الكحول وفُرضت عقوبات جسدية. وباتت العلاقات الجنسية خارج الزواج غير شرعية، وصارت الدعارة تُعاقب بالإعدام. هذه القوانين ترافقت مع رقابة سياسية من قبل حراس الثورة للسلوكات المنحرفة. يلاحظ فريبا عادلخواه[17]: «أن إيران هي إحدى البلدان الفريدة التي تُعتبر فيها المسألة الجنسية أيضاً مسألة سياسية صريحة». في هذا السياق، صار من الخطورة نسبياً، بالنسبة إلى شخصين غير متزوجين وبدون علاقات قربة، أن تراقبهما قوات التعبئة (أعضاء منظمات الشبيبة الشعبية) أو حراس الثورة، في السنوات الأولى التي تلت الثورة.

إن هذه الإجراءات لم تُطبَّق بكل حذافيرها الصارمة. ففي الجامعات، مثلاً، تواصل الاختلاط. إلى ذلك، كان من المضحك تقريباً أن تحاول السلطات الإيرانية الفصل بين الجنسين في الحافلات العامة، فيما اكتظاظ التاكسيات

---

(17) F. ADELKHAH, «Sexe, amour, république», in *Jeunesse d'Iran. Les voix du changement*, Autrement, Paris, 2001, p. 154.

الجماعية يؤدي إلى تلاصق شديد جداً. أخيراً، لا تزال قائمة المخالفات للأخلاقية الجنسية الإسلامية التي يُعاقب عليها بالموت ـ أشارت لجنة العفو الدولية إلى حالة امرأة رُجِمت حتى الموت سنة 2006، رغم أن تعزيزاً، تخفيفاً لاستعمال هذه العقوبة، قد أقر سنة 2002، ولكنها لا تزال نادرة. زد على ذلك أن الرجم مُنتقد حتى في داخل النظام، ما دام آية اللّه العظمى ناصر مكارم الشيرازي قد أصدر في أيار/مايو سنة2003 فتوى دينية تمنع القضاة من الحكم بالرَّجم. بموازاة ذلك، تباينت رقابات حراس الثورة من حيث الكثافة والشدّة. فقد توالت فترات طويلة من الهدوء مع طفرات حماسة مفاجئة للتذكير بواجب احترام القانون. ومن الواضح أن ولايتيْ سيد محمد خاتمي اتّسمتا، بنظر الإيرانيين، بانخفاض شديد جداً لرقابات هوية الأزواج. إلى ذلك، فإن الفصل الثقافي والديني معاً، الذي يقيمه الإيرانيون بين الخاص (أندرون) والخارج (بيرون) جعل هذا القمع أقلّ ضراوة. وهكذا، جابه المجتمع دوماً، ومن ضمنه مكوناته التقليدية، تدخل الدولة في المجال الخاص(18).

فضلاً عن نظام مستقر، تحدِّد الشريعة مجالاً خاصاً. فلا يمكن اتهام شخص لم يُشهر علناً إلحاده أو انتماءه إلى دين

---

(18) F. ADELKHAH, J.-F. BAYART et O. ROY, *Thermidor en Iran, op. cit.*, p. 53-89.

آخر. كذلك، لا بد من شهود مباشرين للتنديد بزانٍ. في ظل الجمهورية الإسلامية، أثار اختراق قوى الأمن للمجال الخاص، سجالاً هاماً بين الفقهاء الدينيين، المعارضين لهذه التصرفات، متذرّعين بأن التوغل في منزل حيث تعيش النساء بلا حجاب، يجعل شبان حراس الثورة الذين يرونهن، يخالفون القانون. إلى ذلك، تستطيع السلطات أن تكون منفتحة نسبياً حول بعض النقاط. فقد جرى تشجيع استعمال حبوب منع الحمل لكبح النماء السكاني. صحيح أن الإجهاض ممنوع، لكن الشروط الطبية التي تُجيز اللجوء إليه تبدو مرنة نسبياً، فالإسلام لا يُدين هذه الممارسة بشكل واضح كالكاثوليكية. إلى ذلك من المناسب القول إن هذه القوانين ليست فقط نتاج إيديولوجيا قديمة، فهي تتطابق أيضاً مع محافظة كامنة، قوية نسبياً، في المجتمع ـ إذ لا تزال عائلات كثيرة مهووسة بالناموس (شرف نساء العائلة).

غير أن هذا الوضع، كما لفت إلى ذلك فرهاد خسرو خاور وأوليڤييه روا[19]، أدّى إلى خلط دائم بين الحقوقي والأخلاقي. والحال، فإن هذه الواقعة هي في تناقض كامل مع تطلعات الأهالي. إن أحد مطالب المجتمع، منذ نهاية التسعينات، كان إقامة مجال عام غير مُسيَّس وتديره أحكام

(19) F. KHOSROKHAVAR, et O. ROY, *Comment sortir d'une révolution religieuse? op. cit.*

ثابتة (غير مرتبطة بتعسف مراقبة الأمن الإسلامي). إن التخوّف من استحالة توقّع تصرّف القوى المُولجة بالمراقبة، خلق لدى الأهالي شعوراً دائماً بالقلق. إذ يمكن توقيف شاب بسبب تسريحة شعره، رابي (على موضة راب: Rap). ويمكن لزوجين من الشبان يتنزّهان أن يلفتا الانتباه البوليسي لأنهما يضحكان. كما يمكن توقيف امرأة لم تُحسن ضبط حجابها، من قبل شرطي متعصب. حين تتراخى المراقبات، ترفع النساء حجابهن ويتبرّجن أكثر، وهن يخاطرن بإمكان توقّفهن إذا قرّرت السلطات ضرب مثل، لأسباب سياسية داخلية مثلاً. أو، بشكل ابتذالي أكثر يمكن دوماً لحراس الثورة يرغب في رشوة، أن يجد سبيلاً إلى إزعاج شخص ما... كما يسود العسف في العقوبات التي يمكن للأثرياء جداً أن يتجاوزوها بدفع مخالفات رسمية أو شبه رسمية، وأما الأكثر فقراً فسوف يُوقفون لساعات طويلة في مفوضيات الشرطة، وحتى يمكن الحكم عليهم بضربات سياط.

فضلاً عن ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذا الضبط للأهالي لا ينحصر في الشارع، بل يمتد إلى الجامعة وأماكن العمل. للدخول إلى الجامعة يجب الخضوع لامتحانات إيديولوجية. كذلك هو الحال في الإدارات حيث تقوم مكاتب نخب بالتحقق من «إسلامية» المرشحين. إن النساء هن الأكثر تضرراً من نمط الممارسات هذا، لأن الأسئلة يمكنها أن تتجاوز إطار الإسلام والفقه وتتعلّق بالأخلاقية. حتى إن

بعض الإدارات تستطيع إجراء تحقيقات لتعرف ما إذا كانت مرشحة ترتدي الحجاب جيداً أو تتصرّف (أو تصرفت دائماً) كمسلمة صالحة. إلى ذلك، لا يتوقف التحقيق عند التوظيف. فكما رأينا، هناك في معظم الإدارات أجهزة رقابة لملابس النساء عند مدخل المباني وكذلك هناك ممثلون لحراس الثورة أو شرطيون يسهرون على تطبيق نظام إسلامي في المؤسسة. غالباً ما تكون هذه الرقابات قليلة الفعالية وتغدو تالياً روتينية؛ ولكن، مرة أخرى، يولِّد وجودها وطريقة اشتغالها العشوائي، قلقاً كامناً.

أخيراً، إن هذا الفرض لنظام أخلاقي إسلامي صارم هو الآن في تناقض تام مع تطلعات شبيبة إيرانية أكثر فردانية واهتماماً بحرية جنسية أكبر (أنظر الفصل الخامس).

السياسات تجاه الأقليات الدينية و«الإثنية»

ليست الجمهورية الإسلامية فقط نظاماً سياسياً، له دين دولة، الشيعية الإثنا عشرية، فمؤسساتها هي أيضاً ذات طبيعة دينية. إن هذه الميزة للنظام تجعل علاقاته مع الديانات الأخرى غير يسيرة، ومولِّدة لعدة تمييزات. فإلى جانب أتباع الإسلام الشيعي الإثني عشري (90% من السكان)، هناك في الواقع عدة أقليات غير شيعية في إيران. فالسنيون، خلافاً

لمعتنقي الديانات ما قبل الإسلامية، لم يجرِ تعدادهم كأنهم ينتمون إلى أقلية دينية، لأنهم ينتمون إلى \الأمة، المتحد الأوحد للمؤمنين. عموماً يُقدَّر أنهم يمثّلون 9% من السكان. حسب آخر تعداد (1996)، كان المسيحيون حوالى 80.000 (0,1%) من السكان)، والزرادشتيون 30.000 (0,05%) واليهود 13.000 (0,02%). إن الطائفة البهائية هي الأقلية الدينية الوحيدة التي لا يعترف الدستور بها رسمياً.

إن هذه الحركة الدينية، المولودة في بلاد فارس، في القرن التاسع عشر، من انشقاق داخل الإسلام، والتي لا تُعتبر ديناً مميزاً، حاربتها السلطات بشدة منذ قيام الثورة. فعلماء الدين الشيعة يعتبرون البهائية هرطقة. إلى ذلك، كان النظام البهلوي قد حمى البهائيين، إذ منحهم وضعاً خاصاً، نظراً لأن بعضهم كان ينتمي إلى النخب. هذه الطائفة ربما تعدُّ اليوم حوالى 500.000 عضو، أي أهم أقلية دينية معتبرة كأنها غير إسلامية. لقد نُكّل بالبهائيين تنكيلاً مبرمجاً في ظل الجمهورية الإسلامية: جرى قتل أو حبس عدد معيّن منهم، ومُنعوا من دخول الجامعة، وطُرد 10.000 منهم، من القطاع العام بعد الثورة، وأُغلقت جميع أماكن اجتماعهم، إلخ. ثم خفّفت تدريجياً الاضطهادات منذ الثمانينيات، لكن عدم الاعتراف الرسمي بهذا المذهب يترك الباب مفتوحاً أمام كل التعسفات.

كما أن التمييزات طاولت، بدرجة أقل، الأقليات الأخرى

غير الإسلامية، مع أنها معترف بها رسمياً. فالدستور يمنعها من احتلال أعلى مناصب الوظيفة العامة وكذلك مناصب القضاة. إلى ذلك، هناك مواد شتّى في القانون الجزائي والقانون المدني تميّز المسلمين. فلا يستطيع غير مسلم أن يرث مسلماً بينما العكس ممكن. ولا تستطيع مسلمة أن تتزوج غير مسلم، فيما العكس، هنا أيضاً، شرعي. أخيراً، من الصعب جداً على هذه الأقليات الوصول إلى الوظيفة العامة نظراً لوجود امتحان إيديولوجي.

بما أن تحوّل مسلم إلى دين آخر ممنوع، فإن الدعوة إلى ديانات أخرى جلبت قمعيات شديدة، إذ جرى بنحو خاص اغتيال عدد من أفراد الإكليروس المسيحي في التسعينيات. مع ذلك، لم يكن هناك أبداً سياسة وطنية عدوانية تجاه هذه الأقليات «الرسمية» وخصوصاً تجاه الطائفة اليهودية؛ وتفسير ذلك، بلا شك، نجده كامناً في متانة القومية الإيرانية: لقد كانت الديانة الزرادشتية الدين الرسمي لكبريات الإمبراطوريات الأخمينية والساسانية، وكانت الطائفة اليهودية حاضرة في إيران منذ أقدم الأزمنة. غير أن المحيط السياسي الداخلي أفسد بكل وضوح حياة هذه الأقليات. مثلاً، سنة 1998، جرى اتهام عدد من يهود إيران بالتجّسس لحساب الدولة العبرية في ما يشبه قضية ملفقة، من قبل عناصر النظام المتشدّدة، لإلحاق الضرر بسياسة سيد محمد خاتمي الانفتاحية، حين كان رئيساً للجمهورية. كما يمكن التفكير

بأن سياسة النظام شديدة العداء للصهيونية، الملوّنة بشيء من اللاسامية، شجّعت أيضاً الهجرات إلى إسرائيل، إذ تراجع عدد يهود إيران من 62.000 سنة 1976، إلى حوالى 13.000 سنة 1996. بوجه أعم، صعّد السياق السياسي بعد الثورة من انحطاط وزن الأقليات المعترف بها (0,19% من مجمل السكان سنة 1996، مقابل 1% في الستينيات) وهو انحطاط كان قد بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، مع هجرة أقليات القرى نحو المدن الكبرى، ثم إلى الخارج[20].

أخيراً، هناك التمييزات تجاه السنّيين أيضاً، وهذا من أعراض المصاعب الإيرانية في تمثيل مجمل الأمة الإسلامية. يشكو السنّيون من كونهم يفتقرون إلى مساجد ومن عدم تمكّنهم من ممارسة شعائرهم بحرية. ففي المناطق الآهلة بالسنّيين، تدور الدروس الدينية حول المذهب الشيعي. لكن السنّيين يشعرون أنهم متضررون، بنحو خاص، نظراً لحرمانهم من تولي المناصب الرفيعة، فيما ينص الدستور على أن وظيفة المرشد وحدها مخصّصة قطعياً لشيعي. كما أن الحاكمين المعينين في المناطق السنّية ـ كردستان، خوزستان أو بلوشستان ـ هم غالباً من الشيعة.

فوق ذلك، تضاعَفت مسألة التمييزات الدينية بمسألة احترام

---

(20) B. HOURCADE, *Iran. Nouvelles identités d'une république*, Belin, Paris, 2002, p. 54.

الأقليات «الإثنية»، نظراً لتنوع سكان إيران[21]. يمثّل الناطقون بالتركية (آذريو أذربيجان، التركمان، القشقائي، الأفشار، البلوش، إلخ) أكثر من 20% من مجمل السكان. وفضلاً عن الأقلية الناطقة بالعربية في خوزستان التي سبق ذكرها، يجب أن نذكر أيضاً عدة طوائف ذات خواص متميزة: بلوشستان (2 إلى 3%)، جبال زاغروس الناطقة بلغة لوري (Lori)، (5 إلى 6%)، وكردستان (15%). في مرحلة أولى، أدّت الثورة إلى مطالب جديدة من جانب هذه الأقليات. لكن النظام الجديد استأنف لصالحه السياسة المركزية ذات المصدر اليعقوبي التي اعتمدها الحكم الإيراني منذ سنوات 1920، وذلك على الرغم من كون دستور الجمهورية الإسلامية يعترف (المادة 15 و19) بالاستقلالية اللغوية والمؤسسية للأقليات «الإثنية». إن انتفاضات البلوش، التركمان والأكراد بنحو أخص، قمعها بشدة الجيش وحراس الثورة. وكان العصيان الأكبر هو عصيان كردستان الإيرانية، حيث دارت حرب أهلية حقيقية من سنة 1979 إلى سنة 1984[22] بين بيشمركة (الغوّار الأكراد)، الذين كانت

(21) J.-P. DIGARD, B. HOURCADE et Y. RICHARD, *L'Iran au XX^e^ siècle, op. cit.*, p. 280.

(22) وضعت الحرب أوزارها في نهاية سنة 1984 عندما وضع مقاتلو الحزب الديمقراطي لأكراد إيران حداً لنشاطاتهم العسكرية، معتبرين أن هذا النزاع لم يكن يخدم قضيتهم.

أغلبيتهم تنتمي إلى الحزب الديمقراطي لأكراد إيران بقيادة عبد الرحمن قاسملو، وبين حراس الثورة. إن هذه الحرب، الموازية للنزاع الإيراني ـ العراقي، اجتاحت مناطق بكاملها ودمّرت القرى وأوقعت ضحايا كثيرة.

واليوم، على الرغم من غياب نزاع مسلح مع هذه الأقليات، لا تزال مطروحة قضية التمييزات الاقتصادية والثقافية التي جعلتهم من ضحاياها، وبالأخص في حالة الأكراد وعرب خوزستان والبلوش. وبالتالي، فإن التوترات «الإثنية» قد توسّعت بفعل التمييزات الدينية ـ هذه الجماعات هي سنّية في أغلبها ـ، والاقتصادية. هذه المناطق كانت دائماً في عداد المناطق الأقل نمواً في البلد. وبنحو خاص، هذه المشاكل حادّة في ما يتعلق بالبلوش وبالجماعة الناطقة بالعربية في خوزستان. ولا يستفيد البلوش كسواهم من انتشار دينامية «التحديث» الاجتماعي. ونُخُبهم أقل حضوراً من نظرائهم الأكراد في طهران. والحال، يمكن للتوترات «ما بين الإثنيات»، التي تنجم عنها، أن تكون ذات عواقب خطيرة. ففي إمكان الوزن السكاني والاقتصادي لهذه المتحدات (خوزستان هي «الرئة النفطية» لإيران)، وظهور نخبة سنّية ـ مرتبطة بتحسين المعدل الوسطي للتعليم ـ، ووجود عدة حركات متطرّفة تضمّ سنّيين عموماً في الشرق الأوسط، ووجود بؤر توتر محلية (العراق، تجار المخدرات في بلوشستان)، أن تؤدي كلها إلى ظهور حركات راديكالية في

إيران. إلى ذلك، أخذت تظهر شيئاً فشيئاً في إيران مدارس تعليم ديني خاصة، تموّلها صناديق سعودية أو باكستانية. وأخيراً، أكدت خطورة الوضع سنة 2005 و2006، هجمات في الأهواز وفي طهران، وضد الجيش في بلوشستان، شنّتها حركات متطرفة ذات هويات سنّية. وفوق ذلك، قد تكون هناك إرادة أميركية لإضعاف إيران بدعم هذه الحركات الانفصالية[23].

وعليه، ظلت التوترات أيضاً شديدة جداً في كردستان الإيرانية؛ لكن الوضع لا يبدو انفجارياً. عملياً قادت كلفة الحرب الأهلية في مطلع الثمانينيات، أكثرية من السكان الأكراد إلى رفض الكفاح المسلح. ناهيك عن أن طهران اعتبرت، منذ نهاية الحرب مع العراق، أن كردستان منطقة ذات أولوية اقتصادية وحققت في هذه المنطقة استثمارات (مدارس وطرقات ومياه وكهرباء، إلخ)، ترمي إلى إخراجها من تخلّفها. إلى ذلك، صحيح أن السياسة العامة للحكومة تجاه الأقلية الكردية كانت مركزية الاستلهام، ولكنها كانت بما لا يُقاس أقل قمعية مما هي عليه في تركيا. إذ يحقّ للكرد أن ينشروا بلغتهم رسمياً، ليست الكردية لغة تُدرّس في

(23) ناهيك عن أن الحكومة الإيرانية اتهمت لندن وواشنطن أنهما تقفان وراء الاضطرابات في الأهواز وبلوشستان، غير أن تواتر هذه الاتهامات يخفّف من مداها...

المدرسة، لكن شهادات تدلّ على أن الأساتذة يعطون للأطفال تفسيرات وشروحات بالكردية.

ثمة أقليات أخرى، كالآذريين، تشعر في أغلبيتها العظمى أنها مندمجة تماماً وتظل قليلة الانجذاب إلى الانفصالية. ناهيك عن أن عدداً من أعضائها يشغلون مناصب رفيعة في المجالات السياسية (المرشد علي خامنئي هو آذري) والاقتصادية والتجارية. هذا الوضع يُفسَّر بعقيدتهم المشتركة مع الفرس، العقيدة الشيعية، ولكن أيضاً بتاريخ مشترك، إذ لعب الآذريون دوراً حاسماً في كل أحداث إيران الحديثة الكبرى (الثورة الدستورية، الثورة الإسلامية). غير أن غياب انفتاح سياسي وثقافي حقيقي في إيران خلال هذه السنوات الأخيرة (خصوصاً بعد الأمل الذي أثاره سيد محمد خاتمي)، والأزمة الاقتصادية المستديمة، والاتصالات المتواصلة مع المجال الناطق بالتركية من خلال وسائله الإعلامية، والدعم الذي قدّمته إيران إلى أرمينيا في نزاع قراباخ العليا، استثار أيضاً شعوراً بالحرمان داخل هذه الشريحة من السكان[24]. ففي هذه المنطقة، قامت تظاهرات هامة جداً إثر نشر كاريكاتور في جريدة إيران يمثّل مرّاء يتحدّث بالآذرية.

ولكن بوجه عام، تراجعت التوترات الطائفية منذ الثورة؛

---

(24) M. MAKINSKI, «Téhéran-Bakou-Washington-Jérusalem-Moscou», *Revue Outre-Terre*, 16, 2006, p. 151-160.

وطاولت حركة «تحديث» المجتمع المنطلقة منذ بداية الثمانينيات، الأقليات بدرجات شتّى. عملياً، استفادت هذه الأخيرة من ارتفاع المعدل الوسطي للتعليم، ومن حماية اجتماعية أفضل، ومن تحسين التجهيزات الأساسية (مياه وكهرباء واتصالات وطرقات)، وأدّى ذلك إلى تطور السلوكات، متجهاً نحو توليف أنماط الحياة ونحو وحدة وطنية أكبر. ومثال ذلك أن البعد التوحيدي للغة الفارسية جرى تعزيزه منذ الثورة[25].

ترافق هذا التراجع للتوترات «الإثنية» مع تطور المطالب، إذ تغلّب النضال السياسي والثقافي على الصراع العسكري. هذه الطفرة ارتدت شكلين[26]. فمن جهة، ربطت الأقليات دعمها السياسي لحركة سيد محمد خاتمي الإصلاحية بالاعتراف العلني بخصوصيتها اللغوية والثقافية. على كل حال، أقامت حكومة سيد محمد خاتمي بيت الجماعات

(25) N. YAVARI-D'HELLENCOURT, «Ethnie et ethnicité dans les manuels scolaires iraniens» in J.-P. DIGARD (sous la dir. de), *Le Fait éthnique en Iran et en Afganistan*, CNRS-Éditions, Paris, 1988, p. 247-266.

(26) أنظر حول هذا الموضوع:

F. KHOSROKHAVÂR, «The Islamic Revolution in Iran: retrospect after a quarter of a century», *Thesis Eleven*, 76, février 2004, p. 70-84.

الإثنية في طهران، حيث تناقش جمعيات مرتبطة بهذه الأقليات مشاكلها مع ممثلي الحكومة. زد على ذلك أن مطالبها يحملها الجيل الجديد من الآن فصاعداً. حتى في طهران اكتسب الأعضاء الناشطون من هذه الأقليات مواقع اجتماعية هامة. فما يميِّزهم من سابقيهم هو إجادتهم التامة للغة والثقافة الفارسيتين، ومعرفتهم الكبيرة بخفايا السياسة الداخلية الإيرانية. إلى ذلك، هذه الجماعات الجديدة تتنافس مع النخب الإثنية، الأكثر تقليدية، التي بقيت في الأمصار، أو مع الجماعات السياسية الأكثر راديكالية، المتحزّبة للاستقلال. في كل الأحوال، هذه النخب الجديدة أحرزت عدداً معيناً من النجاحات. فقد عُيِّن حاكمون ينتمون إلى هذه الأقليات في بلوشستان وكردستان. كما تحقَّقت تقدمات على صعيد تعليم اللغات (مثال ذلك إنشاء كرسي لتعليم الكردية في جامعة طهران) وسُمحت التظاهرات الثقافية في الريف.

تستمر المخاوف حول قدرة الرئيس محمود أحمدي نجاد على دمج أفضل لهذه الأقليات. فمن جهة، يُفترض بدعمه المطلق لأولوية الديني على السياسي أن يجعله متسامحاً تجاه السنّيين بوجه خاص. زد على ذلك أنه كان قد وعد بالنضال ضد التفاوتات بين المناطق. لكن، من جهة أخرى، انحيازه إلى نمط راديكالي شيعي وممارساته لا ينبئان بانفتاح أكبر. لكن عموماً لا نرى أن التوترات المستمرة اليوم تشي بأزمة سياسية حادة.

فلنلاحظ ختاماً أن إيران لا تقدّم على صعيد التمييزات المؤسفة، أسوأ لوحة. إذ تبدو اضطهادات الأقليات الدينية في العربية السعودية أخطر بكثير. ينبغي أخيراً، وبنحو خاص، التمييز بالطبع بين سياسة النظام والدوائر الأكثر تطرفاً، وبين موقف الأهالي المتسامح، بالأحرى، تجاه الأقليات. بيد أن التطور الإجمالي للمجتمع الإيراني يجعل، مرة أخرى، هذه التمييزات صعبة التحمل أكثر فأكثر.

فشل أسلمة العدالة

بعد قيام الجمهورية، أراد القادة الجدد أيضاً أسلمة القوانين ولا سيما القانون الجزائي بتأسيسه على الشريعة. والحال، سرعان ما اصطدمت هذه الإرادة بالوقائع. تعيّن على النظام التساهل بنحو خاص، معترفاً باستحالة تطبيق القصاص، مع أنه كان واحداً من العناصر الأساسية في القانون الجزائي الإسلامي الجديد. في البداية، جرى إقرار هذا القانون سنة 1982 الذي كان يضع في المقدمة الطابع الخاص لقتل النفس والضربات والجراح. وعليه، كان يمكن للقانون المدني أن يقرّر مصير المُذنب. كان في إمكانه أن يطالبه بإصلاح مماثل للأذى الذي لحق بالضحية (عقوبة الموت لقتل نفس عمداً، وعقاب جسدي في حالة الضربات والجراح، إلخ) وبتعويض مالي أو أيضاً إمكان الصفح

والغفران[27]. في المقابل، في حالة القتل، إذا كان الطرف المدني غير موجود أو عازماً على الصفح، كان يُطلق سراح المتهم بالذنب. كذلك، في حالة الضرب والجرح، إذا كان الضحية يقبل بتعويض مالي، يتعيّن إطلاق سراح المتهم. في الممارسة، أدى تطبيق هذا القانون إلى أوضاع غير قابلة للهضم. عندما تكون ثمة علاقة قرابة بين القاتل والطرف المدني ـ مثلاً عندما يقوم رجل أو امرأة بقتل شريكه وكان الأولاد هم الأفرقاء المدنيين الوحيدين ـ يكون هؤلاء الأخيرون راغبين في العفو. إلى ذلك، في حالة الضرب والجرح، كان مألوفاً أن ترضى الضحية بتعويض مادي (دية). إذاً يمكن أن يطلق سراح قتلة أو مرتكبي اعتداء، من دون أن يعاقبوا، وهذا ما لا يتهاون به المجتمع.

في مواجهة هذا الرفض الشعبي، تبنّى مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، سنة 1991، قانوناً جزائياً إسلامياً ينص على عقوبات بالسجن من 3 إلى 10 سنوات للأشخاص المتهمين بقتل متعمّد، الذين كانوا قد حظوا بعفو أو بدِيّة مالية؛ كذلك هو الحال بالنسبة إلى الأفراد المسؤولين عن

(27) أنظر:

A. Niknam, «Les revers de l'islamisation du droit», *Les Cahiers de l'Orient*, n°. 49, 1er trim, 1998.

ضرب وجرح متعمّدين. دائماً في المجال القضائي، جرى سنة 1982 إلغاء طرائق الاستئناف المعتبرة مناقضة للمبادىء الشيعية بالنسبة إلى الطرائق المدنية والجزائية. والحال، في الحقيقة، كان مستحيلاً عدم توقّع إمكانات الاستئناف، فجرى استدخال محاكم استئنافية. في الممارسة، احتال القضاة حتى على تعاليم الشريعة. مثال ذلك السرقة، التي تُعاقب بالبتر، مبدئياً وعندما تجتمع الشروط. لكن القضاة غالباً ما يفسّرون هذه الشروط بطريقة تستبعد إيقاع هذا النوع من العقوبة بحق المحكوم عليه.

الواقع أن النظام القضائي الإيراني هو من الآن فصاعداً أكثر اهتماماً بتحسين فعاليته من محاولة الرجوع إلى «أسلمة» حقيقية للقوانين. فالهدف الرئيس لآية اللّه محمود هاشمي شاهرودي، رئيس الجهاز القضائي منذ سنة 1999، هو بنحو خاص الحدُّ من الفساد المستوطن والمستشري، وزيادة مسؤولية القضاة أمام المواطنين، وخفض عدد القضايا المعلّقة.

أسلمة الاقتصاد التي يستحيل وجودها

ظلّت إقامة اقتصاد إسلامي في نطاق الخطاب[28].

(28) مما له دلالته أيضاً أن السلطات لم تُطلق أي بحث حقيقي لتحديد ما هو الاقتصاد الإسلامي بنحو أدق، أنظر هذا الموضوع:

فالاقتصاد الإسلامي كما حدّده علماء الدين الذين اشتغلوا في هذه المسألة لا يرمي إلى تقديم نظرية اقتصادية جديدة. إنه قائم على فكرة أن الإسلام ذو رؤية شاملة، يُطوِّر إطاراً أخلاقياً صالحاً أبداً لكل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية[29]. ففي النظام الاقتصادي المثالي الذي وصفه علماء الدين الشيعة الذين اشتغلوا في هذه المسألة[30]، يرتكز المسلمون على الشريعة للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية خير قيام. في هذه الظروف لن ينتج المسلمون ولن يستهلكوا سلعاً أو خدمات محرّمة (خمر، خنزير، إلخ). كما أنهم سيرفضون كل النشاطات المتعلقة بالميسر والمضاربة والممارسات

= «Mosahebeh ba hodjataleslam Mohamad Reza Youssefi», in M. Azimi et M.E. Motaleq, *Sargozacht iek elm*, Kavir, Téhéran, 1382 (2003), p. 315-330.

(29) أنظر حول هذا الموضوع:
M. Rodinson, *Islam et Capitalisme*, Seuil, Paris, 1966.
م. رودنسون، الإسلام والرأسمالية، بيروت، دار الطليعة [م م]؛ O. Roy, *L'Échec de l'islam politique*, Seuil, Paris, 1992, pp. 167-184; A. Rahnema et F. Nomani, *The Secular Miracle, op. cit.*, p. 129-161.

(30) المؤلفون الدينيون المذكورون عند ا. راهنما وف. نعماني (م س)، هم آية الله الخميني، آية الله طالقاني، آية الله محمد باقر الصدر، الأساتذة في حوزة قم، آية الله الأذري القُمّي، حجة الإسلام رفسنجاني.

الاحتكارية أو المنطوية على اللجوء إلى الرِّبا، وتالياً إلى الفوائد. بيد أنهم سيحقُّ لهم أن يتلقّوا تعويضاً عادلاً عن كل نشاط مالي، صناعي أو خدماتي، وأن يستخدموا الأجراء ويعقدوا العقود ويقوموا بصفقات في الأسواق. ويتعيّن عليهم دفع الضرائب الدينية (الزكاة والخُمس)[31] وممارسة الصدقة.

إذاً يستطيع كل أحد أن يمارس نشاطه بكل حرية في اقتصاد سوقي إذا احترم التعاليم الإسلامية. للحكومة الإسلامية دور الناظم في طريقة تشغيل الاقتصاد، لكن مداه موضع خلاف بين مختلف المتخصصين. مع ذلك، يتوافق الجميع على كون الحكومة هي التي سيتعيّن عليها جبي الضرائب الدينية وإنفاقها على المشاريع الاجتماعية أو سواها. يُعتبر ضمنياً، من دون توصيف الآليات الاقتصادية المُفضية إلى هذه النتائج، أن البطالة والتضخم والمظالم لن توجد في مجتمع إسلامي حقيقي. الحقيقة، نظراً لغياب

(31) حسب الإسلام، الزكاة هي ضريبة يجب على المسلمين دفعها للفقراء على مقدار ثروتهم. أما الخُمُس فهو ضريبة خاصة بالشيعية، يدفعها طلّاب الحوزات (المدارس الدينية الشيعية) كل منتج لمرجعه (مصدر التقليد). يدافع الشيعيون بشدّة عن الاستقلال السياسي ـ الديني للحوزات التي تقوم، حتى في إيران، على استقلالية المرجع المالية عن الدولة. فهو الذي يموّل تشغيل المدارس الموضوعة تحت إشرافه. كما يستعمل المرجع هذه الأموال لفتح مساجد ومؤسسات خيرية ومستوصفات ومستشفيات، إلخ. الأمر الذي يزيد من نفوذه.

أعمال نظرية تحدِّد بدقة ما ينبغي أن يكونه نظام اقتصادي إسلامي، لم يشرح أبداً أي كاتب شيعي كيفية تطبيق أحكام الإسلام وتقاليده التي من شأنها أن تُوصل إلى نتائج كهذه. فالمجالات الوحيدة التي جرى تفصيلها تتعلّق ببعض جوانب النظام المنشود، مثل شرعية الملكية الخاصة، ضوابط الملكية، توزيع المداخيل، دور السوق، دور الدولة الإسلامية. لكن، لا توجد وحدة آراء حول كل هذه المسائل، ما دمنا نجد، للتبسيط، تعارضاً بين أنصار اقتصاد السوق والمدافعين عن الملكية الخاصة من جهة، وبين أولئك الذين يؤيّدون تدخلاً أكبر من جانب الدولة لإعادة توزيع الثروات، من جهة ثانية. لا يزال هذا المعسكر الأخير معادياً للشيوعية ويقترح بدلاً من ذلك إصلاحاً للنظام الرأسمالي. عملياً وإجمالاً، اختصاصيو الاقتصاد الإسلامي هم من أنصار اقتصاد السوق مع دور هام نسبياً للدولة.

لا شك أن في غياب أنموذج نظري حقيقي ينبغي تطبيقه، تبدو السلطات الإيرانية قليلة الاهتمام ببناء اقتصاد إسلامي. رسمياً أُقيم سنة 1984 نظام مالي إسلامي، عندما دخل حيِّز التنفيذ قانون العمليات المصرفية بدون ربا. نظرياً، كان يُفترض بهذا القانون أن يلغي استعمال المصارف للفوائد. وهكذا، تعيّن على المصارف أن تحوّل عملياتها لاستعمال الوسائل المالية المتوافقة مع التعاليم الإسلامية؛ لكن في الممارسة استمر استعمال معدل الفائدة. كما أن دفع

الضرائب الدينية ظل في نهاية المآل ظاهرة هامشية. حقاً، صارت المؤسسات الدينية[32]، التي أُنشئت بعد الثورة تماماً، لاعبات أساسيات في النظام الاقتصادي، إلّا أن نشاطاتها الاقتصادية تميّزت خصوصاً بالبحث عن الربح من خلال الوسائل المشروعة أو غير المشروعة.

هناك في إيران نوعان من المؤسسات الدينية. من جهة، المؤسسات التقليدية (الأوقاف) الخيرية، غير القابلة للتنازل، المقامة حول مرقد إمام؛ والأملاك الناتجة عن موارث المؤمنين المتراكمة [من جهة أخرى] والتي يمكنها أن تمثّل رأسمالاً كبيراً. إن أهم هذه المؤسسات الدينية، آستان قدس، تدير أموال أو أملاك الوقف التي يتبرّع بها أتباع الإمام الرضا، الذي يقع مرقده في مشهَد. هناك مؤسسات أخرى للثورة، وتتطابق مع مؤسسات شبه عامة، أهمها بنياد

(32) لمزيد من التفاصيل حول موضوع المؤسسات الدينية، أنظر:

- A. RASHIDI, «The process of de-privatisation in Iran after the revolution of 1979», in T. COVILLE (sour la dir. de), *The Economy of Islamic Iran: Between State and Market*, 1994, p. 37-68.

- S. MALONEY, «Agents or obstacles? Parastatal foundations and challenges for Iranian development», in P. ALI-ZADEH, *The Economy of Iran. The Dilemna of an Islamic state*, 2000, p. 145-176.

مستضعفان وجانبازان (أي مؤسسة العناية بالجرحى)، التي أُنشئت انطلاقاً من أملاك وأموال كانت تعود إلى الشاه وعائلته وكذلك إلى مؤسسة بهلوي. من المهم، ومما له مغزاه، أن نلاحظ أن هذه الأخيرات جرى إنشاؤها على غرار الأنموذج ذاته لمؤسسة بهلوي التي أنشأها محمد رضا بهلوي سنة 1958 وكانت تتلقّى مساعدات من الدولة، ولم تكن تدفع ضرائب، وتشكّل مجموعة نشاطات ذات مصالح في كل قطاعات الاقتصاد. رسمياً، كان يُفترض بمؤسسة بهلوي القيام بنشاطات في المجال الاجتماعي، لكنها في الواقع كانت تقوم بثلاث وظائف: مصدر تمويل للعائلة الملكية، كما كانت وسيلة لرقابة القطاعات الأساسية في الاقتصاد ولمكافأة الموالين للنظام. وبطريقة ما سارت المؤسسات «الثورية» على سكّتها، مستفيدة من إدارة أملاك (أراضٍ، مصانع، إلخ) جرى انتزاعها إبان الثورة، ومن معونات من الموازنة، وكذلك من مساعدات كبيرة (قروض مجانية أو بمعدلات فائدة ضئيلة، إلخ). كانت هذه الموارد المالية تُضاف إلى المداخيل الواردة من هبات خاصة أو من ضرائب دينية. عملياً، ليست المؤسسات الدينية أو الثورية مؤسسات عامة تماماً ولا منظمات خاصة. فهي تنعم كلها بمساعدة من الدولة كبيرة نسبياً. ولا يوجد أي إحصاء رسمي حول مدى نشاطاتها الاقتصادية، حتى إن الدولة ذاتها لم تتمكّن من الحصول على هذه المعلومات؛ لكن التقديرات المتوافرة تُبيّن

أنها على رأس أمبراطوريات صناعية حقيقية. فرقم الأعمال السنوي لمؤسسة آستان قدس كان يُقدَّر بـ 2 مليار دولار أميركي في مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة. وقُدِّر رقم أعمال مؤسسة الجرحى بما يتراوح بين 1,5% و 8ـ 10% من الناتج المحلي القائم؛ وحسب بعض المصادر، قد يتراوح مجمل موجوداتها في المجال الصناعي بين 10 و12 مليار دولار أميركي.

ومما له مغزاه حول وزن وتواصل السلطة الاقتصادية للمؤسسات، أن مدير مؤسسة آستان قُدس، آية اللّه عباس طبسي، هو أحد المسؤولين النادرين الذين عيّنهم الخميني مباشرة بعد الثورة، وما زال في منصبه. وهو إلى ذلك، عضو مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام وكذلك عضو مجلس الخبراء. ويعيِّن المرشد مباشرة مدير مجلس إدارة مؤسسة الجرحى ومجمل أعضائه.

هذه المنظمات كانت موضع انتقادات كثيرة جداً. في المقام الأول، جرى انتقاد شديد لعملها في المجال الاجتماعي. فمن جهة، نشاط هذه المؤسسات يزاحم نشاطات هيئات عامة تعمل في مجال الحماية الاجتماعية. هناك تبذير لأموال عامة طالما أن هذه المؤسسات تتلّقى الأموال للقيام بأعمال ذات طابع اجتماعي. ومن جهة ثانية، استقلاليتها تامة عن الدولة (فهي لا تقدِّم حسابات لغير المرشد) ويبدو أن هذه الأموال تُدار بطريقة سيئة جداً،

وتؤدي إلى نتائج رديئة[33]. هناك نقد مكمّل يتعلّق باستقلاليتها بالذات. فاستراتيجيتها، المقرَّرة بطريقة مستقلة تماماً عن الحكومة، تقوم في حالة المؤسسات الثورية على سياسة «ضربات» ترمي إلى تكديس أرباح كبيرة. في بداية التسعينيات، هذه المؤسسات «استعملت» على هذا النحو سياسة التخصيص التي اعتمدتها الحكومة للتخلص من المنشآت الأقل إنتاجية التي كانت تملكها. في مطلع التسعينيات، كانت مؤسسة الجرحى، وهي أضخم تلك المنظمات، قد أعلنت، هكذا عن نيّتها إبرام عقد مع ديملر - بنز لإنشاء وحدة لتركيب المرسيدس في إيران من دون أي تنسيق مسبق مع الحكومة. أنشأت المؤسسة ذاتها، في مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، مؤسسة مالية غير مصرفية، من دون تلقّي الموافقة من مصرف إيران المركزي. أخيراً، يدور نقد أخير حول العلاقات الوطيدة جداً بين هذه المؤسسات والشبكات المحافظة التي تموّلها بوفرة، مستفيدة في المقابل من هذه الوصلات السياسية للحصول على مكاسب مالية. إن هذه المساندات السياسية، المضافة إلى كل المكاسب المالية

(33) حول هذا الموضوع أنظر مقالات:

F. RAIS DANA, «Bondiadha az zavaieh vazaief amaya ti va refai» et M. Reza Farzin «Taamâli dar dijâigâh va nakhsh boniâd mastaz'afan», *Goftegou,* 39, Téhéran, 2003.

المذكورة آنفاً، تؤدّي فضلاً عن ذلك إلى منافسة غير مشروعة يشكو منها القطاع الخاص.

صفوة القول إن هذه المنظمات لم تشارك بشيء في مشروع أسلمة الاقتصاد. وفي المقابل، سمحت المؤسسات بقيام سلطة اقتصادية قوية، شديدة الارتباط بجزء من النظام، وبشبكة زبائنية (أسَر شهداء الحرب مع العراق، في حالة مؤسسة الشهيد). الخلاصة أن هذا الأمر سمح لسلطات الجمهورية الإسلامية بأن تبني لنفسها «أمبراطورية» اقتصادية تعزّز هيمنة النظام على المجتمع.

تصويب التربية: نتائج مخفَّفة

إن النظام المتحدِّر من ثورة سنة 1979 لم يتوصل البتة إلى إقامة أنموذج إسلامي، أخيراً، في مجال بالغ الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى مستقبله السياسي كالمجال التربوي. مع ذلك، كان تغيير النظام التربوي العلماني للعهد السابق واحداً من الأهداف الأولية للعهد الجديد. كان لا بد من إقامة نظام تربوي تكون غاياته، حسب المجلس الأعلى للتربية «تعزيز احترام اللّه ونبيّه وعترته، في عقل التلاميذ» و«رعاية العلاقات العائلية على أساس العقيدة الإسلامية، وتعزيز الأخوّة الإسلامية وتطويرها، والوحدة الوطنية واحترام الشريعة والقانون، وتوفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية»[34]. لهذه الغاية، أُجري تعديل عميق للكتب المدرسية. فقد بُذلت كل الجهود لكي يُستبعد من هذه الكتب كل ما هو غير متطابق مع الثقافة والقيم الإسلامية. إن هذه الكتب تقدّم فرداً بلا استقلالية حقيقية لأنه تابع كلياً لمؤسسات هي: السياسة، الدين، العائلة. وإن السمات الفارقة، المُستنكرة في هذه الكتب، هي: الفردية، الاستهلاك، الرغبة المادية، الأنانية، إلخ. أخيراً، تقدّم هذه الكتب تقسيماً تقليدياً للأدوار الاجتماعية بين الجنسين، وتحمل ضمناً أعرافاً ثقافية تدافع عن التفوق الطبيعي للرجل على المرأة. إلى ذلك، يُطلب من التلاميذ التنديد بسلوك ذويهم غير الإسلامي.

بموازاة ذلك، أُعيد النظر في تكوين المعلّمين. فدور المعلمين أُعيد تنظيمها لكي تكوّن أساتذة منتمين إلى القيم الإسلامية ومستعدّين لحمايتها. وجرى فصل بين الصبيان والبنات، مع رجال لتعليم الصبيان ونساء لتعليم البنات،

(34) حول موضوع التربية في ظل الجمهورية الإسلامية، أنظر: :
A. PAIVANDI, «L'évolution du système éducatif iranien: Le conflit ouvert entre famille et école», in M. COSIO, R. MARCOUX, M. PILON et A. QUESNEL (sous la dir. de), *Éduation, famille et dynamiques démographiques*, CICRED, Paris, 2003, p. 55-76.

باستثناء الجامعة. وأقيمت في داخل كل مؤسسة أجهزة للدعاية السياسية ـ الدينية. أما في الجامعة فقد أدّى العزم على أسلمة نظامها إلى ثورة ثقافية وإلى إغلاق الجامعة من سنة 1980 إلى سنة 1982، الأمر الذي أفضى بنحو خاص إلى تطهير الأساتذة «سيئي التفكير». ثم تقرَّر، عند إعادة فتح الجامعات، أن يتضمّن امتحان الدخول امتحاناً دينياً. كما خُصّصت في الجامعة حصص لقوات التعبئة، لحراس الثورة وللشبان المتحدّرين من عائلات شهداء الحرب مع العراق.

كان لسياسة أسلمة التعليم هذه نتائج متناقضة. في الواقع، وافقت العائلات المتحدِّرة من أوساط تقليدية على إرسال بناتها إلى المدرسة، وهذا ما كانت ترفضه سابقاً. وهكذا، انتقلت نسبة البنات ـ البنين في التعليم الثانوي من 0,73 إلى 0,92 سنة 2000. وهذا أسهم في عنصر حاسم في تطوير المجتمع الإيراني، وهو زيادة المستوى المدرسي المتوسط للنساء. فالنساء المربَّيات على نحو أحسن، حدّثن سلوكاتهن الديموغرافية (انخفاض معدل الخصوبة، زيادة عمر الزواج المتوسط) وأخذن يضطلعن بدور ناشط أكثر فأكثر في الحياة المهنية والاجتماعية. كما بدأت هذه النسوة بالنقد على نحو حاد للتمييزات التي كنَّ يعانينها لا سيما من جراء تطبيق الشريعة، ونقلن هذه القيم إلى أولادهن. في المحصلة، أدّى هدف أسلمة المجتمع إلى تربية أفضل للنساء، ولكنه أفضى أيضاً إلى تفاوت متزايد بين القيم المعلَّمة في المدرسة وقيم

مجتمع انتقالي. فقد تعلم أولاد الطبقات الميسورة والطبقات المتوسطة العليا أن يعيشوا حياة مزدوجة، متظاهرين باحترام القيم الإسلامية في المؤسسة المدرسية، فيما كانوا يعيشون في بيوتهم مع نظام قِيم معاكس تماماً. إن «نفاق البقاء» هذا الذي يمارسه بشكل رائع الأطفال الإيرانيون منذ نعومة أظافرهم يمكنه أن يكون ذات يوم كلفة اجتماعية باهظة جداً.

من جهة ثانية، حتى في الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً، في عائلات كثيرة، ظهرت معارضة جبهوية نسبياً، مع النظام التربوي: كانت هذه العائلات تطالب بأن تعطي المدرسة لأولادهم، قبل كل شيء، تربية تكون ضمانة نجاح مهني واجتماعي، مع الإتاحة للولد بأن ينمو نمواً شخصياً، بدلاً من تربية دينية أولاً[35]. إن معارضة العائلات هذه للمدرسة تُرجمت من جهة أخرى بنمو التربية اللاشكلية (دروس معلوماتية ولغة إنكليزية وموسيقى، إلخ). ثمة عنصر آخر يعزّز ملحظ الفشل هذا، هو أن الطلاب كانوا، خلال السنوات الأخيرة، في طليعة نقد النظام، وصولاً إلى ذمّ المرشد مباشرة أثناء التظاهرات[36]. كان الطلاب الذين

---

(35) A. KIAN-THIEBAUT, «L'individu dans le monde: Paradoxe de l'Iran islamique», *Cahiers d'études sur la Méditerranée Orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), juil.-déc. 1998.

شاركوا في أخذ رهائن سفارة الولايات المتحدة، قد أسّسوا النقابة الطالبية الكبرى، مكتب توطيد الوحدة (دفتر تحكيم وحدت)، الذي كان يضمّ في البداية كل الروابط الإسلامية في الكليات والمعاهد، وكان مقرّباً جداً من فئة علماء الدين الراديكالية اليسارية في الثمانينيات. هذه النقابة أخذت على عاتقها قضية الحركة الإصلاحية في التسعينيات. بعد ذلك، وقع انشقاق في هذه النقابة بين أنصار الإصلاحيين الذين يتمنّون مواصلة العمل في نطاق الجمهورية الإسلامية، وبين حزب الأكثرية، شديد الانتقاد للإصلاحيين، المطالب علناً بتطور سريع نحو ديمقراطية ونحو فصل كلّي بين المجالين الديني والسياسي.

صفوة القول إن النظام لم يتمكّن إلّا من ممارسة «تسيير دفاعي» وقمعي للنظام الإسلامي الذي كان عاجزاً عن تقديم أنموذج خاص. فوق ذلك، أُرغمت السلطات على التخفيف من هذا البعد القمعي لسياستها نظراً للضغوط المتولّدة من تحديث المجتمع. في نهاية المطاف، كان تسيير النظام الإسلامي براغماتياً إلى أقصى حد، إذ قبل بالتراجع مع الحفاظ على المظاهر عندما لم يعد ممكناً التصرف على نحو آخر، كما حدث في حالة العدالة. ففي حالات أخرى،

(36) إلى ذلك، ستؤدي هذه التظاهرات إلى هجوم على جامعة طهران من قبل القوات شبه العسكرية القريبة من أكثر الأوساط تطرفاً.

استُخدمت محاولات أسلمة الاقتصاد كذريعة إلى جانب المؤسسات الدينية، لبناء ركيزة اقتصادية للنظام.

التوليف المستحيل

لم يتمكّن النظام السياسي الراهن من التوصّل إلى تقديم أنموذج إسلامي متناسق. الواقع أن هذا النظام عاش مع تناقضات تمسُّ أسسه بالذات. ففي عدة مجالات نرى تماماً أن السياسات التقليدية هي التي طُبّقت بالأولى، على الرغم من إرادة أسلمة البلد. يبدو هذا أحد مآزق النظام الحقيقية. فعجزه عن بناء مجتمع إسلامي مثالي قاده باستمرار إلى ممارسة خطاب مزدوج، حيث يجري التباهي بنجاح أنموذج إسلامي، فيما تُمارس غالباً سياسات قلّما تدين للتعاليم الدينية. والحال، إن استراتيجية كهذه خطرة في المدى المنظور على شرعية النظام. أمام هذا الخطر تريد بعض الجماعات تجديد روح الثورة. وفي الوقائع، إن تجدداً كهذا ينطوي خصوصاً على تعزيز الطابع القمعي للنظام لا سيما على صعيد الآداب، ما دام لا يوجد أنموذج إسلامي خاص لتطبيقه. وهذا التسيير «الدفاعي» للأنموذج الإسلامي يتراءى أقل قابلية للتطبيق نظراً لتحديث المجتمع الإيراني منذ الثورة.

إن التناقض الآخر الأكثر عمقاً أيضاً هو التناقض القائم بين الشرعيتين الدينية والديمقراطية. فهذا التعارض قائم ولا يمكن إنكاره حتى وإن اتخذ شكل مجابهة في أساسها

سياسية. إلى ذلك، ربما تكون قدرة النظام السياسي المقام منذ الثورة على إدراج الأحزاب الدينية هي الثورة الحقيقية الوحيدة الحادثة في إيران منذ سنة 1979.

4

القوى السياسية الماثلة

خاص جداً هو المحيط السياسي الإيراني الداخلي. وتالياً شديد جداً هو الصراع بين مختلف الأحزاب والأطياف. غير أن كل هذه القوى السياسية ما برحت مؤيدة للنظام المُقام منذ الثورة. هناك حقاً حدود أقامها أنصار النظام بين قوى الداخل السياسية المحلية والقوى الخارجية غير المحلية. مع ذلك، من الضلال أيضاً أن نرى في لعبة الأحزاب والأطياف هذه مراوحة سياسية رامية إلى الإيهام بتنوّع في الآراء. فكل حزب مرتبط بتيارات فكرية سياسية خاصة، يقدِّم كل منها رؤية مختلفة للمجتمع الإسلامي. ويعمل هذا النظام السياسي، أخيراً، في سياق ثقافي خاص، موسوم بمنطق عشائري وبغياب ثقافة ديمقراطية حقيقية قائمة على لعبة الأحزاب؛ وتالياً تعمل الجمهورية الإسلامية وفقاً لتحالفات غالباً ما تتخطّى التصورات السياسية المألوفة.

حرب الأحزاب

تكاد تكون الحرب الداخلية بين الأطياف السياسية عنصراً مكوّناً للنظام منذ الثورة. فقد جابه أنصار اقتصاد ممركز المدافعين عن القطاع الخاص؛ وتَجابه هؤلاء المؤيدون لنظام أخلاقي إسلامي صارم، ممثّلو الاعتدال في هذا المجال، مع أولئك المؤيّدين لانفتاح سياسي، والمدافعين عن أولوية الديني على السياسي، إلخ. ثمة قليل من المواضيع التي لم تؤدِّ إلى سجالات، تحوّلت أحياناً إلى مجابهات عنيفة وحتى إلى «اغتيالات» سياسية. داخل الإطار الإيديولوجي المرسوم من قِبل النظام، كانت الحرب الداخلية هذه بين الأطياف السياسية تبدو محتومة. وكانت هذه التوترات تعكس مجابهة بين الرؤى المختلفة للمجتمع. فقد أدّى غياب حزب وحيد حقيقي إلى تمأسس التيارات السياسية الماثلة، وإلى تجسُّدها في حركات سياسية شتّى. فوق ذلك، لم تكن الحرب بين هذه الحركات ذات طبيعة إيديولوجية خالصة، لكنها كانت تستطيع أيضاً أن تعكس صراعاً حقيقياً في سبيل السلطة. إذاً، يمكن أن تعود هذه التوترات الدائمة إلى خيارات تكتيكية أيضاً. مبدئياً، يجري نقد السياسة التي ينتهجها الحزب المناوىء للحكم، ليستأنف لاحقاً السياسة ذاتها لحسابه. كما يمكن لهذه المجابهات أن تنجم من خصومات ومنافسات بين

شخصيات، مثل الخصومة التي وضعت عشيرة الرئيس السابق الشيخ هاشمي رفسنجاني في مواجهة عشيرة المرشد. من جهة ثانية، كانت هذه المصارعة السياسية تنطوي أيضاً على الدفاع عن مصالح اقتصادية مفهومة تماماً. فقد استعملت بعض المنظمات السياسية القريبة من اليمين المتطرّف نفوذها السياسي لتنمية أعمالها. كما توجد أيضاً أواصر وثيقة جداً بين المؤسسات الدينية، التي ترأس إمبراطوريات اقتصادية، وبين اليمين التقليدي. أخيراً، ترتبط شبكة الشيخ هاشمي رفسنجاني العائلية بعدّة فعاليات اقتصادية... ففي الجمهورية الإسلامية تسير السلطة السياسية والاقتصادية جنباً إلى جنب. لقد تزايدت هذه التوترات أخيراً منذ موت الخميني. فهذا الأخير، كزعيم بلا منازع، كان يضمن تماسك النظام ويحكم بين الأحزاب والأطياف. بعد غياب الإمام، لم يتمكّن أي شخص أو حزب، تالياً، من السيطرة حقاً على المشهد السياسي. أما خليفته علي خامنئي فلم يعد له، نظراً لضعف شرعيته الدينية، الألق الكافي لفرض وحدة واجهية لمختلف الأطياف. صحيح أنه صار لاعباً سياسياً مهماً جداً وماهراً جداً، لكنه عاجز عن حفظ وحدة النظام وتالياً عن الرمز إليها.

ولكن، إذا كانت الحياة السياسية الإيرانية شديدة الحراك منذ الثورة، فإن المحور الكبير للتوترات قد تنامى وتطوّر.

فبعد الثورة بقليل، أدّت المجابهة الكبرى (فضلاً عن مكافحة الأحزاب غير الدينية) إلى مواجهة بين «الليبراليين» بقيادة مهدي بازركان، أول رئيس حكومة بعد الثورة، وبين مجمل القوى الموالية للخميني، التي كانت تنادي حينئذ بتجذير النظام. ثم، بعد تصفية الليبراليين، أدّى النزاع الأهم، بالأولى، إلى مجابهة بين القوى السياسية المؤيّدة للقطاع الخاص وبين القوى المؤيدة لسياسة اقتصادية أكثر تمركزاً. آنذاك كانت المفارقة هي أن اليسار إذا كان مؤيداً تماماً لتصور ديني، بالأولى، لولاية الفقيه (التي تؤسس شرعية المرشد، والتي لا تصدر عن الشعب إذاً)، فإن اليمين التقليدي، الذي كان الكثيرون من أعضائه معارضين قبل الثورة لهذا المبدأ، كان أقل راديكالية حول هذا الموضوع. ثم، بعد نهاية الحرب مع العراق ووفاة الخميني، تعقّدت المجابهة السياسية، ما دامت قد دارت حول مسألتين كبيرتين: الانفتاح الاقتصادي، الذي يتجابه حوله أنصار وأعداء اللبرلة الاقتصادية؛ لكن أيضاً، مرونة الأخلاق الإسلامية التي تضع الجناح «المتشدِّد» في مواجهة أنصارِ تساهلٍ في هذا المضمار. أخيراً، مع انتخاب خاتمي لرئاسة الجمهورية سنة 1997، صارت مسألة ضرورة انفتاح ديمقراطي هي الموضوع السجالي الأكبر. فالحركات المساندة للرئيس كانت تريد، قبلياً، إصلاح النظام السياسي بجعله ديمقراطياً أكثر. وتالياً جرت تسميتهم إصلاح طلبان

(الإصلاحيون). وعارضتهم كل الأحزاب الأخرى[1]، وسُمّيت منذئذ باسم محافظ طلبان (المحافظون). ثم بعد الانتخابات التشريعية سنة 2004 والرئاسة سنة 2005، دار السجال بالأحرى حول التعارض بين محافظين براغماتيين وراديكاليين، إذ كان الأولون يدافعون عن مواصلة الانفتاح الاقتصادي وعن سياسة خارجية أقل عدوانية، وكان الآخرون تستغويهم الشعبوية على الصعيد الاقتصادي، وموقف استفزازي ومُتحدٍ للمجتمع الدولي[2].

في السنوات الأخيرة، جرى تقديم القوى المتصارعة على المسرح السياسي الإيراني كما لو كانت قادرة على التوزّع بين إصلاحيين ومحافظين. فقد كانت هذ التسميات متطابقة مع واقع معين ما دام هناك علناً تعارض سياسي بين الإصلاحيين المؤيدين بالأولى لانفتاح سياسي مع تضخيم الدور الذي تلعبه المؤسسات الديمقراطية، وبين المحافظين الذين كانوا يعتبرون أن من شأن هذه المشاريع الإصلاحية تعريض النظام للخطر، إذ تُضعف مكوِّنه الديني (أو حتى أنها تجعله

---

(1) لفظ «حزب» مستعمل هنا بمعنى توجّه سياسي، كما هو حال الحركات هذه التي جرى تعريفها في الفصل 3.

(2) مع ذلك يجب أن نلحظ أن مسألة النووي تبدو موضع إجماع عند المحافظين، نظراً لأن الجميع يؤيّدون مواصلة الجهود الرامية إلى السيطرة على تخصيب اليورانيوم.

يتلاشى). وبالفعل، في الأغلب كان الأمر يتعلّق بمجابهة بين معارضي النظام («الأشرار») وأنصاره («الأخيار»)، ما دامت الأحزاب الإصلاحية مكوّنة من تشكيلات سياسية شرعية انبنت داخل النظام وترتبط شرعيتها به. هذا يعني أن هذه الأحزاب لم تكن تستطيع علناً أن تعاود وضع أسس النظام الإيديولوجية على المحكّ، ولا سيما مفهوم ولاية الفقيه، أي هيمنة الديني على السياسي[3]. ولئن كان هناك، داخل المعسكر الإصلاحي، (ولا يزال يوجد) بلا ريب عناصر راديكالية مؤيدة لإلغاء ولاية الفقيه، فإن معظم أعضاء هذا المعسكر يعتقدون أن النظام كان قابلاً للإصلاح من الداخل، وكانوا بالأحرى مؤيدين للحدّ من سلطات المرشد. فوق ذلك، كان الصراع بين هاتين المجموعتين ناتجاً أيضاً عن مجابهات شخصية. فقد صار الشيخ هاشمي رفسنجاني، زعيم اليمين البراغماتي، الذي كان في الأصل وبالأولى متعاطفاً جداً مع الحركة الإصلاحية، معارضاً لهذه الحركة إثر تهجّمات شخصية من جانب عدد معين من الإصلاحيين. غير أننا لا نستطيع أن نُنكر أيضاً اتساع الخلافات السياسية الفاصلة بين الحركتين. فالإصلاحيون وضعوا في المقدمة، علناً، ضرورة تعزيز الشرعية الديمقراطية بالنسبة إلى النظام.

---

(3) رأينا في الفصل السابق أن العلاقة بين المنطقين الديني والسياسي لا ترجع إلى هيمنة مبدأ على آخر.

وهذه الأولية الجديدة اعتبرت غير مقبولة من قبل المحافظين، لأنها تنطوي على إضعاف لشرعية النظام الدينية.

يشتمل المعسكر المحافظ على معسكر مختلَف تيارات يمين الجمهورية الإسلامية. أما من جهة أقصى اليمين، فإن كل الأحزاب أو التنظيمات المقرّبة، غايتها فرض مجتمع قائم على الشريعة، والدفاع عن مبدأ ولاية الفقيه، مع مرشد يُعتبر معيناً من اللّه. وهي فوق ذلك شديدة العداء للغرب، وتنادي بجهاد داخلي ضد كل أعداء الإسلام، الذين تصفهم بأنهم «ليبراليون»، وبتصدير الثورة.

بين الحركات الأكثر تمثيلاً لهذا التوجّه، يمكننا ذكر حزب اللّه، الذي صار أنصار حزب اللّه سنة 1993. هذا الحزب جرى إنشاؤه مع الثورة، بتجنيد شبان متحدِّرين من الأوساط الأشدّ حرماناً. لقد جرى استعماله بنحو خاص في السنوات الأولى للثورة كمجموعة شبه عسكرية في الصراع ضد الأحزاب السياسية غير الدينية. بعدئذ، اجتذبت هذه المجموعة نفراً معيناً من قوات التعبئة الذين كانوا يشعرون أن النظام[4] قد تخلّى عنهم، فوجدوا أنفسهم في مواقع اقتصادية بعد الحرب مع العراق، داخل مجتمع كان الفساد يسوده،

---

(4) الفيلم الممتاز لإبراهيم حاتمي كيا، ترانس شيشه اي (الوكالة الزجاجية، 1997) يصف كيف أخذ حراس الثورة سابق الرهائن لأنه لا يملك وسائل دفع ثمن بطاقة طائرة عن رفاقه السابقين في السلاح، حتى يذهب هذا الأخير للعلاج في الخارج.

مقابل المثال الذي كانوا قد حاربوا لأجله. كما يملك أقصى اليمين الإسلامي، الذي يوصف أعضاؤه بأنهم الفاشية الدينية من قبل خصومهم، عدداً من الوصلات والمرتكزات في النظام السياسي، سواء في الأجهزة السرية، العدل، منظمة الأعلام الإسلامية (سازمان تبليغات إسلامي) أم في الدوائر القيادية لحراس الثورة، وفي المؤسسات الدينية ـ ولا سيما كميته امداد إمام خميني (لجنة إمداد الإمام الخميني) ـ المؤسسة المولجة بالبر والإحسان، وفي مجلس صيانة الدستور، إلخ. كما نرى، يتعلق الأمر بمجموعة متنافرة، مجتمعة حول خط إيديولوجي متشدِّد. ولئن نَدُرَ أن تكون هذه المجموعة النافذة على رأس قيادات الجمهورية الإسلامية[5] فقد مثّلت دوماً مجموعة سياسية كان يُحسب حسابها في إطار الصراع السياسي الداخلي منذ الثورة، نظراً لمرتكزاتها في النظام وبالأخص نظراً لأساليبها العنيفة احتجاجاً على الانحرافات «الليبرالية» (اعتداءات ومذابح، إلخ).

يدافع اليمين التقليدي، المقرَّب من اليمين المتطرِّف، عن نظام أخلاقي إسلامي ويرفض غربنة المجتمع. ولكنه نظراً لروابطه مع البازار يؤيّد المبادرة الحرة ولا يعارض مبدئياً إقامة علاقات مع بقية العالم. هناك مجموعة هامة في هذا

(5) يشكّل انتخاب أحد ممثليه، محمود أحمدي نجاد، لرئاسة الجمهورية سنة 2005، قطيعة من هذه الزاوية، كما سنتناولها لاحقاً.

التوجه، تجمع المؤتلفة الإسلامية، تمتاز بطابعها في مجال الأعمال. في البداية، كانت تضم أعضاء من فدائيي إسلام، واستأنفت نشاطاتها بعد حرب العراق. إنها توفِّق بين خطاب سياسي متطرِّف وبين الدفاع المفهوم جداً عن مصالحها المالية. لقادتها المقرّبين جداً من البازار دور ناشط كثيراً في وزارة التجارة وفي غرفة التجارة، مما سمح لها بالتوفيق بين الأعمال العامة والخاصة. لكن العالم الخارجي ولا سيما الغربي، هو بنظر هذا اليمين التقليدي، عالم مهدِّد، مشبوه بأنه ينوي القيام بغزو ثقافي أو بإقامة علاقات مميزة غالباً مع إسرائيل. من الواضح أن الأهمية المعلّقة على الدور القيادي للدين في المجال الخاص والعام جعلت من هذا التوجّه حليفاً مقرّباً جداً من اليمين المتطرف في عدة صراعات سياسية.

إلّا أن اليمين التقليدي يبرهن على مزيد من النضج السياسي؛ فقد ظهر شيئاً فشيئاً أنه أكثر تأييداً للعبة الديمقراطية وبرهن على أنه أكثر براغماتية على صعيد العلاقات الدولية. إن المرشد خامنئي، القريب من التوجه هذا، يرمز إلى هذا التطور. فقد آثر دوماً مجابهة سياسية من خلال المؤسسات على الصراع من خلال الضربات القوية. فقد كان مثلاً معارضاً لعدد معين من الأعمال العنيفة، مثل مهاجمة جامعة طهران في تموز/يوليو سنة 1999 من قبل قوات شبه عسكرية. من جهة ثانية، ثمة موقف يشهد على

براغماتيته، قوامه أنه أيّد انفتاح الاقتصاد الإيراني اعتباراً من العقد الأول من الألفية الثالثة.

إن التنظيم الرئيسي لليمين التقليدي هو تجمع العلماء المجاهدين التي قادها لأمد طويل آية الله محمد رضا مهدوي كني، النافذ جداً. تضمّ المسؤولين الرئيسيين في اليمين التقليدي أئمة صلاة الجمعة في المدن الكبرى، تجار البازار والمرشد الأعلى. هناك جمعية دينية أخرى: الحجتية[6]، المؤسسة سنة 1953 لمكافحة البهائية[7] وللدفاع «عملياً» عن الشيعية، التي تحتل أيضاً مكانة هامة، تؤيّد الليبرالية الاقتصادية، مع اتخاذ مواقف متشدّدة جداً على صعيد الأخلاقية الإسلامية. ثمة واقعة هامة هي أن هذا التنظيم كان يمتنع عن الاعتراف بصفة إمام لآية الله خميني، ما دام يعتبر أن الإمام الثاني عشر، «الإمام الغائب» هو الإمام الشرعي الوحيد. اضطرّ لتعليق نشاطاته سنة 1983، لكن أعضاؤه ما برحوا شديدي الحضور في صفوف اليمين التقليدي. كما أن اليمين التقليدي مدعوم بشبكات اقتصادية قوية، مثل المؤسسات الدينية ومنظمة الاقتصاد الإسلامي التي تضم مئات صناديق القرض الحسن.

أخيراً يقع اليمين البراغماتي في مواجهة كتلة اليمين

---

(6) يرى بعض المراقبين أن الرئيس محمود أحمدي نجاد مقرّب منها.

(7) حركة تلفيقية دينية متحدّرة من البابية (را: الفصل 2).

التقليدي المتطرف. في البداية، هذه الحركة المؤلفة من تكنوقراطيين رفيعي المستوى، ملتفّين حول الشيخ هاشمي رفسنجاني، ترى أن على الدينيين الانضمام إلى الحكومة، مع التمني بأن تُوضع المؤسسات الدينية تحت رقابة السلطات. إنها مؤيّدة لانفتاح متدرِّج على الصعيد السياسي ولتخفيف النظام الأخلاقي الإسلامي، وتناضل في سبل لَبْرلة الاقتصاد. تظهر رؤيتها البراغماتية و«الاقتصادية» في اختيار اسم حزبها كارگذاران سازندگي (خادمو الإعمار). هذا التيار ينهل قاعدته من الأجهزة البيروقراطية: فهو مدعوم من كل العناصر الثورية الذين دخلوا إلى الإدارة إبان الثورة وصاروا، بالتواصل مع الموظفين الموجودين سابقاً، تكنوقراطيين في خدمة الحكومة. إلى ذلك، تحظى هذه الحركة أيضاً بدعم آني من قسم من الطبقات المتوسطة الحضرية، التي كانت تؤيِّد الأولية المعطاة للاقتصاد والتوقف عن فرض النظام الأخلاقي الإسلامي. مع ذلك وعلى الرغم من شعبية نفر معيّن من الشخصيات الإعمارية (خصوصاً غلام رضا كرباسشي، رئيس بلدية طهران في التسعينيات لم تصبح حركة كارگذاران سازندگي أبداً حزباً شعبياً كبيراً. لا شك أن هذا الفشل مرتبط بشخصية الشيخ هاشمي رفسنجاني، الذي صار رمزاً لفساد النظام بنظر الكثيرين من الإيرانيين.

أخيراً، يضم الإصلاحيون مجمل اليسار. فهم يقعون في خطّ علي شريعتي الفكري، وحركتهم تؤيد بالأولى ولاية

الفقيه وتصدير الثورة وسياسة اقتصادية توزيعية جديدة تقوم على تدخل شديد من قبل الدولة. في التسعينيات، تطورت مواقفها تطوراً جلياً جداً إلى أن وصلت إلى المطالبة بديمقراطية النظام السياسي، التنظيم السياسي المساند لهذه الحركة هو مجمع روحانيون مبارز (اتحاد رجال الدين المجاهدين)، الناشىء من انشقاق داخل جماعة العلماء المجاهدين سنة 1988. ثمة تنظيم آخر مساند لهذه الحركة هو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية. في الأصل، وجدت هذه الحركة مناصريها في الطبقات المتوسطة، في الكوادر الوسطى في الوظيفة العامة، وفي شريحة من علماء الدين المهتمين بالعمل السياسي. ثم مع نجاحات هذا الحزب الانتخابية في آخر التسعينيات، اتّسعت قاعدته اتساعاً واضحاً جداً. مع ذلك، لم تجرِ الاستفادة من هذه الشعبية لإنشاء حزب شعبي أكبر، وظلّ حزب الإصلاحيين، حزب المُشاركة، أداة جهازية. فوق ذلك، منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، ضعف الدعم المجتمعي لهذا الحزب بشكل فريد، نظراً لغياب إصلاحات ملموسة في المجال السياسي.

إن حركة القوميين ـ الدينيين تكمّل هذه اللوحة. فقد لعبت دوراً كبيراً جداً لأجل الثورة حين اجتذبت الطبقة المتوسطة المُربَّية على معارضة الشاه، وبالذات بعد تعيين مهدي بازركان رئيساً لأول حركة ما بعد الثورة. إلّا أن هذا الطيف المعتبر، بعد أزمة رهائن السفارة الأميركية، ليبرالياً جداً،

جرى طرحه خارج دائرة الحكم وصار غير المحلي (غريباً عن قوى النظام السياسية). ثم تموضع هذا الحزب في موضع المعارضة شبه الرسمية وصار أعضاؤه بانتظام عرضة للاعتقالات. وصار قمعه أشد ضراوة اعتباراً من العام 2000، وعندئذ جرى اعتقال معظم قادته، ثم أطلق سراح بعضهم. تحظى هذه الحركة بدعم عدد كبير من أفراد الطبقة المتوسطة «الحديثة». غير أن جمهورها ظلّ محدوداً بسبب القمع الشديد الذي تعرّضت له، وربما أيضاً لغياب قادة شبان، إذ إن معظم كوادرها كانوا قادة تاريخيين للحركة، مثل إبراهيم يزدي، وزير الشؤون الخارجية في حكومة بارزكان، أو عزة الله سحابي، الذي كان رئيس تحرير مجلة «إيران فردا»، التي حُظِر نشرها.

حقاً لقد غذّت التعارضات الأساسية بين مختلف اللاعبين السياسيين هؤلاء، التوترات، وطبعت كل مراحل النظام السياسية، وهذا حتى خلال مرحلة الثمانينيات الأكثر راديكالية.

الخمينية (1979 ـ 1988)

كانت الثمانينيات أكثر سنوات النظام راديكالية. فقد خلقت الحماسة الثورية المؤتلفة مع ضرورة تصفية أعداء الداخل (الإسلاميين المعتدلين وأنصار مهدي بازركان والقوى اليسارية ومجاهدي خلق، إلخ)، والحرب ضد العراق والحرب ضد

الحركات الكردية، جواً كانت كل التجاوزات فيه ممكنة. طيلة هذه المرحلة طُبع النظام السياسي بشخصية الخميني، المرشد الجديد للجمهورية الإسلامية طبقاً للدستور المُقرّ سنة 1979. كان الخميني الزعيم الذي لا منازع له، إذ كان يحظى بهالة شعبية خارقة، ويقدر على جمع يومي لقرابة مليوني شخص في طهران، في أيام النظام الأولى. في الثمانينيات، كانت حكومة مير حسين موسوي (1981-1988) والبرلمان تحت سيطرة اليسار «الإسلامي». أما اليمين «التقليدي» فكان شديد الحضور في مؤسسات مثل مجلس صيانة الدستور. أخيراً، كان اليمين المتطرّف شديد الانزراع في القوى الأمنية (حرس الثورة وقوات التعبئة).

آنذاك كانت شعبية الخميني تُفسَّر بالدور الذي كان قد لعبه كقائد للقوى الثورية. ثم، مع الإقامة التدريجية للنظام الجديد، انخفض بلا شك ذلك الدعم الشعبي، إذ تخوّفت الطبقات المتوسطة «المحدثنة» من تجاوزات مكافحة القوى السياسية غير الدينية والمغالاة في اعتماد فرض أخلاقية إسلامية. غير أن دعم الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً والطبقات المتوسطة الأكثر تقليدية ظل كبيراً. ولقد تمأسس هذا الدعم مع إنشاء قوى عسكرية (حرس الثورة وقوات التعبئة) وشبه عسكرية، كان مبرر وجودها ولاءها للخميني. زد على ذلك أن هذه الحماسة اغتذّت من التوترات الدائمة، المرتبطة بعزم النظام على تجذير الحركة الثورية (مع أخذ

رهائن سفارة الولايات المتحدة في طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979)[8] وبالحرب الداخلية التي شُنَّت ضد المعارضين السياسيين والحركات الانفصالية (الأكراد) وأخيراً بالنزاع مع العراق. آلت هذه الأحداث إلى إتاحة الفرصة لجيل جديد لاستلام السلطة السياسية، الاقتصادية والعسكرية. يذكر برنار هوركاد[9] هؤلاء الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 سنة، والذين كانوا يمثلون آنذاك ثلث السكان، هؤلاء «الإثنا عشر مليون راستينياك»[*]، الذين رأوا في الثورة، في ظل زعامة الخميني، فرصة رائعة لتحقيق ذاتهم واستلام الحكم. إذاً كانت تلك مرحلة لا تُوزن فيها مختلف قوى النظام إلّا قليلاً بموازين الشعبية، بالمقارنة مع الإمام كان اليسار «الإسلامي» مدعوماً من قسم كبير من أولئك الشبان، كوادر النظام الجُدد، الذين ظلوا متأثرين في

---

(8) كان طلاب إسلامويون قد هاجموا هذه السفارة وأخذوا موظفيها رهائن، مُثيرين أزمة مديدة (لن يطلق سراح الرهائن إلّا في كانون الثاني/يناير سنة 1981). أنظر تفصيل هذه الأحداث في الفصل السابع («فشل تصدير الثورة»).

(9) B. HOURCADE, «Les nouveaux Rastignac», *in Téhéran, au-dessous du Volcan*, Autrement, Paris, 1987, p. 24-28.

(*) شخص ابتدعه بلزاك في رواية «الأب غوريو». أنموذج الوصولي الأنيق، الذي يظهر مجدداً في روايات «الكوميديا الإنسانية»، في إطار المجتمع الباريسي (م م).

أعماقهم بأفكار علي شريعتي. وكان اليمين التقليدي شديد الارتباط بمصالح الطبقة المتوسطة التقليدية ولا سيما البازار.

من الواضح أن هذا التوزيع للقوى قد طبع سياسات المرحلة. فعلى الرغم من كل الانشقاقات، فرض الخميني كل القرارات الكبرى التي دوزنت تطور الجمهورية الإسلامية. ومن المحتمل جداً، على سبيل المثال، أن يكون هو الذي قرّر «استرداد» ملف أخذ الرهائن في السفارة الأميركية، لكي يخلق قطيعة جذرية، سمحت له بأن يصفّي القوى السياسية الدينية الليبرالية ويعطي مجدّداً نفساً جديداً لروح الثورة. كما أن الخميني كان يقف مباشرة وراء سياسة تصدير الثورة، من خلال مساندة مختلف الحركات الإسلامية في المنطقة، بنجاح نسبي تقريباً. سنة 1979، أصدر الأوامر لإنشاء جهاز حراس الثورة، الذي كانت إحدى مهماته نشر الثورة الإسلامية في العالم.

خلال هذه المرحلة، كانت سياسة القطيعة تحظى بدعم اليسار الإسلامي وأقصى اليمين. فاليسار الذي كان آنذاك شديد التأثر بإيديولوجيا حركات التحرير العالمثالثية، كان شديد العداء للإمبريالية وراغباً في دعم حركات التحرير الوطني. أما أقصى اليمين فكان يعتبر أن الصراع الخارجي ضد الحركات «الكافرة» هو امتداد للصراع الداخلي. كما لعب المرشد دوراً حاسماً في الحرب ضد العراق. فهو الذي

استنجد بالقومية الإيرانية لمقاومة الغازي، الذي كان قد توغّل في أيلول/سبتمبر سنة 1980 في الأراضي الإقليمية. كما أن الإمام هو الذي قرّر، سنة 1982، تمديد الحرب ضد العراق فيما كانت إيران تدحر القوات العدوّة إلى داخل حدودها. حول هذا الموضوع صرّح الشيخ هاشمي رفسنجاني في مواجهة الانتقادات التي كانت تتّهمه بتحديد هذا النزاع، أن آية اللّه الخميني هو الذي أخذ هذا القرار، في آخر المآل. أخيراً، نُفّذت تحت إشرافه المباشر سياسة الصراع ضد أعداء الداخل السياسيين.

مع ذلك، اهتمّ آية اللّه الخميني قليلاً بتحديد مختلف سياسات النظام وتطبيقها، ولولا ذلك لكان هذا الأمر من شأنه أن يجعله في الحقيقة مُكرهاً على تفضيل حزب على آخر. إذاً، استخدم الخميني نفوذه لفضّ الخلافات بين مختلف الأحزاب. فغالباً ما كانت هذه الأخيرة تطلب منه البتّ في النزاعات الكثيرة التي كانت تجابهها، لكن الخميني أظهر حساً سياسياً كبيراً. ففي مواجهة التوترات القوية بين اليسار واليمين الإسلامي، قدّم دعماً لفظياً للطبقات المحرومة ولزم الصمت حين طلب منه أقرب معاونيه، مثل الشيخ هاشمي رفسنجاني، أن يتخذ موقفاً من الإصلاحات البنيوية لصالح المحرومين. حسب الظروف وغاياتها، كان آية اللّه الخميني يقدِّم إذاً أو يؤخِّر هذا التيار أو ذاك، غالباً لأسباب

تكتيكية، من دون أن يحسم نهائياً لصالح أي من التيارات، الأمر الذي سمح له، من وجه آخر، بالمحافظة على صورته كمرشد معصوم من الخطأ.

في الواقع، قامت كل سياسته على ضرورة تعزيز النظام بالحفاظ على الحماسة الثورية، مع السعي للحفاظ على وحدة معينة بين الأحزاب، وتطوير المؤسسات. كان الخميني يتخوّف كثيراً من الانقسامات، من الطابع الهدّام بالقوة لكثرة التيارات، ربما محتفظاً بذاكرته إلى أي حدّ كانت الانقسامات قد أضعفت الحركة الدينية خلال ثورة سنة 1906 الدستورية، حين سمحت للتيارات الفكرية والعلمانية بإبعاد علماء الدين عن المسرح السياسي. أمام خطر «التشرذم» هذا، سعى إلى تعزيز هيمنة النظام على المؤسسات، حين قام بتطهيرات إيديولوجية في الوزارات وفي الجيش النظامي (مقابل أجهزة عسكرية «إسلامية» مثل حراس الثورة وقوات التعبئة). كما حرص على تعزيز المؤسسات الخاصة بالنظام. ولهذا، سعى إلى استمرار وظيفة المرشد من خلال إقامة مجلس الخبراء الذي كان يتعيّن عليه اختيار خلفه. كذلك وضع في المقام الأول صلاة الجمعة بصفتها وسيلة دعاية سياسية، وعيّن أئمة الجمعة، الأئمة المكلّفين بإقامة هذه الصلوات في كل المدن. كما أنه حاول، دائماً بهدف توطيد مؤسسات النظام، تجنّب دمج محاكم الثورة الإسلامية في الجهاز القضائي، للنظر في مخالفات النظام الأخلاقي الإسلامي. ثم، حين اقتنع بأن

الجهاز القضائي قد تأسلم بشكل كافٍ، بفضل اعتماد قانون جزائي إسلامي، سنة 1982، وافق أخيراً على هذا الدمج سنة 1984.

غير أن هذا التصميم على الحدّ من التوترات الداخلية لم يكن كافياً. فعلى مدى تلك السنوات، دارت مجابهة كبرى بين اليمين التقليدي المؤيد للقطاع الخاص وبين اليسار الأكثر دولنة والمنادي بالمزيد من العدالة الاجتماعية. آنذاك، كان اليسار مؤيداً أيضاً لفرض نظام إسلامي راديكالي في إيران (هكذا فرض أعضاؤه «الثورة الثقافية» في الجامعات) ولتصدير الثورة، ملتحقاً بمواقف حزب اللّه. والحال، كان اليمين التقليدي، بدوره، معارضاً على نحو تناقضي لرقابة اجتماعية مفرطة على صعيد الأخلاق الإسلامية، رافضاً تجاوز السلطة السياسية في المجال الخاص باسم الحقوق المقدّسة للعائلة. في هذا النزاع، برهن البرلمان على قدرة فعل لا يمكن إنكارها. فقد حصل سنة 1983، مثلاً، على استقالة عدة وزراء محافظين[10]، كان بعضهم من أعضاء الحُجَّتية. غير أن اليمين التقليدي عرف أيضاً كيف يعبّيء وسائل عمل فعّالة. فضلاً عن مجلس الحراس، استند إلى الرئيس علي خامنئي (1981-1989)، وإلى شبكة أئمة صلاة الجمعة

(10) كانت حكومة مير حسين موسوي الأولى ائتلافاً مكوّناً من أعضاء الحزبين.

وكذلك إلى الصحف مثل كيهان، اليومية القريبة من أكثر تيارات النظام تطرّفاً. بفضل هذه الركائز، شنّ سنة 1984 حملة على حكومة مير حسين موسوي، وتوجّب سنة 1985 تدخّل الخميني حتى لا يُقال رئيس الحكومة موسوي[11].

ظهور يمين براغماتيكي

ظهرت قوة سياسية جديدة على إيقاع هبوب البارقة الثورية. فمنذ نهاية الثمانينيات، حاول فريق متحلّق حول الشيخ هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان آنذاك، وعلي أكبر ولايتي، وزير الخارجية، تطبيع الدبلوماسية الإيرانية. هذه المحاولات أدّت إلى الفصل الذي لا يصدَّق من فصول المفاوضات السرية مع الولايات المتحدة (إيران غيت)[12] وكذلك إلى المبادرات الرامية إلى تحرير الرهائن الغربيين

---

(11) مع ذلك كان مير حسين موسوي قد اعتمد سياسة توجيهية جداً، أملتها الظروف قبل كل شيء (الحرب مع العراق). في المقابل، كان من الواضح أن البرلمان أكثر تطلباً على الصعيد الإيديولوجي إذ كان يطالب بسياسة «يسارية».

(12) سنة 1986 أُميط اللثام عن المفاوضات التي جرت سرّاً بين الحكومتين الأميركية والإيرانية: كانت واشنطن قد باعت لطهران أسلحةً، حتى تحصل على إطلاق رهائن أميركيين في لبنان، وكان يُفترض بنتاج هذه المبيعات أن يُستخدم في تمويل حركة الغوّار كونترا لمحاربة حكومة نيكاراغوا.

المعتقلين في لبنان منذ سنة 1985. أخيراً، هذه السياسة ستُؤتي ثمارها بانتهاء الحرب ضد العراق وإطلاق سراح آخر الرهائن الفرنسيين في لبنان سنة 1988. من خلال هذه الأحداث، برز الشيخ هاشمي رفسنجاني كأنه رجل النظام الجديد القوي، ذاك الذي كان قادراً على أن يفرض على الإمام الخميني نهاية حرب، كان هذا الأخير قد أقسم على المضي بها حتى النهاية. توطّدت هذه النزعة مع انتخاب حجة الإسلام الشيخ هاشمي رفسنجاني نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية سنة 1989. عندها أخلى الفريق الحكومي القريب من اليسار الإسلامي الساحة لحكومة تكنوقراطيين، أعلنت عزمها على إعطاء الأولوية للإعمار ولَبرلة الاقتصاد. بموازاة ذلك، حافظت الحكومة على البوصلة البراغماتيكية في موضوع العلاقات الخارجية، مستأنفة العلاقات مع أوروبا. على الصعيد الداخلي، أخيراً، قامت سياسة حرية نسبية، سمحت بانفراج على صعيد الأخلاق الإسلامية وببداية انفتاح ما على الصعيد الثقافي. إنها الحقبة التي صار فيها الشيخ هاشمي رفسنجاني مشهوراً في إيران حين نادى بتطوير ممارسة الصيغة (المتعة؛ الزواج الشيعي المؤقت)، خصوصاً لدى الشبان، تسهيلاً لحياتهم الجنسية. صارت الرقابات على اللباس الإسلامي للنساء أقل من الماضي. وكانت الحكومة تنفر من اتخاذ إجراءات قمعية في مواجهة تكاثر الهوائيات الفضائية. وبتشجيع من سيد محمد خاتمي، وزير الثقافة

آنذاك، ظهرت في الأكشاك مجلات فكرية جديدة (إيران الغد، الحوار، المجتمع السالم، الخ) والحال، حين تناولت هذه الإصدارات عدّة موضوعات عزيزة على القوميين الدينيين (الإسلام والديمقراطية والعلمانية، الخ) إنما لعبت دوراً مهماً في السجال السياسي الداخلي.

كان وصول هذه القوة الجديدة نتيجة لحظِ فشل السياسة الراديكالية التي اعتُمِدت في الثمانينيات. لا شك أن هذه الأخيرة كانت فعّالة لتوطيد تلاحم القوى الثورية. إلّا أن مواصلة هذه السياسة، لا سيما سياسة الحرب مع العراق، كان يخشى منها إغراق البلد في أزمة اقتصادية وسياسية، كان يمكنها أن تُطيح بالنظام. زد على ذلك أن نهاية الاتحاد السوفياتي كانت بكل وضوح قد ألحقت الضرر بشرعية اليسار الإسلامي ووضعت على المحك خياراته الاقتصادية. أمام أفق كهذا، انتصر أنصار البراغماتية على صعيد السياسة الخارجية والليبرالية الاقتصادية. كما كانت هذه التطورات السياسية متطابقة مع الحركات الاجتماعية. إجمالاً كان السكان الإيرانيون منهكين. فقد تطاولت كل المصاعب وجرى تأجيل مختلف التطلعات إلى الغد، في انتظار مستقبل أفضل. والحال كان الملحظ العام، آنئذ، عدم وجود مخرج للوضع الراهن.

في هذه الظروف، ساند قسم كبير من السكان أو نظر بعين الرضى إلى وصول الشيخ هاشمي رفسنجاني إلى السلطة. هذا

كان حال الطبقات الميسورة والطبقات المتوسطة العليا بنحو خاص. بموازاة ذلك، صار من الصعب أيضاً، وأكثر فأكثر، على الخطاب الثوري المتطرّف أن يمرّ على الطبقات الأكثر حرماناً. مع ذلك، وعلى الرغم من هذا المحيط السياسي المؤاتي، لم تتمكن أبداً المجموعة الملتفّة حول الرئيس من التوصل إلى أن تكوّن لنفسها قاعدة شعبية حقيقية.

منذ بداية ولاية الشيخ هاشمي رفسنجاني، أثار برنامج الحكومة في الواقع عدة اعتراضات. فاليسار الإسلامي أطلق، من خلال نوّابه في البرلمان (حيث كان لا يزال يحتفظ بالأكثرية) أو من خلال جريدة سلام، وكذلك حزب اللّه، «سهاماً حمراء» على البرنامج الاقتصادي لليمين البراغماتيكي، الذي كان قائماً على بداية خوصصة، وطعنوا بتوحيد نظام الصرف وخفض المساعدات وارتفاع الضغط الضريبي. كما أن هذه الحركات ذاتها عارضت بوضوح شديد سياسة الشيخ هاشمي رفسنجاني الخارجية القائمة على التهدئة. بموازاة ذلك، وفي مواجهة تلطيف النظام الأخلاقي الإسلامي (التخفيف من الرقابة على الملابس ولا سيما ملابس النساء)، وانفتاح ثقافي وسياسي معين (أعضاء الحركة لأجل الحرية في إيران MLI، المحبوسون في حزيران/يونيو سنة 1990 بسبب كتابة «رسالة مفتوحة» تندّد بطغيان النظام، جرى إطلاق سبيلهم في خريف 1991)، هاجم اليمين

التقليدي واليسار الإسلامي، من خلال نوابهم في البرلمان، وكذلك حزب اللّه، ما كانوا يعتبرونه انتهاكاً لقيم الثورة.

ثم إن العطب أصاب الحكومة بسبب الصعود القوي لليمين التقليدي، فقد أحرز هذا الأخير في الانتخابات التشريعية سنة 1992 انتصاراً. ثم خلال الاقتراع الرئاسي سنة 1993 الذي شهد إعادة انتخاب هـ. رفسنجاني، كان أحد مرشحي اليمين التقليدي، أحمد توكلي[13]، هو الذي ظهر أنه المنافس الأكثر خطورة على الرئيس المنتهية ولايته (23,4% من الأصوات، مقابل 62% للشيخ هاشمي رفسنجاني)، حتى إنه حصل على أكثرية الأصوات في بعض المناطق، مثل كردستان. إن نتائج كهذه، متصلة إلى حدٍّ كبير بتصميم الأهالي على الاقتراع ضد الشيخ هاشمي رفسنجاني، نظراً لتفاقم الأزمة الاقتصادية، عزّزت اليمين التقليدي. منذئذ، سعى هذا الأخير إلى تقديم دعم عصيب إلى الشيخ هاشمي رفسنجاني. فحاول بنحو خاص الحدَّ من اتساع سياسة اللَّبْرلة الاقتصادية الجارية. في الحقيقة، كان اليمين التقليدي مؤيداً، بصورة مسبقة، للإجراءات المتخذة. غير أن الاستياء الشعبي من السياسة الاقتصادية، لا سيما تصاعد التضخم في بداية التسعينيات، ثم قرار خفض الاستيراد للتعويض عن الدَّين

---

(13) وزير العمل في حكومة مير حسين موسوي الأولى، كان ينتمي إلى أعضاء الحكومة الذين كان يتوجّب عليهم أن يستقيلوا سنة 1983.

الخارجي[14]، قاده بالأحرى إلى أن يجعل من نفسه محامياً عن الاستياء الشعبي. إلى ذلك، فإن علاقات اليمين التقليدي مع البازار قادته أيضاً إلى معارضة كل الإجراءات التي من شأنها تهديد مصالح البازار. إن هذا التحالف هو الذي يفسّر ربما، من وجه آخر، اقتراع التحدي سنة 1993 إزاء محمد نوربخش، وزير الاقتصاد السابق، ضد الشيخ هاشمي رفسنجاني، بعدما كان هذا قد أعلن بنحو خاص نيّته رفع الضرائب التي يدفعها البازار. على كل حال، أدّت هذه الانتقادات، على خلفية مصاعب اقتصادية، إلى جعل الشيخ هاشمي رفسنجاني يُقلع عن سياسته في اللبرلة الاقتصادية، وحتى على الرجوع إلى اقتصاد أكثر تمركزاً.

ثم إن «اليمين التقليدي»، بدفع من المرشد الجديد علي خامنئي، عارض بشدّة أيضاً المحاولات الخجولة للحكومة في إرفاق مسار اللبرلة الاقتصادية بانفتاح ثقافي واجتماعي. فعلي خامنئي، الذي صار واحداً من الزعماء السياسيين لليمين التقليدي ولحزب الله، أقام علاقات معقّدة مع اليمين البراغماتيكي. وبنحو خاص، شنّ المرشد حَملةً على العدوان الثقافي للغرب (تهاجم فرهنگي غرب). وضغط البرلمان

(14) شهدت إيران سنة 1993 مشاكل تسديد دينها الخارجي (المرتبط بالعبء المتزايد للدين على المدى القصير). هذه التأخيرات في التسديد جرت تصفيتها كلها في السنوات التالية.

لأجل التوصل إلى إقالة وزير الثقافة، حجة الإسلام سيد محمد خاتمي سنة 1993، المتّهم آنذاك بأنه ليبرالي جداً. كما صوّت المجلس سنة 1994 على قانون يمنع الهوائيات الفضائية. مجدّداً، هذه الانتقادات المتواصلة أرغمت الحكومة على «المُخاتلة»، فجعلت مراحل تراخي الرقابات على صعيد الأخلاق الإسلامية متناسبة مع «أصعب» الحقبات. أخيراً، انتقدت معظم القوى المعارضة بشدّة سياسة تطبيع علاقات إيران الخارجية. فقد عارض اليسار الإسلامي، بدوره، استئناف العلاقات مع العربية السعودية سنة 1993. وفي شباط/فبراير سنة 1997، أعلنت مؤسسة مرتبطة بحزب اللّه أنها تزيد المكافأة المخصّصة لاغتيال الكاتب سلمان رشدي، المحكوم عليه بفتوى منذ سنة 1989. إن هذه المواقف المتّخذة، التي كانت غالباً تكتيكية بحتة، حالت مع ذلك دون تمكين إيران من الاستئناف الكامل للعبة السياسية الدولية، وحكمت عليها بأن تبقى دولة منبوذة.

الواقع أن الدعم السياسي الوحيد للشيخ هاشمي رفسنجاني جاءه من اليسار الإسلامي: فقد قام هذا بتغيير تكتيكي، إذ صار حليفاً موضوعياً لليمين البراغماتيكي وللشيخ هاشمي رفسنجاني. ومع مواصلته للنقد القاسي لسياسة اللبرلة الاقتصادية، ساند معسكر الشيخ هاشمي رفسنجاني ضد اليمين «التقليدي» حين أيّد سياسة الحكومة في الانفتاح الثقافي وتلطيف النظام الأخلاقي الإسلامي.

أية محصّلة تُجنى من «سنوات رفسنجاني» هذه؟ في إيران، غالباً ما يكون التشخيص قاسياً في هذا الموضوع. لم ينجح الشيخ هاشمي رفسنجاني في لبرلة الاقتصاد. والاستياء الشعبي من المؤثرات الجانبية لهذه السياسة (التضخم، وتقليص الواردات) كان كبيراً. ولم يحصل الشيخ هاشمي رفسنجاني على الإقلاع عن المراقبات في موضوع الأخلاق الإسلامية. أخيراً، ظلّت سياسة التطبيع الخارجية غير مكتملة. مع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن إيران، في عهده، تخلّت عن المسار الراديكالي للثمانينيات. ففي غضون هذه الحقبة، لم يشهد النظام أية أزمة حقيقية، سواء على صعيد السياسة الداخلية أم على صعيد العلاقات مع الخارج. ولقد قيَّم المجتمع الإيراني تلطيف الرقابة الشديدة للنظام الأخلاقي. وفي نهاية المطاف، هذه الحقبة من الاستقرار هي التي مهّدت الميدان أمام الحقبة الإصلاحية. وكذلك، في ظل رئاسة رفسنجاني جرت متابعة سياسات التنمية الريفية (القائمة على توطيد البنى التحتية) والتعليمية (التي سمحت، خيراً أم شراً، بزيادة عدد الأطفال في المدارس وعدد الطلاب). كما اتّسمت هذه السنوات بفتح سجال سياسي وفكري حقيقي، حتى وإن كان هذا السجال لم يتخطَّ أبداً الحدود التي يسمح بها النظام. ففي خلال الحقبة المتناقضة جداً، لم يؤدِّ، إذاً، الاستقرار الداخلي والخارجي لإيران، والانفتاح السياسي

والثقافي الخجول، إلى تعزيز القاعدة الشعبية للحكومة، بل سهّل بالأحرى صعود المطالبة بانفتاح سياسي للنظام.

حركة 22 خُرداد

بيد أن الصراع السياسي بلغ وتيرة جديدة مع انتخاب سيد محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية سنة 1997. وكان اليسار الإسلامي قد أجرى تعديلاً جذرياً على الصعيد الإيديولوجي في منتصف التسعينيات، بدءاً بالمطالبة بإقامة مجتمع مدني حقيقي وإقامة ديمقراطية ودولة حقوقية في الجمهورية الإسلامية. هذا البرنامج استأنفه عضو هذا الحزب، وزير الثقافة السابق، حجّة الإسلام سيد محمد خاتمي، خلال حملة الانتخابات الرئاسية سنة 1997، التي قادته إلى انتصار مدهش، مع نسبة حوالى 70% من الأصوات، من معدل مشاركة فاق 80%. وسينتخب خاتمي مجدداً على نحو رائع سنة 2001 وسيغادر الرئاسة، في نهاية ولايته سنة 2005.

أثار وصول سيد محمد خاتمي إلى الحكم صراعاً سياسياً بلا هوادة، بين الإصلاحيين والمحافظين. والحال فإن حركة 22 خُرداد[15]، التي كانت تضم الأحزاب القريبة من اليسار

(15) بما أن 22 خُرداد كان تاريخ الانتخاب الأول لسيد محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، فقد أعطي اسم حركة 22 خرداد للمعسكر الإصلاحي. خرداد الشهر الثالث في التقويم الفارسي.

المساندة لسيد محمد خاتمي، اصطدمت بمعارضة ائتلاف محافظ، قوامه كل أولئك الذين كانوا يرفضون إعادة النظر بالطبيعة الإسلامية للنظام والذين كانوا يدافعون عن التصور الإلّهي لولاية الفقيه. نجد في طيف المعارضة هذا متطرّفين يناضلون لأجل الدفاع الصارم عن هذه الرموز، كما نجد أيضاً محافظين أكثر اعتدالاً. كان هؤلاء الأخيرون مستعدين للتدليل على واقعية، ولقبول انفتاح سياسي معين؛ لكنهم لم يكونوا متخوّفين من التهديدات التي كانت تشكّلها الحركة الإصلاحية بالنسبة إلى طبيعة النظام الإسلامي ذاتها. إلى ذلك، كان هذا الطيف المحافظ يملك، للنضال السياسي ضد المحافظين، عدداً معيناً من ركائز قوية جداً، نظراً لبنية الجمهورية الإسلامية المؤسسية المعقّدة جداً. ففي فترة أولى، شنّ البرلمان الخامس (1996-2000) ـ الذي يسيطر عليه اليمين التقليدي ـ، والمرشد والجهاز القضائي (القريب من حزب اللّه)، حرب استنزاف ضد الحكومة الإصلاحية، معارضين مواصلة سيد محمد خاتمي سياسة التطبيع الخارجية (رافضين بنحو خاص محاولات التقارب مع الولايات المتحدة) ومعارضين أيضاً سياسة الانفتاح الثقافي التي كان وزير الثقافة ينتهجها آنذاك، اللّه مهاجراني(16). واغتالت

(16) أمام الانتقادات المتواصلة من جانب المحافظين، انتهى الأمر بهذا الأخير إلى الاستقالة سنة 2000.

مجموعات متطرفة منتمية إلى الأجهزة السرية عدة مثقفين، في إطار مخطط حقيقي لترهيب أنصار الانفتاح[17].

بعد الانتصار الكبير للإصلاحيين في انتخابات سنة 2000 التشريعية، تكثّف الصراع واشتدّ. فالمرشد علي خامنئي، الذي كان قد بدا أنه يتّخذ موقفاً محايداً نسبياً بعد انتخاب سيد محمد خاتمي، سرعان ما تبدّى (لا سيما بعد انتخاب البرلمان السادس) منحازاً جداً إلى المحافظين، ولا يتردّد في التدخل مباشرة. حتى إنه خلال صيف سنة 2000 منع البرلمان من النظر في قانون جديد حول حرية الصحافة. تقريباً لم يتدخل أبداً لصالح الإصلاحيين في هذا الصراع السياسي. وفي عام 2004، أمر بإجراء الانتخابات التشريعية فيما قام مجلس صيانة الدستور بشطب معظم المرشحين الإصلاحيين. كما مارس هذا المجلس وكذلك مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، الذي يسيطر عليه المحافظون، سياسة عرقلة مبرمجة في مواجهة السياسات التي اقترحها الإصلاحيون. واستعمل مجلس صيانة الدستور حقّه في النقض على معظم الإصلاحات الرامية إلى لبرلة النظام، مثل القوانين الهادفة إلى تحديد دقيق لمفهوم «الجريمة

---

(17) أنظر رسم سعيد إمامي، عضو الأجهزة السرية وأحد منفّذي هذا المخطط، الذي رسمه:

C. DE BELLAIGUE, in *the Rose Garden of the Martyrs. A Memoir of Iran*, Harper Collins, 2004, p. 232-244.

السياسية» وذلك لتبيان حال السجناء السياسيين.

حتى في المجال الاقتصادي، حيث كان هناك إجماع بين مختلف الأطياف والأحزاب على ضرورة الليبرالية وانفتاح الاقتصاد، بذل مجلس صيانة الدستور قصاراه لكبح تطبيق التشريعات المقترحة. وهكذا، لزم قرابة العامين لاعتماد القانون الجديد حول الاستثمار الأجنبي. استفادت سياسة مجلس صيانة الدستور المعارضة من مساعدة مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، الذي أصدر، إجمالاً ومنهجياً، أحكاماً لصالحها. إلى ذلك، كان التلفزيون قد تبنّى دائماً، وبطريقة شبه كاريكاتورية، «رؤية» محافظة جداً في برامجه التي تتناول السياسة الداخلية أو الخارجية. أخيراً، إن رقابة المحافظين للأجهزة القضائية، لجيش حرس الثورة وللميليشيات التابعة لحزب الله، سمحت لهم بممارسة سياسة قمعية ترمي إلى إلغاء كل المساندات لسيد محمد خاتمي. ثم طاولت الصحف الإصلاحية، من خلال عمل السلطة القضائية، موجة رقابة غير مسبوقة، اعتباراً من العام 2000، أدّت إلى إغلاق نحو مئة من الجرائد والدوريات الأسبوعية والمجلات، وكذلك إلى توقيف مثقفين وصحافيين كثيرين. كما جرى استهداف الطلاب، وهم في أغلبيتهم مؤيدون للإصلاحيين، كما تشهد على ذلك الهجمات ضد عدة جامعات سنة 1999، وكذلك اعتقال عدة قادة للنقابة الإصلاحية الرئيسية دفتر تحكيم وحدت (مكتب توطيد

الوحدة) لاحقاً. إلى ذلك، سُجن معظم قادة مجموعة المعارضين الشرعية (أو شبه الشرعية) الوحيدة، ملّي ـ مذهبي (القوميين الدينيين). إن هذه الأعمال القمعية أضعفت مباشرة دعائم الإصلاحيين.

إن هذه السياسة الاعتراضية المبرمجة أضعفت شعبية سيد محمد خاتمي شيئاً فشيئاً. كان انتخابه «ثمرة» التحديث الاجتماعي الذي عرفته إيران منذ الثورة. فهذه الدينامية، وبنحو أخص، الوزن متزايد الأهمية للشبان وللنساء كمجموعات اجتماعية، كانا مفتاح انتصاره. إذ كان سيد محمد خاتمي يشدِّد على ضرورة مصالحة الإسلام والديمقراطية، الأمر الذي كان مطابقاً للرغبة العميقة لدى أغلبية الإيرانيين في وضع حدّ لنظام سياسي يمارس التعسّف ويرفض تقديم حسابات. كما كانت قد وُضعت في المقدمة ضرورة قيام دولة حقوقية، مما كان يعني بالنسبة إلى الإيرانيين إقامة نظام أحكام تُطبَّق على الجميع وتدافع عن الحريات الفردية. أخيراً، فُهمت إرادة بناء مجتمع مدني بوصفها ضرورة بناء مجال عام. والحال، فإن سلبية سيد محمد خاتمي، وبدرجة أقل سلبية البرلمان أمام الهجمات التي كان عرضةً لها، أضعفت شرعية الحركة الإصلاحية ذاتها.

مع ذلك، كان الرئيس الجديد قد بدأ ولايته مبرهناً على نضالية معينة في تشديده على اعتقال مرتكبي الاغتيالات المتسلسلة (قتلهاي زنجيره اى)، ثم في تمكّنه من إقالة وزير

الأجهزة السرّية. كان سيد محمد خاتمي يحظى بدعم العمل التطوعي للصحافة الإصلاحية التي كانت تستطلع تلك الجرائم، مثيرة كثيراً من الأمل لدى الأهالي. لكن سيد محمد خاتمي أظهر لاحقاً كثيراً من الاعتدال في ردوده على محاولات المحافظين الكثيرة لضرب الاستقرار. ربما كانت حركة 22 خرداد وبنحو أخص رئيس الجمهورية، يخشيان، لو ردّا، من استثارة انقلاب عسكري (وهو خطر جرى ذكره مراراً) وحتى من حرب أهلية. مع ذلك، من الواضح في نظر الكثيرين من الإيرانيين أو من المراقبين أن سيد محمد خاتمي كان يمكنه أن يكون أكثر قتالية، نظراً للقاعدة الشعبية التي كان يتمتّع بها ولهوامش المناورات التي كان الدستور يمنحها له.

إن الدعائم والركائز التي يحظى بها سيد محمد خاتمي في المجتمع ذَوَت إذاً شيئاً فشيئاً. فقد حصل انشقاق في النقابة الطالبية، دفتر تحكيم وحدت، بين أنصار القطيعة مع النظام وأولئك الذين يريدون العمل في نطاق المؤسسات القائمة. بنحو أعمّ، أخذت أكثرية عريضة من الطلبة، ومن المثقفين أو المعارضين السياسيين تبتعد تدريجياً من الحركة الإصلاحية. وكان الأهالي، إلى حدٍّ كبير، ينظرون بعين الرضى إلى التجربة الإصلاحية؛ لكنهم عادوا إلى موقفهم التقليدي، الابتعاد من المجال السياسي. ثمّة عنصر سياسي هام هو أن الأهالي كانوا خائبين من موقف سيد محمد خاتمي السلبي،

على قدر ما كانوا ينتظرون منه أن يضطلع بدور قائدٍ جديد، إن هذا الانتظار لـ «بطل» يعكس بلا ريب واقع استمرار المجتمع الإيراني محكوماً في عدّة مجالات وعلى الرغم من تحولات لا يمكن إنكارها، بترسيمات تقليدية نسبياً. ومما له دلالته، في هذا الموضوع، إعلان شيرين عبادي تماماً بعد نيلها جائزة نوبل للسلام، أن «عبادة البطل قد كانت مؤاتية دوماً لتأخر إيران. . .».

لا شك أن خطأ الإصلاحيين الأول (وربما الأخطر) كان رفض تحالف ما مع الرئيس السابق رفسنجاني. فتحالف كهذا كان يسير على منطق معيّن. إذ كان اليمين التقليدي قد اقترب كثيراً من اليسار الإسلامي في التسعينيات. وكان سيد محمد خاتمي مدعوماً بفعالية كبيرة من اليمين التحديثي إبّان انتخابات سنة 1997 الرئاسية، حتى إن رئيس بلدية طهران، غ. كرباسشي قد لعب دوراً حاسماً في الحملة[18]. وكان في مستطاع الشيخ هاشمي رفسنجاني أن يضطلع بدور أساسي لدى الإصلاحيين، نظراً لخبرته في المجال الاقتصادي وخصوصاً بفضل تأثيره في الأوساط المحافظة. غير أن

(18) ناهيك عن أن هذا الدور الفعّال جداً في نجاح سيد محمد خاتمي هو الذي سيقود بعد عام اليمين التقليدي وحزب الله إلى الحكم على غ. كرباسشي بتهمة الفساد وعقوبته بالحبس لسنتين، ولعشر سنوات يُحرم فيها من حقوقه المدنية.

الإصلاحيين رفضوا أن يندرج الرئيس السابق في صفوفهم كمرشح للنيابة إبّان الانتخابات التشريعية لسنة 2000. كان هذا الرفض قد سبقته حملة صحفيّة عنيفة بنحو خاص، لا سيما من خلال الصحافي أكبر غاندجي، الذي انتقد المحصّلة الرئاسية لهاشمي رفسنجاني (متّهماً إياه بأنه أراد مواصلة الحرب ضد العراق وخاصة بأنه أمر بمسلسل اغتيالات المثقفين سنة 1998). عندها تقدّم الشيخ هاشمي رفسنجاني كمرشح للمعسكر المحافظ ومُني بهزيمة موجعة. بناء على ذلك انحاز هذا الأخير إلى المحافظين وعمل كل ما بوسعه لكبح عمل الحكومة والبرلمان[19]، إذ كان قد بقي واحداً من أكثر شخصيات النظام نفوذاً، وكان يملك إمكانات عمل كبيرة في مجالي التشريع والتنفيذ بصفته رئيساً لمجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام.

ثمّة خطأ ثانٍ، مرتبط بالأول، هو التشديد على الإصلاحات السياسية على حساب الإصلاحات الاقتصادية. فالإصلاحيون إذ جعلوا السجال في المجال السياسي إنما دفعوا المحافظين إلى الشعور بالخطر مباشرة، وهذا في الوقت الذي كان فيه عدد من المثقفين الإصلاحيين يضعون

---

(19) غير أن شخصيات هامة من اليمين البراغماتيكي بقيت في الفريق الحكومي، مثل م. نوربخش، حاكم مصرف إيران المركزي من 1995 إلى 2003.

على المحك مباشرة العلاقة بين الدّين والمجال العام. ربّما كان فعّالاً أكثر، بلا شك، إطلاق إصلاحات على الصعيد الاقتصادي. فمن جهة، لا شك في أن إجراءات اقتصادية لم يكن من شأنها إثارة ردود فعل شديدة من جانب المحافظين. ومن جهة ثانية، كان ممكناً بلا ريب وضع مشروع سياسي يتضمّن القوى المحافظة، لا سيما أنصار الشيخ هاشمي رفسنجاني. وكان من شأن إصلاحات كهذه إضعاف الوزن الاقتصادي لمختلف المجموعات الاجتماعية التي كانت تستفيد من عدّة ريوع وتدعم المحافظين مالياً. وكان من شأن ذلك، بنحو خاص، أن يسمح بتوزيع مختلف للسلطة الاقتصادية، خصوصاً لصالح المقاولين الحقيقيين في القطاع الخاص، وبذلك يتوسّع الدعم الشعبي للحركة الإصلاحية. لقد كانت المشكلة أن إصلاحيين كثيرين كانوا يستفيدون أيضاً من هذا الاقتصاد الرّيعي...

لا بدّ من الاعتراف أن حركة 22 خرداد قد أطلقت حقاً إصلاحات كبيرة، أسهمت في لبرلة الاقتصاد وانفتاحه. عملياً، خلال هذه الحقبة، لم يقم أي اقتصاد نفطي آخر في العالم بمثل هذه الإجراءات البنيوية. غير أن هذه الإصلاحات لم تذهب بعيداً كفاية، خصوصاً على صعيد التخصيصات، لكي تتمكّن من أن يكون لها تأثيرها في النظام السياسي، فتعدّل بنحو خاص زبائن النظام وتستند أكثر إلى الطبقة الوسطى المثقّفة. ومن جهة أخرى، اعتمد الإصلاحيون أيضاً

سياسات ترمي إلى الانقضاض المباشر على شبكات المحافظين الاقتصادية. فتحت تأثير البرلمان، الذي كان قد صوّت على مشروع قانون في هذا الاتجاه سنة 2002، أنشئت في سنة 2004 وزارة للرّفاه والحماية الاجتماعية. كان يُفترض بهذه الوزارة إقامة نظام واحد، يوحّد سياسات التأمين والحماية والمساعدة الاجتماعية، وتالياً تنسيق عمل المؤسسات الدينية في هذه المجالات. أثار هذا المشروع معارضة شديدة من جانب الأوساط المحافظة. زد على ذلك أن كل إجراءات البرلمان الرامية إلى مراقبة المؤسسات الدينية جرى تجميدها من قبل مجلس صيانة الدستور أو أيضاً بتدخل المرشد. حتى إن هذا الأخير أعفى، في بداية سنة 2004، من الضرائب أكبر سبع مؤسسات، على الرغم من قانون أقرّه البرلمان يفرض ضرائب على هذه المنظمات. أخيراً، لفت مصرف إيران المركزي إلى الفساد الذي يلغّم بعض الصناديق المالية الإسلامية، وإلى كونها تمارس الفائدة من دون إعلان. لكن هذه الصناديق واصلت عملها.

عملياً، لم تنجح عشيرة الخاتميين في تهديد المحافظين على الصعيد الاقتصادي لسببين. فمن جهة، كانت الإجراءات المقترحة شديدة العزلة. ربما كان ينبغي أن تندرج في سياسة أكثر طموحاً لإضفاء الليبرالية على الاقتصاد. ومن جهة ثانية، غالباً ما تنازل الإصلاحيون كثيراً على صعيد موازين القوى.

كما تفكّكت الحركة الإصلاحية بسبب عدد معين من

التناقضات الداخلية التي جرّها إهمالها في غمرة الانتصار. كان التناقض الأول هو ذلك القائم بين الأهداف المُعلنة للحركة الإصلاحية، مثل «مجتمع مدني»، و«ديمقراطية دينية» أو «دولة حقوقية»، وغياب إجراءات ملموسة ترمي إلى بلوغ الأهداف هذه. والحال، فإن مجمل التجميدات المؤسسية المذكورة آنفاً، المضافة إلى معارضة المعسكر المحافظ الحازمة، فتحت الباب أمام التوقع بأن المجابهة السياسية لا يمكن ربحها بذكر مبادىء كبرى، بل بسلسلة أفعال ملموسة. حتى وإن أمكن فهمُ المصاعب التي كان يواجهها المعسكر الإصلاحي في تحديد كل هذه الإجراءات بالتفصيل، فإن هذه المسألة لم يجرِ تناولها حقاً خلال الحملة الرئاسية الأولى سنة 1997.

وأما التناقض الثاني، المرتبط أيضاً بالأول، فهو كون سيد محمد خاتمي اختار دوماً الحفاظ على النظام الإسلامي رغم نجاحه في اجتذاب شريحة كبيرة من الناخبين المعارضين لهذا النظام. لقد كان من الخطأ الظن أن خليفة الشيخ هاشمي رفسنجاني كان يرغب في تغيير راديكالي لخيارات النظام الإيديولوجية الرئيسية. فكون ترشيحه قد حظي بموافقة مجلس صيانة الدستور، يعني تماماً أن هذا المرشّح كان قابلاً بالأسس الإيديولوجية للجمهورية الإسلامية. لقد كانت فكرته أن إطار الجمهورية الإسلامية كان يسمح بمصالحة الديمقراطية والإيديولوجيا الإسلامية. في هذه الظروف، لم

يكن وارداً حصول قطيعة أو مجابهة. لم يكن هذا التناقض قابلاً للتبرير، وأدرك الأهالي شيئاً فشيئاً أن آمالهم بتغيير سريع قد خابت وباءت بالفشل.

مع ذلك، وكما فعل إيرانيون كثيرون، أيمكن اتهام سيد محمد خاتمي بأنه كان فقط «الوجه الباسم» للنظام حتى يمدِّد بقاءه؟ كما هو الحال غالباً في إيران، الجواب هو «نعم» و«لا». نعم، كما رأينا، لأن سيد محمد خاتمي كان في كل الأحوال مجرّد نتائج للجمهورية الإسلامية. لكن، في موازاة ذلك، حين برهن على مثالية نستكشفها غالباً في حراك اليسار الإسلامي، إنما كان يعتقد بصدق، وبلا ريب، أن في الإمكان جعل الجمهورية الإسلامية أكثر ديمقراطية.

نظراً لرغبة شريحة كبرى من الأهالي في التغيير، من المؤكّد أن هذه الشريحة «أرادت التصديق» أن سيد محمد خاتمي قد يجعل النظام يتطوّر. هناك عناصر خاصة بالثقافة الإيرانية سهّلت أيضاً هذه المشاركة الشعبية. الواقع أن الالتباس والخطب ذات النصف ـ كلمة، غالباً ما تُفضّل فيها على الخطابات المباشرة. كذلك، هناك صعوبة حقيقية لمحاربة الواقع مباشرة وتُفضِّل دوماً مقاربة غير مباشرة. هذه الخواص تُفسَّر، بين تفسيرات أخرى، بحقبات الطغيان الطويلة التي شهدتها إيران، والتي كان الكلام المتحرِّر جداً، في خلالها، يمكنه أن يكون خطيراً جداً. كذلك، لهذه السمات الثقافية بُعد ديني، ما دام الشيعة المضطهدون غالباً

قد تعوّدوا على ممارسة التقية (الكتمان). عندئذ نفهم على نحو أفضل، نمط سوء الفهم الذي قام بين الأهالي وسيد محمد خاتمي، فعلى مدى طويل ظنّ الأهالي أن سيد محمد خاتمي كان، من دون إعلان، مناصراً لقطع مع الجمهورية الإسلامية. وكان التفكير الذي كنا نسمعه في الأغلب، أن سيد محمد خاتمي كان ضد هذا النظام لكنه ما كان يستطيع قول ذلك.

كان يمكن لهذه الأخطاء الاستراتيجية، وحتى لهذه التناقضات، أن تخفّف لو كانت الحركة الإصلاحية بقيادة استراتيجيين سياسيين حقيقيين. والحال، كان الرئيس خاتمي نقيضاً لذلك. يجب أن نلحظ أن المحافظين قد عملوا على نحو يصفّي كل الشخصيات التي كان يمكنها القيام بهذا الدور، مثل عبد اللّه نوري، وزير الداخلية السابق الذي سُجن تماماً بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2000 حين كان مقدّراً له أن يصبح رئيساً للبرلمان، وبالأخص مثل سعيد هاجريان، المسؤول السابق عن الأجهزة السرّية والصانع الكبير لانتصار الإصلاحيين إبّان هذه الانتخابات، الذي صار معوقاً بعد محاولة اغتيال تعرّض لها إثر تلك الانتخابات.

إن حصيلة «السنين الإصلاحية» تكشف عدداً من العناصر الإيجابية. ففي فترة أولى، بدت هذه التجربة كأنها مرحلة ضرورية في تعلم الديمقراطية وبناء إيران ما بعد إسلامية. فقد تطابق حقاً وصول سيد محمد خاتمي إلى الحكم مع لبرلة

الكلام. إذ جرت مناقشة عدة مواضيع كانت من المحرّمات سابقاً، من خلال الصحافة أو من خلال عدة مناقشات جرى تنظيمها في الجامعات أو في الجمعيات. وكان يمكن أن يدور الأمر حول «مناقشات كبرى» مثل معنى الديمقراطية أو العلاقة بين الديني والسياسي، وكذلك حول مسائل ملموسة أكثر، مثل الطابع البدائي للتدابير المستوحاة من الشريعة أو مسألة تمديد الحرب مع العراق اعتباراً من 1982. لا ريب في أن ذلك التحرير للكلام قد عزّز الطفرات الاجتماعية الجارية. لكن مساراً كهذا دُفع ثمنه عدة اعتقالات وحبوسات لمثقفين وصحافيين. وآنذاك شاعت نكتة تقول: «الدينا حرية الكلام. المشكلة هي الحرية بعد الكلام...». مع ذلك، شكّلت هذه المرحلة في المحيط السياسي والاجتماعي الإيراني تقدُّماً سيكون من الصعب الرجوع عنه. كما أن الحركة الإصلاحية أعادت مسألة الشرعية الديمقراطية للنظام إلى مركز السجال.

إن التناقض بين دعم سيد محمد خاتمي ودعم الخميني هو، على هذا الصعيد، كشّاف لتطور المجتمع. من البيِّن تماماً أن الدعم الممنوح للإمام كان مرتبطاً بهالته، بشخصية الأب والمرشد اللذين كان يجسّدهما. مع خاتمي، تقع العلاقة بين الدولة والأهالي في سجل آخر. فلم يُعتبر سيد محمد خاتمي أبداً شخصية غير قابلة للنقد، بل اعتُبر بالأحرى كابن عم أو أخ. لقد بنى شعبيته، خطابه وأدب

سلوكه؛ لكن هذه الشعبية لم تكن، منذ البداية، دعماً أعمى. إذ كانت شرعية سيد محمد خاتمي تقوم على الشعور الشعبي الذي كان يفعّله بالتساوق مع تطور المجتمع وكان يتجاوب مع مطالبه الملموسة. ومن الطبيعي جداً أن يؤدّي فشل سيد محمد خاتمي في هذا المجال إلى إضعاف هذه الشرعية.

أخيراً، أدّت «الموجة الخاتمية» إلى احترام أكبر للحريات الفردية وللأقليات. فقد تراخى كثيراً ضغط الشرطة على النساء والشبان، حتى وإن كانت الرقابات تستأنف من حين إلى آخر، لتقول إن النظام لا يزال هنا. كذلك، كان الأخذ في الاعتبار لمشاكل الأقليات الدينية، لا سيما السنّية، أو الإثنية، إحدى النقاط الإيجابية لعمل هذه الحكومة. كان البعض يرى أن الشيخ هاشمي رفسنجاني لو كان قد بقي في الحكم، فإن هذه التحسينات كانت ستحدث أيضاً، معتبرين أن سيد محمد خاتمي لم يقُم بغير مواكبة تطوّر المجتمع. إلّا أن إطلاق حرية الكلام قد لا تكون بالتأكيد بعيدة أيضاً في ظل الشيخ هاشمي رفسنجاني.

مع ذلك، يبدو واضحاً أن التجربة الإصلاحية كانت فشلاً، نظراً لعجزها عن الوفاء بوعودها بالنسبة إلى إقامة دولة حقوقية وديمقراطية. إلى ذلك، سيكون من الصعب على الحركة الإصلاحية الخروج من هذه التجربة البائسة، بسبب الخيبة التي ولّدها لدى الأهالي. فالأهالي الذين كانوا في

أغلبيتهم العظمى قد أيّدوا، حقاً، التجربة، قد وقعوا مجدداً في موقع الابتعاد واللامبالاة بالنسبة إلى النظام.

ينبغي أخيراً الحكم على المحاولة الإصلاحية من خلال القمع الذي طاول جميع الصحافيين والطلبة أو المثقفين المقرّبين من الطيف الإصلاحي. إن المرارة عظيمة لدى عدد من المثقفين الذين يرون أن هذه المرحلة ستسمح للنظام بتحديد كل معارضيه الحقيقيين وإسكاتهم. غير أن فترة خاتمي، إذ حرّرت الكلام وأعادت مسألة شرعية النظام إلى صُلْب السجال، تبدو قادرة على ترك بصمتها على التطورات السياسية المقبلة.

عودة المحافظين

إذاً، استرجاع المحافظين للسلطة طرأ بموازاة إنهاك الحركة الإصلاحية. أولاً، إبان الانتخابات البلدية الثانية، سنة 2003، جرى انتخاب عدد معيّن من المرشحين المحافظين، خصوصاً بسبب انخفاض نسبة المشاركة (نحو 50% مقابل 64,4% في انتخابات 1999). وبنحو خاص، أحرز النجاح في بلدية طهران شخص غير معروف كثيراً، يُدعى محمود أحمدي نجاد. ثم، سنة 2004، أحرز هؤلاء المحافظون أنفسهم أكثرية المقاعد أثناء الانتخابات التشريعية (70% من المقاعد). بادىء الأمر، هذا النصر كان نتيجة تصفية 3600 مرشح إصلاحي من قبل مجلس صيانة

الدستور. في آخر المطاف، بعد تفاوض مع سيد محمد خاتمي، جرى السماح فقط لـ 1100 مرشّح مرفوض، بأن يقدّموا ترشيحاتهم. إلى ذلك، لم تتجاوز نسبة المشاركة 50%، مقابل 67,3% سنة 2000. ففي طهران، ذهب إلى صناديق الاقتراع فقط 32% من الناخبين، وكان المنتخب الأول في طهران، حداد هادل، الرئيس المقبل للبرلمان السابع، قد نال 15% من الأصوات[20]. أخيراً، تخيّل المحافظون حملة «مطمئنة»، تبشّر بوجوب وضع حدّ للتوترات السياسية وبالانكباب على مشكلات الأهالي «الحقيقية»، المشكلات الاقتصادية بكل وضوح. بهذه المناسبة ظهرت شخصيات سياسية جديدة، مقرّبة إيديولوجياً من حزب اللّه، لكنها نسبياً من الوجوه الشابة التي تعترف، في خطاباتها، بضرورة احترام الديمقراطية والحريات الفردية.

عودة المحافظين هذه إلى الحكم غير مرتبطة حقاً بزيادة في الشعبية. بالعكس، إنها تترجم استياءً حقيقياً من الإصلاحيين. فحركات احتجاج هؤلاء الأخيرين على نزع صفة الأهلية عن كثير من المرشحين باسم المرشحين الكثيرين عن معسكرهم (أضرب ثمانون نائباً إصلاحياً في البرلمان) لم

---

(20) A. KIAN-THIÉBAUT, *La République islamique d'Iran. De la maison du guide à la raison d'État*, Michalon, Paris, 2005, p. 48.

تستثِر سوى اللامبالاة. إذ كان الأهالي يعتبرون أن الإصلاحيين كانوا يحاولون بنحو خاص الدفاع عن مركزهم بعدما أظهروا عجزهم الملحوظ أمام اعتقالات طلبة وصحافيين وإغلاق صحف وكل محاولات المحافظين لمعارضة الإصلاحات الرامية إلى الانفتاح السياسي. هذا الاستياء معناه أن مشاركة أكثف من جانب الإصلاحيين في الانتخابات ما كان يمكنها أن تغيّر بالضرورة النتيجة النهائية. زد على ذلك أن الإصلاحيين الذين شاركوا في تلك الانتخابات قد خسروا خُسراناً كبيراً، حتى إن زعيمهم، حجّة الإسلام مهدي كروبي، لم يُنتخب.

غير أن بداية استرجاع اليمين الإسلامي هذه للسلطة لم تؤدِّ، كما كانت تعِد بذلك الشعارات ما قبل الانتخابية، إلى تخفيض التوترات السياسية الداخلية. فقد شنّ البرلمان حملة حقيقية ضد حكومة سيد محمد خاتمي الإصلاحية، محاولاً إقالة عدد من وزرائها. لكن أهمّ النزاعات السياسية نشأت من الانقسامات بين الاتجاهات المحافظة.

كان الأكثر براغماتية يعلنون تأييدهم لمواصلة سياسة لَبْرلة الاقتصاد وكذلك لتطبيق معتدل للنظام الأخلاقي الإسلامي. وكان الأكثر جذرية يفضّلون اقتصاداً توجّهه الدولة على انفتاح اقتصادي محدود؛ وكانوا يُدرجون العدالة الاجتماعية في عداد الأهداف ذات الأولوية (غالباً بطريقة ديماغوجية) وكان واضحاً أنهم أكثر تصلّباً في دفاعهم عن القيم الأخلاقية

الإسلامية. أظهرت هذه المجموعة الراديكالية أنها نافذة، إذ نجحت مثلاً في الاقتراع على قانون يفرض موافقة البرلمان قبل إطلاق المشاريع الاستثمارية التي تتضمّن مساهمة أجنبية تفوق 50% من الرأسمال. إلى ذلك، اقترح البرلمان الجديد أن يُفرض على النساء اللباس الإسلامي والفصل بين الجنسين في الجامعة، من دون أن يصوِّت على أي قانون بهذا المعنى. لقد تواصلت اعتقالات الصحافيين، لا سيما كل أولئك الذين كانوا يشتغلون في مواقع الإنترنت للصحف الإصلاحية[21]. أخيراً، اتخذ هذا الطيف الراديكالي مواقف «متشدّدة» جداً من الملف النووي، إذ طلب بعض النواب أن ترفض طهران كل اقتراح تفاوض، بانسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي (أنظر الفصل الثامن). والحال، حاول الفرع المحافظ المعتدل مجابهة هذه المبادرات، محرِّكاً ركائزه في البنية المؤسسية للنظام. وقرّر مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، برئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني، في بداية تشرين الأول/أكتوبر سنة 2004، تعديل المادتين 43 و44 من الدستور، لإضفاء الشرعية على التخصيصات في كل قطاعات الصناعة والخدمات.

(21) ذهبت العدالة إلى حدّ توقيف المعلوماتيين الذين كانوا قد طوّروا هذه المواقع.

نحو التطبيع
أم نحو التجزئة السياسية؟

كيف ستتطوّر هذه الحرب الدائمة بين القوى السياسية الداخلية؟ هل هذه التوترات الدائمة بمثابة إعلان لعبة سياسية مفتوحة أكثر، مرتكزة على الأحزاب؟ خلافاً للمظاهر، صارت الشرعية الديمقراطية كما عزّزها خاتمي، معطى هاماً من معطيات النظام السياسي. صحيح أن المحافظين استعملوا الوسائل غير المشروعة المتوافرة لديهم للعودة إلى الحكم. لكن، في فترات أخرى، لم يكلّفوا أنفسهم عناء الاضطلاع باللعبة الديمقراطية... فوق ذلك، من الواضح أن المحافظين يعرفون أيضاً أنه لا ينبغي الانقطاع الكلّي عن الأهالي. كان النواب المحافظون الجدد، مع انتخابهم في بداية سنة 2004 بالتلاعب بالانتخابات، يلحّون من ثم، وباستمرار، على ضرورة الرد على المشاغل الاقتصادية للأهالي.

الحقيقة أن التطور نحو نظام أكثر ديمقراطية يبدو صعباً. فمن جهة، يرفض اليمين المتطرّف وقسم من اليمين التقليدي، الانفتاح على المجموعات الواقعة خارج النظام. وبموازاة ذلك، أدركت بعض القدرة السياسية، مثل اليسار الإسلامي، إدراكاً تاماً أن قدرتها الاجتذابية للأهالي تنطوي على نضال لأجل نظام سياسي أكثر انفتاحاً، إذ إن فشل الإصلاحيين كمنَ أخيراً في عدم قدرتهم على دمج غير خودي (القوى السياسية «الغريبة»). من الصعب التموضع علناً خارج

الحقل السياسي الذي تحدّده الجمهورية الإسلامية. مع ذلك، لا ينبغي إهمال القدرة التكيّفية للنظام السياسي الإيراني. فمنذ الثورة، تطوّرت كل الأحزاب والأطياف السياسية تطوراً عميقاً، بما في ذلك اليمين المتطرّف. خلافاً للمظاهر، هذا الأخير يحاول أيضاً الحصول على دعم من جانب الأهالي. إلى ذلك، لا يمكن إنكار قدرة القوى السياسية الأخرى على التجدّد. كان اليسار الإسلامي قد أعاد النظر بنفسه بعد هزيمته في انتخابات 1992 التشريعية. وبناء على ذلك، من المحتمل جداً ألّا تترافق حرب الأحزاب مع قطيعة نهائية بين النظام ومجتمعه. فالنظام لا يصمد بمواقفه المتطرّفة، بل بقدرته على التكيف. ومرة أخرى، ذكّرت الفترة الإصلاحية النظام بأنه لم يكن قادراً على الاستغناء عن الدعم الشعبي.

بَيدَ أن التطور نحو نظام أكثر انفتاحاً لن يحدث بدون صدمات. فالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين يبدو مرشحاً للتمادي، ما دامت الخلافات حول طريقة النظر إلى مفهوم ولاية الفقيه هي أحد الخطوط الكبرى لانشراخ الجمهورية الإسلامية. لكن الخطوط المشتركة بين المعسكرين قابلة للتغير. فمن المحتمل أن يتحالف المحافظون البراغماتيكيون مع الإصلاحيين، مع التصميم على إقامة جبهة حقيقية ضد اليمين المتطرّف. ثمة احتمال آخر هو أن تقوم قوى سياسية جديدة داخل إيران، كالنقابات الطلابية، بتعزيز المعسكر الإصلاحي.

5
مجتمع يبحث عن قيم جديدة

لا ريب في أن «تحديث» المجتمع هو التطور الأكبر الذي شهدته إيران منذ الثورة. يمكن لهذا الحدث أن يظهر كمفارقة. ذاك أن النظام السابق قد جعل من «تحديث» المجتمع هدفه الرئيسي. ولكن هذا المشروع كانت أكثرية الإيرانيين قد رفضته، لأنه طُبِّق بطريقة استبدادية جداً وحصرية جداً جداً ـ إذ كان المطلوب إعادة إنتاج أنموذج المجتمعات الغربية دون أن يُحسب حساب حقيقي للحاجات الخاصة بالمجتمع الإيراني. بعد الثورة، أدّت الهيمنة المتزايدة للمجال الديني على النظام السياسي والإجراءات المتخذة لفرض نظام أخلاقي إسلامي إلى جعل عدد من المراقبين يرون في النظام الجديد رمزاً للظلامية. مع ذلك، حدث تحديث للمجتمع الإيراني لا يمكن تجاهله.

فهذه الدينامية الاجتماعية ترافقت مع طفرة سكانية، لعبت فيها سياسات التربية والحماية الاجتماعية دوراً لا يمكن إنكاره. فالبلد إذ تحوّل تحولاً كبيراً في مدى عشرين سنة،

إنما شهد أيضاً تراجعاً في نمط الاشتغال البطريركي للأسرة، خلية المجتمع المنوالية، وظهوراً لفئات اجتماعية جديدة ذات دور مهم، الشبان والنساء.

التحوّل السكاني وارتفاع المستوى التربوي المتوسط

خلافاً لما أمكن تخيّله، لاحظنا بعد الثورة تطوراً لا سابق له في السلوكات السكانية. فهذه الحركة، كنزعة حقيقية قوية، يمكن تقديمها أساساً من خلال التباطؤ الملحوظ في نماء السكان. بعد الثورة، أُلغيت سياسات ضبط هذا النماء، التي طبّقها نظام الشاه، إذ جرى تقديم سن الزواج وخفض إمكانات عمل النساء. زد على ذلك أن السلطات، وفقاً لمنطقها في تصدير الثورة، شجّعت الولادية وكان الهدف بالطبع التمكن من تزويد الثورة دائماً بالمزيد من الجنود. أدّت جميع هذه العوامل إلى ازدياد السكان، الذي انتقل من 33,7 مليون سنة 1976 إلى 49,4 مليون سنة 1986[1]، أي بمعدل نمو يقارب الـ 46%. أما وتيرة الازدياد السنوي للسكان فقد انتقلت من 2,7% ما بين سنتي 1966 و1976، إلى 3,9% ما بين سنتي 1976 و1986. مع ذلك، كانت

(1) المركز الإحصائي الإيراني هو مصدر الإحصاءات السكانية الممتدة حتى 1996.

الخصوبة قد بقيت رفيعة المستوى، مع ذروة قوامها 6,2 طفل لكل امرأة سنة 1986، وهذه النسبة، آنذاك، من أعلى المعدلات في العالم، فيما الوفاتية الطفلية، بموازاة ذلك، كانت قد انخفضت انخفاضاً واضحاً جداً، مع تقدّم العناية الصحية والتلقيحات، منتقلة من 163 بالألف سنة 1966 إلى 51‰ سنة 1986.

تراجع مفاجىء في معدل الخصوبة اعتباراً من منتصف الثمانينيات

بعدئذ، تباطأ تقدم السكان بشكل واضح جداً، إذ انخفض معدل النمو السنوي المتوسط إلى ما يقارب 2% ما بين سنتي 1986 و2003 (عندها بلغ عدد السكان 68,2 مليون نسمة)[2]. يفسِّر هذا التباطؤ، إلى حدٍّ كبير، بانخفاض الخصوبة، التي هبطت إلى 2,1 طفل لكل امرأة سنة 2003. إن حالة إيران غير معزولة عن المنطقة، إذ سُجِّل اعتباراً من منتصف الثمانينيات، تراجع في الولادية في المملكة العربية السعودية، في إمارات الخليج، في سورية والأردن، وتسريع الانخفاض في مصر. ثمة مؤشر آخر على هذه المتغيرات في إيران، هو صعود العمر الوسطي للزواج الأول، خصوصاً عند النساء. فقد كان مستقراً، عملياً ما بين سنتي 1976 و1986

(2) المصدر: الأمم المتحدة، آفاق سكان العالم، إحصاء العام 2004، آذار/مارس سنة 2005.

(19,7 و20,1 سنة)، ثم تقدّم سنتين بين 1986 و1996، فبلغ 22 سنة. وكان انخفاض حصة الشبان البالغين أقل من 15 سنة في مجمل السكان، هو إحدى النتائج الأولى لضبط الخصوبة (39,5% سنة 1996 مقابل 45,5% سنة 1986). مع ذلك، ونظراً للخصوبة الشديدة في العقود الأخيرة، بقيت إيران بلداً فتيّاً مع حوالى 80% من الأشخاص دون الأربعين سنة من مجمل السكان.

إن هذه الحركة، المميّزة لتحوّل متحقّق نحو سلوكات سكانية تقرّب إيران من البلدان الأكثر تطوراً، يمكن تفسيرها أولاً بعمل السلطات. فهذه الأخيرة، التي خشيت من العواقب الاقتصادية لنماء سكاني مفرط، بدأت منذ نهاية الثمانينيات بتطبيق سياسة مالتوسية. إن وعي المخاطر الممثّلة بعدد سكان صار كبيراً جداً، شمل كل قادة النظام. وكان آية اللّه الخميني هو الذي لحظ بداية هذه الحملة حين حرَّر ميثاق الإخاء سنة 1988، وهو رسالة عامة تذكر منع الحمل وتنظيم الأسرة بوصفهما من الأهداف الرئيسية التي ينبغي نقاشها. عبر الخطة الخمسية الأولى (1989-1993)، جرى اعتماد سياسة اختيارية لتنظيم الأسرة، مشابهة لتلك التي باشرها النظام السابق. وقامت حملة إعلامية («عائلة أصغر هي عائلة أسعد») مع الاستعمال المُيسَّر لوسائل منع الحمل، بحثّ العائلات على الحدّ من عدد أطفالها. كما شدّدت الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد (1995-

1999) على ضرورة خفض معدّل الولادية. من المفيد أن نشير إلى أن حكومات الجمهورية الإسلامية لم تعارض أبداً استعمال منع الحمل. زد على ذلك أن هذا الموقف مشترك بين معظم البلدان الإسلامية، إذ رأى فيه الفقهاء المسلمون وسيلة للإسهام في نقاء العائلات وصفائها. غير أن إيران، من بينها، ذهبت بعيداً جداً إذ إن حصة النساء اللواتي يستعملن فيها وسائل منع الحمل سنة 2000 كانت الحصة الأرفع في العالم الإسلامي (74% من النساء البالغات ما بين 15 و49 سنة)[3].

تقدّم عام في المستوى التربوي

إن فعالية السياسة العائلية التي طبّقتها السلطات الإيرانية تعزّزت كثيراً بالارتفاع الواضح جداً في المستوى التربوي المتوسط للسكان (وللنساء بنحو خاص) من خلال محو الأمية المتصاعد بين البالغين[4] والتعليم المتزايد والمعمّم للأطفال. ارتفع معدل تعليم الرجال والصبيان فوق ست سنوات، من 59% سنة 1976 إلى 71% سنة 1986، ثم قفز إلى 81%

(3) F. Roudi-Fahimi, *L'Islam et la planification familiale*, Population Reference Bureau, Washington, déc. 2005.

(4) من الممكن أيضاً أن تبالغ الإحصاءات الرسمية في مدى الحركة، إذ ينبغي على الحكومة بنحو خاص أن تبرر استعمال الموازنات المخصّصة لمكافحة الأمية. مع ذلك، الاتجاه واقعي حقاً.

سنة 1996. أما بالنسبة إلى النساء والبنات فوق ست سنوات، فقد انتقل هذا المعدّل من 35% سنة 1976 إلى 52% سنة 1986، ثم إلى 74,5% سنة 1996. كما تزايد معدّل التعليم المدرسي بقوة. ففي التعليم الابتدائي، بات الآن مماثلاً لمعدّل بلدان مثل تركيا أو اليونان، وهو أعلى بكثير من معدّل العربية السعودية. وفي التعليم الثانوي، المعدّل أعلى، بشكل واضح، من معدّلات العربية السعودية وتركيا. فقد تزايد عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي والثانوي بمعدّل 2,5% سنوياً، طيلة مرحلة 1986ـ 2001، فيما تقدّم معدل تعليم البنات بنسبة 4,1%. أخيراً، تزايد بقوة عدد الطلاب منذ منتصف الثمانينيات، أساساً، نظراً لإنشاء جامعة خاصة، جامعة أزاد إسلامي (116.623 مسجلاً سنة 1989، و836.249 سنة 2001، أي نمو يزيد عن 700%). وكان العدد الإجمالي للطلاب قد بلغ 1.500.000، سنة 2001، مقابل 167.971 سنة 1986.

ليس محايداً وصول عدد متعاظم من الشبان إلى الوسط الجامعي: فهو ذو تأثير دالّ في طفرات المجتمع وتحوّلاته. عموماً رأى كل الشبان الإيرانيين، الآتين من عائلة متديّنة جداً وتقليدية جداً، الذين استطاعوا أن يتسجّلوا في الجامعة، أن قناعاتهم آخذة في التطور، وصاروا أحياناً نقّادين متطرّفين للنظام.

نتج تقدّم عدد التلاميذ والطلبة عن اندماج عدّة عوامل.

فمن جهة، سمحت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بمواجهة كيفية للتزايد الشديد في عدد التلاميذ أو الطلبة الشبان منذ الثورة. ومثاله أن عدد التلامذة (في الحضانة والابتدائي والثانوي) بالنسبة إلى عدد المدارس، انخفض من 152,8 سنة 1980، إلى 145,7 سنة 2000. كما أن السلطات أعادت تنظيم التعليم، مُحدثةً تداولاً للصفوف في المدارس (حتى إن بعض المدارس أحدثت صفوفاً للصباح وأخرى للمساء).

ومن جهة أخرى، لاقى هدف النظام الرامي إلى زيادة المستوى الوسطي لتعليم البنات صدى مشجّعاً في المجتمع، وهذا لعدّة أسباب. كانت بعض العائلات التقليدية أقل تعنتاً في إرسال بناتها إلى الجامعة في سياق أسلمة المجتمع. لكن المدرسة، بنحو خاص، شكّلت بالنسبة إلى البنات المجال الوحيد لتنشئة اجتماعية مشروعة، كما شكّلت باباً مفتوحاً على الاستقلال الاقتصادي وممارسة عمل. خلال مرحلة 1989ـ 1994، تزايد عدد البنات الدارسات بنسبة 30% وتزايد عدد الصبيان بنسبة 21%. زد على ذلك أننا سنلحظ في هذه السنوات الأخيرة أن نتائج البنات في مباراة الدخول الجامعي كانت أفضل من نتائج الصبيان. لا شك أن ثمة عاملاً حاسماً آخر، هو إعادة تركيز تسليات الأسرة على الأولاد، وإقامة «نظام أخلاقي» جديد وغياب الاستثمارات في التجهيزات الثقافية، الأمر الذي خفّض كثيراً إمكانات

اللهو والتسلية خارج الحلقة الأسرية. إذاً، ثمّرت الأسر الإيرانية قسماً أكبر من مواردها المالية ومن وقتها في مختلف النشاطات غير المدرسية للأطفال (معلوماتية ورسم ورياضة ولغات أجنبية، إلخ). إن سلوكات كهذه شجّعت ارتفاع المستوى التربوي المتوسط لدى الأهالي.

مع ذلك، ليس محقّقاً أن هذا الارتفاع في الأعداد قد واكبه تحسّن مماثل في التعليم المقدّم، لا سيما في الجامعة. إن هذه المسألة لا تخصّ التعليم الابتدائي والثانوي حيث لُوحظ ارتفاع حقيقي في المستوى الوسطي (إذ ارتفعت حصة التلاميذ البالغين مستوى الصف الثاني التكميلي من 90% سنة 1990 إلى 95% سنة 2001). وحيث أدّى وجوب الخضوع لمباراة نخبية جداً لأجل الدخول إلى الجامعة، إلى الحفاظ على مستوى معيّن. في المقابل، انحطّت نوعية التعليم الجامعي بشكل ملموس. صحيح أن في إيران تقليداً جامعياً وأن بعض الاختصاصات مثل العلوم الدقيقة تحافظ على مستوى جيد. لكن إغلاق مجمل الجامعة إبان «الثورة الثقافية»، في مطلع الثمانينيات، كان قد أناخ بثقله على نوعية التعليم. ثم إن المستوى الوسطي تراجع، مع الطرد ـ لأسباب إيديولوجية[5] ـ أو الرحيل الاختياري لعدد من

(5) بدأ طرد الأساتذة لأسباب سياسية وبنحو شامل عند إعادة فتح الجامعات، التي كانت قد أُغلقت لسنتين في مطلع الثمانينيات. ثم تواصل على نحو أكثر دقة وانتقاء.

المدرّسين. إن توظيف عدد معيّن من المدرّسين وفقاً لمعايير إيديولوجية جوهرياً، وقلّة الأجور التي أدّت إلى البحث عن عمل ثانٍ، وحتى عن عمل ثالث، وأخيراً إلزام الجامعات بقبول عدد من طلبة قوات التعبئة، الأضعف من سواهم لأنهم معفيّون من امتحان الدخول، تفسّر كلها هذا التراجع. فإلى المشاكل الداخلية، يُضاف عدم انفتاح الجامعات الإيرانية على العالم الخارجي، مما جعلها في معزل عن آخر التطورات النظرية والعملية. في هذا السياق، يعمل «العناصر» الأكثر بروزاً في مجال العلوم الاجتماعية ـ المزعزع بنحو خاص ـ في مراكز بحوث الوزارات أو في القطاع الخاص.

غير أن انخفاض الخصوبة، كما هو الحال في كثير من بلدان المنطقة، يرتبط أيضاً بعوامل من الطراز الاقتصادي. فقد تعيّن على معظم المنازل أن تواجه انحطاط وضعها الاقتصادي. نظراً للبطالة المرتفعة (ربما أرفع من 10% منذ الثورة) وللتضخم الشديد (20% كمعدّل سنوي منذ سنة 1979) الذي تُرجِم بانخفاض ملحوظ في القدرة الشرائية. من البيّن أن هذا الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي قد أناخ بثقله على معدل الولادية. ففي الاقتصادات النفطية، مثل اقتصاد إيران، المعتادة على توزيع مساعدات مرتفعة من جانب الدولة، تقود الأزمة الاقتصادية إلى الوعي لعدم ضرورة انتظار كل شيء من القطاع العام، الأمر الذي شجّع العمل النسائي، وأسهم في خفض الخصوبة. كما لُوحظ

انخفاض عام للخصوبة في كل بلدان الخليج، في منتصف الثمانينيات، عندما تدهور سعر النفط. ومنذ ذلك الحين، ارتفع مجدداً معدل النشاط النسائي، الذي كان من قبل قد انخفض في إيران بعد الثورة، مع إقامة نظام أخلاقي إسلامي (حظر بعض المهن على النساء، فرض لباس إسلامي). لكن حصة النساء، بحسب البنك الدولي، فوق الـ 15 سنة، اللواتي ينتمين إلى السكان الناشطين (العاملين أو الباحثين عن عمل)، لم تكن تمثّل سوى 33,8% سنة 2003، أي معدّل أرفع من معدل العربية السعودية (25,2%) وأدنى بقليل من معدل الجزائر (35%) وخصوصاً من معدل مصر (38,9%). وإذا أخذنا بالاعتبار التطور الرائع للاقتصاد اللامتشكّل، منذ الثورة، فإن معدل النساء بالنسبة إلى السكان الناشطين في إيران، من المحتمل أن يكون أرفع[6]. أخيراً، للتمثيل على صعوبات التوفيق بين العمل والأمومة، بقيت إمكانات المساعدة العائلية (حضانات، روضات) غير كافية بالمقارنة مع معدّل النمو السكاني، وحتى إن إمكانات التعاضد داخل

---

(6) حسب بعض التقديرات، كان الاقتصاد الموازي يُنتج قرابة ثلث الناتج المحلي القائم. أنظر حول هذا الموضوع:

F. KHALATBARI, «Iran: a unique underground economy», in *T. COVILLE* (sous la dir. de), *L'Économie de l'Iran islamique, entre l'État et le marché*, Peeters, 1994, p. 113-138.

الأسرة الممتدة قد انخفضت، نظراً لتنامي الفردية في المجتمع.

أخيراً، يكرِّس الأهل كثيراً من الوقت ومن المال لتنمية أطفالهم، حتى وُصفت هذه الظاهرة بأنها «مركزية صبيانية ـ Puero-centrisme»[7]. صفوة القول إن في الإمكان التفكير أن معظم العائلات قد حدّت من عدد أطفالها لكي تستطيع الاهتمام بكل منهم.

إن هذه النزعات تتعلق خصوصاً بالمراكز الحضارية الكبرى ولا يمكن تعميمها على العالم الريفي. ففي هذه الحالة الأخيرة، ربما تتأثّر المنازل تأثراً محتملاً، خاصاً، بالوتيرة المرتفعة للتضخم وكذلك بالعواقب الاقتصادية للإصلاح الزراعي. الواقع أن إعادة توزيع الأراضي بعد الثورة كان قد أعطى الأولوية للفلاحين بلا أرض أو المالكين قطعة صغيرة لا يكفي إنتاجها لمعيشة العائلة. فكل منزل من خمسة أشخاص كان يتلقى، حسب العادات المحلية، ما يعادل الضروري لتأمين معيشته، وكان أفراد العائلات البالغين أكثر من 18 سنة و/أو المتزوجين، يتلقّون حصة أيضاً، على نحو مستقل. إن نمط إعادة التوزيع هذا نزع إلى تفجير العائلات

(7) راجع:

A. KIAN-THIÉBAUT, *Les Femme iraniennes entre islam, État et famille*, *op. cit.*, p. 189-217.

الكبرى إلى منازل صغيرة. وعلى قدر ما كان السكن الممنوح مخصّصاً لإيواء خمسة أشخاص، وكان الفلاحون لا يحق لهم بيع الأراضي أو توريثها، فإن إعادة توزيع الأراضي هذه استطاعت أيضاً حثّهم على ضبط خصوبتهم.

تنمية نظام حماية اجتماعية

بعد سنوات الالتباس الأولى، نظراً للثورة وللحرب، أعادت الجمهورية الإسلامية تنظيم خدماتها الصحية. فقد اعتمدت سياسة اختيارية لتكوين أطباء، مع تطبيق سياسة وقائية (كان النظام السابق يؤثر الشفاء على الوقاية) في البيئة الريفية. وبناء عليه، أخذت الوفاتية الطفلية ـ الشبابية تتراجع بوتيرة تصاعدت في نهاية الثمانينيات. إن الوضع الراهن للإحصاءات حول الوفاتية لا تسمح بإقامة علاقة سببية مع تراجع الخصوبة، «لكن، نظراً لتجربة بلدان نامية أخرى، من المحتمل أن يكون انخفاض الوفاتية الطفلية ـ الشبابية، خصوصاً في الأرياف الإيرانية، جزئياً وراء تراجع الخصوبة»[8]. ناهيك عن أن السلطات قد وسّعت تغطية ضمان المرض لتشمل معظم الأهالي (تغطية الأرياف بنحو خاص). إن سياسة كهذه حثّت العائلات على إنجاب أطفال

---

(8) M. Ladier-Fouladi, *Population et politique en Iran...*, *op. cit.*, p. 128-129.

أقل، لأن العائلة الكبيرة ما عادت ضرورية لمواجهة تقلّبات الحياة (والاستعانة بعمل الأطفال).

إن تطور هذه السلوكات السكانية تُحيل إلى تبدّل عميق في المجتمع، كذاك الذي شهدته المجتمعات الأوروبية والأميركية. فقد قادت هذه الدينامية السكانية إلى نمط تنظيمي جديد للعلاقات داخل عائلات أصغر، أقل تكيّفاً مع النظام البطريركي. وتنامت سلوكات أكثر فردية في العائلات، وبشكل أوسع، في المجتمع.

من الجليّ أن «المكان» الاستراتيجي الذي دارت فيه كل مراحل هذه الطفرة كان الأسرة، مفتاح عقد المجتمع الإيراني. فالعائلة من الطراز «النووي» التي كانت سائدة قبل الثورة سنة 1976، كانت تتسم بأهميتها (سبعة أطفال وسطياً لكل امرأة) وبتكافل قوّي جداً.

بيّنت إحصاءات سنتي 1986 و1996 أن العائلة النووية ظلّت غالبة (82,3% من مجمل العائلات سنة 1996)، لكنها باتت من الآن فصاعداً أصغر حجماً بكثير مما كانت عليه. وصارت العلاقات داخل العائلة تقوم، بشكل أساسي أيضاً، وأقل، على النمط البطريركي. وكما رأينا، نجمت هذه الطفرة من تحسن مستوى التعليم الوسطي للنساء، لكنها ترجع أيضاً إلى كون الأولاد البالغين خمسة عشر عاماً أو أكثر، صار لهم مستوى تعليمي أرفع من مستوى ذويهم. إلى ذلك، نلحظ أيضاً ضعفاً في أواصر العائلة النووية مع جماعات

القرابة السلالية. يبيّن استطلاع أجري في شيراز[9] أن التضامن داخل الجماعة القرابية بات عاطفياً صرفاً ولم يعد ينطوي على إكراهات وواجبات متبادلة. من الواضح أن الدور الاجتماعي للعائلة الممتدة هو أقل أهمية مما كانت عليه في الماضي. وأن الانتقال إلى عائلة نووية صغيرة الحجم، تمثّل نمط اشتغال أكثر ديمقراطية وأقل تبعية اجتماعية للجماعات القرابية المشتركة، هو تطور كبير، مع مفعول انتشاري في مجمل المجتمع.

التحضّر
وتحول العالم الريفي

منذ القدم، جاءت «الحداثة» أيضاً من ازدهار نمط الحياة الحضرية. انتقل معدّل التحضر من 47% سنة 1976 إلى 54% سنة 1986، ثم إلى 65% سنة 2002. إنها لواقعة كبرى على الإطلاق، واقعة حدوث الثورة في اللحظة التي صار فيها سكان المدن أكثرية.

لتحضُّر إيران عدة تفسيرات. أولها هو أن سكان الأحياء الشعبية في المدن الكبرى، وكذلك في المدن الأصغر قد استفادوا، في السنوات الأولى التي تلت الثورة، من الفوضى

(9) م ن، ص 90ـ 91.

ومن تساهل السلطات ـ التي كانت تريد الدفاع عن المستضعفين ـ لبناء مساكن بدون تراخيص. أدّت هذه الظاهرة إلى نشوء الضواحي الشاسعة بدون بنى تحتية ولا تجهيزات. إلى ذلك، تعيّن على المدن استقبال عدد كبير جداً من المهاجرين الأفغان[10]، الذين تمركزوا في بعض المدن الطرفية شرقاً. وعلى المحور الداخلي، مما أدى إلى نمو شديد للسكان المحليين (+11%) في زاهدان، +7,8% في مشهد و+7,9% في قُم، ما بين سنتي 1976 و1986). ناهيك عن أن اندلاع الحرب بين إيران والعراق سنة 1980. أثار هجرةً للسكان في المناطق التي طاولها النزاع (لا سيما مدن عبادان وخرمشهر، المدمّرة بكاملها). هكذا، هُجِّر نحو مليون شخص نحو أقاليم الهضبة الوسطى (بنسبة 25% تقريباً) ـ في مدن آراك وأصفهان وخصوصاً شيراز ـ وبالنسبة إلى البقية، نحو مدن خوزستان، مدن الأقاليم المجاورة في الغرب، أو نحو مدن بوشهر وبَنْدر عباس (أقاليم ساحلية في

(10) شهدت الهجرة الأفغانية تصاعداً واضحاً جداً بعد الانقلاب الشيوعي سنة 1978 والغزو السوفياتي سنة 1979. بلغ عدد المهاجرين الأفغان المقيمين في إيران ثلاثة ملايين نسمة سنة 1991. أنظر حول هذا الموضوع:

F. ADELKHAH et Z. OLSZSWSKA, *Les Afghans iraniens*, CERI, «Les Études du CERI», n°. 125, Paris, avril 2006, p. 9.

الجنوب). كما تعيّن على هذه الأقاليم عينها أن تستقبل، في بداية النزاع، اللاجئين العراقيين من أصل إيراني. أخيراً، إلى هذه الموجات من الهجرة، يجب أن تُضاف هجرات الأهالي الريفيين من كردستان، الذين هربوا من النزاع بين القوى الاستقلالية الكردية والحكومة الإسلامية، ليلوذوا بمدن الإقليم.

أسهمت هذه الحركات المتعاقبة والمتصاعدة للمهاجرين في النمو الشديد للمدن الطرفية. ولكن، فضلاً عن نماء التحضّر، فإن نمو نمط حياة حضرية هو الذي كان حاسماً في تحويل السلوكات السكانية. فقد تنامى نمط الحياة هذا، لأن السلطات ردّت ببراغماتية على ظهور ضواحٍ حول المدن الكبرى (لا سيما في طهران) وعلى توسع المدن الطرفية. فالسلطات، إذ وُضعت أمام الأمر الواقع، وعلى الرغم من ضرورات الموازنة التي فرضتها الحرب، انكبّت على تجهيز هذه المدن وتلك الضواحي للحدّ من الهجرات الممتدة إلى المدن الكبرى. هذه السياسة استكملت بسياسة تجهيز الأرياف، وكذلك ببناء الطرقات ما بين المدن أو بين المدن والأرياف. إن كل هذ المجهودات، المضافة إلى المصاعب الاقتصادية، في المدن الكبرى (تضخّم وبطالة)، وبالأخص، فضلاً عن نقص مدّ اللاجئين القادمين من المناطق المنكوبة بالحرب، أدّت في نهاية المطاف إلى إبطاء النماء الحضري الذي يسمح بإدارة أفضل للتجهيزات الحضرية.

إجمالاً، تباطأت وتيرة الازدياد السنوي للسكان الحضريين، إذ انتقلت من 3,5% في مرحلة 1976ـ 1986 إلى 3,2 طيلة مرحلة 1986ـ 1996. وتحسّنت بشكل ملحوظ شروط الحياة في الوسط الحضري. انتقلت حصة المساكن في القطاع الحضري المزوّد بمياه الشفّة، من 79% سنة 1976 إلى 91% سنة 1986 (96,4% من الستة ملايين مسكن المحصية سنة 1996) فيما كانت حصة المساكن المزوّدة بالكهرباء، تتقدّم من 90% إلى 98% (99,1% سنة 1996). كذلك، سمح بناء المساكن بارتفاع حصة المساكن التي تشغلها عائلات وحيدة الخلية، من 75 إلى 86% بين سنتي 1976 و1986 (88,2% سنة 1996).

مع تباطؤ تدفقات المهاجرين، سيضم السكان الحضريون، أخيراً، أكثرية من حضريي المولد ومن الأشخاص الذين سكنوا في المدن منذ عقد على الأقل. فهؤلاء السكان، الأحسن تعليماً[11]، المعرّضون لتفاوت بين الجنسين أقل لحظاً والمتمتعون ببنية تحتية حضرية أفضل، إنما يشكّلون طبقة جديدة من الحضريين، ذات سلوكات وعقلية خاصة.

---

(11) حسب مركز إيران الإحصائي، ارتفع معدل تعليم الأميين في المدن من 54,4% سنة 1976 (46% بالنسبة إلى النساء) إلى 75,7% سنة 1996 (72% بالنسبة إلى النساء).

ومما يلاحظ أن الحياة في المدينة أضعفت الأواصر المجتمعية والإثنية وصدمت عائلات النازحين بمرجعيات الطبقات المتوسطة.

إن هذا التمدين لأنماط الحياة لم يكن بلا تأثير في العالم الريفي. بعد سنة 1979، نُوقشت كثيراً المسألة الريفية، نظراً للتعارض الذي أثارته سنة 1963 «الثورة البيضاء» للشاه التي كانت ترمي إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية (أنظر فصل 1). هذا البرنامج لا يمنح حق الملكية إلّا للفلاحين المزارعين الحائزين على (النازاغ ورخصة زراعية يقدّمها المالك أو ممثله للفلاحين المقيمين منذ أمد طويل في القرية، والمعترف لهم بالمهارة والخبرة). بناء على ذلك، تماماً بعد «الثورة البيضاء» ذهبت مجموعات سياسية إلى الأرياف لمساعدة الفلاحين الذين كانوا يطالبون بإصلاح زراعي جديد، على تنظيم احتجاجهم. حتى لا يُترك هذا الميدان للقوى غير الدينية، أنشأ الخميني سنة 1979 جهاد سازندگی(*) (جهاد البناء). بدافع هذا التنظيم، وُضعت سياسة تنمية ريفية. وهكذا ارتفعت حصة المساكن المزوّدة بمياه الشفة من 10% سنة 1976 إلى 71% سنة 1996، فيما

(*) من المؤسف أن الكاتب يترجم «جهاد» بـ «حرب مقدسة»: «Guerre sainte»، أو بـ «Croisade»، وهاتان الكلمتان الفرنسيتان لا تدلّان على المعنى العربي للجهاد. [م م].

كانت حصة المساكن المزوّدة بالكهرباء ترتفع من 14 إلى 88% خلال المرحلة نفسها.

بموازاة ذلك، طاولت تنمية محو الأمية والتعليم الوسط الريفي أيضاً[12]. فقد لعب دوراً هاماً توسيع وسائل الاتصال والمعلوماتية، الذي حفّزته حاجات الدعاية. فقد انتشرت الإذاعة والتلفزة في العالم الريفي. كذلك سمح تحسين شبكة الطرق بإنماء المواصلات بين المراكز الحضرية. وتزايد كثيراً التجهيز على صعيد الاتصالات (319,83 منطقة موصولة بالشبكات الهاتفية سنة 2001[13] مقابل 2329 سنة 1986). إلى ذلك، أدّى الحضور الأكبر للدولة في العالم الريفي، من خلال جهاد البناء أو اللجان السباعية[14]، إلى إضعاف دور الوجوه التقليدية للسلطة في القرى، نعني عموماً مندوب المالك الكبير وزعيم القرية.

---

(12) حسب مركز إيران الإحصائي، ارتفع معدل تعليم الأميين في العالم الريفي من 23,8% سنة 1976 إلى 59,3% سنة 1996.

(13) المصدر: مركز إيران الإحصائي.

(14) اللجان السباعية، المُنشأة سنة 1980، كانت مولجة بتحديد الأراضي القابلة للمصادرة وإعادة توزيعها على الفلاحين الأكثر حرماناً والمرشحين للوصول إلى المُلكية. كانت كل لجنة تضمّ مندوبين اثنين عن وزارة الزراعة، ومندوباً عن وزارة الداخلية، ومندوباً عن وزارة جهاد البناء، ومندوباً عن قاضي الشرع وأخيراً مندوبين عن السكان المحليين، يوافق عليهما قاضي الشرع. في كل ولاية تكوّنت على الأقل لجنة سباعية واحدة.

ثبات الشبان والنساء

سمحت ثورة سنة 1979 لجماعتين من المجتمع بثباتهما، ألا وهما: الشبان والنساء. ففي خلال المرحلة الثورية تمكّن شبان كثيرون من تثبيت أقدامهم كفاعلين مستقلين، رافضين السلطة العائلية التي كانت تنصحهم برصانة أكبر. كذلك كان الحال بالنسبة إلى الكثيرات من الشابات، اللائي جرّبن، من خلال نشاطاتهن في مقاومة النظام السابق، أساليب جديدة كانت تكفل لهن استقلالاً أكبر بالنسبة إلى عائلاتهن ومساواة أعظم بالمقارنة مع رفاقهن الذكور. والحال، ليس مصادفة أن تكون هذه المجموعات الاجتماعية، أيضاً، المؤشرات على التحوّلات الاجتماعية الرئيسية. فالشبان المولودون بعد الثورة كبروا في مجتمع انتقالي، حيث كانت السلطة العائلية قد وُضعت من قبلُ على المحك. فهم بحكم مستواهم التعليمي الأفضل واعتيادهم على نمط حياة حضري، نمّوا شيئاً فشيئاً معارضة طبيعية للنظام الإسلامي، قائمة جوهرياً على مطلب احترام الحريات الفردية. وتطوّرت النساء الإيرانيات تطوراً مختلفاً.

بعد القطيعة الأولى مع النظام البطريركي، التي أحدثتها الثورة، حدثت قطيعة بين نساء الثقافة التقليدية، اللاتي قبلن[15]، إلى هذا الحد أو ذاك، النظام الأخلاقي الإسلامي

---

(15) يمكن لهذا القبول أن يُرافق، من جهة أخرى، بمطالب نسائية (أنظر: .(F. ADELKHAHAH, *La Révolution sous le voile, op. cit*

المفروض، وبين النساء المعتبرات أكثر «حداثة»، اللاتي رفضن هذا النظام. ولكن، تدريجياً، حتى النساء «التقليديات» اللائي أخذن يتعلّمن رويداً رويداً ويتحضّرن أكثر فأكثر، آل بهنّ الأمر إلى الانضمام للنساء «الحديثات» لتشكيل جبهة نسائية حقيقية داخل إيران الإسلامية. بدأت هاتان المجموعتان بتمثيل قوة سياسية هامة، نظراً لوزنهما السكاني. فكان دعمهما لسيد محمد خاتمي حاسماً بالنسبة إلى المعسكر الإصلاحي. لكن الشبان والنساء لم يشكّلوا دعائم سلبية فقط لسيد محمد خاتمي: إذ رأينا ظهور حركات سياسية في هذه المجموعات الاجتماعية مثل: النقابة الطالبية، دفتر تحكيم وحدت (مكتب تعزيز الوحدة) التي باشرت مطالبة ديمقراطية حقيقية. ولا شك أن الابتعاد التدريجي لهذه المجموعات الاجتماعية عن الحركة الإصلاحية كان السبب الأساسي لهزائم خاتمي الانتخابية الأخيرة.

القطيعة الأولى إبان الثورة مع النظام البطريركي

إن النمط الجديد لاشتغال العائلة يرتبط ارتباطاً حميماً بالأهمية المتصاعدة لفئة اجتماعية كبرى، الشبان. فقد كان هذا التطور بالغ القوة لدرجة يمكننا معها الكلام على «شبابية» حقيقية للمجتمع الإيراني ما بعد الثورة. في النظام العائلي البطريركي ما كان الشبان يملكون أية استقلالية اجتماعية. وشيئاً فشيئاً أخذوا يطالبون بحقهم في وجود خاص خارج الإلزامات التي يفرضها النظام العائلي التقليدي.

في عهد الشاه، لم تنجح هذه المطالب. إذ لم تكن أماكن التنشئة الاجتماعية المخصصة للشبان كافية العدد، وكانت بلا ريب شديدة الغربنة. الواقع أن إرادة الضبط السياسي للمجال الاجتماعي من قبل الدولة ما كانت تترك للشبان سوى فسحة ضئيلة لتلبية حاجاتهم. في تلك المرحلة، كان رفض النظام البطريركي يجري من خلال النزاعات مع الأهل داخل الأسرة أو من خلال التزام سياسي مناهض للملكية (مستوحى غالباً من الإيديولوجيات الاشتراكية، الشيوعية أو الإسلامية). وانطلاقاً من الثورة أخذ الشبان يفرضون أنفسهم شيئاً فشيئاً كمجموعة اجتماعية مستقلة.

آنئذٍ سمح تسييس الشبان لهم بالقطع مع مجتمعهم التقليدي. فشهدنا مسار «توعية» للشبان الذين كانوا يرفضون «تحديثاً» يعتبرونه استبدادياً، وكانوا يريدون حرية محدّدة بحدود سياسية، تسمح بمشاركة في تسيير المدينة[16]. ترافق هذا التطور للذهنيات مع تقريظ حقيقي للشبان انطلاقاً من الثورة. فكان آية اللّه الخميني ومختلف وجوه النظام وكذلك الأحزاب السياسية العلمانية (قبل تصفيتها) قد وضعوا دائماً

(16) حول هذا الموضوع، أنظر:

F. KHOSROKHAVAR, *Anthropologie de la révolution iranienne. Le rêve impossible*, L'Harmatan, Paris, 1997, pp. 36-66.

في المقدمة الدور الحاسم للشبان في الثورة، وتوسّلوا دعمهم السياسي بلا انقطاع. لقد شكّل الشبان أساس التشكيلات والشِلَل التي ناضلت سراً ضد النظام السابق. خارج إيران، مثّل: اتحاد الطلبة حركة سياسية قوية جداً وملتزمة جداً في النضال ضد الشاه. كذلك كانوا هم الشبان «المستضعفين» الذين شكّلوا القسم الأكبر من جحافل الدعم للنظام حين التزموا جماهيرياً في صفوف حرس الثورة وقوات التعبئة. كما أن شبان اتحاد الطلبة المسلمين هم الذين هاجموا السفارة الأميركية سنة 1979. وأخيراً، الشبان هم الذين أمّنوا تجدّد النخب السياسية والتكنوقراطية بعد الثورة. ففي بداية الثمانينيات، كان عدّة وزراء في حكومة محمد علي رجائي، دون سن الثلاثين، وكان بهزاد نبوي الذي فاوض على إطلاق سراح الرهائن الأميركيين، في سن الثامنة والثلاثين. على هذا النحو، كانوا يشجّعون ضمناً كل الشبيبة على رفض النظام العائلي التقليدي، على قدر ما كان جيل أهلهم قد تكيّف نسبياً مع النظام السابق.

إن حركة الشبان هذه الرافضة للنظام التقليدي اجتاحت مجمل المجتمع، من جهة ثانية، حتى في فئة علماء الدين الشيعة، ترافقت الثورة مع استبعاد نسبي لكبار آيات اللّه المعارضين لتدخل علماء الدين في الحقل السياسي، وحلول حجج الإسلام الشبان (المنتمين إلى فئة علماء الدين المتوسطة) الأكثر تسيساً، الذين صاروا أجراء في الدولة،

حين وصلوا إلى مناصب قضاة، معلمين، دبلوماسيين، إلخ.

وهكذا حين حصل الشبان على شرعيتهم من السلطة الجديدة، اضطلعوا بدور من الطراز الأول في المجتمع. فجرت تعبئتهم في إنشاء أجهزة، ركائز أو مؤسسات إسلامية. إن هذه المنظمات، مثل قوات التعبئة أو منظمة جهاد البناء، أتاحت الفرصة أمام الشبان الأكثر تواضعاً، المتحدّرين من الثقافة التقليدية، لكي يصعدوا اجتماعياً. إلى ذلك، لعبت حرب إيران ـ العراق دوراً حاسماً في تعبئتهم. فالعدد المرتفع للشبان المنضوين سابقاً في الأجهزة العسكرية للجمهورية الإسلامية والشبان المتطوعين لم يجدوا التعبئة العامة ضرورية خلال سنوات الحرب الثلاث الأولى.

إلى ذلك، اكتسب الشبان شرعية حقيقية من خلال أعمالهم على صعيد التنمية الريفية أو من خلال خدمتهم في الجيش، حيث ذهبت إرادة تضحيتهم، تضحي البعض منهم، إلى حد الاستشهاد. كما أن هذا الالتزام ترافق مع استراتيجيات صعود اجتماعي أكثر انتهازية. فقد تمكّن بعض الشبان من الوصول إلى مناصب مرتفعة في الإدارات والمنشآت العامة أو التي تديرها المؤسسات الدينية.

لقد سُهِّل الصعود القوي لهذه الفئة بالتخفيف من اختلافاتها الاجتماعية الداخلية. فالفروقات بين شبان الطبقات الميسورة والمتوسطة وبين شبان الطبقات المحرومة، كانت بالغة البروز في الستينيات والسبعينيات. كان كل شيء

يجعلهم متعارضين: أماكن سكنهم (الجنوب «المحروم» مقابل الشمال «البورجوازي» في طهران)، نمط معيشتهم، ملابسهم، رؤيتهم للعالم، إلخ. والحال، بعد الثورة، تناقصت الهوة بين هاتين المجموعتين بفعل التقدم الحاصل على صعيد التربية والتحضر. ففي العاصمة، صار وصول الشبان المحرومين إلى الثقافة أسهل منالاً بفضل جهود غلام رضا كرباسشي، رئيس بلدية طهران في التسعينيات، الذي أنشأ مراكز ثقافية ومكتبات في جنوب المدينة. وأسهم فرض معايير إسلامية للباس في الحدّ من الفوارق اللباسية. فوق ذلك، برهن الشبان على فردانية واحدة للتكيّف حسب رغبتهم مع هذه الأعراف. أخيراً، مهما يكن أصلهم الاجتماعي، كان جميع الشبان مهتمّين بمسألة العلاقات بين الجنسين، وذلك على قدر ما تراجع السن الوسطي للزواج، وبقدر ما تناقصت الزيجات «المرتّبة» داخل الأسرة العريضة.

أدّى القمع الذي شنّته القوى الدينية في مطلع الثمانينيات ضد القوى المعارضة إلى انسحاب من المشهد السياسي لأكثرية واسعة من الشبان المناضلين المرتبطين بالقوى الثانية. فوق ذلك، كانت السلطة الجديدة تبدو مضطرة للعمل على منوال السلطة البطريركية. فمطلب الحرية المُعبَّر عنه خلال الثورة انطفأ شيئاً فشيئاً أمام غياب الثقافة والمؤسسات التي تسمح بإقامة مجال عام مستقل. إلى ذلك، كان الصراع لأجل التحكّم بالسلطة من قبل مجموعات علماء الدين قد

شجّع بالأولى، في فترة أولى، نمط تشغيل سياسي استبدادي. غير أن قطيعة في موقف الشبان من السلطة كانت قد حدثت من قبل. وكان على هذه الأخيرة أن تبرّر دوماً شرعيتها، ولم تعد مقبولة كما هي على أساس توازن رُتَبي فقط. كما أفضت قطيعة الشبان مع النظام العائلي البطريركي إلى قطع في ممارسة سيادة الدولة تجاههم.

علاقة مختلفة مع السلطة

أظهرت السلطة انكساراً بين شبان الحاضر وجيل الآباء والأجداد، الذي كان يواصل الاتّسام برؤية جماعية للسلطة. بنحو خاص، كانت هذه الرؤية تقوم على موقف ملتبس من السلطة، ما دامت هذه تظهر في آن كأنها مقدّسة (بشخص صاحب الرتبة، أي الخميني بعد الثورة) وموضع استنكار (في شخص «القائمين بأمره»). كما كانت تشجّع تباعداً، إذ كانت السلطة تُقبَل على أنها أفضل من الفوضى، من دون التماهي معها حقاً. أخيراً، كان هذا التمثّل للسلطة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاستزلامية أو الزبائنية. فقطيعة الشبان مع النظام البطريركي قادتهم إلى علاقة مع السلطة، مباشرة أكثر وفردية. منذئذ، لم يعد احترام السلطة هو ما يُحسب حسابه بل الانتماء إلى خطاب على أساس مبادرة فردية (غالباً، على قطع مع الخلية العائلية). إلى ذلك، طرح هؤلاء الشبان الزبائنية التقليدية لحساب «زبائنية جديدة»، حيث يسود إشباع

الرغبات الفردية وليس الدفاع عن شبكات التضامن المجتمعي. وهكذا، غالباً ما اندمجت إرادة المشاركة السياسية لدى هؤلاء الشبان الآتين بالأحرى من فئات محرومة، مع رغبة في الصعود الاجتماعي، الفردي المصدر. فالشاب الذي كان يتطوّع في صفوف قوات التعبئة خلال الحرب ضد العراق، باقتناع سياسي و/أو للدفاع عن بلده، إنما كان يقوم، بوعي غالباً، باختيار قد يسمح له بصعود اجتماعي غير مأمول في النظام السابق.

إن علاقة الشبان الجديدة بالسلطة صارت صريحة أكثر فأكثر، اعتباراً من نهاية الحرب ضد العراق (1988) وهي الحقبة التي اتسمت ببداية الاستياء من النظام الإسلامي. فهذه المجموعة الاجتماعية كانت آنذاك تحمل كل التطورات التي شكّلت الثورة السكانية والاجتماعية المذكورة آنفاً: إذ كان هؤلاء الشبان هم الأكثر تعلّماً والأكثر «تحضراً» وأنصار أكبر مساواة بين الجنسين ومعارضين للنظام البطريركي التقليدي. تدريجياً صار شعارهم المطالبة بحقهم في «الحداثة». كانت رغبة «الحداثة» هذه تغطّي تطلعات بالغة التنوّع مثل: الحرية الفردية في الحقلين الاجتماعي والسياسي، والمساواة بين الجميع أمام القانون، ورفض مجتمع قائم على العلاقات والحزب («الواسطة») والتسامح، إلخ، من دون تهديد قبْلي للنظام القائم. ونظراً لقلّة انفتاح النظام السياسي وقلّة الجاذبية

التي تقدّمها التشكيلات الرسمية بنظر الشبان[17]، تُرجم ذلك كله بازدهار رائع للمنظمات غير الحكومية في إيران، على مدى السنوات الأخيرة هذه. ففي سنة 2004، كان هناك أكثر من 8000 منظمة غير حكومية، ناشطة في الشؤون الاجتماعية وحماية الطفل والبيئة والتربية ومساندة النساء والمسائل الثقافية، إلخ. برهنت هذه المنظمات غير الحكومية على دينامية كبيرة، على الرغم من موارد مالية غير كافية ومن نقص في الدعم والاهتمام من قبل الدولة. لاحظنا بموازاة ذلك، انفجار تظاهرات المواقع[*] (Blogs)، وهم بعشرات الألوف في إيران، من دون أن نحسب مواقع المغتربين، التي يُرجع إليها أيضاً)، التي من خلالها جرت علناً مناقشة وضع البلد السياسي. فبانتظام كان كثير من ممثلي جمعيات يتداخلون في هذه «المواقع» للتعليق بحرارة على الوضع الراهن، مثلاً قمع تظاهرة جمعيات نسائية جماعية في طهران

(17) حزب الإصلاحيين، مشاركت، لم يستثر انتسابات كثيرة في صفوف الشبان، مما يدل على الهوة المتعمّقة بين السلطة والمجتمع.

(*) يُقال أيضاً «مدوّنة»، بمعنى أن الشخص الذي يحمل جهازاً خلوياً، مزوّداً بكاميرا رقمية أو ينقل حاسوباً شخصياً، يتحوّل صحافياً/مُخبراً/مصوراً، يلاحق الأحداث ويلتقط الصور ـ من موقعه ـ ويرسلها مدونة (موثّقة) مع تعليقه الشخصي إلى الإنترنت. وهو يُدعى، عندئذ *(Blogueur)* أي «مدوّن» (م م).

في حزيران/يونيو سنة 2006. بدأت السلطات بتعزيز رقابتها، ومنذ 2004 جرى اعتقال عدة متظاهرين لإطلاقهم كلمات نابية ضد النظام. حتى أن بعض المنظمات اتُّهمت بالعمل مع «الشبكات السرية» ما دامت تستعمل الإنترنت.

في المجال السياسي لعبت النقابة الطلابية، دفتر تحكيم وحدت، دوراً مهماً، سواء خلال دعمها لسيد محمد خاتمي أم، ربما أكثر، منذ قطعها مع الإصلاحيين سنة 2000. اعتباراً من ذلك التاريخ، طالبت الشريحة الأكثرية (نشاط علّامة) باستفتاء في سبيل مراجعة للدستور والانتقال إلى الديمقراطية. يمكن اعتبار الطلبة، في أكثريتهم الواسعة جداً، قد واصلوا هذا التطور. ففي البداية دعموا سيد محمد خاتمي الذي كانوا قد رأوا فيه ذاك الذي يمكنه الاقتدار على إصلاح النظام السياسي. لكنما هذا الدعم لم يكن حائلاً دون مجابهات عنيفة بين الطلبة وقوى الأمن. طيلة صيف سنة 1999، إثر تظاهرة تضامن مع جريدة سلام[18]، هاجمت قوات شبه عسكرية جامعات طهران وتبريز، فاندلعت تظاهرات عنيفة في هاتين المدينتين. سنة 2003، أدّى مشروع لخوصصة الجامعات إلى احتجاجات شاملة. سُجن

(18) أغلقت هذه الجريدة إثر نشرها معلومات عن تورّط النظام في اغتيالات مثقفين سنة 1998.

عدد من قادة الطلاب؛ ومن الآن فصاعداً، يشكّل الطلاب إذاً قوة سياسية مستقلة. عملياً، انفجرت مجدداً الاضطرابات منذ الانتخابات الرئاسية في صيف عام 2003، لمواجهة محاولة استيلاء السلطة على الجامعات.

بروز النساء كمجموعة اجتماعية ناشطة

بموازاة ذلك، ثبّتت النساء أيضاً، وبالتدرج، وجودهن، وطالبن بإنهاء التمييزات تجاههن.

فالحركات النسوية تستمدّ أصولها هي أيضاً من التعبئة الثورية. وعليه، كانت الإيرانيات الشابات في أواخر السبعينيات قد تجاوزن النظام البطريركي السائد آنذاك، حين شاركن بفعالية في التظاهرات وفي نشاطات المجموعات السياسية التي واكبت الثورة في بداياتها. وكان الأهالي، خصوصاً في العائلات التقليدية، معارضين لقيام هذه الشابات بنشاطات سياسية منفلتة من رقابة الخلية الاجتماعية، إذ كان تخوّفهم الأكبر هو من نَيل تلك النشاطات من ناموسهن (الشرف المرتبط بالعذرية). والحال، فإن الإيرانيات الشابات، المتعطّشات للحرية والمتمنّيات أن يصبحن ناشطات حقيقيات على صعيد التغيير السياسي، كنَّ يأملن التخلص من هذا الوضع. ثمة واقعة هامة بوجه خاص هي أن اللائي ساهمن في الثورة كنَّ يعتبرن، للمرة الأولى في تاريخ إيران الشعبي، أن الرجال والنساء هم عناصر شعب واحد، بمعزل

عن كل تمييز جنسي[19]، فيما كان فصل الرجال عن النساء من المقوّمات الأساسية للمجتمع الإيراني. لم يكن الأمر يدور بعد حول حركة نسائية، لأن النساء، كمجموعة اجتماعية، ما كنَّ يطالبن بعد بمطالب خاصة. غير أن الثورة كانت تمثّل بنظرهن انتفاضة على النظام الأبوي وعلى النظام السياسي، مضاعفة بإرادة العمل في المجال الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجال. إذ وجدت شابات إيرانيات كثيرات في عملهن النضالي، فرصة للخروج من إطار عائلي خانق، ولإثبات أنفسهن اجتماعياً. بهذه المناسبة، اندلعت صراعات كثيرة مع الآباء القلقين من رؤية البنت تغيب عن المنزل حتى ساعات متأخرة وتشارك في نشاطات مختلفة في أوساط مختلفة. حتى أن إرادة إثبات الذات هذه، المتضافرة مع رغبة في الارتقاء الاجتماعي، قادت بعض الشابات، مع أنهن كنَّ آتيات من أوساط مميزة ومتمتّعات بمستوى تعليمي على الطريقة الغربية، إلى النضال في المجموعات الإسلامية[20].

---

(19) أنظر حول هذا الموضوع:

F. KHOSROKHAVAR, *L'Utopie sacrifiée. Sociologie de la révolution iranienne*, Presses de la FNSP, Paris, 1993, p. 122.

(20) أنظر حول هذا الموضوع:

A.B. FARMER, «Comment devient-on Hezbollah quand

زد على ذلك أن نساء أكبر سناً ساهمن أيضاً بنشاط في التظاهرات الغفيرة التي دوزنت مجرى الثورة. فريبا عادلخواه بيّن إلى أي حدّ كان الانتماء إلى الحركة الإسلامية غالباً، معيوشاً كنهضة تضع حدّاً لفساد النظام السابق وتجعل إيران لاعباً تاريخياً، أكثر مما كان تعبئة وتجنيداً[21]. كانت نساء كثيرات ممن شاركن آنذاك في الثورة يستندن إلى مرجعية إسلام علي شريعتي، المنتظم حول الاقتناع الشخصي والاجتماعي والاجتهاد التأويلي العلمي، العقلاني والمنطقي.

بعد الثورة، شهدت هذه الحركة كبحاً واضحاً جداً. فمع تصاعد قمع السلطات الإسلامية ضد الأحزاب اليسارية أو الحركات الانفصالية (الكردية والتركمانية)، بدأ حزب اللّه الحديث النشأة بالتهجّم أيضاً على النساء غير المحجبات أو المحجبات بشكل سيىء. في الوقت ذاته، كما رأينا، اتخذت سلسلة قرارات تحدّ من حقوق المرأة. وكانت هذه الإجراءات القمعية فعّالة على قدر ما كانت مترافقة مع الدعم الضمني من قسم كبير من الرجال، خصوصاً في الأوساط التقليدية التي كانت تتمنّى في آن استعادة هيمنة الدولة على

on est une jeunne fille de bonne famille?», in B. HOURCADE et U. RICHARD (sous la dir. de), *Téhéran, au dessous du volcan*, Autrement, Paris, 1987. =

(21) F. ADELKHAH, *La Révolution sous le voile, op. cit.*

المجتمع بعد الفوضى الثورية والعودة إلى النظام البطريركي السابق.

غير أن هذه الدعوة إلى النظام لم تكسر الدينامية المتولّدة مع الثورة. إذ واصل عدد معين من الشخصيات النسائية، رغم تقرّبها من النظام، الدفاع عن حقوق النساء في سياق صعب. مثاله أن أعظم طالقاني - ابنة آية الله طالقاني ونائبة في البرلمان - راحت تحتجّ منذ 1980 ضد الفراغ الحقوقي الناشىء عن إلغاء قانون حماية العائلة. إلى ذلك، تماماً بعد الثورة شنّت [مع زهرة رهْنَورد - مديرة جريدة پيوندگان راه زينب (الباحثات عن طريق زينب) وزوجة مير حسين الموسوي (رئيس حكومة ما بين 1981 و1988) - ومع فايزة هاشمي - ابنة هاشمي رفسنجاني رئيسة مؤسسة زن روز (المرأة المعاصرة) سنة 1998 وبرلمانية من سنة 1996 إلى سنة 2000] حملة لكي تتمكّن النساء العاملات من التوفيق بين النشاطين الاجتماعي والعائلي، مطالبات، على نحو خاص، بإجراءات تسمح لهن بأن يعملن نصف دوام. كما أن هذه الشخصيات نفسها اعترضت على قانون \القصاص، الذي يحدِّد ديّة النساء بنصف ديّة الرجال. ناهيك عن أن جمعيات نسائية كثيرة وُلدت بعد الثورة. كان الأمر يتعلّق بجماعات ثورية (جمعية نساء الثورة الإسلامية، المؤسسة سنة 1979) أي بفروع نسائية لمنظمات الدولة، أو بروابط وهيئات تطوعية (معهد 12 فروردين). كان قسم كبير من نشاطاتها يدور حول

التعليم ولا سيما تعليم الأميين والأميات. بموازاة ذلك، ظهرت في الأوساط التقليدية إرادة متعاظمة أكثر فأكثر بين النساء لكي لا يبقين محصورات في الأعمال المنزلية، وحتى يشاركن في الحقل الاجتماعي. هذه الإرادة قادتهن إلى خوض كفاح يومي للدفاع عن حقوقهن في مواجهة الهجمات التي تعرّضن لها. لقد شجّعتهن هذه المصاعب على الاندفاع بعدد متزايد نحو الدراسات العليا، لكي يأخذن ثأرهن الرمزي، بين ثارات أخرى، من الرجال، مع تأمينهن لإمكانية حياة مستقلة.

إن هذه الإرادة للأوساط التقليدية المصمِّمة على المشاركة في المجتمع، وإن مقاومة نساء الطبقات المتوسطة في مواجهة أسلمة المجتمع، وخصوصاً، وصول أجيال من الإيرانيات المتعلمات أكثر والرافضات للنموذج البطريركي التقليدي، أدّت إلى الدخول الكثيف للنساء في المشهد الاجتماعي (جمعيات، إدارات، منشآت، جامعات، إلخ). تقدّمت حصة النساء من مجمل المسجّلين في الجامعة من 29,2% سنة 1986 إلى 52,5% سنة 2003 (سنة 2004، كنَّ يمثّلن 74% من أعداد الدارسين في الطب). زد على ذلك أن حصة الفاعلات (أي العاملات أو الباحثات عن عمل) بالنسبة إلى مجمل النساء، لئن هبطت بعد الثورة، نظراً للتمييزات المتعلقة بمكان العمل أو لرفض عدد معين من النساء احترام اللباس الإسلامي؛ ثم تقدّمت مجدداً، اعتباراً من منتصف

سنوات 1980. ارتفعت حصة النساء من السكان الناشطين، من 22,2% سنة 1990 إلى 33,8% سنة 2003 (البنك الدولي). كما أُنشئت جمعيات مهنية نسائية في التسعينيات، للصحافيات، للناشرات، للممرضات، للمدرّسات، إلخ. قادت هذه المشاركة النسائية الأنشطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، رويداً رويداً، إلى صوغ مطالب خاصة.

ولقد تعزّز الصعود القوي للنساء كزمرة اجتماعية، كما كان حال الشبان، بتكاثر المعايير المشتركة. فمن جهة، ستنفتح نساء الأوساط التقليدية، شيئاً فشيئاً، على «الحداثة» بفضل مشاركتهن المتعاظمة في المجتمع. ومن جهة ثانية، ستجابه نساء كل الأوساط، التمييزات ذاتها في حياتهن اليومية.

أدّت هذه الدينامية إلى تشكيل تيار نسائي حقيقي بعد نهاية الحرب مع العراق، نشأ من التحالف بين التيار النسائي الإسلامي وبين تيار علماني مكوّن، بالأولى، من شخصيات. هذه الشخصيات أعلنت عن انتمائها إلى نسوية غربية الهوى، علمانية، مرجعيتها حقوق الإنسان. أما التيار الإسلامي فقد حارب ما يعتبره بمثابة تأويل للإسلام البطريركي. كانت نساء هذا الطيف الثاني يدافعن عن تكامل الرجال والنساء، بدلاً من المساواة بينهم، وكن يتقبّلن مبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين. ومن دون إعادة النظر في الإطار الإسلامي، طالبن بأن يكون للنساء سبيل إلى مجمل النشاطات التي يمارسها الرجال، سواء في المجال المهني أم في المجال الرياضي.

اجتمعت هاتان الحركتان النسائيتان لتصوغا عدداً معيناً من المطالب. وبنحو خاص، قادتا نضالاً براغماتيكياً لتعديل التشريع في اتجاه أكثر موآتاة لحقوقهن. وغالباً ما جرى نقد القوانين داخل إطار الإسلام. برهن عدد معين من المناضلات النسائيات على أن من الممكن وضع قوانين أكثر عدلاً بالاستناد إلى الدين. ناهيك عن أنهن لم يتردّدن في استثمار الإمكانات التي يهملها الشرع الإسلامي. وهكذا، حصلن من المحاكم على إمكان مطالبة النساء بمصادرة مكان سكن أزواجهن ووضع نصف الأملاك تحت الحراسة، إذا رفض الأزواج دفع المهر الموعود، في حال الطلاق خصوصاً.

كما عملت هذه الحركة على تطوير المجتمع بأسره. وبنحو خاص، ندّدت الصحافة النسائية[22] (فرزانه وزنان، إلخ)، من خلال عدّة أمثلة، بالمآسي التي كانت هذه التمييزات تُفضي إليها (انتحارات شابات ونساء يضربهن رجالهن أو يمنعهن من متابعة دراساتهن، إلخ). ومارست منتخَبات في البرلمان نشاطاً سياسياً. لكن، وبنحو خاص، قامت هذه الحركة على الموقف الكفاحي اليومي لنساء كثيرات. من بين الوجوه الرئيسية للتيار العلماني في هذه الحركة، نجد حقوقيين مثل:

---

(22) ينبغي أن نلاحظ أن العديد من الجرائد أو المجلات في الصحافة غير النسائية نشرت أيضاً مقالات تعالج قضايا التميز بين الجنسين.

شيرين عبادي[23] أو مهرانغيز كار، وعلماء اجتماع مثل: شهلا عزازي، وبرلمانيات وصحافيات، كما رأينا آنفاً.

انضمَّ إليهن رجال، ولا سيما علماء دين. فقد دافع حجة الإسلام محسن سعيد زاده عن مبدأ المساواة بين الجنسين مستنداً إلى ذرائع حقوقية إسلامية (مبيّناً، مع الأخذ بالاعتبار لتنوع تأويلات الفقهاء بنحو خاص، أن التكيف مع الأيام الحاضرة هو الذي يجب أن يسود).

هذه الحركة القوية احتشدت بوضوح خلف سيد محمد خاتمي إبان انتخابه لرئاسة الجمهورية سنة 1997. دليل آخر على قوتها. التصويت على قانون يجيز الطلاق بمبادرة من المرأة وتعديل القانون المتعلق بحضانة الأولاد في اتجاه مؤاتٍ أكثر للأم سنة 2003. غير أن شيئاً لم يتغيّر وبقيت التمييزات كبيرة جداً، سواء في المجال القانوني أم على صعيد الممارسات الاجتماعية. فالشريعة هي دائماً المرجع الحقوقي وإيران بقيت بلداً، كما تُذكِّر بذلك شيرين عبادي،

(23) شيرين عبادي هي المؤسسة والمسؤولة عن جمعية مساندة حق الأطفال في إيران. بوصفها محامية، جرى توريطها أيضاً في عدّة قضايا سياسية حسّاسة. ولقد دافعت بنحو خاص عن عائلات الكتّاب والصحافيين ضحايا الاغتيالات المتسلسلة سنة 1998. قادتها مواقفها الجريئة، على غرار شخصيات مناضلة كبيرة أخرى، عدّة مرات إلى السجن. براغماتيكية، ظلّت متمسكة بالدفاع عن حقوق الإنسان، رافضة الاندراج في معارضة سياسية للنظام.

«يمكن فيه لفتاة في الثانية عشرة أن تذهب إلى السجن ولكنها لا تستطيع حيازة جواز سفر»، إذ تخضع المرأة لعقوبات جزائية اعتباراً من تسع سنوات مقابل 15 سنة للرجال.

الشتات (الاغتراب)، المثقفون والإعلام

توجهات انفتاحية هامة

كما يدين تطور المجتمع الإيراني كثيراً لتطور أنماط التفكير والتمثّل. إذ من الواضح أن الهوة المتعاظمة بين الحكومة (دولة) والشعب (مِلّت) بعد الثورة استطاعت اقتياد المجتمع إلى الرغبة في تبنّي بعض السلوكات، فقط لأن هذه الأخيرة كانت ممنوعة. يمكننا أيضاً القول إن فترة التقشّف التي عرفتها إيران، خصوصاً طيلة الثمانينيات، كان لها تأثير كبير. فقد سمحت هذه العزلة الاختيارية بالتخلي عن عدد معين من الأفكار الشائعة الشديدة الانتشار. فمثلاً صار من الصعب الكلام على مؤامرة مدبّرة في الخارج لتبرير كل مصاعب إيران. لقد أسهمت هذه العزلة في توليد إحساس بالمسؤولية الفردية لدى الكثيرين.

تأثير الشتات (الاغتراب)

كان للشتات تأثير كبير في المجتمع الإيراني من خلال الاتصالات الدائمة مع الأقارب. فالإيرانيون إذ يزورون عائلاتهم في الخارج، يُدركون على نحو أفضل بعض

الاختلالات الوظيفية لإيران الإسلامية. وهم إذا صُدموا أحياناً بحرية الآداب الغربية، فقد استطاعوا أيضاً تقدير محاسن احترام الحريات الفردية.

منذ إقامة النظام الإسلامي في شباط/فبراير سنة 1979، غادر نحو 1,5 مليون إيراني بلدهم، أي أكبر هجرة في كل تاريخ إيران. غالباً ما يكون المهاجرون هؤلاء ماهرين جداً، مما يجعل «هجرة الأدمغة» هذه تؤثّر تأثيراً خطيراً جداً في تطور البلد. نلاحظ ثلاثة أنماط من المهاجرين:

- المهاجرون السياسيون، أي قادة النظام السابق، أعضاء أو مناصرو الأحزاب المعارضة للنظام (قوميون، مجاهدون، أحزاب يسارية)؛

- المهاجرون «الاجتماعيون - الثقافيون» الذين رفضوا الانقلابات التي فرضها الإسلام، لا سيما القيود المفروضة على النساء؛

- المهاجرون الاقتصاديون، المتحدّرون بأغلبيتهم من الطبقة الوسطى، وحتى من الطبقة الحضرية المحرومة، الذين غادروا إيران بسبب انحطاط الوضع الاقتصادي.

كما يجدر أن نأخذ بالاعتبار كل الرجال الذين أرادوا الهرب من الخدمة العسكرية ومن الحرب ضد العراق. يقيم العدد الأكبر من المهاجرين الإيرانيين في تركيا أو في الولايات المتحدة. إذ استقرّ قسم كبير من النخبة الصناعية في لوس أنجلس، حيث تضطلع الجالية الإيرانية بدور اجتماعي -

سياسي هام. عموماً، هؤلاء المهاجرون اندمجوا نسبياً بشكل جيد، على الرغم من مجيئهم من بلد لا يملك تراثاً في الهجرة، وظلوا مع ذلك متعلّقين تعلقاً شديداً بثقافتهم. تأكّد هذا الاندماج بالنجاح الاجتماعي للكثيرين من الإيرانيين من الجيل الثاني. في المقابل، تبدو العودة صعبة غالباً، نظراً لصعوبات التأقلم مجدداً مع المجتمع الإيراني. عملياً، تبدو الهجرة قد شهدت ازدهاراً جديداً سنة 2000، إثر الخيبة التي شعر بها قسم من السكان في مواجهة عجز الإصلاحيين عن تطوير النظام. وبنحو خاص، جدّد غياب الآفاق السياسية والاقتصادية انطلاقة هجرة حملة الشهادات الشبان.

التوزيعة الجديدة للسجال الفكري

يوجد في إيران تراث فكري انتقادي. إذ يقوم قسم من الثقافة الشيعية على تحليل النصوص القديمة وتأويلها. وأخيراً مرّ النضال ضد الاستبدادات وضد النفوذ الأجنبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، عبر إنتاج نصوص وكتابات من جانب مثقفين ملتزمين. كما أن عدداً من المفكرين الإسلاميين سعوا، طيلة النضال ضد الشاه إلى صياغة نقد للنظام السياسي القائم. كان علي شريعتي هو الأبرز بينهم. وكان فكره قد انتشر انتشاراً شعبياً واسعاً، نظراً لتمثّله للإسلام كقوة تحرّر ثوري في مواجهة الأنظمة «القمعية». بهذا المعنى كان ذلك شكلاً من الهجوم المباشر على موقف علماء الدين

السكوني والمحافظ، علماء الدين بصفتهم حلفاء للاستبداد. غير أن فكر علي شريعتي كان إيديولوجياً كثيراً أيضاً، وآلَ إلى المطالبة بقيام نظام توتاليتاري، بعدما تكون الثورة قد أتاحت بلوغ الهدف الأخير، هو قيام مجتمع إسلامي بلا طبقات.

وعليه، بعد نهاية الحرب مع العراق، وُلدت حركة فكرية نقدية جداً تجاه النظام الإسلامي. ربما يرتبط ظهور هذا التيار الفكري بعدة ظواهر. فقد اختار عددٌ من المثقفين الإيرانيين أن يبقوا في إيران، على الرغم من معارضتهم للنظام، غالباً بدافع قومي، وأحياناً تخوفاً من المصاعب المترتبة على الهجرة. وحين مكث في إيران أساتذة وموظفون كبار وصحافيون ورؤساء منشآت، إلخ، إنما خفّفوا من حدّة «هجرة الأدمغة»، وحافظوا على طاقة «سجالية» صارت فعّالة بعد انتهاء الحرب. بموازاة ذلك، دخل عدد من كوادر النظام في السجال تدريجياً، لا سيما المهندسون، الكوادر النموذجيون في الجمهورية الإسلامية.

بما أن هؤلاء قليلو الخبرة في العلوم الاجتماعية، فقد حدّدوا لأنفسهم، في البداية، كهدف رئيسي التوفيق بين التقدّم التقني الغربي والثقافة الإسلامية. إذ كانت الرؤية العالمثالثية السائدة بعد الثورة تُصادر على أن العلوم الاجتماعية شديدة الاتسام بالإيديولوجيا الغربية والرأسمالية. وفوق ذلك، كان تعليمها قد تضرّر كثيراً من جرّاء إغلاق

الجامعات من سنة 1981 إلى سنة 1983، بسبب «الثورة الثقافية». في الأغلب، كان هؤلاء الكوادر، المتأثرون تأثراً عميقاً بعلي شريعتي، يدافعون عن رؤية توتاليتارية، شمولية للنظام السياسي. والحال، شيئاً فشيئاً، تطوّر كثيراً منهم وطوّروا خطاباً فكرياً، ناقداً جداً للنظام؛ فأخذوا يدافعون عن أفكار التسامح والديمقراطية وفصل الدين عن الدولة، واضعين حداً لتاريخ ثوري طويل. وقامت مسيرتهم بنحو خاص على إرساء نقدهم على دراسة معمّقة للشرائع وللتاريخ الإسلامي.

كان عبد الكريم سُروش ومجتهد شبستري ومحسن كديور أفضل ممثلين لهذه الأشكال الجديدة من الفكر الإسلامي، الناقدة جداً للنظام. عبد الكريم سروش، الذي كان لفترة عضواً في مجلس الثورة الثقافية المكلّف بأسلمة مراجع التعليم الجامعية خلال «الثورة الثقافية»، يُصرّ على أن المقدّس يتعلق بباطن المؤمن بينما يُدار المجتمع بقرارات بشرية مستقلة، ناجمة عن مسار ديمقراطي. ويرى أن ربط الإسلام بالسياسة لا يقوم بغير الخفض من صدقيته. أما عالم الدين مجتهد شبستري فقد دافع عن وجهة نظر مماثلة. فهو يفصل مجال الدين بالمعنى الدقيق عن أنماط التدخل البشري التي تفترض كفاءة خاصة. ويرى أن الإسلام لا يملك أنموذجاً (اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً) يمكن الاقتداء به مهما كان العصر. هناك مثقف آخر انتقد النظام من الداخل، هو

حجة الإسلام محسن كديور الذي أعاد النظر كلياً في ولاية الفقيه، أساس الجمهورية الإسلامية، دامجاً مناهج التحليل الانتقادي ومناهج الاستقصاء الحقوقي الإسلامي. وبيَّن بنحو خاص أن هذا المفهوم يقوم على قواعد نظرية بالغة الهشاشة. فدراسته المفصّلة جداً عن المفكرين الإسلاميين ومعرفته بالشرع الإسلامي جعلتا من الصعب جداً على علماء الدين التمكّن من دحض أطروحاته. إلى ذلك، عادت عليه انتقاداته الشديدة للنظام بحبس لمدة 18 شهراً في نهاية التسعينيات. أخيراً، فتحت الثورة أيضاً شهية الكثيرين من الشبان لدراسة العلوم الاجتماعية. بعد ذلك، قام عدد منهم بسجالات فكرية، وهم يجرون عدة ترجمات لكتب مرجعية في العلوم الاجتماعية.

وعليه، فإن كل هؤلاء المثقفين (روشنفكر\ان) استفادوا أيضاً من مناخ مؤاتٍ أكثر، بعد انتهاء الحرب ضد العراق ووصول الشيخ هاشمي رفسنجاني إلى السلطة، الذي وضع في المقدمة رؤية تكنوقراطية بدلاً من الرؤية الإيديولوجية للنظام. بتشجيع من سيد محمد خاتمي، الذي كان آنذاك وزيراً للإرشاد الإسلامي (1982-1992)، بدأت تصدر مجلات رفيعة المستوى تتناول العلوم الاجتماعية، مثل: (إيران الغد، المجتمع السالم، الكيان الجديد) (التي نشرت عدة مقالات لمحسن كديور)، گفتگو، إلخ. هذه المجلات كانت تنشر مقالات تستعمل أدوات العلوم الاجتماعية وتتناول

مشاكل إيران السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ثم صارت هذه المجلات، منذ انتخاب سيد محمد خاتمي، مختبرات فكرية حقيقية حول إمكان قيام إيران ما بعد إسلامية، متسائلة عن مفهوم الديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، وتعدّد الأحزاب، والإسلام والحداثة، إلخ. وبقيت محرَّمة عدة موضوعات مثل: آية اللّه الخميني، ثورة شباط/فبراير سنة 1979، أخذ رهائن من السفارة الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، الحجاب الإسلامي المفروض على النساء، والفتوى المطلقة ضد سلمان رشدي. ولكن، شيئاً فشيئاً، جرى تناول عدد من الموضوعات الصعبة مثل: وظيفة المرشد ومواصلة الحرب مع العراق خارج الأراضي الوطنية على مدى ست سنوات، اعتباراً من سنة 1982.

هذه المجلات ستنشر عدة مقابلات مع أشهر المفكرين الغربيين. آلان تورين، تزيڤان تودوروف، يورغن هابرماس، حاورتهم مجلة گفتگو الممتازة حول موضوعات المجتمع. وعلى مدى التسعينيات، تكاثرت ترجمات فلاسفة أو باحثين غربيين (علم الاجتماع لأنطوني غيدنز، تاريخ الفلسفة الإسلامية لهنري كوربان، حوارات كارل پوپر مع جيانكارلو بوستي، البنية والتغير في التاريخ الاقتصادي لدوغلاس نورث، إلخ).

كما جرى نشر عدة كتب وضعها كتّاب إيرانيون: المثقفون الإيرانيون والغرب لمهرزاد بروجردي، سوسيولوجيا اغتيال

النخب لعلي رضا گلي، خيار جديد (انتخاب نو)، كتاب اجتماعي حول انتخاب سيد محمد خاتمي، إلخ. إن هذه الإرادة المصمّمة على مساءلة كل موضوع من خلال نقد عقلاني محكم، تتناول أيضاً الإسلام والقرآن، مع نشر أعمال مثل منهجية تفسير الموضوعات القرآنية للسيد هدايت جليلي، أو أسئلة وأجوبة حول التاريخ والعلوم القرآنية لمجيد معارف. إن هذا الازدهار للعلوم الاجتماعية على صعيد المنشورات، يسجّل حقاً حلول فكر نقدي جديد، متفاعل مع إرادة بناء خطاب آخر، غير الخطاب الثوري.

غير أن هذا الانبعاث الفكري أثار ردود فعل عنيفة. فقد جرى اغتيال بعض المثقفين، بشكل متسلسل أحياناً كما حدث سنة 1998، إذ كانت تلك الإعدامات جزءاً من مخطط يرمي إلى ترهيب مساندي سيد محمد خاتمي.

حُكم بالإعدام ثم جرى العفو عن المؤرخ هاشم آغاجاري، الذي كان ينادي بشكل من «البروتستانتية الإسلامية» والذي كان قد أعلن أن «المسلمين لا [ينبغي] عليهم تقليد علماء الدين كالسعادين». ودخل السجن محسن كديور وعبد الكريم سروش، وحُرم الثاني من حق التعليم في الجامعة منذ سنة 1997. وفضّل البعض المنفى، مثل الفيلسوف جواد طباطبائي. أخيراً، أُلغيت مجلات عديدة مثل إيران فردا، وراه نو. ومع ذلك تواصلت الاعتقالات منذ

الانتخاب الرئيسي لمحمود أحمدي نجاد سنة 2005، إلا أن الانفتاح الفكري الطارىء في التسعينيات لا يمكن وضعه كلياً على المشرحة.

لقد بقيت المؤسسات الرسمية، لا سيما الجامعات، بمنأى عن هذه الحركة. وما برحت هذه الأخيرة بعيدة من أن تكون أماكن سجال فكري. وفي الأغلب، يُرغم المعلمون على أن تكون لهم اهتمامات مهنية أخرى ليكسبوا لقمتهم. إلى ذلك، ونظراً لعزلة طويلة جداً، لا تزال فروع العلوم الاجتماعية متأخرة جداً، بالنسبة إلى البحوث النظرية الأخيرة وتواصل العمل على مؤلفات غابرة. إلى ذلك، على الرغم من هذا الانفتاح الفكري، لا يزال هشّاً جداً الوضع الاقتصادي لكثير من الناشرين للكتب والمجلات. إن النقص في القدرة الشرائية لقسم كبير من السكان، قاد عدداً منهم إلى التبعية المالية لمساعدات الدولة، خصوصاً لشراء الورق. أخيراً، وبنحو خاص، يبقى خطيراً على المفكرين الإيرانيين أن ينتقدوا أولوية الديني على السياسي. إذ يعتبر فريق الحكم الأكثر تطرفاً أن كل انتقاد في هذا المجال هو بمثابة تهجّم على قيم الثورة. لكن، ثمة واقعة هامة وهي أن الخطوة الأولى قد بدأت لوضع القضايا الأساسية موضع نقاش، فيما تجعل الثقافة الإيرانية من الصعب مقارنة المشاكل بصراحة. لقد تركت هذه المبادرات خصوصاً يصعب محوها بسرعة.

وسائل الإعلام، بين الجرأة والرقابة الذاتية

كما أسهمت وسائل الإعلام في هذه الحركة. إذ سمحت كهربة المناطق الريفية بانتشار أوسع للتلفزة. والحال، فإن القنوات الرسمية، مع كونها أدوات دعائية، سمحت لسكان الأرياف باكتشاف واقع بلدهم، خصوصاً من خلال النقل المباشر للخطب السياسية، أثناء صلاة الجمعة. زد على ذلك أن الرقابة السياسية المُمارسة على البرامج الإذاعية والتلفزيونية (الموسومة ببعض الصرامة[24] خصوصاً في ما يتعلق بالشبان) أدّت إلى تطور مذهل لوسائل الإعلام الموازية: استئجار فيديوات أفلام «غير شرعية»، تكاثر الهوائيات[25]، استعمال متزايد للإنترنت (82 مستعملاً من ألف شخص سنة 2003،

---

(24) غير المعمّمة تماماً، ما دامت بعض برامج الإذاعات والتلفزيونات الرسمية شعبية جداً، لا سيما البرامج الرياضية والمسلية أو بعض المناقشات المتلفزة.

(25) على الرغم من حظر الهوائيات منذ 1995، لم تتجاسر السلطات على إجازة المراقبات لدى الخاصة للتحقق مما إذا كان القانون محترماً. بناء عليه، صار الإيرانيون معلمين في فن إخفاء هوائياتهم. حول هذا الموضوع، أنظر:

S. GHAFFARI-FARHANGI, «La radiotélévision de la République Islamique face à la révolution des communications», *Cahiers d'études sur la Méditerranée Orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), n°. 20, 1995, pp. 115-144.

حسب تقرير الأمم المتحدة حول التنمية)، أي ما يعادل ذلك من أبواب مفتوحة على العالم الخارجي. يستطيع الإيرانيون الرجوع إلى مواقع وسائل الإعلام، مثل الـ بي بي سي، ومواقع الإنترنت الخاصة المعترف بها، وكتب المنشقّين الموضوعة على الخط مثل مذكرات آية اللّه منتظري، أحد قادة المعارضة الدينية، إلخ[26].

شاركت وسائل الإعلام في تطور المجتمع، بتوسيع العرض الإعلامي، وخصوصاً بالمساهمة عبر الصحافة المكتوبة في إبراز سجالات فكرية حول القضايا السياسية الكبرى والمجتمع. إلى ذلك، شهدت الصحافة «ربيع الحرية» (1979-1980)، بسبب المرحلة الفوضوية ما بعد الثورية التي اختفت الرقابة كلياً في أثنائها. ثم، على قدر تصفية الأحزاب غير الإسلامية، استرجعت الرقابة حقوقها. لم تكن المراقبة صريحة. فكانت تعبِّر عن نفسها إما من طريق ضغوط اقتصادية (صحافة الدولة أو المُلحقة بمؤسسات عامة تستفيد من مساعدات خلافاً للصحافة «الخاصة»)، وإما من خلال محاولات الترهيب عبر مجموعات مرتبطة بحزب اللّه، وإما

---

(26) على صعيد السكان كافة، لا شك أن البرامج التي يبثّها الإيرانيون الذين يعيشون في الولايات المتحدة، خصوصاً برامج المغنين والمغنيات، هي الأكثر نجاحاً. فوسائل الإعلام الغربية، مثلاً، لا تهم سوى القسم من السكان الذي يفهم جيداً الإنكليزية.

أيضاً بواسطة ملاحقات قضائية لصحافيين وناشرين. إن هذه الرقابة التي كانت تفصح إذاً عن نفسها بَعدياً، غالباً ما قادت الصحافيين إلى ممارسة الرقابة ـ الذاتية[27]. هناك إذاً حرية نَبرية معينة، ونجد في الجرائد اليومية القريبة من النظام، مثل سلام، معلومات نقدية كثيرة جداً تتناول انحلال الوضع الاقتصادي أو حالات الفساد. ثم، اعتباراً من نهاية الحرب، خصوصاً بتحريض من سيد محمد خاتمي، الذي كان آنذاك وزير الإرشاد الإسلامي، تكاثرت العناوين. كما أن تطور الصحافة المكتوبة تصاعد بشكل واضح بعد انتخاب خاتمي للرئاسة سنة 1997 (إذ انتقل عدد اليوميات والمجلات من 826 إلى 1532 ما بين سنتي 1996 و2000). ثم في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة استؤنف القمع (إغلاق عدة صحف ومجلات وسجن صحافيين).

لم تكن الصحافة أبداً حرة هكذا، منذ ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر. ففي خلال هذه المرحلة أخذ بعض الصحافيين بإجراء استطلاعات وتحقيقات مفصّلة جداً ومزعجة كثيراً لبعض كبار مسؤولي النظام، ومنهم الصحافي أكبر

---

(27) N. YAVARDI-D'HELLENCOURT, «La difficile réémergence d'une presse indépendante en Iran: *Kyan*, une revue en quête de modernité islamique», *Cahiers d'études sur la Méditerranée Orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), n°. 20, 1995.

غاندجي، حول اغتيالات المثقفين سنة 1998؛ الذي سيمضي ست سنوات في السجن، ما بين سنتي 2000 و2006.

إن هذه «الحرية» الصحفية النسبية لم تنوجد إلّا منذ الانتخاب الرئاسي سنة 1997، في سياق صراع سياسي بين شريحتي النظام. الواقع أن وسائل الإعلام الإيرانية غالباً ما استُعملت، بالأولى، كأدوات للصراع السياسي (نظراً لغياب أحزاب حقيقية، خصوصاً) أكثر مما استعملت كأدوات إعلامية. إذ لا تزال حرية الصحافة هشّة، كما برهنت على ذلك صيغتها الجديدة، اعتباراً من العام 2000، في إطار الصراع السياسي الداخلي. فمن علامة الأزمة أن القمع قد امتد، من ناحية أخرى، إلى عدد من المواقع المقرّبة من الإصلاحيين. مع ذلك، صارت الصحافة أقل استتباعاً للدولة، وأكثر دينامية، في غضون السنوات الأخيرة إجمالاً. فقد صادف القمع الحديث ممانعة من جانب الصحافة المستقلة، تُرجمت، فيما تُرجمت، بصدور عناوين جديدة، عندما مُنعت العناوين السابقة (أحياناً مع فريق التحرير نفسه). زد على ذلك أن تطور وسائل الإعلام يتعلّق بالمجتمع كله وليس فقط بطليعة علمانية وفكرية في حالة قطيعة مع الجمهورية الإسلامية. كما أن الصحافة الإسلامية البحتة هي مجال لسجالات شتّى (الثنائية بين رئيس الجمهورية والمرشد؛ تعدُّد الأحزاب، إلخ). فقد تساءلت جريدة محافظة، مثل الرسالة، عدة مرات، عن أسباب فقدان شعبية الحركة

المحافظة وعن ضرورة اكتساب الناخبين مجدداً. إلى ذلك، من الآن فصاعداً، يقوم في هذه الجريدة، الدفاع عن نظام ولاية الفقيه، غالباً، على حجج أكثر مما يقوم على أدلّة أو براهين. وبالعكس، يظل السجال في داخل هذه الوسائل الإعلامية محصوراً، نظراً لضرورة الدفاع عن النظام. وبنحو خاص، لا تزال عناوين مثل كيهان («العالم») أو جمهوري إسلامي («الجمهورية الإسلامية») موسومة قبل كل شيء بالسمة الإيديولوجية، إذ إنها تدافع عن مواقف النظام الأكثر تطرفاً.

الديمقراطية، حقوق الإنسان و... الاستهلاك

من الواضح أن إعادة النظر في النظام البطريركي، والأولوية المعطاة للمناقشات بدلاً من ميزان القوى، والاستقلالية الكبرى المتروكة لكل فرد في العائلة، والعلاقات الأقل تفاوتاً بين الزوجين، والتباعد الجاري بالنسبة إلى العائلة العريضة، قد ترافقت مع بعضها وأحدثت ديناميات اجتماعية جديدة. فالأمر يتعلق بحركة عميقة تطاول مجمل الطبقات الاجتماعية على كل الأراضي الإيرانية، نعني الانتقال من مجتمع ذي نمط إيلافي، متَّحدي، قائم على الانتماء إلى البنى (عائلة وحي ونقابات مهنية وإثنية ومتحد

لغوي، إلخ)، التي يسودها كلها نظام بطريركي، إلى مجتمع أكثر فردية وأقل تمرتباً. إن هذا التطلع إلى أنماط حياتية جديدة يطبع مجمل قيم المجتمع الجديدة: حرية فردية، تسامح، مساواة الجميع أمام القانون، كفاءة مهنية، منافسة، إلخ.

كانت الثورة قد سجّلت قطيعة مع النظام البطريركي، وعزم الشبان على إثبات ذاتهم فردياً كلاعبين في الحقل الاجتماعي. ولقد تنامت هذه الحركة مع «الثورة السكانية»، وكذلك بسبب الاستياء الشعوري تجاه الإيديولوجية الإسلامية، وبسبب رفض الانتهاكات اليومية للحرية الفردية: فهذه الإرادة لبناء فرديّتهم من دون الذوبان في الشبكات التقليدية، أمكن لحظُها في كل مستويات المجتمع.

جرت ترجمة ذلك، لدى الشبان، بالتصميم على إثبات شخصيتهم من خلال اعتنائهم بمظهرهم. فالفتيات تتبرّج كثيراً. كما يعتني الشبان بصورتهم، وليس نادراً أن يحملوا معهم ما يعادل جهاز تواليت. ويتنافس الشبان على المهارة والتفنّن في متابعة أزياء الملابس. فملابس ربّي (Rappi المستوحاة من هيپ هوپ) أو الملابس الأخرى، الأكثر بساطة، التي تُحيل إلى لباس أنصار كأس العالم في كرة القدم سنة 1998 (وتالياً تُحيل إلى الأعياد الجماعية الكبيرة التي تلت انتصارات إيران النصفية)، هي علاقات تعارف حقيقية. كما أن ثبات الأذواق الموسيقية هو علامة حرية:

المغنون في الشتات، والمقيمون في الولايات المتحدة، الذين يغنّون بالفارسية ولكن على إيقاعات الموسيقى «الموصوفة» بالغربية، هم موضع تقدير كبير جداً. كما تشاهد الشبيبة الموسيقى وممثلي السينما المشاهير عالمياً، بواسطة الساتلايت والإنترنت وتهريب أشرطة الـ (DVD). إلى ذلك، يريد الشبان، أكثر فأكثر، إثبات أذواقهم خارج المجال الخاص. بالنسبة إلى سكان طهران صار من المبتذل جداً أن يذهبوا للتنزّه في الجبال الشمالية، حاملين معهم أجهزة راديو ضخمة، أو أن يسيروا في السيارة على صوت إذاعة السيارة المرفوع إلى أقصى حد.

إن ذبذبة الفرادة هذه تُترجم أيضاً بإرادة إثبات [الشبيبة] لحريتها الجنسية، بما في ذلك الحرية خارج المنزل. تُستعمل عدة تكتيكات للتمكن من عيش حياة غرامية، بمنأى عن رقابة قوى الأمن (وعن رقابة الأهل أيضاً)، منها التواصل بواسطة الإنترنت. كما تترجم رغبة إثبات الذات بازدهار ممارسة الفن. إن دروس الرسم والموسيقى والمسرح، إلخ، تشهد نجاحاً كبيراً. ومن المفيد أن نرى أن في هذه المجالات تتعايش إرادة الاندراج في الثقافة الإيرانية، ولكن أيضاً، مع اهتمام واضح بالأشكال الثقافية الأكثر حداثة. لقد صار تعلم الموسيقى التقليدية شعبياً جداً؛ لكن تذوّق موسيقات اليوم بات أيضاً ملحوظاً. كما يعكس هاتين النزعتين الولع الشديد بدروس المسرح. إن التعزية مسرح تقليدي إيراني، تؤدّي

جماهيرياً خلال الاحتفالات الدينية في شهر محرم، احتفاء بذكرى استشهاد الإمام الحسين في معركة كربلاء. والحال، فإن مجموعات كثيرة من الشبان تمثّل هذه المسرحيات، خارج أية رقابة حكومية. إلى ذلك، يهتمّ الشبان أيضاً بالكتّاب المعاصرين، لا سيما بالمسرحيات التي تُحيل إلى إيران اليوم، وإلى مشاكلهم اليومية. كما لاحظنا تطوراً لممارسة التحليل النفسي لدى الشبان، لا سيما في جلسات جماعية.

ترمي كل هذه الفعاليات إلى غايتين: إثبات المرء لشخصيته، ولكن أيضاً رفض القوقعة التي يفرضها النظام. لقد تأكّد هذا الطموح، على الرغم من المتاعب التي تعرّض لها الشبان: لباس يُعتبر غير إسلامي، وأزواج عشاقاً، إلخ. يمكنهما أن يؤدّيا إلى غرامات شديدة، وحتى إلى عقوبات جسدية. وتظهر المخاطر المحتملة، على قدر شعور الشبيبة بالاختناق وحاجتها إلى التعبير عن نفسها.

في أوساط النساء، ارتدت رغبة إثبات فرديتهن عدة أشكال. سبق أن ذكرنا الدور الذي تلعبه، في هذا الاتجاه، الدراسات وممارسة فعالية مهنية. ولكن ذلك يمر أيضاً باختيار ملابس غير إسلامية في هذا الشارع (مثلاً، بإماطة حجابهن على نحو شبه كامل لكي يظهرن شعرهن). كما يبيّن أيضاً ولعاً حقيقياً بالرياضة. لقد تطوّرت رياضة كمال الأجسام في المدن؛ وصارت حدائق طهران ملاعب صباحية

للنساء اللائي يمارسن فيها رياضة بكثرة وفي وقت مبكّر جداً: رياضة بدنية، المشي بالجينز تحت الحجاب، بادمينتون، إلخ. أما المشهد الأهم فهو مشهد ألعاب كرة القدم بين فرق مختلطة، حيث تتسلّل البنات بالكرة وهن يرتدين بناطلين الجينز والبلوزات ويعتمرن وشاحاً. كما تُرجم هاجس الظهور لدى الشابات باللجوء الجنوني إلى الجراحة التجميلية. ربما تكون إيران واحدة من أكثر البلدان في العالم إقبالاً على عمليات تجميل الأنف.

أما السينما الإيرانية فقد أحاطت تماماً بهذه الاهتمامات. فأفلام ا. كيارستمي مثل (Closed-Up) أو طعم \الكرز، هي خير ممثّل لهذه الحاجة إلى ثبات الفرد في حرّيته؛ وتظهر شكوكه بعيدة جداً من صورة الفرد الثوري، حامل الإيديولوجيا. إلى ذلك، ترافق هذا التطور أيضاً، لدى الشبان، مع تسامح أكبر في مواجهة تنوع الخيارات الفردية ووجهات النظر. هنا أيضاً بُعد أساسي لظهور فردانية جديدة، ناجم بلا شك عن ارتفاع المستوى المتوسط للتعليم، وكذلك عن وعي الجميع للكلفة البشرية، الاجتماعية والاقتصادية لعدم التسامح الذي طبع بداية الثورة.

أدّى هذا المسار إلى ولادة «فرد جديد في المجتمع». فالمجتمع الإيراني، إذ يُعرب عن هاجس إثبات فردياته، إنما يضع على المحكّ العناصر التي كانت تسمح في الماضي بضمان تماسك المجتمع. فمن الآن وصاعداً ثمة حاجة إلى

مجال عام، لا يكون المجال الخاص ولا المجال السياسي. هذه الحاجة كانت قد ظهرت من قبلُ عبر السجالات الدائرة حول قضايا المجتمع الكبرى التي كانت الصحافة المكتوبة تغذّيها في مطلع التسعينيات. فمثلاً، يفسّر البحث عن مجال جديد، النجاح الشعبي لحدائق طهران في مطلع التسعينيات. رئيس بلدية العاصمة، غ. كرباسشي، كان آنذاك قد قام باستصلاح مجالات خضراء، من خلال تجميل عدد معيّن من الحدائق الكبرى، وكذلك من خلال إنشاء جنائن كثيرة جداً، وأكثر تواضعاً، في مختلف أحياء المدينة[28]. جرى تزويد هذه الأماكن بمقاعد، بألعاب للأطفال وبمسابح مزوّدة بنوافير مياه. عند هبوط الليل، تُضاء هذه الحدائق والجنائن، المنشودة جداً نظراً لرطوبتها، خصوصاً في الصيف. لقد صارت هذه الحدائق والجنائن مجالاً اجتماعياً حقيقياً. حتى إن الإيرانيين يعتبرونها امتداداً للجنائن الصغيرة التي كانت تقليدياً زينة البيوت والمباني في طهران. ففيها تستطيع النساء توسيع مجالها الاجتماعي. وكل الفئات الاجتماعية تتجاور فيها، ضمن برواز يبدو مشجّعاً للتلاؤم الاجتماعي؛ وفي إمكان النساء أن ينزّهن أولادهن بحرية. بالطبع، يستطيع

---

(28) أنظر حول هذا الموضوع:

F. Adelkhah, *Quand les impôts fleurissent à Téhéran, taxes municipales et formation de l'espace public*, CERI, «Les cahiers du CERI», n°. 15, Paris, 1995.

حراس الثورة أو قوات التعبئة التدخل في كل لحظة لفرض احترام «الأخلاقية الإسلامية». لكن، بعد انتخاب خاتمي، صارت تدخلاتهم نادرة جداً.

كما شهدنا ظهور تنشئة اجتماعية دينية في الحي. ففي الاجتماعات الدينية المخصّصة للنساء، بدأت هذه الأخيرات تتبادل معلومات حول السكن أو التحالف الأموميّ، وسجّلت تمايزها الاجتماعي بردائها أو حتى أنها أخذت تتاجر في ما بينها[29]. إن اجتماعات كهذه تسمح لامرأة انتقلت إلى السكن في حي، بأن تندمج فيه.

كما ترافق التطلع إلى حرية فردية أكبر وإلى مجال عام متحرِّر من هيمنة الدولة، بشكل طبيعي، مع ضغط شديد لصالح دولة حقوقية. فالمجتمع يطالب بأن يكون مستقلاً، وبأن يكون له مجال لممارسة هذه الاستقلالية، وفوق كل ذلك، بأن ينعم بنظام يحميه من فعل الدولة التعسفي. وإيران تشكو في آن من كون الدولة قوية جداً بالنسبة إلى السكان، ولكنها بنحو خاص تمارس سلطتها على نحو غير قابل للتوقع كلياً. منذ القرن التاسع عشر، كان هذا الغياب للدولة الحقوقية قد بيّنه أمير كبير (1807-1852)، أحد كبار رجالات الدولة الإيرانية (رئيس حكومة من سنة 1848 إلى

(29) F. ADELKHAH, *Être moderne en Iran*, Karthala, Paris, 1998.

سنة 1851)، بوصفه إحدى أكبر العقبات أمام وصول إيران إلى الحداثة. فهذا الوضع القديم، الذي كان قد وسم سلالتي القاجاريين والبهلويين، اتخذ بعداً دراميا مع التجاوزات التي طبعت بداية الثورة. بعد الثورة، صار مطلب التمتع بدولة حقوقية أقوى، أكثر فأكثر، مع تطور المجتمع الذي راح يرفض كلياً الانتهاكات للحرية الفردية والفوضى الناجمة من أعمال الميليشيات.

من المفيد ومما له مغزاه أن نلحظ أن مطلب الدولة الحقوقية هذا قد تطوّر مع تطور العقليات. ففي الثمانينيات، كان هذا التطلع يندرج في الدفاع عن المجال الخاص. وبالتالي كان المجتمع الإيراني، شديد التميز بالفصل بين المجال الخاص والعالم الخارجي[30]، قد صُدم من جرّاء تسلّلات ميليشيات النظام إلى المنازل لفرض احترام الأعراف الإسلامية (علاقات الرجال مع النساء، تعاطي الكحول). ثم إن هذا المطلب تعلّق أيضاً بالمجال العام في التسعينيات. وصارت المطالب قوية على قدر تعلُّقها بغير البعد الحقوقي والأمني. فقد أعرب الأهالي، وخصوصاً الشبان، عن أملهم بالانتقال من نظام العلاقات إلى نظام الأحكام. إذاً ينطوي هذا المطلب ليس فقط على طلب قوانين تحمي الفرد من عمل الدولة التعسفي، بل أيضاً على إنهاء العلاقات

(30) فهو يفرّق تفريقاً واضحاً وخاصاً بين الظاهر والباطن.

الاستزلامية. وهكذا، استُهدفت كل شخصيات النظام (وأقرباؤهم) الذين يستفيدون من موقعهم لزيادة سلطتهم وثروتهم. ففي النمط الجديد المنشود للحياة في مجتمع، يُفرض بالأحكام ذاتها أن تسري على الجميع وأن تسود الشفافية.

إستفاد المطلب هذا من كون الأمر لا يتعلّق بمثال نظري، بل بهدف ملموس لعقلنة الحياة الاجتماعية. إذ يعاني الإيرانيون يومياً من هذه الحاجة إلى أحكام جديدة، سواء تعلّق الأمر بطريقة تعداد الموجودات العقارية، أم باختيار مدراء جمعيات أهالي التلاميذ أو بحقوق وواجبات المالكين الشركاء. لقد بذل مركز إيران للإحصاء أو سواه من الأجهزة جهداً كبيراً لكي يصف وضع البلد السكاني، الاجتماعي والاقتصادي، بأفضل طريقة تفصيلية ممكنة. وكما رأينا، شاركت الدولة مشاركة واسعة في هذه الحركة من خلال سياساتها التربوية والاجتماعية أو من خلال التنمية التربوية. كما أن المؤسسة الدينية لم تنجُ من ذلك، هي أيضاً، من خلال دولنتها المذكورة آنفاً. فقد خضع مجال الديني للأحكام الاقتصادية. و«الديّة» التي ينص عليها الفقه، في حال القتل غير المتعمّد، أي التعويض المالي الذي تستحقّه العائلة، يُعاد النظر فيها بانتظام، لأخذ التضخّم بعين الاعتبار. كما أن ثمن التوابيت والقبور، الذي يحدّده علماء الدين، يجري حسابه الآن وفقاً لمعايير شتّى، مثل قُرب

القبور من الشهداء أو الأولياء، وسهولة الوصول إليها، واخضرار المشهد إلى هذا الحدّ أو ذاك، وأهمية الطلب ـ نظراً لقلّة الأماكن، لا سيما في المقابر الأكثر وجاهة، مثل: بهشت زهرا في جنوب طهران. كما تعكس هذا التطور طريقة اشتغال المؤسسات الدينية. فمؤسسة آستان قدس، التي تُدير مقام الإمام الرضا، أهم مركز للزيارة في إيران، طوّرت منطقاً شبه رأسمالي، سواء في الأعمال الزراعية[31] الخاصة بالمقام، أم في اهتمامها بالمشاركة في الإنماء الاقتصادي للمنطقة ـ إذ موّلت بناء الخط الحديدي بين إيران وتركمانستان.

كما تُرجم تطور المجتمع بالأهمية المعلقة على مفهوم التنافس، لا سيما في الرياضة. إذ إن مآثر الفريق الوطني لكرة القدم (المنتصر على الولايات المتحدة) خلال كأس العالم سنة 1998، أدّت إلى مشاهد حقيقية من الفرحة الشعبية، وأثارت نتائجه السيئة سنة 2006 الاعتذارات العامة

---

(31) حول هذا الموضوع، أنظر:

B. Hourcade, «Vaqf et modernité en Iran, les agro-business de l'Astan-e qods de Mashad», in Y. Richard (sous la dir. de), *Entre l'Iran et l'Occident. Adaptation et assimilation des idées et techniques occidentales en Iran*, Édition de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 1989, p. 117-142.

من جانب الحكومة، واستبعاد رئيس اتحاد كرة القدم. فنجاحات الإيرانيين في رياضات أكثر تقليدية، مثل المصارعة أو رفع الأثقال، تثير المشاعر أيضاً. هناك تنوّع كبير من الاتحادات الرياضية التي تنظّم كلها مباريات على الصعيد القومي، المناطقي أو المحلي. زد على ذلك أن الرياضة صارت رهاناً مجتمعياً حقيقياً. فالحكومة تُنتقد بانتظام نظراً لنقص التجهيزات الرياضية. في نهاية المطاف، إن مكانة كهذه للرياضة في المجتمع ما بعد الثوري تعكس تماماً الديناميتين الفاعلتين في المجتمع منذ الثورة: إثبات الفرد وبناء المجال العام.

كما تُرجمت رغبة المنافسة بإرادة الاكتمال مهما كان المجال. فالإيرانيون هم بنوع خاص مولعون بكل الأدب المخصَّص للمتعلمين الذاتيين الذين يريدون معرفة أسرار النجاح الاجتماعي، الفكري والمالي («الثقة بالذات في عشرة أيام»، «كيف يفكّر الأقوياء» إلخ). وإذ كانت هذه الكتب غالباً (سيئة) الترجمة عن الأميركية، فهناك أيضاً أدب إيراني عن كتب الدليل (دليل المطبخ والجمال، إلخ)، يرمي أيضاً إلى جعل قرائه وقارئاته «أفضل». مرة أخرى، تُحيل هذه الكتب إلى كل القيم التي تشغل الجسم الاجتماعي الإيراني: الفردية و«العيش معاً» الجديد والعقلانية، إلخ.

تنطوي القيم الجديدة للمجتمع على الرغبة المعلنة في التمتّع بفوائد المجتمع الاستهلاكي. كان نظام ما بعد الثورة

قد جعل من إقامة مجتمع إستهلاكي أحد أهدافه السياسية الكبرى، على غرار مجتمع الولايات المتحدة. والحال، في الواقع هناك فئة قليلة من المتميزين وقسم من الطبقات المتوسطة (تلك التي كانت حضريّة «مُحدثنة») هي التي كانت قد استطاعت الإفادة من هذه السياسة. فبعد الثورة، تعمّمت رويداً رويداً الرغبة الناشطة في بلوغ مستوى استهلاكي أرفع، الرغبة التي صارت علنية أكثر فأكثر بعد الحرب ضد العراق. في البداية، كان من المناسب الاهتمام بوجه خاص باحترام المظاهر، وعدم الظهور بمظهر «تقوتيتي» متطرّف («وثني»، حسب التعبير الذي استعمله الخميني لوصف متميّزي النظام السابق). شيئاً فشيئاً صارت رغبة الصعود الاقتصادي والاجتماعي واضحة أكثر فأكثر. فتُرجمت بتمنّي الطبقات المحرومة والمتوسطة بأن يكون لأطفالها نمط حياة مماثل قدر الإمكان لنمط حياة الشبان الأكثر يُسراً. وصار الوصول ولو إلى تمثّلات «الحداثة» شاغلاً مهيمناً، فليس نادراً أن تبيع عائلات فقيرة جزءاً من رأسمالها (سجادة، إلخ) لكي تتمكّن من إقامة هوائي لالتقاط البرامج الأجنبية. كما أن الرغبة الاستهلاكية شاعت في صفوف الموالين للنظام أو العائلات المتديّنة جداً. وغالباً ما يضغط الأولاد لكي تكون لهم التسليات نفسها التي ينعم بها أصدقاؤهم، إذ المهم أن يتمكّن المرء من إثبات ذاته اجتماعية كفرد «حديث».

هذا البروز لقيم جديدة (فرادة وتنافس واستهلاك، إلخ)

ليس خاصاً بإيران. فقد شهدت مصر أيضاً هذا النمط من التطور، الذي وصفه باتريك هايني وحسام تمّام بأنه «إنما لروحية جديدة للرأسمالية»[32]. ففي مصر، استأنفت لحسابها حركات إسلامية قيم الإدارة والنظام الليبرالي. ونشهد ظهور «إسلام بمشاريع»، حيث يتشابك العقل الإسلامي والعقل الليبرالي الجديد المتحدِّر من العولمة. إن هذه التطورات، التي نجدها أيضاً في كثير من الحركات الإسلامية، من مصر إلى إندونيسيا، تعكس تماماً، حتى في إيران، فشل الإسلام السياسي. ثمة دينامية مشتركة بين كل المجتمعات الموسومة بظهور نظام اقتصادي ليبرالي وإضعاف القيم الجماعية. زد على ذلك أننا نستكشف في كل هذه البلدان عوامل تفسيرية مشتركة: تحوّل سكاني، تحضّر، عولمة من خلال وسائل الإعلام (هوائيات، إنترنيتات)، فشل التجربة الاشتراكية، إلخ. غير أن حالة إيران تبقى خاصة، فلم يحدث فيها ظهور نظام جديد اقتصادي واجتماعي ليبرالي، ظهوراً قاسياً. إذ إن قسماً كبيراً من المجتمع رفض سياسات «التحديث»[33]

(32) P. HAENNI et H. TAMMAM, *Au diable les losers! Le succès et l'achievement, noubelles valeurs islamiques*, Le Caire, août 2004 (http://www.manifeste.org/article.php3?id-article-229).

(33) كما ذكرنا، كان «التحديث» مفهوماً آنذاك في بعده السياسي (فصل الحقل الديني والحقل السياسي) والاقتصادي (نمو ليبرالية المجتمع

المعتمدة في ظل النظام السابق. إلّا أن الطبقات الأكثر يُسراً، وخصوصاً، قسماً من الطبقات المتوسطة، كانت قد بدأت تتكيّف وتجد مكانتها في المجتمع الاستهلاكي. إلى ذلك، من المفارقات أن الصعود القوي للقيم الجديدة حظي بتسهيل من أسلمة المؤسسات بفضل الثورة. بما أن البلد قد جرت أسلمته «رسمياً»، لم يعد من الضروري التساؤل عن التوافق الديني مع النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد. كما تسجّل «مرونة» النظام السياسي خصوصية إيرانية. إن وصول اليمين الإسلامي «الحديث» إلى السلطة في التسعينيات وسياسته في لبرلة الاقتصاد وفي الاعتدال على صعيد الأخلاق الإسلامية شجّعا أيضاً على اعتناق هذه القيم الجديدة بلا تعقيدات. أخيراً، إتخذ التأثير السياسي لتحوّلات كهذه نبرة أخرى في إيران. أما في مصر فيبدو ظهور دعاة دينيين جُدُد منطبعين بالقيم الليبرالية الاقتصادية قد ترجم عدم اكتراث بالسياسة، سواء من جانب الحركات الإسلامية أم من جانب المجتمع[34]. وأما في إيران فكانت الخيبات المتعلقة بالثورة وبنهاية الاتحاد السوفياتي قد ولّدت، حقاً، تشاؤماً

= الاستهلاكي) وكذلك في بعده الثقافي (مع إبراز أنموذج ثقافي «غربي» ينبغي تقليده تحت طائلة الاستبعاد).

(34) H. PATRICK, «Au-delà du repli identitaire... Les nouveaux prêcheurs égyptiens et la modernisation paradoxale de l'islam», *Religioscope*, nov. 2002.

كبيراً تجاه الإيديولوجيات. إلى ذلك، لم يجرِ الصعود القوي للفردية في اتجاه الالتزام السياسي. مع ذلك، غالباً ما يجري الاستشعار بالقيم الجديدة كأنها قيم سياسية، لأنها تتعارض مع القيم التي يضعها النظام في المقدمة. فمن الواضح أن لدى الشبان والنساء مطالب ذات طبيعة سياسية: طلب احترام حقوق الأفراد، إنهاء التمييزات ضد النساء، إنشاء مجال عام، التعددية السياسية. إن الأمر لا يتعلق ضرورة بطلب تغيير النظام (برغم وجود هذا المطلب) بل يتعلّق بمطلب أشد أيضاً ألا وهو تكييف النظام مع تطوّر المجتمع. زد على ذلك أن ثمة تصميماً على العمل في المجال العام، ينعكس في التزايد الكبير لعدد المنظمات غير الحكومية أو مواقع (Blogs) الرأي خلال السنوات الأخيرة. ناهيك عن أن مطالب المجتمع هذه وجدت، في فترة، دعماً لدى حركة الإصلاحيين. ولكن، بعد فشل هذه الحركة، ظهر خطر إزالة السياسة في المجتمع.

مع ذلك، ينبغي التحفّظ على الظن بأن تطور المجتمع الإيراني هذا يُختصر باعتناق قيم مشتركة مع المجتمعات الغربية، ولا سيما في طبقاته المتوسطة. وبالعكس، فإن ما يجعل هذا المسار شديداً بنحو خاص هو رسوخه في الثقافة الإيرانية. وبالطبع، لا يمكن إنكار الجانب الذي تلعبه القيم المسمّاة غربية في هذه الحركة. وعلى كل حال، تبقى المفارقة الكبرى للثورة الإيرانية في أنها تحرّكت برفض

الحداثة، لترى بعدئذ هذا المجتمع المتحذّر من الثورة يتبنّى هذه القيم: حرية فردية وتسامح ومساواة الجميع أمام القانون وأهمية التنافس المهني، إلخ. ولئن كان الإيرانيون (ولا سيما الحاكمون) قد اجتذبهم العلم والتكنولوجيا الأوروبيان[35] منذ القرن التاسع عشر، العصر الذي صارت فيه الرحلات إلى أوروبا أيسر بفضل سكة الحديد والملاحة البخارية، فما لا شك فيه أن ذلك لم يكن بسبب الأبعاد الفلسفية لهذه «الحداثة». فبعد الثورة وُلد شعار حقيقي، إذ كان يتعيّن على الإنسان المسلم (L'Homo Islamicus) أن يوفِّق بين أخلاقية إسلامية مناهضة للغرب وبين جدارة تقنية آتية من هذا الغرب الشائن. وعليه، فإن التطور السكاني وضعف إرادة المقاومة للنظام باعتماد هذه الثقافات الغربية، لأنها كانت محكومة بالاستبعاد من قبل هذا النظام عينه، قادا بالعكس إلى استيعاب أسرع لهذه القيم من قبل الجسم الاجتماعي الإيراني.

تحقّق هذا العمل الاستيعابي في بيئة خاصة جداً مكوّنة من

---

(35) كانت الاستراتيجية المتّبعة آنذاك هي تعلُّم اللغات الأوروبية لبلوغ العلوم والتقنيات الغربية. في عهد الشاه جرى إنشاء جامعات فرنكوفونية (في همذان) أو أنكلوفونية (في شيراز). بعد الثورة، كانت جامعة الإمام جعفر الصادق تقدِّم دروساً في ثلاث لغات. راجع:
J.-P. DIGARD, B. HOURCADE et Y. RICHARD, *L'Iran au XX^e^ siècle*, *op. cit.*, p. 345.

إسلاموية/قوموية ومطبوعة بثقافة شديدة. إننا نشهد تحولاً متواصلاً في القيم التقليدية اعتباراً من هذا الاستدخال «للحداثة». مع ذلك لا يتعلّق الأمر بتحول كلي؛ إذ إن هذه التطورات تؤدّي إلى مفاوضات متواصلة. هناك مثل على ذلك بالغ الدلالة هو طريقة تكييف النساء للرداء الإسلامي حتى يصرن أكثر أناقة. وهناك مثال آخر عن ذلك نجده في طريقة استعمال الأثاث في العائلات. فالمفروشات الغربية هي الآن علامة حقيقية للتمايز الاجتماعي في الطبقة الوسطى ومن المهم جداً إظهارها للزائرين. إنما غرفة الطعام الغربية ستكون متروكة لصالح الحصيرة التقليدية المبسوطة على الأرض حتى لا ينزعج ضيف مُسنّ جداً.

إن تفاوض المجتمع المتواصل مع نفسه يعني أن المسار الجاري أبعد ما يكون عن التحقق: فالمجتمع الإيراني هو في مرحلة انتقالية دائمة. وهذا يفسّر مختلف التناقضات. إذ لا يزال المجتمع الإيراني مجتمع شبكات حيث العلاقات هي مفتاح سمسم لحياة ناجحة.

وبنحو أخص ، لا تزال العائلة هي الخلية القاعدية للمجتمع. على هذا الصعيد، تشهد إيران تعايش شكلين من الأخلاق، يقوم أحدهما على علاقات بالآخرين قائمة على عقلانية مضافة إلى «التسويق» المتصاعد للمجتمع، وثانيهما الشكل الذي يعني أن القيام بالواجب هو ولاء للجماعات

التي ينتمي الفرد إليها، وللعائلة والعشيرة أو الشبكة[36]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا يزال المجتمع الإيراني، على الرغم من صعود الفردية، مجتمعاً محافظاً جداً على صعيد القيم العائلية - إذ لا يزال الزواج والأولاد قيماً أساسية. فليس نادراً أن تلجأ النساء، قبل زواجهن أو قبل زواجهن الثاني، إلى جراحة تُعيد خياطة غشاء البكارة حتى يُنقذن شرف العائلة بنحو خاص. كما أن هيمنة العامل الديني (ورقابة النظام الإيديولوجية) جعلت مسألة الإلحاد محرّمة حتى في المجال الخاص. أخيراً، لم يؤدِّ تقدّم قِيم التسامح إلى زوال حبٍّ للاستبداد وللقوة على كل الصعد. كما توجد في الحياة اليومية عنصرية ضد الأفغان[37]، المعتبرين دوماً بمثابة مواطنين من منطقة ثانية، وضد العرب.

يعيش الأفغان على حدة إذ يشتغلون، في الأغلب، في

(36) هذان النمطان من العلاقة الأخلاقية يحدّدهما: P. D'IRIBARNE, «Management et cultures politiques», *Revue française de gestion*, 128, mars-avril-mai 2000.

(37) حسب الإحصاءات الرسمية، كانوا 744.000 في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2005. إلى ذلك، يجب أن يُحسب 500.000 أفغاني بلا أوراق. أنظر:

F. ADELKHAH et Z. OLSZEWSKA, *Les Afghans iraniens*, *op. cit.*

ورش البناء أو في الحقول. والأحوال الشخصية للأطفال المولودين من زيجات إيرانيات مع أفغانيين هي في غاية الغموض، نظراً لحق الدم المُطبَّق غالباً (إذ الأب وحده يُورث الجنسية)؛ وفي هذه الحالة، هناك الألوف من الأطفال خارج المدارس إذاً[38]. كذلك هو الحال بالنسبة إلى الأطفال الذين لا يملكون بطاقة لاجىء. كما تدهور الوضع منذ تطبيق سياسة عودة المهاجرين إلى أوطانهم. فمنذ خريف سنة 2004، لم يعد يُسمح للأطفال الأفغانيين بالتسجل في المدرسة الابتدائية ولا في المعهد والليسيه، ولا أن يتقدّموا إلى امتحان دخول الجامعة من دون دفع الأقساط الجامعية المرتفعة: هكذا تعيّن على 100.000 طفل أن يوقفوا دراساتهم[39]. في فيلم مرموق، بارا‌ن، وصف مجيد مجيدي بواقعية ظروف حياة هؤلاء الناس بالغة الصعوبة. إن هذه التمييزات هي نتيجة سياسة حكومية تعتقد أنها بهذه الطريقة تحمي سوق العمل. كما تُفسَّر بخطاب شعبي يجعل الأفغان مسؤولين عن كل الشرور: سرقات، جرائم، تهريب

---

(38) مع ذلك يمكن أن نلحظ أن القانون المصوّت عليه في خريف 2006 يجيز للأطفال من أم إيرانية ومن أب أجنبي اكتساب الجنسية الإيرانية عند سن الثامنة عشرة (م ن).

(39) F. ADELKHAH et Z. OLSZEWSKA, *Les Afghans iraniens*, *op. cit.*

مخدرات، إلخ. إن العنصرية المعادية للعرب مختلفة نظراً لقلّة المهاجرين العرب. فهي تعكس بالأحرى التنافس التاريخي بين الفرس والعرب واحتفال قوميي القرن التاسع عشر ثم آل بهلوي بإيران أسطورية، ما قبل الإسلام.

يمكن أخيراً التساؤل عما إذا كان الانتقال الجاري لا يُخشى منه أن يفضي إلى مأزق بدون فتح حقيقي للمجال السياسي. فقد بدأنا نلمح منذ الآن علامات انطواء هويتي في إيران. فقد كانت أذربيجان مسرحاً لتظاهرات ضخمة بسبب كاريكاتور نُشِر في جريدة قومية إيرانية. واحتجّ الاتحاد الوطني للممرضات على الصورة السيئة المعطاة عن مهنتهن في فيلم شوكرا\ن (2000) لبهروز أفخمي، حيث البطلة، الممرّضة، كانت مدخّنة مُرغمة وتمارس زواجاً بالمتعة مع رجل أعمال غني. إن مخاطر «التفتيت» هذه هي على قدر كبير من الأهمية ما دام المجتمع الإيراني قد انعطب من جرّاء الأزمة الاقتصادية المُستشرية منذ الثورة.

6

اقتصاد مُستفيد
أم ضحية للنفط؟

على الرغم من عدّة خطب ما بعد ثورية تؤنّبُ إيران على تبعيتها إزاء الصادرات من المحروقات، ظلّت إيرانُ بلداً ذا اقتصاد نفطي. فأنجبَ هذا الوضع عدّة مشكلات بنيوية. صحيح أن محيط إيران السياسي والاقتصادي قد ضخّم منذ الثورة هذه الاختلالات الوظيفية، ولكنها كانت العوامل المحدِّدة للأزمة العميقة التي شهدها البلد منذ بداية الثمانينيات. إن هذا القول قد يفاجئ ما دام وضع إيران الاقتصادي، خلال بعض الفترات (كما هو الحال منذ سنة 1999)، قد كان موآتياً جداً. في الحقيقة، إن هذا المحيط الإيجابي أسهمَ فقط في جعل هذه الاختلالات الوظيفية أقلّ ظهوراً للعيان، إلّا أن هذه الأخيرة تواصل تفخيخ النظام من الداخل. فقد تُرجم تراجعُ الوضع الاقتصادي ببطالة مرتفعة وبتضخّم ما برح قوياً وبتفاوتاتٍ على صعيد توزيع الدخل. ولكن الاقتصاد الإيراني «ما زال واقفاً دائماً» على الرغم من

الصدمات الداخلية والخارجية، مما يدلّ على أن النظام المُقام منذ الثورة قد حافظ على تماسك اجتماعي، اقتصادي وسياسي. ومع ذلك، بات من الأوضح أكثر فأكثر أن هذا النظام يستنفد ذاته. فمنذ الثورة تواصل الأزمةُ الاقتصادية إضعاف المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يقود المسارَ الحالي للتطور الاجتماعي إلى مأزق.

اقتصاد «غرقان» في النفط

ليس من المبالغة القول إن الاقتصاد الإيراني «الحديث» قد وُلِد يوم 26 أيار/مايو سنة 1908 عندما اكتشف مهندس إنكليزي، جورج رينولدز، وعمال بختياريون أول حقل نفطي إيراني في ميدان نفطون بالقرب من مسجد سليمان، في جنوب غرب البلد. ومنذ ذلك الحين لعبت المواردُ المُستخرجة من استثمار النفط دوراً هاماً في الجهود الأولى لرفع مستوى الاقتصاد الإيراني في عهد رضا شاه، اعتباراً من 1920. لقد صار وزنُ المحروقات حاسماً في الاقتصاد مع تطبيق مخططات التنمية، إثرَ تأميم النفط سنة 1951، برعاية منظمة التصميم والشركة الوطنية الإيرانية للنفط (شركة نفط ملّي إيران) التي تملكها الدولة[1] بنسبة 100%. ومنذ ذلك

(1) حول هذا الموضوع، أنظر: J.-P. DIGARD, B. HOURCADE et Y. RICHARD, *L'Iran du XX^e siècle*, *op. cit.*, p. 231-233.

الحين ظلّ وزن المحروقات حاسماً فيها، على الرغم من الخطب أو الإرادة المعلنة لتنويع الاقتصاد.

لم تُدخِل الثورةُ أية قطيعة. صحيح أن رجالاً سياسيين مثل أبي الحسن بني صدر دافعوا عن فكرة الحدّ من صادرات النفط، لإرساء تنمية البلد على عدّة قطاعات، ولكن من دون متابعة ولا نتيجة. فالحكومة المضطرة لإعادة إطلاق الاقتصاد وتوفير تمويل مجهود الحرب ضد العراق، تعيّن عليها الحفاظ على صادرات المحروقات، التي كانت توفّر القسم الأساسي من موارد البلد بالعملات الصعبة. فكان التغيير الجذري الوحيد في السياسة النفطية هو قطع العلاقات القائمة بين شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) والشركات الأجنبية.

تقع إيرانُ في المرتبة العالمية الخامسة على صعيد الاحتياطيات النفطية (تُقدّر حالياً بـ 90 مليار برميل). هذا الوضع شكّل دائماً ميّزة لا يمكن النقاش فيها. أولاً، وخلافاً لمعظم البلدان النامية، لم تصطدم إيرانُ بعقبة نقص الرساميل، إذ سمح لها الرَّيعُ النفطي بحيازة الوسائل المالية الضرورية لتأمين تنميتها. فهذه الوفرة في الرساميل سمحت لها ببناء قاعدة صناعية وإقامة بُنى تحتية على صعيد السكن والنقل ورفع مستوى معيشة السكان، اعتباراً من الستينيات. إلى ذلك، هذه الموارد النفطية والغازية أناطت إيران بموقع استراتيجي على المسرح الدولي، إذ إن البلدان الكبرى المستهلكة للطاقة لا مصلحة لها في أن يشهد بلد مهمّ إلى

هذا الحدّ بالنسبة إلى عرض الطاقة العالمية، أزمة سياسية حادّة. في هذا المنظار، الوزن المتزايد لآسيا وبالأخص للصين في زبائن إيران يضغط على التوازنات الجيوبوليتيكية العالمية.

أخيراً، لا تزال إيران بعيدةً من استثمار مجمل مخزونها من الطاقة. ففي القطاع النفطي، تقارب قدرتها الإنتاجية اليوم الأربعة ملايين برميل يومياً، بينما كانت قد بلغت 7 ملايين برميل يومياً سنة 1976. هكذا تدفع إيران ثمنَ ضعْف استثماراتها في هذا القطاع منذ الثورة، بسبب الحرب ضد العراق، وقطع العلاقات مع المنشآت الغربية غداةَ الثورة، وغياب استراتيجية بعيدة المدى. لم تكن معظم الحقول النفطية موضع صيانة طبيعية، وكانت استثماراتُ التنقيب شبه معدومة. وتُرجم ذلك بنقصٍ على صعيد الحجم وكذلك على صعيد نوعية الإنتاج، إذ إن إيران لا تنتج كفايةً من المواد المكرّرة (الأمر الذي يجبرها على أن تستورد بعضها). كما تشكو الصناعة النفطية من المستوى المرتفع جداً للاستهلاك الداخلي (نحو 1,1 مليون برميل يومياً)، الناجم من ضخامة المساعدات للمنتوجات النفطية، لا سيما البنزين، والذي يحدُّ بالطبع من القدرات التصديرية. وتالياً انتهجت الحكومة سياسة واسعة لإعادة تأهيل مجمّع الطاقة وتطويره حتى تزيد الإنتاج والصادرات النفطية. فأدّى ذلك إلى استدعاء جديد للاستثمار الأجنبي اعتباراً من التسعينيات، الذي وضع حداً

للسياسة النفطية التقشفية المتبعة منذ الثورة. وعلى الرغم من الخصومة الأميركية (المتجسدة بتطبيق قانون آماتو المصوَّت عليه سنة 1996، الذي يحظر على كل منشأة أميركية أو طرف ثالث أن تثمّر أكثر من 40 مليون دولار في قطاعات الغاز والنفط الإيرانية)، جرى إبرام عقود مع شركات أجنبية مثل توتال سنة 1995 لإعادة تأهيل آبار غاز ونفط سيِّري بعيداً من الساحل. لكن، على الرغم من استئناف الشركات النفطية الدولية الكبرى استثماراتها في إيران، فقد ظلّت حذرةً جداً تجاه هذا السوق، خصوصاً بسبب عقود إعادة الشراء، المستعملة حتى الآن. إنها عقود خدماتية تفاوضت عليها شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) مع واحدة أو عدّة منشآت أجنبية: هذه الأخيرةُ تموِّلُ وتبني وتحوِّلُ الإنتاج، ويجري التعويضُ على سلفاتها بإنتاج الأشغال. إن هذا النوع من التعاقد، المتوافق مع الحظر الدستوري لنقل ملكية باطن الأرض إلى الأجانب، لا يرضي الشركات الأجنبية بسبب الرقابة «الشديدة» من جانب السلطات الإيرانية، الواقع هو أنها قد تكون أكثر تحبيذاً لعقود تقاسم الإنتاج.

كما تملك إيران احتياطيات هائلة من الغاز، تضعها في المرتبة العالمية الثانية بعد روسيا (بخصوص الاحتياطيات المثبوتة). لكنها أهملت لأمدٍ طويل استثمار هذا المورد، الذي ربما تكون إيران واحدةً من أهم منتجيه العالميين. فلم تُعتمد سياسة غازية إلّا في نهاية السبعينيات مع توقيع اتفاق

مقايضة مع الاتحاد السوفياتي، إذ تدفع إيران تكاليف تأهيل مركزها الصناعي في أصفهان بتوريدها الغاز الطبيعي. وفي الوقت نفسه، كانت ولايتا خراسان ومازندران قد بدأتا تستعملان الغاز لاستهلاكهما المنزلي والصناعي[2]. هذه السياسة اتبعتها الجمهورية الإسلامية على نحو ناشط. فقد جرى تشجيعُ الطلب الداخلي على الغاز، خصوصاً للتدفئة والكهرباء، وذلك للتخفيف من استهلاك المنتوجات النفطية؛ وهكذا تضاعف الاستهلاكُ الداخلي للغاز سبعة أضعاف بين 1983 (10 مليار م^3) وسنة 2001 (نحو 67 مليار م^3). اعتباراً من سنة 1995، أطلقت إيران برنامجاً طموحاً لإنماء مواردها الغازية لتصبح أحد أهم اللاعبين في السوق العالمية، وداعيةً إلى مشاركة المستثمرين الأجانب. مع ذلك، لا تزال الصادراتُ الإجمالية من الغاز محدودةً (كانت تمثّل، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، مليار دولار سنة 2001، مقابل 22 مليار دولار لصادرات النفط والمنتوجات المكرّرة). إن إيران تصطدم بمنافسة البلدان المجاورة (جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان) وسيتعيّن عليها توظيف استثمارات كبيرة جداً في هذا القطاع (الأمر الذي سيستلزم بلا شك الاستعانة مجدداً بالرساميل الأجنبية). بَيْدَ أن هذا القطاع يملك آفاقاً إنمائية كبيرة جداً لو أخذنا بالاعتبار

(2) م ن، ص 235 ـ 237.

الصعود القوي للاقتصادات الصينية والهندية، المستهلكة الضخمة للطاقة، والحاجات الأوروبية لتنويع مصادر تموينها للحدّ من تبعيّتها لروسيا.

هناك أخيراً إمكانات كبرى لإنماء قطاع الطاقة في كَنَفِ الصناعة البتروكيميائية. فالإنتاج انطلق مجدداً منذ انتهاء الحرب ضد العراق. لكن، هنا أيضاً، لن يكون ممكناً أيُّ خرق على صعيد السوق العالمية إلّا إذا توصلت إيرانُ إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

لقد سمح الرَّيعُ الطوقي (بما فيه الغاز) بتأمين تنميةٍ ما للبلد. إذ تملك إيرانُ اليوم بنى تحتية (مواصلات وكهرباء ومساكن) مُموَّلة من عائدات النفط. كما سمح هذا الرَّيعُ بتمويل مجهود تربوي وحماية اجتماعية، كبير منذ الثورة. مع ذلك تبقى النتائج مؤسفة بمعايير الثروة الحاصلة. بمعايير الناتج المحلي القائم للفرد، مع 2010 دولار سنة 2003، تخطّت إيرانُ قليلاً الجزائر (1930 دولاراً)، لكنها تقع بعيداً جداً خلف تركيا (2800 دولار)، مع أنها مستورد صافٍ للنفط والغاز. إلّا أن الفارق كان بكل وضوح أقل بمعايير مؤشر التنمية البشرية (IDH): سنة 2003 جاءت إيران في المرتبة التاسعة والتسعين، خلف تركيا (المرتبة 94) وقبل الجزائر (المرتبة 103). إن جوهر المشكلة هو أن ريع الطاقة ينتج سلسلة من المشاكل، التي تخنق شيئاً فشيئاً الاقتصادات التي تستفيد منها (أو تكون من ضحاياها).

الاختلالاتُ الوظيفية البنيوية لاقتصادٍ ريعي

هذه الاختلالاتُ الوظيفية ليست خاصة بإيران؛ فهي تعني كل الاقتصادات التابعة حصرياً لتصدير مادّة خام وحيدة.

أول هذه الاختلالات الوظيفية يتعلّق بالتبعية المفرطة تجاه العائدات النفطية. فتصدير النفط هو وراء مجمل الموارد بالعملات الصعبة ويشكل البند الرئيسي لعائدات الحكومة، بمعدل سنوي ومنذ الثورة، مثّلت العائداتُ النفطية زهاء 87% من صادرات السلع و60% من عائدات الخزينة الإيرانية. في هذه الظروف، يتوقف المحيطُ الماكرو ـ اقتصادي فقط على تطور السوق النفطية. والحال، لقد تقلّبت أسواقُ النفط تقلباً شديداً منذ الثورة، وأصابت الاقتصاد الإيراني مباشرةً. وبرهنت منظمة البلدان المصدّرة للنفط (OPCP) على أعظم تماسكٍ اعتباراً من نهاية التسعينيات، مما أسهم في الحدّ من تقلّبات أسعار النفط عند مستوى مرتفع نسبياً. لكنّ العمل المنسق لن يكفي لتجنّب هبوط الأسعار إذا انقلب السوق (مثلاً في حال تباطؤ شديد جداً أو في حال انخفاض الطلب العالمي).

فإذا هبط سعر النفط، تراجعت الصادراتُ وعائداتُ الخزينة، الأمر الذي يضغط على الأرصدة الخارجية أو أرصدة الموازنة. وإذا كان التكيّف مع خفض نفقات الموازنة أو مع الواردات غير كافٍ، فمن الممكن لهذا الأمر أن يؤدي

إلى عجز داخلي وخارجي. زد على ذلك أن تكيفات شديدة مع انخفاض نفقات الموازنة غالباً ما تُترجم بتراجع نفقات التجهيز (إذ من الأصعب جعل النفقات الجارية تتراجع، فهي تتضمّن أجور الموظفين)، الأمر الذي يسوّد آفاقَ تنمية البلد. بالعكس، عموماً يؤدي ارتفاعُ سعر النفط إلى وضع أفضل على صعيد المبادلات الخارجية أو بمعايير الموازنة.

كما تضرّر كثيراً النماءُ من تقلّب سعر النفط. فإذا ضَعُفَ هذا الأخيرُ، يكون لهبوط الصادرات أثرٌ مدمّر في النّماء. ومن جهة أخرى، يؤدي تراجع العائدات النفطية إلى تكيّف مع هبوط في نفقات الموازنة يضغط على الفعالية. ونلاحظ أن هذه الآليات قد كانت شغّالة تماماً منذ الثورة. فأزمة سنة 1986 النفطية كانت العامل الرئيسي المفسّر للانكماش المسجَّل آنذاك. كما أن ارتفاع سعر النفط المسجَّل إبّان حرب الخليج سنة 1991 واستمرار الأسعار مرتفعةً منذ سنة 1999، أدّيا إلى توجّه موآتٍ للفعالية طيلة هاتين الفترتين.

من جهة ثانية، كان لتطورات سعر النفط أيضاً أثر حاسم في تطورات الأسعار عند الاستهلاك. فإذا كان التكيّفُ مع هبوط النفقات غير كافٍ، يمكن التراجع في العائدات النفطية أن يؤدّي إلى تزايد في عجز الموازنة. وبما أن عجز الموازنة الإيرانية كان يُموّل فقط من إصدار العُملة، فإن عجزاً متزايداً تُرجم بتصاعد التضخّم. زد على ذلك أن انخفاض العائدات

من العملات الصعبة جعل مصرف إيران المركزي أقل قدرةً على التدخل في السوق السوداء للعملات الصعبة حتى يثبّت سعر الرّيال. إذاً، محيط كهذا هو موآتٍ لانخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار عند الاستيراد، وهو يغذّي التضخّم. وبالعكس، فإن ارتفاع العائدات النفطية يكون بالأولى مؤاتياً لإبطاء التضخّم وللأسباب ذاتها.

فضلاً عن هذا الاختلال، تؤدي التبعية النفطية الشديدة جداً، أيضاً، إلى اختلالات وظيفية ـ بنيوية أخرى مثل تخلّف الزراعة والصناعة. فإيران تملك طاقةً هائلة على الصعيد الزراعي نظراً لامتيازاتها الطبيعية (تنوّع المناخات، معدّل شموسة مرتفع، إلخ) وللمهارات والمعارف المتراكمة لدى مزارعيها (استفاد كوادر كُثُر من التعليم العالي). إلى ذلك، أُقيمت منشآت أعمال ـ زراعية، راقية في الأداء، منذ الثورة، كتلك التي تديرها مؤسسة آستان قدس في مشهد. غير أن الإنتاج الزراعي ما برح بعيداً عن بلوغ ذروته، الأمر الذي يُتَرجم خصوصاً بالعجز عن بلوغ الاكتفاء الغذائي الذاتي. هكذا، صار البلد مستورداً ضخماً للمنتوجات الزراعية (زيت الصُّويا وسكّر وأرز وشاي، إلخ).

أما القطاع الصناعي فقد أُرسيت ركائزهُ في بداية القرن العشرين بفضل سياسة رضا شاه الإرادية. إن طاقته الإنمائية مرتفعة نظراً لوفرة موارد الطاقة وليد عاملة ماهرة جداً،

ولوفرة سوق داخلية كبيرة. مع ذلك، تظلُّ الصناعةُ قليلة المنافسة وتابعة جداً من حيث المنتوجات المستوردة. فهي تشكو من هَرَمِ تجهيزاتها ولا تستوعب التقدُّمَ التقني في مساراتها الإنتاجية إلّا بطريقةٍ هامشية جداً. هناك قسم كبير من المنشآت المنتمية إلى القطاع العام، لا تواصل حياتها إلّا بفضل المساعدة المالية من الدولة (مباشرةً أو مداورةً). إن هذا النقص في فعالية الصناعة يجعل صادرات المنتوجات الصناعية لا تمثّل سوى قُرابة العشرة بالمئة من الصادرات الإجمالية (مقابل 80% للصادرات النفطية).

بالطبع لا نستطيع أن نعزو هذه النواقص التنموية إلى الرَّيع النفطي وحده. فالتنمية الناقصة للقطاع الزراعي ترتبط أولاً بكون السياسات الزراعية المتطوّرة تاريخياً في البلد كانت بمجملها غير مؤاتية للاقتصاد ولثقافة الفلاحين. والإصلاح الزراعي الذي بُوشِرَ به في الستينيات والسبعينيات كرَّس التخلي عن تقنيات الإنتاج التقليدية لصالح منطق أقطاب التنمية الموجهة نحو الصناعة الزراعية ـ الغذائية. وعليه، فإن هذه الاستراتيجية آلت إلى عدم ازدياد الإنتاج الذي يسمح بوضع حدّ للتبعية الغذائية.

فمنذ الثورة، بنحو خاص، أدّت المسألةُ الزراعية إلى سجالات متواصلة بين المحافظين واليسار الإسلامي. عموماً، ما من إصلاح يأخذ في الحسبان مشكلات الزراعة الحقيقية

(لا سيما المشكلة المزمنة لعدم كفاية وسائل الإنتاج) قد وُضع على السكة[3]. كما يشكو القطاع الزراعي من الموارد المائية المحدودة (أدّى الجفافُ الطارئ سنتي 1999 و2000 إلى تراجع واضح جداً في الإنتاج الزراعي). كما تأتي صعوباتُ هذا القطاع من سياسة المساعدة المعمول بها منذ الثورة: إذ الأسعار المضمونة للإنتاج، الأدنى من سعر السوق، لم تحث أبداً المزارعين على إنماء إنتاجهم.

بالطبع تأثّرت الصناعةُ من جانبها بالثورة (تفكّك المنشآت و«هجرة الأدمغة») وبالتأميمات ـ التي أدّت عموماً إلى تسيير متراخٍ لكثير من المنشآت العامة ـ، وبالحرب ـ التي أفضت إلى وقف الاستثمارات في عدّة قطاعات ـ وبحصار الولايات المتحدة (منذ سنة 1995).

إن العلاقة القائمة بين أهمية النفط في الاقتصاد وبين التنمية الناقصة للجهاز الإنتاجي تطرح في الغالب مشكلة على الاقتصاديين. فهم يميزون بكل وضوح وجود مشكلة ما دامت الجهود المبذولة في معظم الاقتصادات النفطية لتنويع الاقتصاد قد باءت بالفشل[4]. عندها جرى وضع عدّة نظريات

(3) لمزيد من التفاصيل المتعلّقة بالسياسات الزراعية المتبّعة في عهد الشاه والثورة الإسلامية، أنظر: م ن، ص 287 ـ 311.

(4) تبدو أندونيسيا هي الحالة الوحيدة المماثلة لإيران حيث كان التنويع ممكناً.

في محاولة لتفسير هذه الظاهرة. إحدى أشهر النظريات المعروفة هي نظرية «dutch disease» («المرض الهولندي»)، الرامية إلى تفسير المشاكل المطروحة بالرَّيع الغازي في هولندا. تبسيطاً، نقول إن هذه النظرية ترى أن تدفّق العملات الصعبة الذي يعود إلى الصادرات من النفط (أو من الغاز) يؤدي إلى ارتفاع معدّل الصرف، الذي سيضغط على تنافس القطاعات المعرَّضة مثل الصناعة وسيؤدي تالياً إلى تخلّف هذه القطاعات، مشجّعاً بالمقابل القطاعات المحمية من المنافسة الأجنبية، مثل قطاع الخدمات. من الصعب أن نطبّق، بلا تحفّظ، هذه النظرية على إيران. فوق ذلك، بما أن الرّيال قد سجَّل انخفاضاً في قيمته، متواصلاً من سنة 1980 حتى سنة 1999 أمام الدولار، فليس ممكناً أن تكون الصعوباتُ الصناعية نتيجة لارتفاع قيمة العملة.

لكننا نستطيع إبداء بعض الملاحظات المتصلة بالتجربة حول العلاقة بين الهيمنة النفطية ونقص الجهاز الإنتاجي. من الواضح بادئ الأمر أن السلطات واللاعبين الاقتصاديين الإيرانيين لم يكونوا مدعوين حقاً إلى تنمية زراعة وصناعة راقيتين، لأنهم لم يكونوا أبداً في حاجة إلى ذلك، إذ كانت الصادرات النفطية تؤمّن الرساميل الضرورية لإنماء البلد. هنا المقارنةُ مع تركيا كشّافةٌ ومُنوِّرة. فهذا البلد الذي لا يملكُ ريعاً كان مضطراً للارتكاز على صناعته. وهذه الأخيرة صارت تنافسيةً جداً في الأسواق العالمية. في المقابل، لم

يهتم أبداً اللاعبون الاقتصاديون الإيرانيون بمسألة فعالية استعمال رساميلهم، الأمر الذي حال دون تشجيع ازدهار جهاز إنتاجي تنافسي. إذاً صار الاقتصادُ الإيراني اقتصاداً وسيطياً، قائماً على إعادة تكييف الرَّيع النفطي، وليس المنتجين. تُرجم هذا الأمر خصوصاً بأكبر دينامية في قطاع الخدمات، الذي سجّل نماءً سنوياً متوسطاً بمقدار 8,1% طيلة فترة 1990 ـ 2002، مقابل 4,1% للزراعة و5,5% للصناعة المانيفاكتورية. ومن الضروري ربط ازدهار قطاع الخدمات هذا، خصوصاً، بالمَيْل المُفرط إلى استهلاك غير المتصل بقدرات البلد الإنتاجية الفعلية. فعادات الاستهلاك المفرطة مترسخة بقوة بين السكان. والواقع أن الثقافة الاقتصادية السائدة هي بالأولى ثقافة الاستهلاك وليس ثقافة الإنتاج.

إلى ذلك، يلعب وجودُ الرَّيع النفطي دوراً أساسياً في غياب بورجوازية صناعية: إذ تبقى الدولةُ، مالكةُ الثروات النفطية، هي المستثمر الرئيس وعامل نماء البلد الاقتصادي منذ ولادة اقتصاد «حديث». زد على ذلك أنها أقامت علاقات زبائنية مع البورجوازية الميسورة. في الأصل، هذه الأخيرة كانت مكوَّنة بنحو خاص من كبار ملّاكي الأراضي الذين استطاعوا أن يبدِّلوا، إبّان إصلاح سنة 1962 الزراعي، مساحاتهم الزراعية بأسهم شركات صناعية عامة. ثُمَّ تطوّرت هذه الطبقة طيلة العقدين السابقين للثورة حين نصّبت نفسها

وسيطاً بين الشركات الأجنبية والدولة. كان لهؤلاء الصناعيين، في شراكاتهم مع المستثمرين الأجانب، مهمةٌ وحيدة هي تقديمُ شبكة علاقاتهم السياسية، خصوصاً مع البلاط والعائلة الملكية، إذ كانت هذه الأخيرة تتدخّل من خلال مؤسسة بهلوي[5]. عندئذ، راكمت هذه «البورجوازية النفطية» أرباحاً هائلة. فضلاً عن العمولات الكثيرة على العقود المُبرمة مع الخارج، كان هؤلاء «الصناعيون الجدد» ينعمون بمساعدات جمّةٍ من الدولة. هذه الأخيرة كانت تقدّم قروضاً بفائدة منخفضة جداً إلى هذه الشركات، على شكل شراكة معها، لكي تتمكّن من استيراد سلع تجهيزية واستهلاكية، يُعاد بيعها بأسعار مرتفعة جداً، نظراً لشدّة الحماية الجمركية. فوق ذلك، كان هؤلاء «الأثرياء الجدد» قد اعتمدوا نمط حياة شديد التغرّب (شراء مساكن في سويسرا (وفي الريڤييرا الفرنسية أو على أكمة السّين في باريس وأولاد يدرسون في الخارج، إلخ).

قد يكون كاريكاتورياً وضعُ هذه البورجوازية النفطية الريعية و«العابرة للقومية» في مواجهة بورجوازية بازارية أكثر وطنيةً ومستقلة عن الدولة. فقد كان ازدهارُ عدد من الصناعيين في

(5) B. Hourcade et F. Khosrokhavar, «La bourgeoisie iranienne ou le contrôle de l'appareil de spéculation», *Revue Tiers Monde*, XXXI, 124, 1990, p. 877-898.

الستينيات والسبعينيات مرتبطاً ارتباطاً شديداً بمهارتهم كمقاولين، وكان البازاريون قد تنعّموا أيضاً، مداورةً، بإعادة توزيع الرّيع النفطي[6]. غير أن قسماً كبيراً من القطاع الخاص قد اغتنى فقط من خلال تموضعه كوسيط بين الاستثمارات الأجنبية والعائلة الملكية، وكدّس أرباحاً طائلة. لم تضع الثورةُ الإسلامية حداً لهذا النظام، فظهرت بعد الثورة «بورجوازية» جديدة «تابعة» وإلى حدٍّ بعيد بازارية. صحيح أننا استطعنا، منذ عدّة سنوات، أن نلحظ ظهور طبقة جديدة من مقاولي القطاع الصناعي الخاص، عموماً أكثر استقلاليةً بالنسبة إلى النظام[7]. غير أن الصعودَ القويَّ لهذه المجموعة جرى كبحها بشدّة من خلال الحضور الاجتياحي لمقاولين هم «زبائن» للدولة.

زد على ذلك أن وجود ريع نفطي أدّى إلى تخلّف المؤسسات، لا سيما الضريبية والمالية، التي لا بد منها لحُسن تشغيل اقتصاد سوقي، وبما أن النفط يغذّي جزءاً كبيراً من واردات الدولة، فهو ليس ملزماً بإقامة نظام ضريبي حقيقي. كانت هذه المشكلة قائمةً قبل الثورة: لم تكن حصة

---

(6) م ن، ص 882 ـ 883.

(7) حول هذا الموضوع، أنظر: A. KIAN-THIÉBAUT, «Les entrepreneurs industriels privés: entre développement stato-centré et démocratisation politique», *Les Cahiers de l'Orient*, no. 60, 4e trim. 2000, p. 65-92.

العائدات غير النفطية تمثّل سوى 52% تقريباً من المجموع في الستينيات، وكان قد هبط إلى نحو 20% سنة 1977. بعد تغيير النظام، استمر هذا الوضع، ولم تمثّل عائدات الموازنة خارج النفط، وسطياً، سوى قرابة 40% من مجموع الإيرادات. ثمة واقعة ذات دلالة كبيرة هي أن الضرائب والرسوم على الصفقات العقارية لم تكن تشكّل سوى 0,7% من عائدات الموازنة سنة 2001. والحال فإن القطاع العقاري هو أحد القطاعات الرئيسية لاستثمار الطبقات الميسورة. زد على ذلك أن المضاربين في السوق قد سمحوا لبعض الفئات الاجتماعية (وبالأخص «للأثرياء الجدد» الذين ظهروا بعد الثورة) بتكوين ثروات هائلة.

يبقى أن المشكلة الأساسية هي أهمية الواردات النفطية في مداخيل الدولة. فالسلطات تفضّل أن تواصل تركيز سياسة موازنتها على العائدات النفطية، بدلاً من القيام بإصلاحٍ ضريبي قد يكون مُكلفاً جداً على الصعيد السياسي. لقد اتخذت الحكومةُ إجراءاتٍ تسير في هذا الاتجاه سنة 2002. كما جرى إنشاءُ صندوقٍ للاستقرار النفطي، يرمي إلى توفير الفوائض على صعيد المداخيل النفطية. لكن كلَّ هذه الإصلاحات بقيت في غاية الهشاشة. ناهيكَ عن أن الحكومة الجديدة، التي تنهج خطاً شعبوياً منذ الانتخاب الرئاسي سنة 2005، تنفق بلا حساب المَنَّ الطوقي (الطاقتي)، مشدِّدةً تبعية الموازنة إزاء المداخيل النفطية (أنظر الفصل 9).

كما أن موقع الدولة كمستثمر وحيد ومصرفي متراخٍ ـ مؤلِّث سياستها الإنمائية بواسطة مصارف عامة، كانت مهمتها الوحيدة توزيع قروض بمعدلات مدعومة على بعض القطاعات ـ أسهم في تفاقم النمو الناقص للنظام المالي. الواقع أن هذا النظام لم يكن قادراً على استنفار التوفير المستعد لتمويل استثمارات منتجة من خلال تحويل الودائع أو من خلال إصدار نقدي. من جهة ثانية، تعيَّن على المصارف أن تساعد كثيراً منشآت القطاعين العام والخاص، بمنحها منهجياً قروضاً بفوائد مُيسّرة. إن هذه السياسة، فضلاً عن عدم تشجيعها للتقدم التقني ولا للفعالية الإدارية، دفعت المصارف إلى تفضيل العمليات ذات الطابع التجاري على الاستثمارات المنتجة، لكي ترفع أرباحها إلى أقصى حد. ولقد تضخَّمت هذه النواقصُ البنيوية من جراء تأميم كلّ المصارف سنة 1979، ثم بإقامة نظام مالي إسلامي سنة 1984. لقد استمرت المصارف في أخذ معدلات الفائدة بالاعتبار، لكي تمنح قروضاً، لكنها تظاهرت بأنها لا تفعل ذلك. النتيجة هي أن الحصول على قرض يتطلّب المزيد من الإجراءات الإدارية، أكثر مما كان الحال في النظام السابق[8].

(8) أنظر حول هذا الموضوع: T. COVILLE, «Le système financier islamique en Iran: de la rhétorique à la pratique», *(CEMOTI)*, 17, 1994.

عَقَبة أمام الانفتاح السياسي

أخيراً، لا شك أن الرَّيع النفطي لعب دوراً كبيراً في غياب الانفتاح في النظام السياسي، مُلحِقاً في المقابل الضرر بتنمية الاقتصاد. في الواقع، تقيم نظرية الدولة الريعية علاقة مباشرة بين الرَّيع النفطي والديكتاتورية. وبحسب هذه النظرية، عندما لا تُرغم الدولةُ المواطنين على دفع ضرائب حقيقية، لا تكون مضطرة لإجراء تسويات مع مختلف الفئات الاجتماعية، مما يشجِّع قيامَ نظام سياسي ديكتاتوري. وحتى ننسِّب مضمون هذه النظرية ومداها، من المفيد التوضيح أن وسائل الدولة القمعية هي التي تحول بشكل خاص دون الانفتاح الديمقراطي. إلى ذلك، تستطيع مجتمعاتُ الدول النفطية أن تكون ذات تطلعات ديمقراطية بمعزل عن السياسات التي ينتهجها النظام.

زد على ذلك أن إعادة توزيع الرَّيع النفطي قد شجعت قيام نظام استزلامي (زبائني)، حيث الدَّعم السياسي الذي تقدّمه فئةٌ اجتماعية يتوقّف جزئياً على المكاسب المالية التي تجنيها منه. إن نظاماً سياسياً كهذا يستلزم غموضاً لا يمكنُ تحقُّقه إلّا في إطار درجة ضئيلة من الانفتاح. إن هذه الظاهرة التي جرى تحليلها قبل الثورة[9] وتواصلت بعدها، قلّما تكون

(9) أنظر حول هذا الموضوع: H. KATOUZIAN, *The Political Economy of Modern Iran. Despotism and pseudo-modernism*, McMilan, 1981.

مؤاتيةً لظهور اقتصاد أكثر اتزاناً في إيران. إلى ذلك، يمكنُ أن نلاحظ أن فترات ارتفاع سعر النفط تنزع إلى تعزيز هذا النمط من العلاقة الاستزلامية، كما تعكسه السياسة الشعبوية، القائمة على إعادة التوزيع المباشر للمداخيل النفطية، التي ينتهجها محمود أحمدي نجاد منذ انتخابه سنة 2005.

الصّدْمات وقدرة النظام على المقاومة

إلى الاختلالات الوظيفية البنيوية الناتجة عن الاقتصاد الريعي، انضافت صدمات داخلية وخارجية في غاية الشدّة، أضرّت عميقاً بالاقتصاد: الثورة، الحرب مع العراق، الحصار، التأميمات، الاندفاعة السكانية، إلخ.

أولى هذه الصدمات كانت الثورة ذاتها. ولئن كانت الفوضى الإدارية التي تلتها لم تترك آثاراً مؤذية للاقتصاد في المدى المنظور، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى الهجرة التي ضربت إيران منذ الثورة. يمكنُ التقديرُ أن ما يقارب 1,5 مليون إيراني، ومنهم قسم كبير من النخبة، قد غادروا بلدهم منذ الثورة. وإذا كان عدد كبير من المهاجرين قد رحلوا في كل حال لأسباب اقتصادية، فإن الآخرين قد هربوا لأسباب سياسية، ثقافية، أو في ما يتعلق بالشبان، بغية الفرار من الحرب ضد العراق. ناهيك عن أن العزلة الدولية التي تلت سياسة تصدير الثورة الإيرانية، قد ضغطت عملياً وبقوة

على الاقتصاد. إن وضعاً كهذا زاد من مخاوف الفعاليات الاقتصادية، وتالياً زاد من تفضيلهم للمدى القصير، الأمر الذي أفضى إلى تفضيلهم للنشاطات التجارية أو المضاربات. وبنحو أخصّ، التوتراتُ السياسية مع الولايات المتحدة أضرّت الاقتصاد مباشرةً. مع ذلك، بعد عدّة سنوات من قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، المرتبطة بقضية رهائن السفارة الأميركية في طهران وبالحرب الإيرانية ـ العراقية، كانت المبادلاتُ قد استؤنفت عملياً: ففي منتصف الستينيات، قبل الحصار، كان ربع الصادرات النفطية الإيرانية تبتاعه الشركاتُ النفطية «للشيطان الأكبر». ومنذ سنة 1995، لم يؤثّر الحصارُ الاقتصادي الذي فرضته واشنطن على إيران، تأثيراً كبيراً في الاقتصاد الإيراني، الذي حاصرَ هذا الحصار[10]. إلّا أن هذه العقوبات كانت لها كلفتها. مثال ذلك، يستحيل على إيران شراء عتاد ملاحة جوية من الولايات المتحدة، الأمر الذي أدّى إلى عَفاءِ أسطولها الجوي ووقوع حوادث متكرّرة، نجم عنها ضحايا كثيرة. إلى

(10) نعرف أن عدداً معيّناً من الشركات، لا سيما الأميركية، تواصل التجارة كما ترغب هي مع إيران من خلال فروعها المُقامة في الخارج. ناهيك عن أن منتوجات أميركية عديدة تصل إلى إيران بفضل التهريب.

ذلك، شجّعت هذه العلاقاتُ التنازعية مع الولايات المتحدة عدداً من المنشآت الدولية على أن تظلّ حذرةً تجاه السوق الإيرانية، الأمر الذي تُرجم بأقل تدفقات للتجارة والرساميل بين إيران وبقية العالم.

كما عانى الاقتصاد من تأثير موجة تأميمات غير مسبوقة. فمن سنة 1979 إلى سنة 1981، أمَّم النظامُ وأخضع لوصاية مؤسسات، معظم منشآت البلد الصناعية والتجارية. إجمالاً، يُقدَّر أن قرابة 80% من الاقتصاد تابع مباشرةً أو مُداورةً للقطاع العام أو نظيره. عملياً، ضخّمت هذه الحركةُ الميل الطبيعي للاقتصادات النفطية نحو تركيز النشاطات الاقتصادية بين أيدي الدولة. صفوة القول إن هيمنة الدولة والمؤسسات الدينية هذه لم تقمْ بغير الضغط على الفعالية الإجمالية للاقتصاد (المنخفضة سابقاً، جراء المشكلات البنيوية الناتجة عن النظام الريعي). لقد ضغطت الحربُ مع العراق ضغطاً مباشراً على الاقتصاد. فكان لهذا النزاع عواقب دراماتيكية، خصوصاً في مناطق الجبهة، المتضرّرة كلياً (مدن آبادان وخُرَّمشهر، حيث كان يعيش 600.000 في بداية النزاع، التي دُمِّرت بكليتها). وكانت الخسائر البشرية كبيرة (500.000 قتيل) وكان شبان كثيرون قد بقوا معوقين.

غير أن هذا النزاع لا يفسِّر كلّ شيء. فتأثيرُ الحرب في النفقات العامة كان 2,5% من الناتج الداخلي الخام بمتوسط

سنوي طيلة مرحلة 1981 ـ 1988، أي فقط نحو 11% من نفقات الموازنة خلال هذه الفترة[11].

لكنّ الاقتصاد لم يشهد انهياراً، على الرغم من الاختلالات الوظيفية ـ البنيوية الناتجة عن التبعية النفطية وعن الصدمات العنيفة. كيف تُفسَّر هذه المقاومة؟ هل يتّسم هذا النظام الاقتصادي، علاوةً على الرّيع النفطي، بسماتٍ تجعله أكثر صلابة مما يظهر عليه؟

الواقع هو أن هذه المقاومة تصدر مباشرةً عن وجود الرَّيع النفطي. فعلى مرّ السنين السمينة والعجفاء، وفَّر هذا الأخيرُ للاقتصاد الإيراني الرساميل اللازمة لشراء سلع التجهيز أو سلع الاستهلاك ذات «الأولوية» (قمح وأدوية، إلخ)، وكذلك لتشغيل جهاز الدولة. بكل وضوح، قدَّم هذا الرّيعُ «وسادة» موارد تسمح بالتخفيف من الصَّدمات الاقتصادية. بالطبع، يكمن الخطرُ في أن هذه العائدات النفطية تنخفضُ بقوة على مرّ الزمن، الأمر الذي من شأنه جعل الاقتصاد الإيراني قابلاً للانجراح بنحو خاص. عملياً، منذ الثورة لم يتحقّق سيناريو كهذا. فالأزمة النفطية الحقيقية الوحيدة التي شهدتها إيران كانت أزمة سنة 1986، التي سرّعت قرار وقف الحرب ضد

(11) أنظر حول هذا الموضوع: T. COVILLE, *L'Économie de l'Iran islamique, entre ordre et désordre*, L'Harmattan, Paris, 2002, p. 55.

العراق. لكن، حتى وإن بقي النفطُ مادة أولية يمكنُ أن تتقلّب أسعارها، يبدو أننا دخلنا منذ سنة 1999 عصر المحروقات «الغالية».

لكنّ ما يدعم مقاومة الاقتصاد بنحو خاص هو تماسك النظام الاقتصادي والاجتماعي الإيراني، الناجم جزئياً من إعادة توزيع الرَّيع النفطي. عملياً، كان تماسك المجتمع إحدى أبرز الظواهر الملحوظة منذ الثورة. إنه يسمح خصوصاً بفهم لماذا لم «ينفجرْ» البلدُ أمام ضخامة الصدمات التي عاناها منذ بداية الثمانينيات. فقد أوجد النظامُ توازناً بين الدفاع عن القيم الجماعية، التي انضم إليها قسمٌ من السكان، وبين توزيع واسع للدخل الوطني لصالح عدد معيّن من الزبائن السياسيين (مؤسسات دينية وتجار السوق، بازاري). مع ذلك، نرى بوضوح أن تطور المجتمع يستوجب إيجاد توازن جديد. فمن جهةٍ، القيمُ الجماعية هي في طريق التغيُّر. وبالأخص، كما رأينا، تخلقُ الامتيازاتُ الممنوحةُ لبعض الفئات الاجتماعية والتوزيعُ اللامتكافئ للمداخيل استياءً ما وتعطبُ جزءاً من المجتمع.

اقتصاد منتج لعدم المساواة مع قليل من فرص العمل

ثمة اختلال وظيفي ـ بنيوي آخر هو أن الرَّيع النفطي يولّد اللامساواة أو المظالم على صعيد توزيع الدخل الوطني. وبما أن المنّ النفطي هو الثروة الحقيقية الوحيدة التي ينتجها

الاقتصادُ الإيراني، فإن كلّ شيء سيتوقف على قابلية العوامل الاقتصادية وقدرتها على حيازة حصة من هذا الرَّيع. والحال، في هذه اللعبة يكون الأكثرُ استفادةً هم الأفراد أو الشبكات المقرَّبة من السلطة، أو القادرة على الاندماج الأفضل في اقتصاد الوساطات هذا. حتى إن هناك تعبيراً، «الآغازادة» يدلُّ على أبناء أعيان النظام المستفيدين من مواقع مالية متميّزة. في المقابل، يفتقرُ أغلبُ اللاعبين الاقتصاديين، ممن لا يملكون علاقات، والعاجزين بحكم عمل مأجور أو ضعف رأسمال الانطلاق، عن الاستفادة من اقتصاد المضاربات هذا. فالمظالمُ الاجتماعية ليست منظورةً دوماً، نظراً للكتمان النسبي لهؤلاء «الأثرياء الجُدُد»، المرتبط بضرورة الحفاظ على مظهر مطابق لأخلاق الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك فهي مظالم حقيقية تماماً ومتزايدة منذ الثورة. فالمظالم على صعيد الدخل تُشَجَّع، فضلاً عن ذلك، بكون النظام الضريبي الذي يمكنه التخفيفُ من وطأتها، لا يزال متخلّفاً، كما أن النفط أثار تفاوتاتٍ مناطقية، ما دام إنماءُ البلد قد انتظمَ حول محور يربط العاصمةَ بمنطقة خوزستان النفطية. ولا تزال ناقصة النمو، المناطقُ الواقعةُ خارج هذا المحور، مثل كردستان في الغرب أو إيران الشرقية.

بنحو خاص يرتبط تفاوتُ المداخيل بارتفاع الأسعار. إذ إن التضخّم، المرتفع منذ عشرين سنة (بمعدل وسطي، 20% سنوياً، منذ الثورة) ضغط على القدرة الشرائية للأهالي وهو

يُفضي إلى إعادة توزيع كبيرة للموارد. فقد رأى كل هؤلاء الذين لهم دخل ثابت (موظفون وعمّال، إلخ). إن قدرتهم الشرائية أخذت تنهار منذ الثورة. في المقابل، جمعت فئاتٌ اجتماعية شتى ثرواتٍ طائلة. فاستفادت جماعات مرتبطة بحراس الثورة أو شبكات قريبة من النظام، من الحرية التي مُنحت لها، حتى تمارس اللصوصية والتهريب على نطاق واسع (السلع المهرَّبة إلى إيران من دُبي تقدَّر بحوالى 10 مليار دولار سنوياً على الأقل). كما استفاد آخرون مثل تجار السوق أو مديري المؤسسات الدينية من النظام الاقتصادي، نصف ـ خاص نصف ـ عام، المُطبَّق منذ الثورة. فتجار السوق، إذ يراقبون دورات الاستيراد والتوزيع الرئيسية، إنما استطاعوا الحصول على مكاسب جمَّة نظراً لنفوذهم السياسي (إجازات استيراد ومساعدات بالعملات الصعبة بفوائد مدعمة وضرائب مخفّضة، إلخ)، سمحت لهم بتكديس الأرباح. واستطاع مديرو المؤسسات الدينية بناء «إمبراطوريات» اقتصادية بفضل مسانداتها السياسية. مثال ذلك: السهولة القصوى لحصول المؤسسات هذه على التسليفات المصرفية.

في سياق كهذا، تبقى المظالمُ المتعلقة بتوزيع المداخيل مرتفعةً على الرغم من الجهود المبذولة على صعيد التنمية الحَضَرية أو الريفية. حسب الأمم المتحدة (تقرير حول التنمية البشرية 2004) كان الـ 20% الأكثر فقراً يملكون 5,1% من الدخل سنة 1998، فيما كان الـ 20% الأكثر ثراءً يملكون

منه 49,9%. وعلى أساس هذه الإحصاءات، يكون توزيع الدخل في إيران أكثر ظلماً مما هو عليه في الجزائر، ومماثلاً لما هو عليه في روسيا[12]. بالطبع أثار وضع كهذا استياءً كبيراً بين الأهالي وأضعف دعم النظام. فما يُثير مشكلةً هو واقعُ المظالم وإدراكُها أيضاً، خصوصاً الشعور بأن البعض يغتنون بطريقة غير مشروعة.

إن ضخامة المصاعب الاقتصادية (تضخّم، بطالة) تهمّش الطبقات المحرومة والطبقة الوسطى. ثمّة قسمٌ من المجتمع هو في طريق الإفقار. رسمياً، يبقى نصيب الأهالي الفقراء محدوداً، مع 7,3% من الأهالي وسطياً، ممن يعيشون بأقلّ من دولارين يومياً (تقديرات لمرحلة 1990 ـ 2004). زد على ذلك، كما سبقت الإشارة، أن تطورات لا يمكن تجاهلها قد تحققت في ما يتعلّق ببلوغ التربية والحماية الاجتماعية والسكن والماء والكهرباء. غير أن عدداً معيّناً من المؤشرات يدعو إلى الاعتقاد بأن الوضع الاجتماعي لا يزال مُربكاً. رسمياً انخفض نصيبُ السكان العائشين تحت عتبة الفقر، المُقاسة بالاستهلاك اليومي للتسعيرات؛ لكنه يقع مع ذلك عند نسبة 9% سنة 2002، فيما 20% من العائلات

(12) مع ذلك تظلّ هذه المقارناتُ الدولية ذات معنى، لأن الإحصاءات بخصوص الجزائر تتوافق مع العام 1995، ومع العام 2000 بخصوص روسيا.

كانت تستفيدُ بدرجات شتّى من مساعدات اجتماعية نظراً لمصاعبها المالية[13]. أضف إلى ذلك، حسب السلطات، أن معدل البطالة بلغ أكثر من 12% ويطاول نحو ثلث الشبان ما بين 15 و29 سنة. إن هذا التقدير الرسمي يبخُس الواقع طالما أنه لم يأخذ في الاعتبار جميع أولئك الذين يعملون ساعةً على الأقل في الأسبوع. إلى ذلك، ثمة أعمال كثيرة في إيران (وسطاء صغار في البازار وحرفيون صغار وسائقو تاكسي، إلخ). هي في الواقع بطالة مقنّعة، ما دام الأشخاص الذين يمارسونها لا يستطيعون السماح لأنفسهم بأن يكونوا مالياً في حالة بطالة. ناهيك عن أن عدداً معيّناً من الحركات الاجتماعية يُعْلَنُ عنها بانتظام في القطاعين العام والخاص. ويلاحظ نموٌ شديدٌ جداً للفساد اليومي، ولجنوح شبابي «صغير» (سطو، سلب)، وكذلك للدعارة، الشائعة جداً من الآن فصاعداً في كبريات المدن. مثاله أن الرسميين يقدّرون أن قرابة 30.000 عاهرة يعملن في إيران سنة 2002، وأن هذا العدد كان في اضطراد ثابت. كما تعلنُ السلطة بانتظام تفكيك شبكات دعارة ناشطة في البلد كلّه. لقد ظهرت هذه الظاهرة للملأ خصوصاً بعد مقتل 20 داعرة على يد قاتل

---

(13) الإدارة وتنظيم التخطيط بالتعاون مع الأمم المتحدة في إيران: *The First Millenium Development Goals, Report 2004, Achievements and Challenges*, Téhéran, 2004.

تسلسلي في مَشْهَد، سنة 2002. ثمة انعكاس آخر للأزمة الاجتماعية هو عدد الأطفال المتشرّدين في شوارع طهران (من 25.000 إلى 30.000 حسب جمعية حماية حقّ الطفل، التي كانت شيرين عبادي من مؤسسيها). هؤلاء الأطفال، بمعظمهم، يرسلهم ذووهم للتسوّل عبر المدينة. أخيراً، يُذكر بانتظام الاتجارُ بالأعضاء كوسيلة للعيش.

تكون الأزمةُ خطيرةً على قَدْر ما يُسهم الوضعُ الانتقالي الاجتماعي والثقافي الذي تشهده إيرانُ اليوم، في تهميش بعض الفئات السكانية. عليه، يشكّل الشبان فئةً معرّضةً جداً. فآفاقُ تطوّرهم المهني محدودة. فمن جهة يظلُّ النظام التربوي، بالتالي، نخبوياً جداً (معدل النجاح في المباراة التي تسمح بدخول الجامعة هو واحد من عشرة). زد على ذلك أن النظام التعليمي المهني هو قليل التطور. وفي هذه الظروف، تنوجد أغلبية كبيرة من الشبان خارج الدورة التربوية، وتضطر لدخول عالم العمل بدون تأهيل حقيقي، كما أن البحث عن عمل بالغ الصعوبة بالنسبة إلى الشبان من حملة الشهادات.

إن النفط، «الذي يأكله» النفط، هو على الإطلاق عاجز عن خلق فرص العمل الضرورية لمواجهة زيادة السكان الناشطين (إذ يصل كل سنة إلى سوق العمل ما بين 600.000 و700.000 شاب). حسب مسؤول كبير في وزارة العمل، كان معدَّلُ بطالة الشبان 28,4% بالنسبة للبالغين سن

15/ 28 سنة، عام 2003. إلى ذلك، تترك الأجورُ المدفوعةُ حظاً ضئيلاً لإيجاد مسكن، ولا تسمح بتوقّع زواج سريع، إذ يمكن للمهر أيضاً أن يكون مانعاً. يبقى الحصول على مسكن مشكلة في غاية التعقيد. فبما أن سوق العقارات سوق مضاربات مفرطة، فإن الأسعار ارتفعت بقوة إبان هذه السنوات الأخيرة في المراكز الحضرية الكبرى[14]. في حالة القيام بعملين أو بثلاثة، فإن أحد الأجور يُخصَّص لدفع الإيجار. وأما مقدار المهر فهو من الآن وصاعداً باهظ جداً لأنه يُعتبر بمثابة ضمانة مالية حتى لا تكون المرأةُ مُفقَرةً تماماً في حال الطلاق. إن أحد الإجراءات الأكثر شعبية التي اتخذها محمود أحمدي نجاد عندما كان رئيساً لبلدية طهران، كان تسهيل حصول الزوجين الشابين على قرض مصرفي. إن انعدام الأفق هذا هو وراء الهجرة الشديدة جداً للشبان من حاملي الشهادات.

إن هذه المكابح الاقتصادية للاستقلال عن العائلة، المُضافة إلى مصاعب عيش الشبان لتطلعاتهم اليومية (نظراً للنظام الأخلاقي الذي ما برح النظام يدافع عنه، أو نظراً للعائلات «التقليدية»)، خلقت إذاً شعوراً بالقلق والاستياء لدى هؤلاء الشبان، الذي من تجلياته الأكثر ظهوراً. الاستهلاكُ

(14) مع ذلك، فإن أكثرية السكّان في المدن الكبرى هم مالكون (85% في طهران).

المتعاظم الانتشار، أكثر فأكثر، للكحول والمخدرات، والمعدلات المرتفعة للإحباط والانتحار، وهرب الشابات.

سنة 2003 قُدِّر عدد المدمنين على المخدرات بنحو مليوني شخص، أي أربعة أضعاف ما كان عليه في بداية التسعينيات. فمن أصل هذين المليونين هناك 1,2 مليون في وضع تبعية جادة. ولئن كانت إيران تقليدياً بلداً مستهلكاً للأفيون فإننا نلاحظ منذ بعض الوقت ازدياداً شديداً جداً في استهلاك الهيرويين (حسب التقديرات الرسمية، 270.000 مُدْمِن على الهيرويين[15]) والإكستازي (الكيف). إلى ذلك، أدّى هذا الصعود القوي للمخدرات الشديدة إلى ارتفاع الإصابات بفيروس HIV[16] نظراً لتبادل الحِقَن، لا سيما في السجن. وتكون المشكلة خطيرة بقدر ما كان المتاجرون والمستهلكون للمخدرات يمثلون قرابة 60% من السكان المحبوسين، المقدَّر عددهم بنحو 130.000 شخص سنة 2005. إن هذه الظاهرة المخيفة تطول أكثر فأكثر الشبان، ما دام العمر المتوسط الذي يبدأ فيه الأشخاصُ بالتعاطي يقع ما بين 15 و30 سنة. ومن جهة ثانية، لا يجري التعاطي في أماكن هامشية، بل غالباً خلال اجتماعات عائلية أو وِدّية. فالمخدراتُ متوافرة بكثرة شديدة، وهي بنحو خاص رخيصة

(15) يتعلّق الأمرُ بتقدير رسمي يقلِّل من الحقيقة بكل تأكيد.

(16) قد يكون نحو 20.000 شخص مصابين بالسيدا في إيران.

جداً، إذ إن غراماً واحداً من الهيرويين يكلّف أقل من ليتر حليب ولا يستوجب الوقوف في الطابور أمام محل... إن تصاعد استهلاك المخدرات مرتبط في المقام الأول بقرب أفغانستان التي يأتي منها الهيروين والحشيش والمورفين، لا سيما وأن إيران بلد ترانزيت لمعظم تهريب الهيروين والمورفين في اتجاه أوروبا. يتجه 60% من المخدرات الآتية من أفغانستان إلى تركيا وإلى بلدان الخليج أو إلى بلدان القوقاز، والبقية تموّن السوق الإيرانية. لقد شنّت الجمهورية الإسلامية حرباً حقيقية ضد مهرّبي المخدرات في بلوشستان، جنوب ـ غرب البلد، وربما تكون قد فقدت قرابة 3000 رجل في تلك الصدامات. فمن الآن فصاعداً تُعتبر أفقرُ الأحياء في المدن الكبرى (طهران، مشهد، إلخ) منطلقات هذا التهريب، إذ صارت بعض الحدائق وجوانب ساحة آزادي في طهران أماكن تجمع مُدمني المخدرات منذ هبوط الليل. لكنّ المخدرات شديدة الحضور أيضاً في الأماسي المتواصلة للشبان الطهرانيين في شمال المدينة.

ناهيك عن أن ضخامة المشكلة قادت السلطات إلى تطوير مقاربتها[17]. فبعد الثورة تماماً، كان يُشبَّه امتلاك المخدرات

---

(17) A.W. SAMII, «Drug abuse: Iran's "thorniest problem", *The Brown Journal of World Affairs*, vol. IX, 2, hiv.-print. 2003, p. 283-299.

وتهريبها بـ «حرب على اللّه»، وأعدم رئيس محاكم العدالة الثورية، آية اللّه خلخالي، عدداً من الأشخاص الموقوفين لهذه الأسباب. ثم جرى التصويتُ على قانون جديد سنة 1989، يحكم بالموت على كل مستهلك أو مهرِّب يملك أكثر من 5 كيلوغرام حشيشة أو 30 غرام هيرويين. جرى في التسعينيات إعدامُ نحو 10.000 مهرِّب، بعضهم أمام الجمهور، لتعزيز الطابع الرَّدعي لهذه الأحكام. والحال، لم تُؤتِ هذه السياسة «القمعية الكلية» النتائج المتوخاة، فتطوّرت سياسةُ السلطات: فمن الآن وصاعداً يُعَامل المُدْمِن كمريض أكثر مما يُعامل كمجرم[18]. إذ جرى فتحُ نحو 90 مركزاً للعلاج وراحت بعضُ المشافي تقدِّم علاجاتٍ بديلة. فوق ذلك، ما عاد الرسميون يفكرون بإخفاء هذه الظاهرة. ولكن لا تزال برامجُ المساعدة ناقصةً جداً، وبانتظام يجري توقيفُ مُدمنين كثيرين.

ثمة علامةُ قلق أخرى هي هرب البنات المتزايد، إذ جرى سنة 2003 في طهران وحدَها استرجاع 4000 شابة هاربة، ما يعني أن العدد الإجمالي للشابات الإيرانيات في هذه الحالة هو أرفع بكثير. فحسب المصادر نفسها، ازداد عدد «الهاربات» بنسبة 15% في سنة واحدة. إن مصاعب إيجاد

---

(18) F. KHOSROKHAVAR et O. ROY, *Comment sortir d'une révolution religieuse? op. cit.*, p. 190.

عمل ومسكن تُلزِم هذه الشابات بالبقاء في البيت، فيما هي تنشدُ العيشَ بطريقة أكثر استقلالاً عن عائلاتها، مما يولّد بالطبع نزاعات وصراعات. غالباً ما تكون هذه الشابات المعزولات ضحايا اغتصابات وتقع عموماً في أيدي شبكات دعارة.

لا يزال معدل الانتحار في إيران أدنى بكثير من المعدل المسجّل في البلدان المُصنّعة، لكنه يسجّل تزايداً شديداً جداً منذ الثورة، خصوصاً بسبب ازدياد حالات الانتحار في صفوف الشابات المتزوجات. هنا أيضاً، تراكمُ العواملُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ مفاعيلَها. فعلى الرغم من أشكال التقدّم المذكورة أعلاه، تُعَدّ الإيرانياتُ ضحايا لتمييزات عديدة. فضلاً عما تقدّم، عليهن في الأغلب تدبير الحياة اليومية، مع التضحية حَرْفياً بذاتهن لتلبية طلبات أطفالهن الاستنزافية والأنانية غالباً. ويصبح الوضع أصعبَ على التدبير بالنسبة إلى الأمهات اللواتي يعملن، فضلاً عن المنزل، في الخارج. ومن المفارقات أن هذه الأمهات ينسين ذواتهن تماماً[19]، وهن يسعين، مهما كلّف الأمر، إلى جعل أولادهن يتوصلون إلى نمط حياة غربي. بمواجهة إرهاق العمل هذا، يمكنُ دوماً الاستنجادُ بالأسرة. لكن هذا

(19) A. KIAN-THIÉBAUT, *Les femmes iraniennes entre islam, État et famille*, *op. cit.*, p. 190.

الإمكان يُفضي إلى توتراتٍ بين المنطقين الفردي والجماعي[20]. وتُضاف إلى هذه التمييزات وهذا الإرهاق في الشغل، المشكلاتُ الاقتصادية (تضخّم، بطالة، مظالم، إلخ) التي يزداد الاستشعارُ بها بقوة شديدة.

إن هذا الفقر المتصاعد هو السبب الرئيس لازدهار الدعارة والمخدرات وصعود الإجرام الصغير، من شأن هذه الظواهر القضاءُ على المسار التطوري الاجتماعي الجاري. عملياً يحتاج هذا المسارُ إلى أن يُدعّم باقتصاد ديناميكي، يأذنُ خصوصاً بالصعود القوي لطبقة متوسطة متعلّمة. وعليه فإن الوضع الاقتصادي الحالي نجمَ عنه، بالأحرى، إغراقُ قسم كبير من هذه الفئة في الفقر. هناك كتاب حديث لفرهاد نعماني، وسهراب بهداد[21] Class and Labor in Iran. ـ Did the revolution matter? ـ يُبيِّن أن «الطبقة المتوسطة» الإيرانية، المحدَّدة بمستوى تعليمها ومهارتها، لا تمثّل سوى 14,2% من السكان المستخدمين، فيما تشغلُ «البورجوازية الصغيرة» المؤلّفة من شغّيلة مستقلين، متمركزين في المهن التقليدية (حرفيون، سائقو تاكسي، تجار صغار قريبون من البازار، إلخ) 35,7% من المراكز. إلى ذلك، يمكن التخوّف من صعود التوترات الاجتماعية والسياسية، بقدر ما يكون

---

(20) م ن، ص 216.

(21) Syracuse University Press, 2006.

مجتمع شبابي ومتعلّم، بأغلبيته العظمى، في حالة من التهميش المتعاظم اقتصادياً. فضلاً عن ذلك، تعني هذه التوتراتُ الاجتماعية أن النظام شبه الرسمي لإعادة التوزيع على بعض الجماعات من «المتدرّبين» يحظى أكثر فأكثر بعدم القبول. حتى الآن، تسمحُ سياسة الدولة في إعادة التوزيع والدعم للعائلة والاقتصاد اللامتشكّل (الذي قد يمثّل حتى 40% من الناتج الداخلي الخام حسب بعض التقديرات)، لبعض الجماعات المتعسِّرة بـ «إبقاء الرأس خارج الماء». لكنّ الخطر حقيقي، من الآن فصاعداً، إذ إن بعض الفئات يجري تهميشها أو عطبها في سياق أزمة اقتصادية حادّة، بفعل الحركة المزدوجة لإضعاف الأواصر الاجتماعية التقليدية وتصاعد الفردانية.

7

بين الدفاع عن المصلحة الوطنية وإرادة التزعم على العالم الإسلامي

من بين المفارقات الكثيرة التي تسِم إيران اليوم، تتعلّق واحدة من أكثرها إدهاشاً بالصورة التي يعكسها هذا البلد على المشهد الدولي: إيرانُ تُرعِب، بسبب التداعي المصطنع بين هذا البلد ومجمل المخاوف التي تُثيرها الإسلاموية. يكفي لتبيان ذلك، الرجوع إلى «الأدب» الذي أنتجته مراكز الفكر للمحافظين الأميركيين الجُدد، مثل معهد المنشأة الأميركية. اثنان من الباحثين، ريول مارك غِرشت وميكائيل ليدن، كانا على رأس حربة المعركة ضد إيران، حين وصفاها حصرياً كلاعب كبير في «الإرهاب الإسلامي»، يعملُ، بنظرهما، بالتعاون الوثيق مع القاعدة[1]. تتصل هذه

(1) Cf. W.O. BEEMAN, «Who is Michael Leeden?», *Pacific News Service*, 8 mai 2003; W.O. BEEMAN,

الطروحات اتصالاً كبيراً بمجلات اليمين المتطرّف الأميركي مثل الناشيونال ريفيو والويكلي ستاندرد.

والحال، خلافاً لهذه النظرة، قامت سياسةُ الجمهورية الإسلامية الخارجية، منذ نهاية الثمانينيات، بتحوُّلٍ جذري حين تخلّتْ عن استراتيجيتها في تصدير الثورة واعتمدت سياسةً أكثر واقعية وأكثر اهتماماً بالدفاع عن المصالح الوطنية. لكنّ هذا التطبيع لسياسة إيران الخارجية لم يستطعْ بلوغ مداه لسببين. فهذا التطور لا يمكنه بأي حال أن يعني نفي النظام لمجمل الشعارات الثورية، ومن بينها المناهضة لأميركا والكفاح ضد دولة إسرائيل، باسم حقوق الفلسطينيين، التي لعبت دوماً دوراً حاسماً، وكان من الصعب تخيّل تغيّر حادّ وكامل في هذين المجالين.

ما معنى سياسة خارجية إسلامية؟

بعد الثورة تماماً، سعت حكومةُ بازركان إلى الحفاظ على علاقات «طبيعية» تقريباً مع مجمل المجتمع الدولي. غير أن هذا الوضع لم يدُمْ. فقد طبع احتلال سفارة الولايات المتحدة في طهران وقطع العلاقات مع واشنطن في نيسان/

= «Neoconservative guru sets sight on Iran: Leeden leads the charge for attacking more Middle East nations», *National Catholic Reporter*, 23 mai 2003.

أبريل سنة 1980، بداية مرحلة متميّزة بإرادة تصدير الثورة. كانت راديكالية المرحلة تتمثّل في سياسة تمتاز ظاهرياً بهدفها الرامي إلى إنشاء حركة ثورية إسلامية عالمية، وبعدائها لأميركا وللصهيونية. في هذه المرحلة النضالية، زاوجت الدبلوماسية الإيرانية بين خط سياسي يكون في آن إسلامياً، ثورياً وعالمثالثياً، أي كوكتيلاً نجده أيضاً في أبعاد أخرى كثيرة من أبعاد النظام.

كان هناك، خصوصاً في الأيام الأولى، تصميمٌ على إعلان تضامن إسلامي جامع، مُنكِراً بكيفية ما التمايز السنّي ـ الشيعي. وكان هدف هذه السياسة لتصدير الثورة إعادة تكوين \الأمّة، أمّة المسلمين، في هذا المنظار، كان العالم مقسّماً إلى فئتين، أمة المسلمين (دار الإسلام) وأمة الكافرين (دار الحرب). وكانت إيرانُ تعتبر نفسَها نقطة الوصل بين جميع الشعوب المسلمة هذه للجهاد ضد أعدائها، أي الغرب وإسرائيل. على كل حال، نجد هذا الشعار في الدستور الإيراني، الذي ينصُّ على وجوب تحالف إيران مع كل الشعوب المسلمة وكل مُسْتَضعفي العالم الآخرين لتشكيل جبهة عالمية ضد المُستكبرين. كان هذا الخطاب يرمي خصوصاً إلى غضّ النظر عن كل الانقسامات الداخلية في العالم الإسلامي، ولا سيما الخصومة التقليدية بين الشيعة والسنّة، لإعادة تشكيل أمّة المسلمين. ناهيك عن أن الخميني كان، في البداية، يرفض القومية الإيرانية لصالح اتحاد جميع

المسلمين، هكذا نجد مجدَّداً الفكرة الطوباوية لمجتمع إسلامي بلا طبقة اجتماعية، منقول إلى صعيد العلاقات الدولية. فوق ذلك، هذا الدعمُ للشعوب المسلمة كان ينطوي في آنٍ على جهادٍ ضد الأعداء الخارجيين ولكن أيضاً ضد «أعداء الداخل»، أي ضد الحكومات المسلمة «الفاسدة» التي تحول دون انتصار الإسلام.

كما أن هذه السياسة الخارجية الإسلامية كانت تمثّل بُعداً عالمياً ثالثياً، مستوحى مباشرةً، بلا شك، من رؤية اليسار الإسلامي وعلي شريعتي. غير أن مساهمة نظريات النضالات التحررية اعتنقت تماماً الخطاب الإسلامي. وبلا ريب كان ذلك من المواهب الكبرى للخميني، الذي توصل إلى ترجمة هذه الرؤية العالمثالثية والمتمركسة بكلمات بسيطة ودينية. فبدا العالمُ منقسماً إلى معسكرين، من جهة مضطهِدو الأمّة المسلمة ـ الذين كانوا الإمبرياليين أيضاً ـ ومن جهة ثانية، المسلمون المُضطَهَدون ـ الذين كانوا مُسْتَضعَفين أيضاً. وهذا مصطلح كان يتضمّن أيضاً مفهوم الفقر المدقع. إلى ذلك، أخذ هذا البعد العالمثالثي يغلب، شيئاً فشيئاً، على الطابع الديني البحت للدبلوماسية، وهذا غير مفاجئ أبداً، لأن الخميني ونظامه حبَّذا دوماً تسييس الإسلام على احترام شديد للمعتقدات. عملياً، لم تكن غاية السياسة الخارجية الإيرانية الدفاع عن الإسلام بقدر ما كانت الدفاع عن المُستضعفين والجهاد ضد الإمبريالية. على سبيل المثال، سجّلت إيران

دعماً ثابتاً لنيكاراغوا السندينية أو لكوبا، لكنّها سجّلت لامبالاةً حقيقيةً بمعركة المجاهدين الأفغانيين، المعتبرين رجعيين جداً[2].

ثمة عداءٌ حادّ للصهيونية كان مكوِّناً آخر لسياسة تصدير الثورة هذه. فعلى الدوام جرى انتقاد المعارضة الإسلامية لعلاقات الشاه الطيبة مع إسرائيل، إذ إن «القضية الفلسطينية» كانت تمثّل بالنسبة إلى القادة الثوريين الإيرانيين المثل الأكمل لشعبٍ مُسلم مقهور. زدْ على ذلك أن هذا الموقف كان مشتركاً بين اتجاهات اليسار الإسلامي والحركات القريبة من الخميني، وكذلك بين عدد من قادة هاتين المجموعتين اللتين كانت لهما علاقات، قبل الثورة، مع حركات التحرير الفلسطينية. كان فريق منهم يعربُ عن تضامنه مع العالم المسلم، فيما كان فريق آخر يشدِّد أكثر على العداء للإمبريالية. فضلاً عن ذلك، كان عزمُ إيران على الظهور بمظهر زعيمة العالم المسلم قد قادها إلى اتخاذ موقف جذري من هذه القضية. أخيراً، إلى بُعْدِ التضامن الإسلامي، ينبغي أن يُضاف وزنُ نظرية المؤامرة. فقد كانت شائعةً في إيران الأطروحاتُ القائلة إن تآمراً صهيونياً عالمياً كان يرمي إلى الهيمنة على العالم. وبالروحية ذاتها، غالباً ما يُشدَّد أيضاً

---

(2) F. ADELKHAH, J.-F. BAYART et O. ROY, *Thermidor en Iran, op. cit.*, p. 97.

على أن هذه «الشبكة الصهيونية» ذاتها كانت تدعم نظام الشاه.

كان الهدف المُعلن لهذه السياسة الخارجية هو الجهادُ ضد «الشيطانين الأكبرين»، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والدفاع عن «طريق ثالثة»، الإسلام. في الحقيقة، كانت الدبلوماسية الإيرانية موسومةً على الأخص بعدائها لأميركا. في المقام الأول كان هذا التوجّه نتاجَ الكفاح ضد الشاه، نظراً لتحالف هذا الأخير مع الولايات المتحدة. إضافةً إلى دور هذه القوة في إسقاط الدكتور محمد مصدّق، كانت الحركاتُ الإسلامية تذكر أيضاً دعم واشنطن العسكري والاقتصادي المقدَّم إلى محمد رضا شاه اعتباراً من الستينيات. ثمة دافع آخر لهذا العداء لأميركا هو أن علماء الدين، حين انضمّوا على هذا الصعيد إلى موقف حليفهم التقليدي، البازار، كانوا يعتبرون أنفسهم مهددين مباشرةً بمشروع تغريب المجتمع. أخيراً، كان الخطابُ المُضادُ لأميركا، المُستلهم من العالمية الثالثية، شعبياً جداً في اليسار الإسلامي وبين مجاهدي خلق، إذ كانت هذه الحركات تندِّد عادةً بـ «التبعية» التكنولوجية والاقتصادية تجاه الولايات المتحدة. ناهيك عن أن حركات الغوار (الحرب الشعبية) ضد الشاه، مثل مجاهدي خلق، كانت قد اغتالت عدّة ضباط أميركيين مقيمين في إيران، في نطاق زعزعة النظام السابق.

فشل تصدير الثورة

بعد الثورة، في فترة أولى، كانت السياسة الخارجية رصينة نسبياً. صحيح أن عدداً من التدابير الرمزية قد اتخذت مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتقديم مكاتب السفارة الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف)، والانسحاب من منظمة الحلف المركزي (سنتو)[3] والانضمام إلى حركة البلدان غير المنحازة. لكن، إجمالاً، كان الهدف هو الحفاظ على العلاقات مع العالم الغربي، وخصوصاً مع الولايات المتحدة. أما الانعطاف نحو الراديكالية فقد حدث يوم 4/ 11/ 1979، مع احتلال السفارة الأميركية في طهران وأخذ الطلاب الخمينيين بقيادة آية الله خوئينيها، 52 أميركياً كرهائن؛ وكان هؤلاء الطلبة يعملون في آنٍ باقتناع مضاد للإمبريالية ودفعاً لاستقبال الشاه في الولايات المتحدة. هذا العمل كان الطلبة قد قرّروه بأنفسهم. ولكن، حين تولّى الخميني، بعدئذٍ، قيادة العملية، استطاع التخلص من الإسلامويين المعتدلين المقرّبين من مهدي بازركان، المؤيدين آنذاك لعلاقات تسالمية مع الغرب. أما مهدي بازركان فقد تعيّن عليه أن يستقيل من منصب رئيس الحكومة. ومنذئذٍ، استبعد هو واتجاهُه السياسي من الحكم. لقد طبع هذا

---

(3) حلف عسكري موالٍ للغرب ومضاد للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، كان يضمُّ تركيا، إيران والباكستان برعاية الولايات المتحدة.

الحدثُ بداية توجّه دبلوماسي جديد. وبهذه العملية، التي كان لها رَجْعٌ كبيرٌ في العالم، وطّدت إيران نفسها، من الآن فصاعداً، كزعيمةٍ لنضال المسلمين ضد الإمبرياليين. كانت هذه المعارضة جذريةً في أهدافها - «مرگ برآ مريكا» («الموتُ لأميركا»)، سيصبح الشعار الثوري الحقيقي - وكذلك في أساليبها، إذ كان الهجوم على السفارة يعني أيضاً التصميم على عدم احترام القواعد الدبلوماسية المتداولة.

إنطلاقاً من ذلك، طوّرت طهران، حقاً، سياسة تصدير الثورة. كان الهدف المعلن هو الدعم الإيديولوجي والمالي لجميع الحركات الإسلامية والتحررية الوطنية في العالم، التي كانت تكافح القوى الغربية أو الحكومات المسلمة «الفاسدة». غير أن هذا الكفاح مُورِس خصوصاً في البلدان المسلمة، لا سيما بفضل إنشاء طهران لمجلس الثورة الإسلامية، المكلَّف بتنسيق حركات الزعزعة هذه. ففي البحرين، نظّمت مجموعاتٌ شيعية تدعمها إيران، محاولة انتفاضة سنة 1981. وكانت الكويتُ مسرحاً لعدّة هجمات. وكان الحجّ، في العربية السعودية، مناسبةً لصداماتٍ بين العملاء الإيرانيين وقوات الشرطة السعودية. أما المجلسُ الأعلى للثورة الإسلامية (ASRI)[4] في العراق، المتمركز في إيران والذي

(4) هذه الحركة، التي أُنشئت في إيران، مطلع الثمانينيات، كانت تضمُّ عدداً من الشيعة العراقيين من حزب الدّعوة الشيعي، ممن كانوا قد

يقوده حجّة الإسلام محمد باقر الحكيم، فقد نظم بمساعدة أحزاب شيعية عراقية أخرى، عدّة هجمات ضد نظام صدّام حسين. وأما في أفغانستان فقد كانت الأحزاب الشيعية المقاومة للروس تحظى بدعم من إيران، التي كانت أيضاً تدعم منظمة التحرير الفلسطينية. مالياً، ثم حماس. لكنّ العمل الإيراني كان الأكثر لحظاً في لبنان بنحو خاص.

فمنذ نهاية سنة 1979، جرى إرسال متطوّعين إيرانيين راغبين في مساعدة الفلسطينيين في حربهم ضد الإسرائيليين في جنوب لبنان، إلى سورية حيث تابعوا تدريباً في المخيمات الفلسطينية. ومن ثَمَّ، ورداً على الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، نظّمت طهرانُ تشكيلَ مجموعات شيعية موالية لإيران في لبنان. وبفضل تخصيص مساعدات مالية كبيرة، وحملة إيديولوجية وإرسال أعضاء من الحرس الثوري إلى الميدان، أخذت هذه الحركات تفرض نفسها تدريجياً على المسرح اللبناني السياسي الداخلي. وكانت هذه التدخلات تُنسق مباشرةً من قبل السفارتين الإيرانيتين في دمشق وبيروت برعاية حجّة الإسلام علي أكبر محتشمي، السفير في سورية.

= غادروا العراق هرباً من تنكيلات صدّام حسين، وهي تضطلع اليوم بدور حاسم في عراق ما بعد صدّام، متحالفةً مع التحالف الأميركي البريطاني. زعيمها محمد باقر الحكيم قُتِل في هجوم في تموز/يوليو سنة 2003.

في تموز/يوليو سنة 1982، كان حسين الموسوي، المسؤول السابق في حركة أمل، وهي تنظيم شيعي لبناني جرى إنشاؤها في السبعينيات، قد تحالف مع إيران وأسَّس حركة أمل الإسلامية، المعروفة أكثر باسم «الجهاد الإسلامي» في العام نفسه، كان حزبُ اللّه قد رأى النور، وكان يقوده محمد حسين فضل اللّه، مؤسس حزب الدعوة الشيعي العراقي. هذه الحركة وُلِدت بتشجيع مباشر من سورية وخصوصاً من إيران (على كل حال، كان ثمة مسؤول في حزب اللّه مكلفاً بالعلاقات بين طهران وقوات حزب اللّه في لبنان. . . كان يدعى حسن نصر اللّه). كان البرنامجُ السياسي لهذا الحزب متأثراً مباشرةً بالثورة الإيرانية. وكان هدفُه إنشاء دولةٍ إسلامية في لبنان؛ ومن الآن فصاعداً فرض حزب اللّه «الشريعة» في المناطق التي كان يسيطر عليها. فوق ذلك، كانت إيران تقدّم له دعماً مالياً كبيراً جداً (خصوصاً لعائلات شهداء الحركة على غرار ما كان يجري في الجمهورية الإسلامية)، كان يسمح له بأن يجتذب أفواج المتطوعين الكثيرين. زد على ذلك أن هيئةً من حرس «الثورة» أرسلتها إيرانُ عبر سورية، كانت تؤطّر هذه الحركة، مكوِّنةً سياسياً وعسكرياً الكثيرين من الشبان الشيعة، المتحدّرين غالباً من الطبقات المحرومة في جنوب لبنان، والراغبين في مقاومة الغزو العسكري الإسرائيلي.

بادئ الأمر، كان نضالُ هاتين الحركتين منصباً، في

الأساس، على العمل العسكري. فكانت الحرب تُخاض ضد إسرائيل ولكن أيضاً ضد الميليشيات المسيحية المتحالفة مع الدولة العبرية وضد القوات الغربية التي وصلت إلى لبنان في آب/أغسطس سنة 1982، بعد فكّ الارتباط الإسرائيلي التدريجي (التالي للمجازر التي ارتكبتها الكتائب اللبنانية التي أدخلها الجيشُ الإسرائيلي إلى مخيمات صبرا وشاتيلا الفلسطينية). وبنحو خاص كان «الجهاد الإسلامي» وحزبُ الله وراء عدَّة عمليات ضد المصالح الغربية في لبنان، مثل الهجوم بالقنابل على السفارة الأميركية في بيروت سنة 1983، والهجومين الانتحاريين على القوات الفرنسية والأميركية المتمركزة في لبنان (حيث وقع على التوالي 58 و239 قتيلاً). بعد انسحاب القوات الأجنبية، ضاعفت هذه الحركاتُ عملياتِ أخذ رهائن غربيين.

كانت فرنسا بنحوٍ خاص مستهدفةً، نظراً لحضورها في لبنان، وكذلك بسبب دعمها القوي جداً للعراق في الحرب ضد إيران، ولاستقبالها على أراضيها الكثيرين من المعارضين الإيرانيين (ومنهم مجاهدي خلق). جرى اعتقال الكثيرين من مواطنيها على أيدي الحركات هذه، التي كانت تطالب في المقابل بتحرير الكومندوس اللبناني الذي كان قد حاول اغتيال شهبور بختيار سنة 1980 (وقَتَلَ شخصين). أما عالم الاجتماع ميشال سورا، الذي خطفه «الجهادُ الإسلامي» سنة 1985، فقد قضى في خلال أسرِه. سنة 1986، كانت عدَّة

هجمات بالقنابل قد ضربت باريس. فسعت العدالة الفرنسية إلى استجواب وحيد غورجي، المترجم ذي الحصانة الدبلوماسية، بصفته شاهداً وعضواً في سفارة إيران. وأدّى رفضُ تعاون الممثلية الإيرانية في باريس، التي كانت تُنكر دوماً تورّط إيران في الهجومات، إلى نشوب «حرب السفارات». اعتباراً من صيف سنة 1987، قررت الحكومةُ الفرنسية محاصرة الدبلوماسيين الإيرانيين في سفارتهم وقطعت العلاقات مع طهران. رداً على ذلك، جرى حصارُ سفارة فرنسا في إيران. في نهاية المطاف، انتهت الأزمةُ في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1987، بعد التوصل إلى تفاهم، إذ استمعت العدلية الفرنسية إلى وحيد غورجي قبل رجوعه إلى طهران. ثم جرى، في الأشهر التالية، إطلاقُ سراح الرهائن الفرنسيين وشيئاً فشيئاً جرى تطبيع العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من شُبهات ضخمة، لم يُبرهن أبداً على تورّط إيران مباشرةً في الهجمات على باريس، وجرى الحكمُ على مجموعة إسلامويين تونسيين سنة 1992 لارتكابها هجوم شارع رين.

شيئاً فشيئاً أخذ حزب اللّه يتحوَّل إلى لاعب كبير في النزاع اللبناني. فأدّى نفوذُه المتعاظم إلى صدامات مسلحة، ما بين سنتي 1985 و1987، مع أمل، الحركة الشيعية اللبنانية الكبرى الأخرى، المتخوفة من تراجع نفوذها. بقيت علاقاتُه مع طهران قوية جداً، إذ من المؤكّد أن ظهور حزب

الله كان أكبر نجاح لسياسة تصدير الثورة. لكنَّ هذا النجاح لا يكفي لإخفاء الفشل الكلّي للسياسة الخارجية الإيرانية في مرحلتها الثورية. فما من بلدٍ، حتى لبنان، صار جمهورية إسلامية، إثرَ المناورات الإيرانية. بالعكس، انفضَّت عن إيران بلدانٌ وحركاتٌ إسلامية كثيرة. فقاد هذا الفشلُ السلطات إلى تفضيل سياسةٍ أقلّ طموحاً في أهدافها ووسائلها، اتسمت خصوصاً بـ «إرهاب ابتزازي»[5]، ينشد أهدافاً دقيقة (هجمات في لبنان وفرنسا للحصول على انسحاب القوات الغربية من لبنان ووقف المساعدة الفرنسية للعراق). غير أن هذه الستراتيجية فقدت فعالياتها، بعد عدّة نجاحات أولية، إذ لم تؤد لغير عزلة إيران على المسرح الدولي.

لم تتوصل أبداً جمهورية إيران الإسلامية إلى أن تصبح زعيمة ثورة دائمة. وحين تبيّن عجزها عن تقديم آفاق سياسية جديدة تماماً، رأت نفسها تبتعد تدريجياً عن كل حلفائها المحتملين، المُستفَزين إما بالأولوية المُعطاة للأهداف الوطنية الإيرانية على حساب أهداف الأمّة المسلمة، وإما بعجز طهران عن تخطّي خصوصياتها (كالشيعية مثلاً). وعليه، تبيّن أن السياسة الخارجية الإيرانية، في مرحلتها الراديكالية، كانت

(5) F. ADELKHAH, J.-F. BAYART et O. ROY, *Thermidor en Iran*, *op. cit.*, p. 105.

محكومةً بوزن عوامل وطنية بحتة، أكانت متعلقة بمنطق المصلحة القومية أم بخصائص الذاكرة الجماعية.

كان النظام الإسلامي متذبذباً على الدوام بين إرادة معلنة لتدويل الثورة وبين هاجس المصلحة القومية. ومثاله أن مرشد الثورة يصفه الدستور الإيراني بأنه قائد الأمة، فيما وجود الدولة/الأمة الإيرانية متوطّد في مبادئ وحدة الأرض والمواطنية[6]. كما أن النظام، الموسوم دوماً ببراغماتية قوية جداً، لم يتردد أحياناً في مخالفة المعتقد الإيديولوجي للدفاع عن مصلحة البلد. ففي خريف سنة 1980، إبَّانَ لقاءٍ بين مبعوثين أميركيين وإيرانيين لتسوية قضية الرهائن، كان أحد المطالب الإيرانية (التي حظيت حكماً برضا الخميني) أن تتلقى إيران من الولايات المتحدة قطع غيار للعتاد العسكري، كان البلد في حاجة إليها للتمكن من استعمال التجهيزات الكثيرة التي صدَّرتها الولايات المتحدة للنظام السابق. والحال، كان الخميني يضاعف في الوقت نفسه من الخطب البالغة العنف ضد الولايات المتحدة، متوعّداً بـ «تدمير كلّ مصالحها». كذلك، وعلى الرغم من إرادتها المعلنة لجمع المسلمين كافّةً في كفاحها العالمي التحريري، لم تتردد إيرانُ في ترك سورية تقتل الألوف من الإخوان المسلمين (إبّان صدامات في مدينة حماه، في سورية، سنة 1982)، بدلاً من

(6) *Ibid.*, p. 94.

المخاطرة بخسارة حليفها العربي الوحيد في الحرب ضد العراق. بما إن إيران كانت طليعة الثورة الإسلامية العالمية، فقد حاولت سلطاتُ الجمهورية الإسلامية مراراً أن تقول بعدم وجود تناقض بين أهدافها القومية وأهداف الأمّة. لكنّ ذلك لم يكن كافياً وقاد التباسُ السياسة الإيرانية الكثيرين من السنّيين إلى الانفصال عن طهران، فالمناقشات الإيرانية السرية مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل سنة 1986 (إيران غيت)، للحصول على الأسلحة، كانت كشّافةً أيضاً وبشكل استثنائي لمثل هذا الهاجس في الدفاع عن المصلحة القومية[7]. أخيراً، إيران المهتمة بعدم التورّط في نزاع جديد، لم تقم بشيء لمساعدة الشيعة العراقيين عندما انتفضوا ضد صدّام حسين في نهاية حرب الخليج سنة 1991. إذاً لم تتوصل إيرانُ على الإطلاق إلى محو خصائصها القومية في تحديد سياستها. ناهيك عن أن هذا التناقض بين الأهداف «الأممية الإسلامية» والقومية جرى تعزيزه بكثرة مراكز القرار في مجال السياسة الخارجية. لهذا بدأت إيران في منتصف

(7) في إطار هذا المخطط لبيع أسلحة إلى الحكومة الإيرانية، التي كان يُفترض بها السماح بإطلاق الرهائن الأميركيين المعتقلين في لبنان، كانت الأسلحة الآتية من الولايات المتحدة تمرّ في إسرائيل سنة 1986 (لكنّ صفقة كهذه بين إيران والولايات المتحدة كانت قد بدأت في أواخر سنة 1984). أدّى اندلاع الفضيحة إلى إنهاء تلك العمليات.

الثمانينيات بمفاوضات سرّية مع الولايات المتحدة وهي تواصل تقديم نفسها كزعيمة للكفاح ضد الإمبريالية. إلى ذلك، يعتبر هذا التنضيد لمرجعيات السلطة مشكلة شبه بنيوية في السياسة الخارجية الإيرانية، أكانت ثورية أم لا.

إن تماهي الشيعية بالقومية الإيرانية أفضى أيضاً إلى أن الحركات الإسلامية السنّية لم تنضم أبداً وحقاً إلى خطاب طهران الأممي. الواقع أن الحكومة الإيرانية حين شددت مجدداً على الشيعية كدين قومي، إنما أحيَتْ الخصومةَ بين السنَّة والشيعة. كما أن الإحالات الدائمة من طرف الشيعة الإيرانيين إلى استشهاد الإمام الحسين، الذي قتله الخليفة السنّي يزيد، أيقظت جراحات دفينة. وكذلك رأى السنَّةُ بعين الاستياء إلى طريقة الشيعة الإيرانيين في وضع الإمام الخميني على قدم المساواة تقريباً مع النبي محمد (صلعم)[8]. فما من حركة سنّية وتقريباً ما من حكومة بلد ذات أغلبية سكانية سنّية ساندت إيران. كانت سورية[9] هي «البلد السنّي» الوحيد المتحالف مع إيران؛ لكنَّ هذا التحالف لم يكن إيديولوجياً على الإطلاق. فقد ساند النظامُ السوريُّ إيرانَ ضد العراق،

(8) F. ADELKHAH, J.-F. BAYART et O. ROY, *Thermidor en Iran, op. cit.*, p. 100.

(9) ناهيك عن أن سورية تقودها أقليّةُ العلويين، القريبة من الشيعة؛ لكنّ هذا لا يفسّر العلاقات بين البلدين، التي كانت أساساً حصيلةَ اعتباراتٍ استراتيجية.

لأن هذا الأخير كان عدوّه الأساسي في المنطقة ولأن هذا كان يسهّل التحالف مع القوات المؤيدة لإيران في لبنان، ويسمح لسورية بتعزيز حضورها فيه.

كما كان عجز إيران عن خلق هذه الديناميكية الثورية ناجماً من الوضع السياسي الداخلي. فهذا أحد الالتباسات الأساسية للثورة الإسلامية: أخذ الرهائن الأميركيين والانتقال إلى عداءٍ شديد لأميركا يعودان إلى حدٍّ كبير إلى اعتبارات السياسة الداخلية. عملياً، في آخر سنة 1979، كانت الثورة تبحث عن نَفَسٍ ثانٍ. وكان يجري التحضير لدستور جديد، كان يُفترض فيه بنحو خاص التأكيد على الطابع الإسلامي للنظام وجعل مفهوم ولاية الفقيه مفهوماً رسمياً. وتالياً كان لمن يتولّى وظيفة مرشد شرعية دينية، ويُوضع على رأس النظام السياسي الجديد، وكان وضعُ دستورٍ جديد، ينطوي على هذه الوظيفة (المنوطة بالخميني طبعاً)، يُمأسس الطابعَ الإسلامي للنظام. والحال، فإن الأحزاب التي لم تكن مرتبطة مباشرة بعلماء الدين (الأحزاب اليسارية والمجاهدون والتشكيلات القوموية الدينية القريبة من رئيس الحكومة آنذاك، م. بازركان)، أعلنت عن معارضتها لتلك المبادرة. وتالياً، كان يبدو خطيراً إقرار الدستور الجديد بالاستفتاء، وهو رئيسي بالنسبة إلى النظام.

في هذا السياق، سمح أخذُ الرهائن الذي سجّل انعطافاً نحو سياسةٍ مضادة للإمبريالية راديكالياً، بالتخلص في فترة

أولى من حكومة مهدي بازركان. وعليه، أيَّدتْ هذا التطور الأحزاب غير الدينية، المعادية بقوة للأميركيين. أخيراً، أثار اعتداءٌ كهذا على الولايات المتحدة حُمّى شعبية حقيقية، وكان من نتائجها إرجاع المشاكل الداخلية، لعدّة أسابيع، إلى المؤخرة ـ إذ كانت هذه المرحلةُ موضعَ استفادةٍ لإقرار الدستور الجديد[10].

بنحو أعمّ، صار تصديرُ الثورة بالقوة طريقةً في الحفاظ على الحركة الثورية قيدَ الحياة، وتعزيز شرعية النظام. وكانت التوتراتُ القائمة مواتيةً للإبقاء على جوّ ثوري. وإن إلحاقاً كهذا للسياسة الخارجية بأغراض سياسة داخلية لا يمكنه، في مدى منظور، إلّا أن يؤدي إلى الفشل، نظراً للتناقضات أو للملابسات التي يمكن لوضع كهذا أن يُولِّدها.

هناك عنصر هام حول هذا الموضوع هو أن المفاوضين الإيرانيين لم يحصلوا، إبّان المفاوضات الجارية لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين، على أي تنازل من الجانب المناوئ، الذي كان يكتفي بمنح إيران مبلغاً لا يمثّل سوى جزء صغير من الموجودات الإيرانية المجمَّدة من قبل الولايات المتحدة. كان هذا النقصُ في النضالية يُترجم خصوصاً كونَ الهدف الحقيقي حقاً قد جرى بلوغه من قبل:

(10) حول هذا الموضوع، أنظر: A. RAHNEMA et F. NOMANI, *The Secular Miracle, op. cit.*, p. 305-312.

فقد جرى التصويتُ على الدستور، وكانت الانتخاباتُ الرئاسية والبرلمانية قد حصلت، والثورة الثقافية قد بدأت في الجامعات.

عندئذ، ظهر المكوّن المهدوي للثورة كأنه وسيلة لتحفيز الطاقات مجدداً نحو أهداف «عظمى»، في لحظة كان فيها النظام يخشى أن يفقد أنفاسه، وهو الملغّم بالانقساماتِ الداخلية وبلامبالاةٍ مبكّرةٍ من جانب الأهالي. بموازاة ذلك، كان استنفار القوى لبلوغ هذه الأهداف يسمح، على نحو أسهل، باعتماد استراتيجية داخلية لاستقرار الحكم. منذئذٍ، بدأت السياسةُ الخارجية ترتدي بُعْداً توحيدياً يسمح بالعودة إلى الأهالي: صار هذا الاختيار لتصدير الثورة، إذاً، من مكوّنات الثورة ذاتها، وأسهم في شرعيتها. ولا ريب أن هذه الاستراتيجية كانت، آنذاك، شرطاً للبقاء، تسمح للنظام بكسب الوقت لإرساء السلطة تدريجياً على المجتمع ولإبعاد شبيبة مُسيَّسة جداً عن مراكز القرار.

فمن دون ذلك النزاع مع الولايات المتحدة، ربما خابَ فألُ أولئك الشبان من محافظة السلطات وأمكنهم الانضمام إلى الأحزاب اليسارية، حين كانت في صراع مع السلطة الإسلامية.

إلى ذلك، ظلّت هذه الأولوية للصراعات السياسية الداخلية إحدى السمات الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية. فمن شأن مجموعة سياسية معينة، موضوعة في المعارضة، أنْ تشنّ على

هذا النحو أعمالاً (أعمالاً إرهابية وحملات صحفية، إلخ) لن ترمي لغير مناهضة سياسة التقارب مع الغرب، مثلاً، التي تنتهجها الجماعة الحاكمة. ثم، بعد ما يصل المعارضون السابقون إلى الحكم، سيُسارعون إلى استئناف سياسة التطبيع هذه ذاتها ولكن لحسابهم.

في الوقائع، كانت إيرانُ إذاً أمام استحالة خلق حركة إسلامية ثورية عالمية، كان يُفترض أنها تقودها، فوجدت نفسها تدريجياً في عزلة على الصعيد الدولي. المثل الأكثر إثارةً حول هذا الفشل كان صمتُ العالم الإسلامي، باستثناء سورية، عن الحرب الإيرانية ـ العراقية، فمنظمة التحرير الفلسطينية، مع أنها مدعومة من إيران، اختارت في نهاية المطاف معسكر صدّام حسين ـ وهذا ما لم يُنْسَ أبداً. إن هذه العزلة لا تُفَسَّر فقط بالخصومة بين السنَّة والشيعة. ففي العالم الشيعي ذاته، يصعب الكلامُ على هيمنة حقيقية لإيران. سبق أن ذكرنا التوترات التي وقعت بين حزب الله اللبناني وحركة أمل/نبيه برّي[11]، الذي كان يرى أن «الجهاد الإسلامي» وحزب الله كانا يدافعان، خطأً، عن مصالح إيران وليس عن الشيعة اللبنانيين. لكن، في حالة حزب الله، من

---

(11) كان نبيه برّي قد تولّى قيادة هذه الحركة سنة 1980، بعد غياب مؤسسها الإمام موسى الصدر في ليبيا سنة 1978.

الصعب الكلامُ على مجرَّد علاقة استلحاقٍ بإيران. مثال ذلك أن المجتهد الشيعي الأكبر والزعيم الروحي لحركة حزب اللّه في الثمانينيات، آية اللّه محمد حسين فضل اللّه، كان قد أبدى تحفظات حول ولاية الفقيه واعترف باستحالة فرض نظام إسلامي في دولة متعدّدة الطوائف مثل دولة لبنان(12).

على الرغم من كلّ شيء، لم يجر التخلي كلياً عن سياسة تصدير الثورة، إنما جرى تركيزها مجدداً على دعم حزب اللّه اللبناني والحركات الفلسطينية الراديكالية، إلى ذلك، واصلت إيرانُ تصميمها على القيام بنوع من الزعامة المعنوية للإسلام السياسي.

في هذا الاتجاه ينبغي تأويل قضية سلمان رشدي. عملياً، وقعت حركات الاحتجاج على رواية هذا الكاتب البريطاني من أصل هندي، «الآيات الشيطانية»، في الأوساط السنّية، في الباكستان وفي المملكة المتحدة. وحين أطلق الخميني فتواه ضد سلمان رشدي، إنما حاول إعطاء إيران دور «المعلم الفكري» في العالم الإسلامي الثوري، القليل التحقق في الوقائع. هذه القضية ستسمِّم مطوَّلاً علاقات إيران بالمجتمع الدولي، ما دام لا يمكن إلغاءُ فتوى إلّا بفتوى أخرى من

---

(12) P. BEAUDET, «Une énigme nommée Hezboallah», *Alternatives internationales*, Paris, 15 mars 2005 (http://alternatives-international.net/article19.html).

مرجع ديني. والحال، كان من المستحيل تقريباً إيجاد عالم دين في إيران يقبل بأن يناقض الإمامَ في هذه النقطة.

كانت هزيمةُ هذا التصميم على توسع الثورة نكراء، على قدر ما تضاعفت بهزيمة استراتيجية أمام العربية السعودية. عملياً، صارت المملكة السعودية، وحدها، الزعيمة الحقيقية للحركة الإسلامية الثورية. ليس فقط لم تنجح إيران في الإطاحة بالنظام السعودي الذي كان الخميني يعتبرُه لاشرعياً، بل إن العربية السعودية استفادت في نهاية المطاف من الديناميكية الثورية الإيرانية بصفتها «عابرةً متخفّية». فبينما صارت البلدان الغربية مهووسة بإيران وتبالغ بخطورة هذا البلد، كانت العربية السعودية، وسط لامبالاة معيّنة، تُلهم الحركات الإسلامية إيديولوجياً، من خلال نشر الخطابات «الأصولية الجديدة» الأكثر عداءً للغرب من خُطَب إيران المُهجَّنة حول النضال ضد الإمبريالية؛ وموّلت نموُّها وتطوُّرها عبر العالم.

لكن، إذا لم تستطع إيرانُ نشرَ منطقها الثوري في بلدان مسلمة أخرى، فذلك يعود في قسمٍ كبير إلى سبب الحرب ضد العراق. ففي فترة أولى، سمحت هذه الحرب حقاً بإحياء الشعلة الثورية. لكنّما تمادي النزاع وكلفته البشرية والاقتصادية سيجعلان البلد يُحْتَضر. ففي نهاية الحرب هذه، لم يعد لدى إيران لا الوسائل، وبالأخص، الرغبة في مواصلة هذه السياسة الخارجية الثورية.

حربُ إيران ـ العراق
من العدوان العراقي إلى التطرفية الإيرانية

بدأ النزاعُ يوم 22/ 9/ 1980 بغزو جيش صدّام حسين لإقليم خوزستان الإيراني. وكانت ذريعته التنكّر لاتفاق الجزائر سنة 1975 المتعلّق بحدود شطّ العرب (ينصُّ هذا الاتفاقُ على أن الحدَّ بين البلدين كان يمرّ في منتصف هذا النَّهر، مما كان يحرمُ العراقَ من مراقبته التقليدية للساحل الإيراني). زد على ذلك أن العراق البعثي كان يدَّعي أمام بقيّة العالم أنه يمحو التهديد الذي كانت تمثّله سلطةٌ شيعية معادية له علناً وخطِرة على المنطقة ـ الواقع أن البلدان الغربية والعربية أظهرت مخاوفها من عواقب الثورة الإسلامية على الاستقرار الإقليمي. صحيح أن الثورة الإيرانية كانت قد جدَّدت إطلاق معارضة الشيعة العراقيين لنظام صدّام حسين، إذ كانت فئة علماء الدين الشيعة العراقيين قد أقامت علاقاتٍ وثيقةً جداً مع الخُميني والقادة الإيرانيين الكبار. وكانت بغدادُ قد قمعت بشدّةٍ تلك الحركة. فقد هُجِّر نحو 17.000 عراقي من أصل إيراني وشُنّتْ حملة على علماء الدين الشيعة تكلّلت باغتيال آية اللّه محمد باقر الصَّدر، زعيم الحركة الإسلامية العراقية، وتهجير الكثيرين من أعيان الشيعة. فوق ذلك، كان بمستطاع الرئيس العراقي، مع التوترات الناشئة من قضية الرهائن الأميركيين في طهران، الاعتمادُ على الدّعم الضمني

من الولايات المتحدة. ناهيك عن أن المجتمع الدولي كان قد استقبل بترحيبٍ معيّن العدوانَ العراقي، ما دام مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة قد طالب، بعد اندلاع الحرب، بوقف إطلاق النار من دون أن يشير إلى العراق كمعتدٍ. في الحقيقة، كان العراقُ يسعى بنحو خاص وراء هدف استراتيجي: الإفادة من حالة تخلخل إيران الثورية لكي يصبح القوة الإقليمية الرئيسة، بضم إقليم خوزستان، ذي السكان العرب والغني بالموارد النفطية.

لكن، على الرغم من تفكك الجيش الإيراني نظراً لعدّة تطهيرات، أمكنَ تنظيمُ الرّد بفضل هبّةٍ قومية. فبعد اختراقٍ سريع في مجرى الأيام الأولى، كان على العراقيين أن يواجهوا في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1980 مقاومةً ضارية جداً، للاستيلاء على مدينة خُرّمشهر. ثم، خلال عام استقرّت الجبهةُ أمام مُدُن دزفول وشوش وأهواز الإيرانية. طيلة هذه المرحلة، ستُظهر القواتُ شبه العسكرية (حراس الثورة، قوات التعبئة) فعاليةً متعاظمةً، بالاستناد إلى ثقافة الاستشهاد[13]. في الوقت نفسه، كان العراق قد بدأ يستعمل أسلحةً كيمياوية من دون أن يتحرّك المجتمع الدولي. اعتباراً من نهاية سنة 1981، شنّت القوات الإيرانية سلسلةَ هجماتٍ ظافرة، أدّت

(13) من بين أعمال فرهاد خسرو خاور حول هذا الموضوع، أنظر: *Les Nouveaux Martyrs d'Allah, op. cit.*, p. 115-172.

إلى تحرير خرَّمشهر في أيار/مايو سنة 1982. ثم، في تموز/ يوليو التالي، توغَّل الجيشُ الإيراني في أرض العدو. إن قرار دخول العراق، الذي غذَّى دوماً سجالاً حاداً جداً في إيران، كان خطأ استراتيجياً خطيراً جرَّ الجمهورية الإسلامية إلى نزاعٍ بلا نهاية. عندئذٍ كانت السلطاتُ الإيرانية مقتنعةً بأن من السهل نسبياً، أمام قوات عراقية منهارة المعنويات بسبب هزائمها الأخيرة، وبفضل مساندة الشيعة العراقيين، غزوَ العراق والإطاحة بالنظام البعثي[14]. آنذاك كان لدى القادة الإيرانيين روحية ثأر شديدة جداً أمامَ الخسائر البشرية والأضرار التي تسبَّب بها العدوانُ العراقي: فضلاً عن القتلى المدنيين والعسكريين، دُمِّرت مدن بكاملها مثل آبادان وخرّمشهر، وكذلك بُنى اقتصادية مثل مصفاة آبادان، إحدى أكبر المصافي في العالم. في هذا السياق، أثار قرارُ مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة في تموز/يوليو 1982، الذي لا يطلب، مرَّة أخرى، سوى وقف إطلاق النار، غضبَ المسؤولين الإيرانيين، لأن العراق لا يُشار إليه، مُجدداً، بوصفه معتدياً[15].

(14) A. RAHNEMA et F. NOMANI, *The Secular Miracle, op. cit.*, p. 332.

(15) J.-P. DIGARD, B. HOURCADE et Y. RICHARD, *L'Iran du XX^e^ siècle, op. cit.*, p. 188-189.

إن لامبالاة المجتمع الدولي هذه استطاعت دفع إيران إلى أن تأخذ حقَّها بنفسها. لكن لا ينبغي أن ننسى واقع أن تمديد النزاع مع العراق والانتقال من حرب دفاعية إلى حرب هجومية في تموز/يوليو سنة 1982، كانا يُسهمان أيضاً في المجهود المبذول للحفاظ على الحماسة الثورية وحبّ الاستشهاد. فإيرانُ، إذ جدَّدت إوارَ الحرب، إنما خسرت أيضاً إمكان الحصول على السلام والتعويضات من جانب الحكومة العراقية. الواقع أن القوى العظمى لا يمكنها ترك إيران تغزو العراق من دون ردّة فعل. فباعت الكثير من الأسلحة للطرفين المتحاربين. غير أن العراق كان الرابح الأكبر في هذه اللعبة بفضل الدعم الكبير من فرنسا ومن الولايات المتحدة وممالك الخليج، فيما كانت إيرانُ تتزوّد خصوصاً من الصين وكوريا الشمالية. وإذ واصل الجيشُ الإيراني رهانه على تفاني القوات، إنما تمكَّن من إحراز عدّة خروقات، فاحتلَّ جزرَ المجنون، في مستنقعات جنوب العراق، سنة 1984، ثم مرفأ الفاو سنة 1986. غير أن إيران لم تتمكَّن أبداً من شنّ هجوم حاسم والاستيلاء على مدينة كبيرة، على الرغم من عدَّة هجمات على البصرة بنحو خاص. فالعراق الذي كان يتمتع بتفوّق كبير في التسلح (طائرات وصواريخ) ردَّ بشنّ «حرب الناقلات النفطية» الرامية إلى منع إيران من تصدير نفطها، فقصف المدن الإيرانية لإحباط معنويات السكان وواصل استعمال غازات القتال ضد

الجحافل الإيرانية. وهكذا تواصل استعمال العراق للأسلحة الكيمياوية، وسط اللامبالاة العامة، حتى العام 1988، عندما أدّى قصفُ القوات العراقية لبلدة حلبشة الكردية بالقنابل الكيمياوية إلى مقتل عدَّة ألوف من الأشخاص، واستثار استنكار المجتمع الدولي.

تدريجياً، تفاقمت مصاعبُ الجيش الإيراني. فبعد عدّة انتصارات أولية، قادته إلى أبواب البصرة، فشل في غزو هذه المدينة، إذ صارت استراتيجيةُ استعمال «الموجات البشرية»، التي كانت قد سمحت بتحرير إيران، أقلَّ فعاليةً أمام جيش عراقي أفضل تسلحاً ويدافع عن أرضه بالذات. وبالتالي، صار من الصعب أكثر فأكثر سدّ نقص التجهيزات العسكرية في مساق مصاعب اقتصادية متصاعدة (لا سيما أثناء انهيار سعر النفط سنة 1986 ـ 1987). فضلاً عن ذلك، كانت معنوياتُ القوات الأشدّ ولاءً، حراس الثورة وقوات التعبئة[16]، قد تأذَّت كثيراً من فضائح إيران غيت. أخيراً،

(16) جرى إنشاء تنظيم قوات التعبئة في بداية الحرب ضد العراق سنة 1980 ودُمج في جسم حراس الثورة. كان قوات التعبئة، في النزاع مع العراق، يؤطرون دُفعات المتطوعين. تميّزوا بتفانيهم التام وبعدم خوفهم أمام الموت. أنظر:
F. KHOSROKHAVAR, «Le nouvel individu en Iran», *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), no. 26, 1998, p. 125-156.

كان تدخّل الولايات المتحدة المباشر، التي ضربت في نيسان/أبريل سنة 1988 معظم الأسطول الإيراني، إشارةً، بلا شك، إلى أن «الشيطان الأكبر» كان يمكنه الدخول مباشرةً في النزاع. عندها، تتالت سلسلةُ هزائم قادت إيرانَ إلى الانسحاب من الفاو، من شلمشة ثم من جزر المجنون. كان الإمام الخُميني مكرهاً على تعيين الشيخ هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان آنذاك، قائداً أعلى للقوات المسلحة. عندئذٍ كان هدف الشيخ هاشمي رفسنجاني، بكل وضوح، هو إيجاد مخرج مشرّف للنزاع. فتدميرُ الجيش الأميركي لطائرة إيرباص مدنية تابعة للخطوط الجوية الإيرانية، في تموز/يوليو سنة 1988، الذي لا يمكنه إلّا أن يكون نتيجة خطأ[17]، أسهم في تضخيم الشعور لدى السلطات الإيرانية بفقدانها السيطرة على الوضع. وفي 18/7/1988، قبل الإمام الخميني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598، الذي كان يطلب وقف القتال، موضحاً أن اتخاذ هذا القرار كان بالنسبة إليه مريراً مثل تجرّع السمّ. بعد ذلك بقليل، شنَّ مجاهدو خَلْق هجوماً في جنوب ـ غرب إيران، سحقته القواتُ الإيرانية.

هذه الحرب أوقعت نحو مليون قتيل (قرابة نصف مليون

(17) لا يزال إيرانيون كثيرون يعتقدون أن هذا الحادث كان «رسالة» موجَّهة إلى إيران، وهذا أيضاً دليل على مدى قوة نظرية التآمر.

قتيل في كلّ معسكر)، من دون حسبان المعوقين وأولئك الذين تضرّروا من الغازات الكيمياوية. كانت الأوساط الشيعية هي الأكثر تضرراً، إذ كان في إمكان الشبان المتحدّرين من الطبقات الميسورة الاختباء بسهولةٍ أكبر، والرحيل إلى الخارج أو إرسالهم إلى المناطق الأقل خطورةً. هناك مناطق في الجبهة دُمِّرت كلياً. وأُصيب الاقتصادُ، طالما أن استثمارات المنشآت توقفت تقريباً اعتباراً من بداية النزاع، فضلاً عن تدمير البنى التحتية. كان يبدو أن الجيش على آخر أنفاسه، فالحماس استنفده طولُ النزاع ولم يعدْ يسمح بتعويض النقص العتادي. كما أن قسماً من حراس الثورة وقوات التعبئة، الذين ضحّوا كثيراً، يعتبرون أن قرار وقف الحرب قد خذلهم.

مع ذلك، أسهم هذا النزاع في تعزيز النظام. فالاستعانة بالقومية عزّزت شرعيته في أعين الكثيرين من الإيرانيين. ففي آخر المطاف، تلقى جيلٌ كامل من مناضلي الجمهورية الإسلامية تكويناً عسكرياً، تقنياً وحتى أخلاقياً من خلال هذه الحرب. وحصل كثيرٌ من قدامى المحاربين على مساكن وأعمال احتياطية خاصة، ولكن أيضاً على موقع اجتماعي وسياسي. إلى ذلك، صار طقسُ الشهادة عنصراً أساسياً في إيديولوجية السلطة (تجمّع حول مقابر الشهداء، المزدانة بأعلام خضراء، والمطلّة على كلّ مقابر إيران؛ مساعدات

مالية ومكاسب اجتماعية ممنوحة لعائلاتهم»[18]. إلى ذلك، سمحت برامج المساعدة هذه للنظام بأن يبتني لنفسه «زبانية سياسية» تضمن له قاعدة دعم مفيدة جداً. لكنّ إيران المستنفدة اقتصادياً ومعنوياً، ما عادت تملك الوسائل لمحاولة تصدير ثورتها.

العودة إلى القومية
وإلى سياسة القوة الإقليمية

أمام هذا الفشل، الذي أفضى إلى العزلة شبه المطلقة لإيران، وأمام كلفة النزاع مع العراق، قادت ضرورةُ إنقاذ النظام والاهتمام بالمشكلات الاقتصادية، السلطات إلى العودة إلى دبلوماسية تحاورية وتفاوضية. يوم 25/ 11/ 1986، كان وزير الشؤون الخارجية، علي أكبر ولايتي[19]، قد صرَّح خلال ندوة في جامعة علم وصنعت، أن من غير المجدي أن «نعرِّض للخطر قاعدتنا الخاصة لبلوغ مُثلنا العليا». وأضاف: «لماذا ينبغي علينا التخوّف من التفاوض مع ممثل بلد أجنبي؟ ما هي حقاً نقطة حساسة حقاً ليست

---

(18) هناك أماكن محجوزة لأفراد عائلاتهم في الجامعة من دون احتياجهم إلى اجتياز المباراة التقليدية.

(19) حول هذا الموضوع، أنظر: A. RAHNEMA et F. NOMANI, *The Secular Miracle, op. cit.*, p. 348.

واقعة التفاوض بل مضمون (التفاوض). من قال إننا لا يتعيّن علينا الدفاع عن حقوقنا بالتحاور وبالتفاوض؟».

اعتباراً من هذه المرحلة، كان الصراع السياسي بين «الواقعيين» بزعامة الشيخ هاشمي رفسنجاني، وأنصار الكفاح الثوري، مثل آية اللّه منتظري ـ الذي كان آنذاك خليفةَ الخميني المُعيَّن ـ، ومهدي هاشمي ـ مسؤول الحرس الثوري لتنسيق الحركات الإسلامية الثورية في الخارج ـ، وعلي أكبر مُحتشمي ـ وزير الداخلية، سفير سابق في دمشق والمسؤول عن مساعدة حزب اللّه ـ قد دار لصالح «البراغماتيكيين». عملياً، ربما تراءى، في فترةٍ أولى، أن آية اللّه منتظري وصهرَه مهدي هاشمي، قد حاولا الضغط على عشيرة رفسنجاني حتى يُقلع هذا الأخير عن سياسته البراغماتيكية حين كشفا للصحافة المساعي السرية بين الحكومتين الأميركية والإيرانية (إيران غيت). ثم، لأسباب لا تزال قليلة الوضوح[20]، نظّمتْ مجموعة مهدي هاشمي خطف القائم بالأعمال السوري في طهران. إثر هذا العمل، جرى اعتقال وإعدام مهدي هاشمي واثنين من معاونيه سنة 1987.

---

(20) من المحتمل أن تكون الحكومة السورية قد نبّهت السلطات الإيرانية إلى تسريباتٍ تنظّمها مجموعة مهدي هاشمي حول إيران غيت. الأمر الذي ربما أفضى إلى ثأر مجموعة هاشمي هذه من السلطة السورية. أنظر حول هذا الموضوع: F. NOMANI et A. RAHNEMA, *The Secular Miracle, op. cit.*, p. 348.

إن نفوذ «البراغماتيكيين» المتصاعد، الذي سيُترجم بانتخاب الشيخ هاشمي رفسنجاني لرئاسة الجمهورية سنة 1989، سيؤدي إلى إقالة آية اللّه منتظري من منصبه كخلفٍ للإمام، وبعد شهرين من وفاة هذا الأخير، (في 4/ 6/ 1989)، وخصوصاً إخراج علي أكبر محتشمي من الحكومة في صيف سنة 1989. سمح هذا الانعطاف السياسي بتحرير الرهائن الفرنسيين في لبنان وإنهاء الحرب ضد العراق سنة 1988. لكنّ هذه السياسة لم يجر تطبيقها فعلياً إلّا بعد انتخاب الشيخ هاشمي رفسنجاني للرئاسة، في تموز/يوليو 1989.

عندئذٍ سعت الحكومةُ الإيرانيةُ إلى تطبيع علاقات إيران مع بقية العالم. هذه السياسة أُعتمدت بثباتٍ، سواء في رئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني (1989 ـ 1997) أم في رئاسة خاتمي (1997 ـ 2005). بنحو خاص، سعى الرئيس رفسنجاني ووزير خارجيته، علي أكبر ولايتي، إلى إعادة إطلاق دور إيران كقوةٍ إقليمية. والحال، مع انهيار الاتحاد السوفياتي المُفضي إلى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وجد البلدُ نفسَه يتقاسَمُ حدوداً، برية أو بحرية، مع خمسة عشر بلداً. في هذا السياق، حاولت الجمهورية الإسلامية تطوير دبلوماسية قائمة على احترام الحدود والتعاون الإقليمي وإرادة تقديم نفسها كحكم أو كلاعب مركزي في المنطقة. ستشرعُ إيرانُ في الانتقال من موقع بلدٍ مفتعلٍ

نزاعات، إلى موقع وسيطٍ، مهتمّ بعلاقات حسن الجوار. هكذا، انعقدت العلاقات مع الجيران المتحدّرين من الاتحاد السوفياتي السابق، من دون لعب ورقة الإسلام حقاً. إن قادة هذه الجمهوريات، المنتمين السابقين للاتحاد السوفياتي، الحذرين طبعاً من الحركات الإسلامية، التي لبعضها علاقات بنزاعات ذات طابع «إثني» أو إقليمي، كانوا غير ميّالين كثيراً إلى الوثوق بالجمهورية الإسلامية. وبالتالي فإن إيران آثرت دور المهدئ حين قامت بوساطات في نزاع قاراباخ العليا (1989 ـ 1996) الذي دار بين أذربيجان وأرمينيا، أو في الحرب الأهلية التي دارت خصوصاً بين الحركة الإسلامية وحكومة طاجيكستان (1991 ـ 1997). كما سعت إيرانُ إلى تطوير التعاون والمبادلات الإقليمية حين أسهمت في إنماء منظمة التعاون الاقتصادي (OCE)، التي تضمّ بلدان المنطقة الإسلامية غير العربية، ومنها بعض هذه الجمهوريات الجديدة. وتالياً قام تكثيفُ العلاقات مع هذه الدول الجديدة على قاعدة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة، وليس الإيديولوجية. ففي مواجهة أذربيجان المسلمة، التي أعلنت تقارباً واضحاً جداً مع تركيا والولايات المتحدة، تحالفت إيران مع أرمينيا المسيحية. كما أن التحالفَ مع تركمانستان المسلمة تخطّى الاعتبارات الإيديولوجية. فهذا البلد الأخير كان يسعى إلى الانفلات من رقابة خصمه الإقليمي، أوزبكستان، مستعملاً إيران لتصدير غازه الطبيعي

حتى تركيا. رأت إيران، من جانبها، في تركمانستان سوقاً إقليمياً هاماً ومدخلاً إلى آسيا الوسطى. سنة 1996، تُرجِمت هذه الأهداف بتدشين خط سكّة حديدية يربط مشهد بـ تِجن في تركمانستان.

مسألة تقاسم بحر قزوين الشائكة

تأتي مسألة تقاسم موارد بحر قزوين النفطية في عداد الرهانات الإقليمية الهامة. مع الدفاع عن مصالحها، غالباً ما رأت إيرانُ أن هذه المشكلة يتعيّن حلّها على قاعدة التفاوض بين جميع الدول الساحلية. حتى بداية العام 1990، كان أكبر بحر مغلق في العالم لا يضمّ سوى دولتين ساحليتين: الاتحاد السوفياتي وإيران. إن وقود الحوض القزويني، المعروفة منذ العصر الوسيط الأعلى، لم يبدأ استثمارُها إلّا في نهاية القرن التاسع عشر من جانب روسيا. وبدفع خاص من شركات أجنبية كان إنتاج النفط في بحر قزوين يمثّل 50% من الإنتاج العالمي سنة 1901. لكنّ قطيعةً طرأت مع الحرب العالمية الثانية، فراح الإنتاج يتراجع، اعتباراً من تلك الفترة، على مقدار تراجع الإنتاج العالمي. وبنحو خاص، جرى تهميشُ نفط وغاز قزوين، في مطلع الستينيات، بسبب استثمار مناجم الڤولغا وسيبيريا الغربية.

تطوّر الوضعُ تطوراً عميقاً في مطلع التسعينيات مع ظهور بلدان ساحلية جديدة (أذربيجان، كازاخستان وتركمانستان)،

ومع إعادة تقويم الاحتياطيات النفطية والغازية في بحر قزوين (وهي على التوالي 7% و3% من الاحتياطيات العالمية)[21].
أمام هذه العناصر الجديدة، صارت مسألة تحديد المياه الإقليمية والوضع القانوني لبحر قزوين، مسألةً رئيسة. بما أن الوضع القانوني لبحر قزوين كان يقوم سابقاً على اتفاقيات روسية - فارسية معقودة سنة 1921، ثم سوفياتية - إيرانية سنة 1940، فهل كانت الدول الجديدة المستقلة المتحدّرة من الاتحاد السوفياتي مقيّدةً بهذه النصوص؟ إلى ذلك، هل ينبغي وصف قزوين بصفة بحر أم بُحيرة؟ في حال اعتباره بُحيرة، يمكن تقاسم المياه والأعماق على خمس حصص متساوية. وفي حال اعتباره بحراً، يمكن لكل بلد استغلال موارد مياهه الإقليمية (وفقاً للقواعد الدولية)، والحصة الباقية تصبح ملكية مشتركة.

إعتبرت إيرانُ وروسيا أن الاتفاقيات السابقة كانت لا تزال صالحة دوماً ودافعتا عن وضع البُحيرة. لقد دافعتا عن نظام الكوندومينيوم، أي عن الملكية المشتركة، بانتظار اعتماد وضع قانوني جديد من قبل كل الدول الساحلية. ففي حال تقاسم نسبي لطول السواحل، قد لا تحصل إيران إلّا على 13% من المنطقة، مقابل 20% في حال التقاسم المتكافئ.

---

(21) احتياطيات النفط المُستكشفة في بحر قزوين هي الثالثة، الأكثر أهمية في العالم.

اختارت تركمانستان موقفاً قريباً من موقف هذين البلدين. في المقابل رفضت أذربيجان وكازاخستان صلاحية الاتفاقات السابقة، وطالبتا بتقسيم البحر القزويني إلى مياه إقليمية وأعلنتا تأييدهما لصيغة بحر. حديثاً، بدَّلت روسيا موقفها، حين تفاهمت مع أذربيجان وكازاخستان على تقسيم بحر قزوين بحسب طول السواحل. غير أن إيران ترى أن الاتفاقيات الثنائية لا يمكنُ تطبيقها بدون اتفاق متعدِّد الأطراف حول الوضع القانوني لبحر قزوين[22]. من الواضح في كل الأحوال أن من الضروري حدوث اتفاق شامل، نظراً لأن أذربيجان وكازاخستان بدأتا تستخرجان كميات نفطية كبيرة[23].

سياسات روسية وتركية مطبوعة بالبراغماتية

كما تنحو سياسة إيران الخارجية، المتعلقة بجارها الروسي الكبير، منحى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية

(22) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الإيراني، أنظر:
K. Afrasiabi et A. Maleki, «Iran's foreign policy after 11 september», *The Brown Journal of World Affairs*, vol. IX, 2, hiv.-print. 2003.

(23) الإنتاج انطلاقاً من مناجم بحر قزوين كان قد بلغ سنة 2002، بالنسبة إلى أذربيجان 125.000 برميل يومياً، وبالنسبة إلى كازاخستان 400.000 (برميل/يوم).

الوطنية. فقد قام التعاون الإيراني ـ الروسي أساساً على قضايا مصلحية متبادلة: شراء أسلحة من قبل إيران، مساعدة روسية على بناء محطة بوشهر النووية، مواقف متقاربة في الأساس حول سُبُل تصدير نفط وغاز منطقة بحر قزوين وتقاسم موارد الطاقة في هذا البحر، إلخ. كما اتسمت بالبراغماتية العلاقاتُ مع الجار الآخر الكبير، تركيا. غير أن تركيا يُنظر إليها، قَبْليّاً، كأنها «المنافس» الرئيس لإيران في آسيا الوسطى، وبالأخص، بوصفها «رأس جسر» أميركي في المنطقة، من حيث هي أنموذج لديمقراطية علمانية. وفضلاً عن ذلك، اتفاقيات التعاون العسكري الموقّعة بين تركيا وإسرائيل تُثير إيرانَ في العمق. غير أن تركيا وإيران لم تنقطعا عن التعاون. لقد واصلتا معارضة كل تطوّر في اتجاه كردستان مستقلة. والعلاقات الاقتصادية الهامة أصلاً بين البلدين تعزّزت سنة 1996 مع توقيع اتفاقية توريد الغاز الإيراني إلى تركيا.

استئناف العلاقات مع بلدان الخليج

هذه البراغماتية قادت إيران أيضاً إلى استئناف علاقاتها مع جيرانها في شبه الجزيرة العربية، وساعدتها في ذلك حربُ الخليج سنة 1991، التي أبرزت صدّام حسين بوصفه الخطر الأول في المنطقة. أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع العربية السعودية وحصل تقارب داخل منظمة البلدان المصدّرة للنفط

(OPCP). وتعزّزت العلاقاتُ مع الكويت (مع إرجاع الطائرات المهرّبة إلى إيران أثناء الغزو العراقي للكويت). كما حافظت إيرانُ على العلاقات الوثيقة التي كانت تقيمها منذ أمدٍ طويل مع عُمان وقطر، مُتصرِّفة إزاء هذه البلدان الصغيرة كأنها «حامٍ حميم». أما الدولة الوحيدة التي ظلّت العلاقاتُ معها صعبة فهي دولة الإمارات العربية المتحدة، نظراً للتنازع على السيادة المتعلقة بجزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وجزيرة أبي موسى - التي احتلتها إيرانُ في عهد الشّاه، سنة 1971، وجدَّدت طهرانُ سنة 1992 انتماءها الإقليمي إلى إيران. مع ذلك، تطوّرت بقوةٍ العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات العربية المتحدة: تيار قوي من الواردات (الرسمية والسرية) عبر دُبي إلى إيران. هذه المبادلات تُفسَّر خصوصاً بوجود جالية كبيرة من التجار الإيرانيين في هذه الإمارة الاتحادية وبمحيطٍ مؤاتٍ للأعمال في الإمارات العربية المتحدة، جعلَ هذه الأخيرة «هونغ كونغ» المنطقة، مع أخذ النِّسب بعين الاعتبار.

اتّسمت العلاقاتُ مع العراق بهاجس الحدِّ من التوترات بين الدولتين. فهذه الأخيرة لم تختفِ، لأن أية معاهدة سلام لم توقّع بينهما: فلا تزال إيران تطالب بأضرار حرب قيمتها 1000 مليار دولار، وترفض إعادة الطائرات العراقية المدنية التي كانت هربت إلى إيران قبل بداية حرب الخليج سنة 1991. مع ذلك، دافعت إيران دوماً عن الحفاظ على وحدة

أراضي العراق وعارضت تقاسم البلد بين كيانات كردية، سُنِّيّة وشيعية، تخوُّفاً من رؤية المعايير «الإثنيّة» تترجّح في إعادة ترسيم الحدود. إن هذا التصميم على عدم انفجار الدولة العراقية، المُضاف إلى براغماتية السياسة الخارجية الإيرانية، يفسّر لماذا لم تعترض إيران على سحق صدّام حسين لانتفاضة الشيعة العراقيين بعد حرب سنة 1991. إنها ظاهرة ملحوظة، عنوانها بقاء الجمهورية الإسلامية صامتةً، حتى عندما قصف الجيشُ العراقي ضريح الإمام علي في النّجف، المقام الأرفع للزيارة الشيعية؛ مؤكدةً بذلك نهاية كل استراتيجية إسلامية جامعة لتصدير الثورة. إلى ذلك، حرصت إيرانُ، مع دعمها لجماعة معارضة لصدّام حسين، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، على أن تبقى محدودةً أعمالُ هذه الجماعة، حتى وإن كانت هذه الحركة وذراعها المسلح، قوات بدر، الذي درّبه الحرس الثوري (حرس الثورة)، تقيمان علاقاتٍ وثيقة جداً مع النظام الإيراني. كان العراق ينتهج، من جهته، السياسة ذاتها مع مجاهدي خلق[24].

في مناخ «لا حرب ولا سلام» هذا، باشر البلدان تبادلاً

---

(24) بعد انتهاء حرب إيران-العراق، شنَّ المجاهدون بانتظام أعمالاً مسلحة داخل إيران؛ وبانتظام ردَّتْ إيران بإطلاق صواريخ على قواعد المجاهدين في العراق.

متدرّجاً لأسراهما وتركت إيرانُ باب التهريب مفتوحاً مع جارها الغربي الخاضع أيضاً لحصار دولي، فكان العراق يصدِّر نفطه ويستورد سلعاً. غير أن العراق ظلّ يتراءى، في التسعينيات، كأنه تهديد في نظر طهران. وتالياً، طوَّرت السلطاتُ الإيرانية ترسانةً صاروخية، أقامتها صناعة عسكرية قادرة على إنتاج أسلحة وتجهيزات، وباشرت بمناوراتٍ منتظمة عند الحدود العراقية.

سمحت هذه السياسةُ الخارجية لإيران بأن تقدّم نفسها، إزاء جيرانها، وخصوصاً دول الخليج الصغيرة، فإنها المدافع عن مصالحهم. الواقع أن الخطاب الإيراني حول ضرورة تعاون دول المنطقة لحلٍّ مشاكلها، وذلك من دون استدخال القوى العظمى، كان يقوم ضمناً على فكرة أن الجمهورية الإسلامية كانت قادرةً على الاضطلاع بدور الزعيمة و«الجندرمة» في المنطقة. تاريخياً، نَشَدَتْ إيرانُ منذ بداية القرن التاسع عشر دورَ قوة إقليمية، إذ وازنت علاقاتها مع روسيا والولايات المتحدة. والحال، لم تَقُم الجمهورية الإسلامية بغير مواصلة هذا الهدف بطريقة عدوانية أكثر.

كما عكست سياسةُ إيران في الشرق الأدنى الانتقالَ إلى سياسة واقعية. فدعمُ حزب اللّه وكذلك التحالفُ مع سورية لم يوضعا على المشرحة، إذ إن العلاقات مع حزب اللّه تسمح لإيران بإقامة علاقة استراتيجية مع «مؤخرة العالم

العربي»[25]، وبالاضطلاع بدور مباشر في المسار السلمي في لبنان، وكذلك بامتلاك «ورقة» ربما تكونُ مفيدةً إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك تجاه كلّ الدول العربية المتورّطة في النزاع اللبناني. غير أن القسم الأساسي من الشبكات الإرهابية الإيرانية في لبنان جرى تفكيكُه سنة 1989، وجرى إرسال حرس الثورة المنزرعين في البقاع إلى السودان. فضلاً عن ذلك، شجّع الشيخ هاشمي رفسنجاني تحوُّلَ حزب اللّه الذي سعى، منذ ذلك الحين، إلى توطيد قاعدته السياسية وليس فقط قاعدته العسكرية في لبنان. إن هذه السياسة الإيرانية الجديدة تجاه حزب اللّه لم تكن تعني، مع ذلك، وقف الدعم للعمليات المسلحة لهذه الجماعة. عملياً، لا تزال فعالية العمل العسكري لحزب اللّه ورقةً استراتيجية كبرى بالنسبة إلى إيران التي تقيم مع هذا التنظيم، من دون مراقبته حقاً، علاقات متميِّزة (نظراً لأنها هي التي أنشأته). إن هذه السياسة «المتعدّدة الأوراق» سمحت لإيران باللعب على عدّة لوحات (تطبيع سياسي لحزب اللّه أو كفاح ضد الصهيونية)، حسب أهدافها المرحلية. زد على ذلك أن العلاقات مع سورية تواصلت أيضاً نظراً لحاجة إيران التاريخية إلى إقامة اتفاقاتٍ مع الدول العربية التي تقودها سلطاتٌ شيعية.

---

(25) راجع:
O. Roy, *L'échec de l'islam politique? op. cit.*, p. 111.

إلى ذلك، هناك خيارات كبرى أخرى في السياسة الخارجية الإيرانية جرى الحفاظُ عليها. منها دعم المجاهدين الإسلامويين الأفغانيين الذي بقي معتدلاً، مما ترك الحقل حراً نسبياً أمام النفوذ الباكستاني، وظهر لاحقاً بأن ذلك كان خطأً من الأخطاء الاستراتيجية الكبرى لإيران الإسلامية (بخصوص العلاقات الحديثة مع أفغانستان، أنظر الفصل التالي). أخيراً، ظلَّ التعارضُ المبدئي مع إسرائيل، والدعم للفلسطينيين من ثوابت النظام، لا سيما من جانب مكوّناته الأكثر تشدّداً[26]. فقد رفضت إيرانُ اتفاقيات أوسلو للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني (1993) وساندت الأحزاب الفلسطينية الأكثر راديكاليةً، مثل حماس والجهاد الإسلامي.

تطبيع مع أوروبا، توترات متواصلة مع الولايات المتحدة

إن إعمار الاقتصاد الإيراني بعد الحرب ضد العراق كان يفرض أيضاً بداية تطبيعٍ للعلاقات مع البلدان الغربية. فبدأت هذه العلاقات بالتحسّن اعتباراً من بداية التسعينيات. كانت ألمانيا البلدَ الغربيَّ الأقرب إلى الجمهورية الإسلامية، بدفعٍ

(26) غير أن هذا التعارض لم يحُلْ دون إجراء اتصالات في أثناء الحرب ضد العراق. وهكذا كانت التجهيزاتُ العسكرية المباعة من الحكومة الأميركية خلال إيران غيت، قد ورّدتها إسرائيل.

من وزير خارجيتها، هانز ديتريش غِنْشِر. لكنّ العلاقات مع فرنسا كانت عند نقطة الصفر. فبعد تحرير الرهائن الفرنسيين في لبنان، استؤنفت العلاقاتُ الدبلوماسية. عموماً، ستتحسّنُ العلاقاتُ مع أوروبا بعد حرب الخليج سنة 1991، التي احتفظت إيرانُ في خلالها بموقفٍ متحفّظ جداً: فقد أدانت طهرانُ هجومَ التحالف، مع امتناعها عن إرباك العمليات العسكرية. إلى ذلك، أدّى هذا التحفّظ إلى رفع عقوبات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية وإلى إجراء حوار عصيب مع إيران، قائم على خمسة أهداف: احترام حقوق الإنسان، التخلي عن الإرهاب، الالتزام بعدم نشر أسلحة دمار شامل، إلغاء الفتوى بحقّ سلمان رشدي، التوقف عن معارضة المسار السلمي في الشرق الأدنى. بعد ذلك، تنامت العلاقات مع البلدان الأوروبية الرئيسة، على الرغم من توترات متكرّرة. إن تأكيد إيران على عدم استطاعة سلطاتها إلغاء الفتوى بحق سلمان رشدي، فيما كانت مؤسسات دينية راديكالية، في إيران ذاتها، تضع بانتظام رأس الكاتب مقابل جائزة، بقيَ موضوع خلاف دائم. زد على ذلك أن هذه المشكلات كانت تنجم، مرّة أخرى، عن توترات داخلية في السلطة الإيرانية. فضلاً عن ذلك، لا شك أن اغتيال شهبور بختيار، آخر رئيس حكومة في عهد الشّاه، سنة 1991 في باريس، قد أثّر في العلاقات الفرنسية ـ الإيرانية. في آخر المطاف، تجسّد تكثيف هذه العلاقات خصوصاً بازدهار العلاقات الاقتصادية

بين أوروبا وإيران. بالشراكة مع غاز بروم (روسيا) ومع بتروناس (ماليزيا) ثمّرت شركةُ توتال عدّة مليارات من الدولارات في قطاعات النفط والغاز على الرغم من الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة.

في المقابل، لم تتحسّن العلائقُ مع الولايات المتحدة. غير أن اللجوء إلى الإرهاب كان قد جرى التخلي عنه نهائياً في آخر الثمانينيات. بما أن الاستراتيجية العسكرية الإيرانية صارت دفاعية بشكل أساسي، فإن التصميم الضمني على امتلاك السلاح النووي لم يكن مرتبطاً بمشكلة استراتيجية دقيقة، ولم يكن يظهر وكأنه موجَّه خصيصاً ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل. (في الواقع، لا يجري التفريقُ حقاً بين هذا وبين التهديد المباشر الذي كان مثل هذا السلاح يسمح بمواجهته. من المحتمل جداً أن تكون إيرانُ قد رأت، بنحو خاص، في حيازة السلاح النووي وسيلةً لزيادة نفوذها كقوة إقليمية ودولية)[27].

الحقيقة أن الولايات المتحدة ظلّت في العمق منطبعةً بمرحلة أخذ الرهائن الأميركيين في مطلع الثمانينيات. فمنذ ذلك الحين، لا يزال الجوّ السياسي الأميركي، السيئ

(27) حول هذا الموضوع، أنظر: S. CHUBIN, *Wither Iran? Reform, domestic, politics and national security*, The International Institute for Strategic Studies, Adelphi paper 342, 2002.

الاستعلام عن الحقائق الإيرانية، يرى دوماً في هذا البلد رمزَ الإسلام الثوري. فوق ذلك، اعتباراً من سنة 1995 هيمنت على الكونغرس أغلبيةٌ جمهوريةٌ معارضة جداً للجمهورية الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، تواصلُ الحكومة الأميركية اتهام إيران بمساندة الإرهاب العالمي وبمعارضة المسار السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك بالسعي إلى امتلاك أسلحة دمار شامل. إن مجموع هذه الاتهامات ـ ومن أخطرها في نظر واشنطن هي بلا شك تهمة معارضتها للمسار السلمي ـ قاد الحكومة الأميركية إلى تطبيق سياسة الحصار الثنائي (Dual Containment) تجاه العراق وإيران.

وبنحو أخص، كانت استحالةُ بدءِ إيران حتى ببداية تقارب مع الولايات المتحدة تشهدُ على زخم الحصارات البنيوية الداخلية في إيران التي تحول دون تطبيع شامل. في المقام الأول، كانت العقبةُ الكبرى داخلياً أمام التحوُّل إلى بلد مثل أي بلد آخر تقريباً، تكمن في طبيعة السلطة الإيرانية ورئيسها آنذاك، الشيخ هاشمي رفسنجاني، الذي لم يكن سيّد النظام بلا منازع. لقد كان شخصية سياسية مهمّة، تمكّن بفضل حسّه التكتيكي من الوصول إلى قمة الدولة. ولئن كان قد تمكّن تدريجياً من فرض نظرته الأكثر واقعيةً والأقلّ إيديولوجية على الجمهورية الإسلامية، فقد كان يتعيَّن عليه أيضاً أن يأخذ في اعتباره أطيافاً أكثر راديكالية. بناءً عليه، فإن الخيارات الاستراتيجية الكبرى المطبّقة في عهد الشيخ هاشمي

رفسنجاني كانت ناجمةً من تسوية حقيقية بين مجمل الأحزاب والأطياف. إلى ذلك، كان الشيخ هاشمي رفسنجاني أيضاً، ولو بمظاهر سمحاء، مدافعاً حقيقياً عن مُثُل الجمهورية الإسلامية. هذا يفسِّر أن اغتيالات المعارضين السياسيين الإيرانيين (ا. بوروماند، ك. إلهي وشهبور بختيار في باريس، ا. قاسملو في ڤيينا، ا. شرفكندي في برلين، كريم رجوي في جنيف. . .) قد تصاعدت، على الرغم من التخلي مع وصوله عن الاستراتيجية الإرهابية. إلى ذلك، حافظت الحكومةُ الإيرانية على تعبيرها المتطرّف في عدائها لأميركا ومعارضتها لإسرائيل.

المؤسف أن اغتيال المعارضين السياسيين في الخارج لم يكن عاملاً خاصاً بإيران. وكان الإبقاءُ على خطاب ثوري إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل متبوعاً بقليل من الفعل الضئيل. الواقع أن الجمهورية الإسلامية تحاشت جيداً الصدام المباشر مع الولايات المتحدة (يكفي التذكير بالحصافة الإيرانية إبان حرب الخليج سنة 1991). أما الكفاح ضد إسرائيل، فلا يزال يدور مداورةً، مروراً بالدعم للجماعات الفلسطينية المتطرّفة أو لحزب اللّه، فيما العربية السعودية تقدّم دعماً أكبر بكثير، من إيران، لحماس والجهاد الإسلامي. في الحقيقة، إن الأعمال الوحيدة التي لا تزال واقعةً في الخط الثوري للسياسة الخارجية الإيرانية، كانت محاولات نشر نفوذ الجمهورية الإسلامية في السودان وإفريقيا

ما وراء الصحراء، اعتباراً من نهاية الثمانينيات[28]. غير أن هذه الأعمال تعود إلى إرادة التنافس المتعاظم مع العربية السعودية، لا أكثر. إن السياسة الخارجية الإسلامية الجامعة والثورية أخذت تتطبّع، شيئاً فشيئاً، في نطاق دبلوماسية كان الإسلامُ يتوسَّل فيها، بكيفيةٍ ما، لخدمة منطق النفوذ الإقليمي.

مع ذلك، ما برح التمسكُ بخطاب ثوري والطموح إلى مآلِ قوة إقليمية مهيمنة مع استعمال الحجَّة الإسلامية عند الحاجة، يُقلِقان القوى الغربية ويسهمان في الحدِّ من مدى التطبيع. إن هذا التركيز على إيران أتاح للعربية السعودية، من جهة أخرى، وللباكستان، أن تنشرا نفوذهما في العالم الإسلامي مع الحفاظ على خطاب أصولي جديد.

خلافاً لما يُظَنُّ عادةً، لم تُدخِل سياسة سيد محمد خاتمي الخارجية أيَّ تغيير جذري على السياسة الخارجية الإيرانية، إذ إنها واصلت الاتجاهات الرئيسة التي ارتسمت في التسعينيات: تنمية العلاقات مع بلدان آسيا الوسطى والقوقاز للحفاظ على مصالح إيران الطوقية، تقارب مع روسيا لموازنة

---

(28) تطوّرت سياسةُ إيران الأفريقية انطلاقاً من علاقاتٍ وثيقة أقامتها مع النظام الإسلامي السوداني، الذي أخذ السلطة سنة 1989. كما اعتمدت إيران على الجاليات الشيعية اللبنانية والسورية، الناشطة جداً في مجتمع الأعمال المستوطنة في القارة الأفريقية.

السياسة الأميركية في آسيا الوسطى، إقامة علاقات مع ممالك الخليج النفطية، نهاية الإرهاب وإنماء العلاقات مع أوروبا. يبدو أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي قد انطلقت انطلاقةً جديدةً حقاً مع تعهّد سيد محمد خاتمي بعدم تنفيذ الفتوى بحق سلمان رشدي. غير أن هذا التعهّد كان قد أخذه على عاتقه علي أكبر ولايتي، وزير خارجية الشيخ هاشمي رفسنجاني. مع ذلك ثمّة فارق ملحوظ، قوامه الانخفاض الواضح في اغتيالات معارضين إيرانيين في الخارج[29].

إلّا أن سياسة سيد محمد خاتمي الوئامية اصطدمت بالقيود الداخلية والخارجية التي كانت قد ضغطت على سياسة الشيخ هاشمي رفسنجاني. فقد بقي نموُّ العلاقات مع أوروبا محدوداً، نظراً للضربات السياسية القوية التي كان يسدّدها أولئك الذين يعارضون التيار الإصلاحي. كان الهدف إفشال استراتيجية سيد محمد خاتمي الوئامية، تجنُّباً لتمكين هذا الأخير من تعزيز سلطته على المسرح السياسي الداخلي. فبعد اغتيال أربعة مسؤولين سياسيين أكراد، في برلين في أيلول/ سبتمبر سنة 1992، ربما على أيدي عملاء إيرانيين، أدانت العدلية الألمانية الدولة الإيرانية لاشتراكها في تلك الأحداث. في المقابل، سنة 1998، حكمت العدلية الإيرانية على رجل

(29) ستشهد إيران، مع ذلك، مسلسلَ اغتيالات لمعارضين ومثقفين فوق أرضها في نهاية 1998. هذه الحوادث كانت العلامات الأولى للصراع الداخلي بين الأطياف الإصلاحية والمحافظة، الذي سيتعاظم لاحقاً.

أعمال ألماني بالإعدام للضغط على ألمانيا. ثم، في بداية سنة 1999، جرى اعتقال 29 يهودياً من مدينة شيراز، بتهمة الجاسوسية، مرّة أخرى أيضاً، فقط لإرباك عمل سيد محمد خاتمي الدبلوماسي، خصوصاً تجاه أوروبا.

وكما في رئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني، هذه السياسة لم تمتدّ إلى الولايات المتحدة، التي ظلّت التوتراتُ شديدةً معها. مع ذلك، بدأت مقاربةُ تحاور بين البلدين. فقد قام سيد محمد خاتمي بزيارة إلى الولايات المتحدة لكي يخطب من على منبر الأمم المتحدة، فأثّر خطابه وكذلك شخصيته تأثيراً إيجابياً في الحكومة الأميركية. ثُمَّ أدانَ الرئيسُ الإيراني، في مقابلة لقناة (CNN) أجرتها معه في كانون الثاني/يناير سنة 1998، الإرهابَ، وأشار إلى أن إيران لم تكن تسعى إلى فرض رأيها على الفلسطينيين بخصوص المسار السلمي، ولا إلى أن تصبح قوة نووية. رداً على ذلك، طلبت وزيرة خارجية أميركا آنذاك، مادلين أولبرايت، منذ حزيران/يونيو سنة 1998 خطة طريق تسمح بإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين. وبنحو خاص، ردّت على انتصار الإصلاحيين الإيرانيين في الانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير سنة 2000، برفع جزئي للحصار المضروب على الواردات الأميركية من سجّاد ومنتوجات غذائية (مثل الكافيار والفستق) قادمة من إيران، وأكّدت عزمَ الحكومة الأميركية على إيجاد مخرج لمشكلة الطائرات الإيرانية المُجمّدة سنة 1999 في

الولايات المتحدة. وأكثر من ذلك تعهّدت ببدء مناقشات ثنائية من دون شروط مُسبقة. في نهاية المطاف، لم تُفضِ هذه الانفتاحاتُ النصفية إلى أية نتيجة ملموسة.

بيد أن قضية إعادة فتح الحوار حول الشرق الأدنى لا تزال تتعثَّر، إذ تطلبُ الحكومةُ الأميركية أن يجري حوارٌ بين إيران وإسرائيل، وأن تكفَّ إيران عن إعلان معارضتها المطلقة للمسار السلمي الإسرائيلي ـ العربي. والحال، لا يزال دعمُ حزب اللّه ورقةً استراتيجية بالنسبة إلى إيران. إن تسوية بين جميع الأطياف الداخلية في اتجاه موقف أقلّ عداءً للمسار السلمي قد تعني في نهاية المطاف التخلي عن المكسب الحسّي الوحيد لسياسة النظام الخارجية منذ الثورة: مكسب إقامة علاقة وطيدة مع لبنان.

أخيراً، لا تزال أكثرية الطبقة السياسية الأميركية معارضةً، أساسياً، معارضةً شديدة لإعادة العلاقات مع إيران خوفاً من «الكلفة» الانتخابية لإجراءٍ كهذا، طالما أن صورة إيران لا تزال سلبية جداً في الرأي العام الأميركي، وطالما أن الولايات المتحدة تحتفظ بعلاقة متميّزة مع إسرائيل.

صفوة القول إن خصومَ سيد محمد خاتمي لن يتركوه يخاطر بأن يصبح رئيس استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة، مثلما كان الشيخ هاشمي رفسنجاني الرئيس الذي كان قد وضع حدّاً للحرب مع العراق. بعد 11/ 9/ 2001، ستدفع إيرانُ غالياً جداً ثمنَ هذه العزلة الدبلوماسية.

8

بعد «الحادي عشر من أيلول»: تهديدٌ جديدٌ للعالم؟

من التوريةِ القولُ إن هجمات 11/ 9/ 2001 في الولايات المتحدة أفضَتْ إلى تغيُّرٍ حادّ في بيئةِ إيران الخارجية. فمنذ نهاية الثمانينيات، كانت الجمهورية الإسلامية قد أقلعت عن سياستها لتصدير الثورة وتعهَّدت بتطبيع علاقاتها الدولية. غير أن هذه السياسة لم تُفْضِ إلى جعل إيران دولةً كالدول الأخرى تماماً. إذ كان دعم حزب اللّه والأحزاب الفلسطينية الراديكالية قد ظلّ من ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية، ولم تُستأنف العلاقاتُ مع الولايات المتحدة على الرغم من بداية حوار خجولة بعد انتخاب سيد محمد خاتمي.

لقد قلبت هجماتُ 11 أيلول/سبتمبر كلَّ شيء. فجرى كنسُ أعظم التهديدات الإقليمية لإيران، أي نظامَيْ طالبان وصدّام حسين. كان الطالبان، السنيون الأصوليون، معادين للإيرانيين الشيعيين. وكان مصادفةً أن يكونَ التصريحُ الأول للمرشد خامنئي، بعد استيلاء قوات التحالف الأميركي ـ

البريطاني على بغداد سنة 2003، قد بدأ بقوله «نحن مسرورون...»، وهو خطاب على تناقضٍ كلّي مع خطاب معظم زعماء المنطقة آنذاك. فوق ذلك، سمح زوالُ هذه الأنظمة المعادية، باستبدالها بسلطات قريبة بالأولى من إيران. ففي أفغانستان، أظهر حميد قرضاي بنحو خاص اهتمامه بمواصلة الصراع ضد الطالبان، معتبراً أن الباكستان التي كانت تساندهم، بمثابة عدوه الرئيسي. وفي العراق، بعدما ترك المندوبُ الأميركي بول بريمر إدارة الأمور للسلطات المحلية، جعل وزنُ الشيعة في البرلمان والحكومة من هذا البلد حليفاً حقيقياً.

ولكن، على الرغم من هذه المتغيّرات الإقليمية، وجدت إيرانُ نفسها في عزلةٍ متزايدة أكثر فأكثر. هذا الوضع كان أولاً حصيلة سياسة المجابهة المفضّلة لدى واشنطن. فبينما لم تكن إيران على شيء مما حدث في 11 أيلول/سبتمبر، وكانت قد أعلنت موقفاً متعاوناً جداً، في آنٍ طيلة الحرب في أفغانستان وفي أثناء المفاوضات الرامية إلى إقامة حكومة أفغانية جديدة، جرى سنة 2002 تصنيف الحكومة الأميركية للجمهورية الإسلامية في «محور الشرّ» الشهير. بعدئذٍ، انتهجت واشنطن سياسةَ مجابهة مبرمجة مع الجمهورية الإسلامية، الموصوفة كأنها تهديد لبقية العالم. بكل وضوح، كان يتعيَّن على إيران التنازل أو التعرّض لمحاولات زعزعة من طرف الولايات المتحدة، تنطوي على احتمالات الحرب.

إن خطاباً كهذا، مضافاً إلى الحضور العسكري الأميركي حول إيران بكاملها، نظرت طهران إليهم بالطبع كتهديد جدّي. لكن، مع الوقت، صارت إمكانية هجوم أميركي أقلَّ احتمالاً، نظراً للمصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق. إلى ذلك، بما أن الاتحاد الأوروبي ـ ما خلا المملكة المتحدة ـ كان بالأحرى معارضاً لسياسة الولايات المتحدة الإيرانية (وحتى الشرق أوسطية)، فإنه كان يتمنى مواصلة علاقاته الاقتصادية وسياسته الحوارية الانتقادية مع إيران. كما كان هذا موقف البلدان الكبرى الناهضة مثل الصين والهند، القلِقة نسبياً من تطوّر السياسة الأميركية والمهتمة بتطوير علاقاتها الطوقية مع إيران. وكانت روسيا، المُعرَّضة لانتقادات واشنطن حول النزاع الشيشاني واحترام حقوق الإنسان، تنظر بعين القلق إلى نفوذ الولايات المتحدة المتصاعد في آسيا الوسطى وفي القوقاز، وكانت تتمنى الاحتفاظ بأسواق صناعتها العسكرية؛ وتالياً، بقيَتْ حليفةً لإيران.

والحال، فإن هذا الوضع تغيّر بقوةٍ نظراً لتطورين. فقد صارت التوتراتُ بين إيران والبلدان الغربية بخصوص الملف النووي الإيراني شديدةً أكثر فأكثر. فمنذ كشف مجاهدي خلق سنة 2002 عن وجود برنامج نووي سرّي في إيران، جرت عدّةُ محاولات بمبادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) و«الترويكا الأوروبية» (ألمانيا، فرنسا، المملكة

المتحدة) للتأكد من أن إيران لا تقوم بتطوير تخصيب اليورانيوم لغاياتٍ عسكرية. بعد عدّة فصول، نُقِل الملف النووي الإيراني، في آذار/مارس سنة 2006، إلى مجلس الأمن الدولي. في أيار/مايو التالي، قُدِّم لإيران اقتراحٌ لوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، مقابل تعاون معها على الصعيد النووي المدني وفي المجال الاقتصادي، وكان الجديدُ الكبيرُ في هذا الاقتراح هو المشاركة الصريحة من جانب الولايات المتحدة، لكن بلا جدوى.

كان أحدُ العناصر الهامة في هذه المساعي هو أن الأوروبيين صاروا من الآن فصاعداً شديدي الحذر تجاه إيران وبدوا بالأولى مناصرين لعقوبات في حال عدم تعاون طهران. نجم هذا الحَذَر من تصلب إيران بخصوص الملف النووي، وكذلك من تغيّر موقف المفاوضين الأوروبيين إثر انتخاب محمود أحمدي نجاد لرئاسة الجمهورية الإسلامية في تموز/يوليو سنة 2005. بما أن هذا الأخير مقرَّب من اليمين الإسلامي المتطرّف، فقد أثار انتخابُه عدداً معيّناً من المخاوف في المجتمع الدولي. والحال، فإن هذه المخاوف سُوِّغت، على نحوٍ ما، بتصلّب الرئيس الجديد حول الملف النووي، وبسلسلةِ تصريحات أعرب فيها عن رغبته بتدمير دولة إسرائيل وأنكر المذبحة اليهودية. هذا الأمرُ قادَ إلى انحطاط شديد جداً لصورة إيران في البلدان الغربية. عندها بدا أن الأوروبيين ينضمُّون إلى الموقف الأميركي، القائل باستحالة التفاوض مع هذا النظام. حتى بات شائعاً القولُ

على ضفتَيْ الأطلسي إن إيران صارت الخطر «رقم واحد» في الشرقين الأدنى والأوسط.

غير أن هذه التهديدات تبدو كأنها تغتذي من حاجات الدعاية غالباً، حتى تُنفَّذ بنجاحٍ سياساتٌ دقيقة. هناك أيضاً سياسة شيطنة مبرمجة ضد إيران، ظهرت في الولايات المتحدة بعد 11 أيلول/سبتمبر، وشاعت في أوروبا، بفضل المناقشات حول الملف النووي الإيراني. كما نجدها في عددٍ معين من دول الخليج، القلِقة من مطامح إيران كقوة إقليمية والمُستاءة من انحلال النفوذ السنّي في العراق، التي تذكر مجدداً الإرادة النفوذية لـ «هلال شيعي». لا شك أن تحليلاً قائماً على إعادة نظر تاريخية بالأحداث ويأخذ بالاعتبار المشاكل كُلّاً على حدة، هو المنهج الأفضل للحكم ما إذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية لم تعدْ ترمي حقاً إلى التطبيع بل تحاول الرجوع إلى سياسة تصدير الثورة، وما إذا كانت إيران تشكّل فعلاً تهديداً وخطراً.

زوال خطر طالبان

بعد 11 أيلول/سبتمبر مباشرةً، كان يمكن توقّعُ تعزيز دور إيران الإقليمي. وعليه، قَبْليّاً، كانت الحربُ في أفغانستان ثم الإطاحة بالطالبان كأنها أحداثٌ مؤاتية لإيران ونظامها. فمنذ الثورة، لم تكن الجمهورية الإسلامية قد وضعت حقاً سياسةً أفغانيةً، معتبرةً أن هذا البلد هو بالأولى مصدر مشاكل، مع

تدفّق لاجئين أفغانيين منذ بداية الثمانينيات (كان عددهم يُقدَّر بـ 2.300.000 في مطلع سنوات 2000) وتنامي تهريب المخدرات الآتي من أفغانستان وخطر زعزعة بلوشستان الإيرانية ذات الأكثرية السنية. إن هذه اللامبالاة النسبية تجاهَ هذا الجارّ الشرقي ستظهر من جهة أخرى أنها كانت خطأً استراتيجياً كبيراً. وعليه، بفضل دعم الباكستان، المنافس الإقليمي لإيران، استولى الطالبان ـ «طلاب الفقه» السنيين المعارضين بشدّة للشيعة ـ على السلطة في أفغانستان. كما كانوا يحظون بدعم العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين كانتا تنظران بعين الرِّضى الشديد إلى قيام سلطة سنّية متطرّفة على أبواب إيران. كما أن الولايات المتحدة، في نطاق سياستها لـ «محاصرة» إيران، في فترةٍ أولى، نظرت بعين الرِّضى إلى وصول الطالبان إلى الحكم. وبكيفيةٍ ما، سوَّغ هؤلاء الآمالَ المعلّقة عليهم: بعد مذبحة عدّة مئات من الشيعة الأفغان وعدة دبلوماسيين إيرانيين في المزار الشريف سنة 1998، فكّرت الحكومةُ الإيرانية تفكيراً جدياً باللجوء إلى الخيار العسكري ضد هذا النظام الأفغاني الجديد[1]. حتى إن عدائية الطالبان قادت إيران إلى تقديم

(1) آنذاك، كان المحافظون بشكل رئيسي هم الذين ضغطوا حتى تدخل إيران في حرب مع الطالبان، ولا تزال هذه الاستراتيجية طريقة لمحاولة «عَطْبِ» سيد محمد خاتمي.

مساعدة للقوات الأفغانية بقيادة القائد أحمد شاه مسعود.

نظراً لهذه التوترات، كانت إيرانُ حقاً هي البلد الأكثر استفادةً في المنطقة من سقوط الطالبان. لكن، على الرغم من معارضتها الرسمية لحرب أفغانستان سنة 2001، أظهرت الحكومةُ الإيرانية حياداً طيباً إزاء القوات المتحالفة، حتى إنها اقترحت إسعاف الطيارين الأميركيين المتواجدين على الأراضي الإيرانية. كما أن السلطات الإيرانية ساعدت، طيلة المعركة، مباشرةً قوات إسماعيل خان (الحاكم السابق لولاية هِرات) المقاتلة ضد الطالبان. أخيراً، اضطلعت إيران بدور حاسم في مؤتمر بون (آخر سنة 2001)، الذي سمح بتشكيل حكومة أفغانية جديدة.

لقد تعلّق النقد الأميركي الحقيقي الوحيد بهرب ثم بإقامة عدد معين من أعضاء القاعدة[2] في إيران. ندّدتْ تقارير أميركية بواقع أن هؤلاء المناضلين كانوا قد تُركوا أحراراً تقريباً في تحركاتهم، على الأقلّ حتى ربيع سنة 2003. فضلاً عن ذلك، من المحتمل أن يكون في عدادهم ثلاثة أعضاء

(2) حتى إن تقرير لجنة 11 أيلول/سبتمبر اتّهم إيران بأنها سمحت بمرور أعضاء من القاعدة كانوا يرغبون في الالتحاق بمعسكرات تدريبهم في أفغانستان. والحال، من جهةٍ، يصعب تماماً ضبط الحدود الإيرانية ـ الأفغانية الطويلة جداً. ومن جهة ثانية، ولمرّة أخرى، لا يمكن تصوّر اتفاق بين هذه الشبكة والحكومة الإيرانية، نظراً لكرهها المُعلن ضد الشيعة.

هامين في هذه الشبكة: المصري سيف العدل، سعد بن لادن، ابن زعيم القاعدة، وسليمان أبو غيث، الناطق بلسان الحركة. حتى إن بعض المصادر ذهبت إلى حدّ القول إن مناضلي هذه الشبكة كانوا قد حظوا بحماية - وحتى بتدريب - من كتيبة القدس، وحدة حراس الثورة المكلّفة بالعمليات في الخارج. والحال، فإن تحالفاً حقيقياً بين الحكومة الإيرانية والقاعدة يبدو قليلَ التصديق، إذ إن الجماعة الوهابية الراديكالية تعتبر الشيعة هراطقةً. في المقابل، من المحتمل جداً أن تكون الجمهورية الإسلامية قد اعتمدت على استعمال هؤلاء «الأسرى» كعُملةٍ للتبادل. جرت مفاوضاتٌ مع العربية السعودية ومصر والكويت لاسترداد الرعايا الإيرانيين من هذه البلدان. كما نعلم أن مفاوضات جرت سنة 2003 مع الولايات المتحدة، إذ إن إيران وافقت على تسليم أعضاء القاعدة مقابل تحييد مجاهدي خلق[3]. هذه المفاوضات لم تنجح، طالما أن هؤلاء الأخيرين حصلوا في العراق على حماية من السلطات العسكرية الأميركية. في

---

(3) هذه المعلوماتُ المتعلّقة بوجود مناضلي القاعدة في إيران، مصدرها إلى حدٍّ كبير من: M. MAKINSKY, «L'Iran sous les chocs: La République islamique entre crises internes et menaces extérieures», *in* J.-F. DAGUZAN et P. LOROT (sous la dir. de), *L'Asie centrale après la guerre contre la terreur»*, L'Harmattan, Paris, 2004, p. 223-224.

نهاية سنة 2004، أعلنت إيران أنها حاكمت وحكمت على دزينةٍ من كوادر المستوى المتوسط من القاعدة، الأمر الذي كان طريقة في البرهان على أن أعضاء الشبكة الموجودين في إيران كانوا حقاً أسرى.

إذاً كانت الحرب في أفغانستان مفيدةً جداً لإيران. فقد طُرِد من الحكم أحدُ أعدائها الجديين، حركةُ طالبان، وكان يتعيّن على المحيط السياسي الجديد في أفغانستان أن يُفضي إلى تحسّن واضح في العلاقات مع هذا البلد، إذ إن الباكستان عُطِبت وتهمّشت، جراء الدّعم المقدّم للطالبان هؤلاء بالذات. وبشكل أدق، تنامتْ بقوةٍ العلاقاتُ الاقتصادية بين إيران وأفغانستان، نظراً لأهمية الجالية الأفغانية في إيران، (خصوصاً في المناطق الحدودية مثل خُراسان) وللروابط التاريخية بين البلدين. إلى ذلك، على الرغم من عددٍ ما من المخاوف الأميركية، لم تُلحظ أية محاولة، إذا استثنيت الأواصر الوطيدة المعقودة مع إسماعيل خان، الذي صار مجدداً حاكم هِرات، لزيادة نفوذ إيران في أفغانستان. كان الدبلوماسيون الإيرانيون يُقيمون علاقات مع مجمل المجموعات السياسية الأفغانية من دون الظهور بتطوير عمل خاص. بشكلٍ أعمّ، كان يبدو وزنُ إيران متعزّزاً بالأحرى في المنطقة، ما دامت العربية السعودية، فضلاً عن وهن الباكستان، في مأزق كبير بسبب علاقاتها الملتبسة مع القاعدة.

لكنّ هذا التعزيز لوضع إيران الإقليمي ترافقَ مع ازدياد التوترات مع الولايات المتحدة. والحال، قرّرت الولايات المتحدة شنّ صراع حقيقي مع طهران، وهو قرارٌ تُرجِم بضغطٍ دبلوماسي يدعو مباشرةً إلى تغيير النظام. مع ذلك، ما برحت الذرائع الأميركية هي نفسها منذ بداية سنة 1990: دعم إيران للإرهاب الدولي (تحديداً، مساندة حزب اللّه والحركات الفلسطينية الراديكالية) وعزمها على التزود بالسلاح النووي.

الواقع هو أن إيران كانت ضحية إعادة تقويم التهديدات الخارجية الضاغطة على الولايات المتحدة بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر. فهذه الأحداثُ قادت الإدارةَ الأميركية إلى الاعتبار بمثابة تهديد حيوي كلَّ دولةٍ تكون قادرةً على تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. والحال، فإن إيرانَ، بالحفاظ على خطاب متطرِّف وبسياستها في الشرق الأدنى وبتصميمها على تثبيت نفسها كقوة إقليمية، صُنِّفَتْ آلياً في مصاف دول «محور الشر». إلى ذلك، وبتحريضٍ من المحافظين الجدد الأميركيين، اعتبرت إقامة ديمقراطيات علمانية موالية لأميركا في الشرق الأوسط، ولو بالقوة عند الحاجة، الوسيلةَ الأفضل لمكافحة الإرهاب. أخيراً، ربما رأت السلطاتُ الأميركية أن «الإصلاحيين» الإيرانيين لم يكونوا محاورين موثوقين، نظراً لعجزهم عن فرض أنفسهم على المشهد السياسي الإيراني.

تشجيع استقرار الدولة العراقية

كان موقفُ طهران من المسألة العراقية أكثر تعقيداً من موقفها إزاء حالة أفغانستان. خلال المرحلة التي سبقت النزاع العراقي سنة 2003، كانت إيران قد اعتمدت رسمياً موقفاً قريباً جداً من موقف فرنسا حين ألحّتْ على ضرورة ترك دور الحكَم للأمم المتحدة، مع ترك مفتّشي الأمم المتحدة يراقبون التسلح العراقي. لكن، في الوقت ذاته، كانت السلطاتُ الإيرانية قد وافقت على مشاركة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (ASRI) في اجتماعات معارضي صدّام حسين التي نُظّمت برعاية الولايات المتحدة. من الواضح إذاً أن هذا الموقف يُشير إلى تصميم على الاضطلاع بدور في العراق بعد صدّام حسين.

ثم، منذ نهاية الحرب في العراق، تبنّت طهرانُ استراتيجيةً تنشد عدّة أهداف. الأول، تكراراً، هو فرض نفسها كقوة إقليمية بتطوير شبكات نفوذ، خصوصاً من خلال الطائفة الشيعية (نحو 60% من السكان)؛ هكذا، قد تفرض إيرانُ نفسَها كقوة يُحسب حسابها لتسوية القضية العراقية. فللمرّة الأولى منذ مولد العراق الحديث، يمكن لإيران تطوير حضورها في هذا البلد. لهذه الغاية، «زرع» النظام الإيراني سلسلة كاملة من الشبكات، مستفيداً في ذلك من الأواصر المعقودة مع الأحزاب الشيعية المعارضة لصدّام حسين التي

كانت قد لجأت إلى إيران. ثمّة هدف آخر هو التخلص من وجود مجاهدي خلق في العراق. فهؤلاء الأخيرون، الذين كانوا قد اختاروا التحالف مع الرئيس خلال الحرب مع إيران، كانوا قد أقاموا منذ ذلك الحين قواعدَ في العراق، الذي كانوا يشنّون منه عملياتٍ ضد طهران. ثم بعد سقوط النظام البعثي، لم يعد يبدو أحدٌ عالماً بما يفعل بهم. كان وزير الدفاع الأميركي يريد استعمالهم ضد النظام الإيراني، فيما كانت وزارة الخارجية تحبّذ تصفيتهم. في نهاية الأمر، جرى تجريدُ مجموعات المجاهدين في العراق من سلاحهم. طالبت إيران بتحييدهم النهائي، لكنّ السلطات الأميركية اعترفت لهم بوضع «الأشخاص المحميين» وفقاً لاتفاقية جنيف.

ثمة قضية أخرى كانت تشغل النظام الإيراني هي الملف الكردي، كانت إحدى مخاوف طهران (وأنقرة) الكبرى هي أن الحكم الذاتي الذي يبدو واجب المنح للأكراد العراقيين، لن ينتشر مثل بقعة الزيت ولن يشجِّع الميولَ الانفصالية لدى الأكراد الإيرانيين. هناك هدف آخر يتعلّق بضرورة استقرار العراق بهدف حلّ عدد معيّن من النزاعات. بما أن أية معاهدة صلح لم توقَّعْ بين البلدين منذ نهاية حرب إيران ـ العراق، فإن مسألة التعويضات التي تتوجّبُ على العراق عن كلّ الأضرار التي تسبَّب بها لإيران، لا تزال قائمةً بكاملها.

كما أن مشكلة تقاسم مياه شطّ العرب، التي كانت وراء نشوب الحرب، لا تزال موضع تنازع.

هدف أخير للحكومة الإيرانية هو رحيل قوات الاحتلال، في أسرع وقت ممكن، لوضع حد للهيمنة الأميركية على العراق. ولكن من شأن أي انسحابٍ تضخيمُ التوترات الداخلية. والحال، لإيرانَ في المدى المتوسط مصلحةٌ في أن ترى جاراً لها عراقاً مستقراً، حيث تضطلع الطائفةُ الشيعية بدور سياسي هام وحيث يمكن الاتجار معه. جرى إنشاء لجنة لدرس إمكانات تطوير الحقول النفطية المتداخلة على الحدود بين البلدين. كما يمكن للعراقيين أن يتصوروا إمكانَ إنشاء خط أنابيب يصل حتى مصفاة عبدان، في خوزستان الإيرانية، مما سيسمح بإيجاد طرق جديدة لتصدير النفط فيما طرق شمال العراق معاقبة باضطراب هذه المنطقة. إن العراق يشتري البنزين والكاز من إيران. زد على ذلك أن وزير خارجية الرئيس خاتمي، كمال خرّازي، كان قد صرَّح بأن الصناعة الإيرانية يمكنُ توسلها في مجالات السكن وتعبيد الطرقات والمحطات الكهربائية والسدود. كما تستطيع إيران أن تكون بلد ترانزيت للصادرات العراقية (خصوصاً بفضل مرافئها الجنوبية).

لكنّ العراق يبدو على المدى المتوسط منافساً على الصعيد الديني. إذ تستقبل كربلاء والنجف زوّار الأماكن الشيعية المقدسة الرئيسية، يمكن لصعودها القوي أن يهدِّد المكانةَ

المميّزة التي كانت قُم تنعم بها منذ اضطهادات الشيعة في العراق. يمكن لهاتين المدينتين أن تجتذبا طلاباً كثيرين، كما أن كل المتدينين يتمنّون التعبير عن رأيهم بلا قيود. ويمكن للكثيرين من علماء الدين الإصلاحيين الإيرانيين اختيار الإقامة في النجف.

صفوة القول إن سياسات متباينة، متطابقة أحياناً مع أهداف متناقضة، جرى تطويرها في وقت واحد من قبل طهران إزاء العراق. وإن قلق النظام الإيراني المتزايد أمام تدهور الوضع، دفعه بالأحرى إلى تفضيل خيار عراق مستقر، حيث يمكن أن يكون للشيعة دور مُهيمن.

إن أفقَ عراق شيعي أثار مخاوف شديدة لدى أنظمة المنطقة السنية، مثل: العربية السعودية والأردن والكويت. فهذه البلدانُ تتخوّف من تعزيز النفوذ الإيراني في العراق ومن ظهور كتلة مناوئة على الأرجح. فضلاً عن ذلك، يضمُّ سكانُ هذه البلدان كلها أقلياتٍ شيعية تعاني غالباً من تمييزات اجتماعية وسياسية. يعود خوفها إذاً إلى أن تعزيز دور الشيعة في المنطقة قد يثير اضطراباتٍ في هذه الطوائف. كما أن بعض الجماعات السنية العراقية تستشعر الخوفَ من نفوذ لإيران كبير جداً في المدى المنظور. مثال ذلك أن وزير الدفاع حازم الشعلان (سنّي) في أول حكومة عراقية انتقالية (أيار/مايو سنة 2004 ـ نيسان/أبريل سنة 2005) اتّهم إيران بانتظام بأنها تريد التدخل في شؤون العراق الداخلية. أخيراً،

هذه المخاوف تنضاف بالطبع إلى مخاوف قسم كبير من الجهاز السياسي الأميركي. ومع ذلك، لا شيء يؤكّد تلك المخاوف.

حقائق وحدود التأثير الإيراني في العراق

صحيح أن روابط قوية تقوم بين البلدين. فقد لجأ نحو 600.000 عراقي إلى إيران في عهد صدّام حسين. فإيران (99,1%) والعراق (بين 50% و55%) هما البلدان الوحيدان في الشرق الأوسط حيث أكثرية السكان شيعية. فضلاً عن ذلك، تقع الأماكن المقدسة الرئيسية عند الشيعة في العراق. إلى ذلك، كان الزوّار الإيرانيون للعراق كثيرين جداً منذ نهاية حرب إيران ـ العراق[4]. كما توجد علاقات متينة جداً بين علماء الدين الشيعة في البلدين، وهي مرتبطة بالطابع الشيعي العابر للقوميات، إذ إن المرجع الأعلى لهذا المذهب مستقل عن الدولة التي يعيش فيها. ولكن بنحو خاص، يشكّل كبار علماء الدين الشيعة أرستقراطية دينية ويتحدّر معظمهم من العائلات نفسها، العابرة للحدود، منذ أجيال. فعائلة الصَّدر، مثلاً، التي ينتمي إليها الزعيم الشيعي العراقي الشاب، مُقتدى الصَّدر، لها فرع في العراق وآخر في إيران. أخيراً، قرَّب

(4) مع ذلك أعلنت إيران عن وقف هذه الزيارات إثر هجمات كربلاء في بداية آذار/مارس سنة 2003.

اضطهاد صدّام حسين للشيعة بين هاتين الطائفتين. فقد لجأ إلى إيران كبار أعيان الشيعة العراقيين في أواخر السبعينيات؛ حتى إن بعضهم صاروا شخصيات بارزة جداً في الجمهورية الإسلامية، مثل آية اللّه هاشمي شاهرودي، رئيس السلطة القضائية، أو آية اللّه محمد علي تسخيري، مدير منظمة الثقافة الإسلامية والعلاقات. وهناك آيات (اللّه) آخرون عراقيون، مثل: كاظم الحائري (في قم) أو محمد مهدي آصفي (في طهران) هم من المؤيدين العلنيين لجمهورية إسلامية في العراق. أخيراً، نسج المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (ASRI) علاقات وطيدة جداً مع مجمل اتجاهات السلطة الإيرانية. قبل الحرب، كان صدّام حسين قد اقترح تبادل المجاهدين بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الأمر الذي رفضته إيران.

ولكن هناك حدود لتأثير إيران المحتمل في شيعة العراق. فالشيعة العراقيون قوميون جداً. لقد رفضوا عموماً نداءات الخميني في سبيل تضامن شيعي إبّان الحرب ضد إيران وظلّوا مخلصين للعراق. وهناك خصومة تاريخية بين العرب والفُرس. فوق ذلك، كان نظام صدّام حسين قد شجّع بقوةٍ قوميةً عربية مناصبة للفُرس إبّان حرب إيران ـ العراق. حتى إن مصطلحاً عرقياً صريحاً جرى استعماله في خلال هذه الحرب، إذ لم يفوّت حزب البعث أية فرصة لإظهار احتقاره للفرس. وتالياً، ليس مدهشاً أن يتذمر الشيعة العراقيون من

أن في العراق حالياً كثيرين من الإيرانيين (هذا التدفق يعود إلى أماكن زيارة الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف). ويشتبه العراقيون، بحقٍّ على التأكيد، بدخول جواسيس إلى البلد لمناسبة هذه الزيارات. فمن شأن حضور إيراني مُفرط جداً في العراق أن يثير ردَّة فعل شعبية معادية. مقتدى الصَّدر[5]، الذي عارضَ بشدّة قوات التحالف، من خلال ميليشيته، جيش المهدي، كان مثلاً قد اتهم بكل وضوح آية الله علي السيستاني بأنه من أصل إيراني.

إلى ذلك، لا يزال تأثير إيران في «محميِّيها» بعيداً جداً من الكمال، على الرغم من الاتصالات الدائمة لا سيما مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. يريد أعضاء هذا الحزب التخلص، بطريقةٍ ما، من صورة المجموعة المدعومة من طهران. يريدون أن يصيروا مستقلين، لأنهم يرون مستقبلهم السياسي في العراق. ناهيك عن أن الرئيس الحالي لهذا الحزب، عبد العزيز الحكيم (شقيق آية الله الحكيم المقتول في هجوم)، يعلن مواقف معتدلة جداً ولا يثير حقاً مشكلاتٍ في وجه القوات الأميركية. أما الحزب الشيعي الآخر، الدعوة، المدعوم من طهران، فإن بعض أعضائه ليسوا مقرّبين أبداً من النظام الإيراني.

---

(5) ليس لمُقتدى الصَّدر لقب ديني؛ لكنه يستمدُّ جزءاً كبيراً من شرعيته، من كون أبيه، محمد الصدر، قد كان مرجعاً شعبياً جداً قبل اغتيال صدّام حسين له سنة 1999.

هناك حدّ آخر للنفوذ الإيراني هو كون معظم الأعيان الشيعية العراقيين يعارضون مبدأ ولاية الفقيه، أي وصاية الفقيه الإلّهي، الذي تقوم عليه الجمهورية الإسلامية، والذي يعني أن السلطة يمارسها أولئك المُناطون بالمرجعية الدينية. فكبار الأعيان الشيعة العراقيين لا يريدون بناء جمهورية إسلامية حقيقية، مع أنهم يؤيدون قيام الدين بدور ما في الحياة السياسية. فوق ذلك، ما من مرجع شيعي عراقي يعترف بمرجعية مرشد جمهورية إيران الإسلامية، آية اللّه خامنئي. ومثاله أن آية اللّه السيستاني رفض دواماً الذهاب إلى قُم ولم يعترف أبداً بالخميني. إن الزعيم الشيعي العراقي الوحيد المحبّذ لولاية الفقيه هو مُقتدى الصّدر (الذي يتفاوض الإيرانيون معه باستمرار)، لكنه مضاد جداً للفُرس.

الواقع أن التأثير الإيراني في وسط علماء الدين الشيعة العراقيين يقوم على بعض الشخصيات المعزولة، مثل آيات اللّه آصفي وحائري، المقيمين في إيران. فهذان العضوان السابقان في حزب الدعوة هما من أنصار ولاية الفقيه. حتى إن كاظم الحائري، وهو مرجع، لم يعد له نفوذ في الأوساط الشيعية العراقية. وكان آية اللّه الصدر قد عيَّنه خلفاً له، من جهة ثانية. وتالياً، يحاول هؤلاء المراجع إنماء نفوذهم في العراق، لكنه يظلُّ محدوداً؛ وهذا ما يثير أسفَ الإيرانيين الشديد.

ناهيكَ عن أن علاقات إيران مع الطوائف العراقية الأخرى

قد تضاءلت. بالطبع العلاقاتُ صعبة جداً مع الطائفة السنّية، نظراً للخلاف التقليدي السنّي ـ الشيعي وبالأخص للعلاقات المتميّزة التي كانت قائمة بين سُنَّة العراق وصدّام حسين. إلى ذلك، قد تردُّ هذه الطائفة بسرعة شديدة جداً في حال تزايد نفوذ إيران في العراق. وتمرّ الاتصالاتُ مع الأكراد خصوصاً من خلال التعاون القائم مع الاتحاد الوطني لكردستان (UPK)، الذي يتزّعمه جلال طالباني. كان الاتحاد الوطني الكردي يحظى بتأييد إيران ودعمها منذ الثمانينيات (وطيلة الحرب مع العراق)، لأن هذا الحزب كان يكافح لأجل استقلال كردستان العراق، وتالياً ضد صدّام حسين. كانت العلاقات بين إيران والاتحاد الوطني الكردي شغّالة على ما يبدو لدرجة أن الاتحاد الوطني ساعد إيران بعمله ضد الحركات الكردية المدافعة عن استقلال كردستان الإيراني. لكن لا تجوز المبالغةُ في تقدير «نوعية» هذه العلاقات، التي كانت ترجع خصوصاً إلى عزم إيران الضغط على صدّام حسين. ناهيك عن أن الأحزاب الكردية الأخرى تنظر إلى طهران بحذر دائم، بسبب قمعها المتواصل لأكرادها الاستقلاليين. فوق ذلك، كان الشّاه قد قرّر وقف دعم الأكراد العراقيين مقابل عقد معاهدة حول الحدود مع بغداد، أكدتها اتفاقية الجزائر سنة 1975. من المؤكّد أن هذا الأمر لم يُنْسَ. . . أخيراً، لإيران أيضاً تأثيرٌ ما في المؤتمر الوطني العراقي، المؤلّف من ضباط سابقين وأعضاء الأجهزة السرية

العراقية المنفيين في الخارج، والذي يضمُّ عدّة حركاتٍ معارضة، منها الحزبان الكرديان الكبيران (حزب كردستان الديمقراطي) والاتحاد الوطني الكردي. المؤتمر الوطني العراقي يقوده شيعي، هو أحمد الشلبي. قبل الاحتلال، كانت الولايات المتحدة تعتمد عليه لتولّي رئاسة النظام الجديد. والحال، انتهت واشنطن باتهامه سنة 2004 بالتجسس لصالح إيران.

في كل الأحوال، من الإفراط الشديد إذاً الكلامُ على هيمنة إيران، بلا منازع، على العراق. مع ذلك، يضطلع النظام الإسلامي بتأثير حقيقي، من خلال علاقاته مع قسم من الجهاز السياسي العراقي، وبالطبع مع الطائفة الشيعية. فضلاً عن ذلك، مما زادَ نفوذَ إيرانَ، السند الوحيد للشيعة العراقيين في المنطقة، التوتراتُ المتزايدة في العراق والصدامات المميتة بين السنَّة والشيعة. يسري عددٌ من المعلومات، يُشير إلى دور تقوم به ميليشيات شيعية مرتبطة بجيش بدر في هذه المجابهات. سمح هذا التأثيرُ في الأحزاب الشيعية العراقية بقيام ميزان قوى مع الولايات المتحدة، ويعني، في كل حالات التصوّر، أن من الضروري في التعاون مع إيران للتمكّن من جعل العراق يستقر. هذا يفسِّر لماذا سمحت الحكومةُ الأميركية، سنة 2006، لسفيرها في العراق، زلماي خليل زاده، بفتح مفاوضات مع إيران حول الوضع في

العراق. مع ذلك، رفضت إيران رسمياً المشاركة في هذه المناقشات.

هل سمحت السياسةُ الخارجية الإيرانية منذ 11 أيلول/ سبتمبر بالتخفيف من التهديدات الإيرانية؟ قَبْليّاً، لا. إيران تجدُ اليوم نفسَها في مجابهة مع ما كان «كابوسها» الاستراتيجي: حصارها من قبل الولايات المتحدة، الموجودة في: الخليج، في العراق، في أفغانستان وفي آسيا الوسطى. إنما، في الواقع، عدَّلت السلطات الأميركية تعديلاً واضحاً جداً في موقفها السياسي من «تغيير النظام» («regime change») في إيران. فالمصاعبُ التي تُلاقيها الحكومةُ الأميركية في العراق، أفهمتها مع أخذ نفوذ الإيرانيين في العراق بالاعتبار أن من الأفضل تجنّب مجابهة مكشوفة معهم. والحال، يمكنُ لإيران أن تستخلص محصَّلةً إيجابية نسبياً من سياستها الخارجية، منذ حرب أفغانستان في نهاية 2001، ما دامت قد تجنَّبت مجابهةً مباشرةً مع الولايات المتحدة، وخصوصاً أنها شهدت زوال النظامين الأكثر خطراً في المنطقة على الجمهورية الإسلامية. بموازاة ذلك، حاولت طهرانُ، بمواجهة الحصار الأميركي، تعزيزَ دورها الإقليمي. فقد تنامت كثيراً العلاقاتُ مع الهند من خلال المفاوضات الدائرة حول إنشاء خط غاز يربط إيرانَ بالباكستان والهند. زد على ذلك أن آسيا صارت أحدَ المحاور الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية ما دامت الشراكةُ مع الصين ارتدت في

الوقت نفسه حجماً متزايداً. فالعلاقاتُ بين البلدين كانت قد توطدت منذ الثورة، سواء على الصعيد الاقتصادي (إنشاء شركات صينية لمترو طهران) أم على الصعيد العسكري. لكنّ حاجات الاقتصاد الصيني المتصاعدة إلى الطاقة وطّدت هذه الأواصر، إذ إن هذا الاقتصاد هو في ذروة تطوّره. سنة 2003 كان 15% من النفط الذي تستورده الصين قادماً من إيران. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2004، وقّعت إيرانُ والصين عقداً بقيمة مئة مليار دولار لتوريد غاز طبيعي مُسيَّل على مدى 25 سنة.

هل ينبغي التخوُّفُ من أحمدي نجاد؟

لكنّ هذا التحسّن في وضع إيران الاستراتيجي في المنطقة لن يدوم إلّا قليلاً. فقد أسهم انتخابُ محمود أحمدي نجاد خلال صيف سنة 2005، في عزل إيران مجدداً. فتصريحاتُ الرئيس الإيراني ضد إسرائيل وموقفه المتشدّد من الملف النووي، وكلُّ ذلك في محيط إقليمي مطبوع بالتخوف من جانب الممالك العربية السنّية من انبعاث شيعي، جدّد إطلاق المخاوف من العودة إلى سياسة إيرانية مُصدِّرة للثورة، أو على الأقل، من تصميمٍ على الهيمنة في المنطقة. مع ذلك،هل هذه المخاوفُ التي أسهمت في التقريب بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول الملف النووي، كان لها ما يبرُّرها؟

هناك حقاً شعورٌ مشترك بين الأطياف السياسية الأكثر تشدداً وقُرباً من الرئيس الإيراني، قوامُه أن سياسة التطبيع التي انتهجها الشيخ هاشمي رفسنجاني وسيد محمد خاتمي أسهمَتْ في إضعاف نفوذ إيران في الشرق الأوسط وأن إيران لا ينبغي لها السعي وراء «إعجاب» الغربيين بها[6]. مع ذلك لا يجوز أن ننسى، في المقام الأول، أن السياسة الخارجية الإيرانية لا يحدِّدها الرئيسُ وحده. حسب الدستور، ليس هذا سوى «الرقم 2» في النظام، وراءَ المرشد الذي يقرّر التوجهاتِ الكبرى للنظام. وبما أن مختلف تطورات السياسة الخارجية الإيرانية اتسمت دوماً منذ الثورة بالبراغماتية وباهتمام متصاعد بالدفاع عن المصالح القومية، فمن الصعب التصوُّر أن المرشد يُعيد النظر بهذا الخط. ولا يعني الطابع المتعدِّد الأقطاب للسلطة أن محمود أحمدي نجاد لا يستطيع الضغط على السياسة الخارجية؛ لكنّ طبيعة النظام تحول دون هيمنة هذا التأثير.

في المقام الثاني، من الصعب الكلام على تجذير حقيقي للدبلوماسية الإيرانية. فالجبهة المضادة لأميركا، المُشَكَّلة مع فنزويلا سنة 2006 أدّت أساساً إلى اتفاقياتٍ اقتصادية بين

(6) A. NAGHIBZADEH, «La politique étrangère iranienne: ambitions et en jeux», (entretiens réalisés par Yacine Hichem Tifka), *Géostratégiques*, Paris, n°. 13, p. 199.

البلدين. كذلك من الصعب ذِكْرُ تشدُّد واضح جداً في سياسة إيران تجاه الملف الفلسطيني. والتصريحات المعادية للصهيونية اللاسامية التي يُزْعَم اكتشافها مؤخراً، كانت مألوفة منذ الثورة في إيران الإسلامية. أما المؤتمرُ المنظّم في طهران في كانون الأول/ديسمبر سنة 2006، حول المجزرة اليهودية، والمطبوع بحضور مُنكرين أجانب لها، بنحو خاص، فلم يكن في الواقع أمراً جديداً ما دام النظام كان قد دعا بانتظام عدداً معيناً منهم للمجيء إلى إيران والتعبير عن آرائهم. إنما يرجع الأمر إلى واقع أن التيار الفكري المقرّب من اليمين المتطرّف، المتماهي سابقاً مع خط نواب صفوي، قد كان حاضراً دائماً في السجال السياسي الإيراني. زد على ذلك أن المرشد قد ساند تصريحات محمود أحمدي نجاد حول إسرائيل. الجديد هو أن قوة سياسية قريبة من هذا التيار تصل للمرّة الأولى إلى الحكم في إيران. فالدَّعمُ للقضية الفلسطينية ولكفاحها ضد إسرائيل لا يزال إحدى القضايا الكبرى التي يدافع النظامُ عنها. الحقيقة أن الإصلاحيين تجنّبوا هذا الموقف قليلاً حين ذكروا حقَّ الفلسطينيين في عقد اتفاقيات صلح مع الإسرائيليين. لكنّ هذا التطور ظلّ خجولاً واستمر الإجماعُ السياسي أقربَ إلى الوقوف موقفاً راديكالياً من هذا الملف. هذا لا يعني إطلاقاً أن إيران جاهزة فعلياً للانطلاق في مغامرة عسكرية ضد إسرائيل؛ إنما يتعلق الأمرُ، بالأحرى، بموقفٍ مبدئي تدافع عنه العائلة السياسية للرئيس

بنحو خاص. فضلاً عن ذلك، أثارت خواطرُ محمود أحمدي نجاد حول إسرائيل انتقاداتٍ في البلد، إذ صرَّح الشيخ هاشمي رفسنجاني وسيد محمد خاتمي أن هذه الاستفزازات للعالم الغربي كانت نافلةً وكانت بالأحرى مؤذيةً لإيران على المسرح العالمي. كان لهذه التصريحات صدىً معيَّن، ما دام المرشد قد طلب، في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2005، من هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس صيانة المصلحة العليا للنظام، أن يراقب عمل الحكومة.

إن تصريحات محمود أحمدي نجاد سمحت له، خصوصاً، بأن يتموضع على المسرح السياسي الداخلي بصفته القائد الأكثر راديكالية حول هذه الموضوعة (فيما سياستُه أقلُّ راديكالية في مجالاتٍ أخرى)، وبأن يتميَّز من سياسات التطبيع السابقة التي اعتمدها الرئيسان السابقان. كما ترمي رسالة الرئيس هذه إلى أن «تنشئ» له صورةَ رجلٍ سياسي مسلم متشدِّد بخصوص إسرائيل والولايات المتحدة، فهذه أفضل طريقة للحفاظ على قاعدته الانتخابية وعلى هالة البلد في العالم المسلم. وعليه، نلاحظُ أن هيبة إيران لدى شعوب مسلمة كثيرة، حتى في أندونيسيا، تعزَّزت بشكلٍ فريدٍ، جراء خطابات محمود أحمدي نجاد المتطرفة. ولكن، هنا أيضاً، يبقى أن نرى ما تريد أن تفعله إيرانُ بهذه الشعبية المتعاظمة في صميم الإسلام. لدينا بالأولى انطباعٌ بأن هذه الزعامة المعنوية تُستعمل كما هو الحال دوماً لاستثارة مصالح إيران

القومية بتعزيز وزنها الإقليمي. إلى ذلك، لا تجوزُ المبالغةُ بوزن إيران في العالم المسلم. فالحركات السنّية القريبة من القاعدة تواصل تشنيعها على إيران نظراً لدعمها للشيعة العراقيين، ونظراً لكره هذه الحركات للشيعة عموماً. ولا يزال السنَّة العراقيون في غاية الحذر من إيران، التي يرون فيها دائماً العدو الإقليمي الأكبر للعراق. والحكومات السنّية، القلِقة من «انبعاث شيعي» محتمل، شديدة التخوّف من الحكومة الإيرانية. تبقى سوريةُ البلدَ الوحيد المسلم، ذا الأكثرية السنّية، المتحالفَ مع إيران، نظراً لنفوذها في لبنان ومعارضتها للولايات المتحدة.

كما ينبغي التقليلُ من التهديدات المذكورة حول خطر هيمنة «هلال شيعي» على المنطقة. لقد أثار وصول شيعة إلى الحكم في العراق سنة 2005 عدَّة مخاوف. ففي منطقة الخليج، ارتابت مجدّداً معظمُ الممالك السنّية من تعزيز سلطان إيران في المنطقة ومن زعزعة داخلية للبلدان ذات الأقلية الشيعية (العربية السعودية والكويت والبحرين)(*). ولقد شدّدت هذه المخاوفَ الحربُ في صيف 2006 بين حزب اللّه وإسرائيل في لبنان، التي تكلّلت بارتفاع شعبية الحركة الشيعية اللبنانية. والحال لا يوجد، كما رأينا، طائفة شيعية مؤتلفة في الخليج يمكنها أن تكون تحت أوامر طهران. في

(*) تشير معلومات أخرى إلى أنهم أكثرية في هذا البلد [م م].

العراق، تُقيم إيرانُ علاقاتٍ متينةً مع عدَّة أحزاب سياسية شيعية، محدَّدة بالوطنية العراقية ويرفض مبدأ ولاية الفقيه. وفي لبنان، أتينا سابقاً على ذكر الانقسامات والخلافات بين حركة أمل الشيعية والجمهورية الإسلامية. أما العلاقاتُ بين إيران وحزب اللّه فلا تبدو هي أيضاً أنها من طراز تراتبي بحت. فحزب اللّه هو قبل كل شيء حركة سياسية ـ عسكرية لبنانية، مترسخة في طائفة هذا البلد الشيعية، كفلت لها مقاومتُها لإسرائيل شرعيةً وطنية، تُرجمت بدخولها الحكومة عام 2005 ومن قبل إلى البرلمان إثر انتخابات سنة 1996 التشريعية. من الغلوّ، إذاً، القول إن الأزمة اللبنانية هي من صنع طهران. يكفي التذكير، لهذه الجهة، بأن أحداً لم يكن يعلم أن هجوماً على موقع عسكري إسرائيلي سيؤدي إلى نشوب مجابهةٍ كهذه. إلى ذلك، يبدو أن الحجم الذي ارتداه النزاعُ، يُفسَّر جوهرياً بتصادم منطقين عسكريين. أن تكون إيرانُ قد استفادت من مقاومة حزب اللّه فهذه واقعة بيّنة، كما أن من البيّن جداً أن هذه الأزمة أعطتها ذريعة للتفاوض في المناقشات حول برنامجها النووي. غير أن هذه الاستراتيجية لا تعني ظهور سلطة شيعية، بل تعني «استعمال» إيران لورقةٍ من أفضل أوراقها.

صفوةُ القول إن من الصعب حقاً الكلام على عودة السياسة الخارجية الإيرانية إلى الوراء. فهذه أكثر عدائيةً تجاه البلدان الغربية. كما تسعى إيران، بلا أدنى ريب، إلى أن تصبح

زعيمةَ العالم المسلم مجدداً، بإعلانها موقفاً راديكالياً بمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، خصوصاً من خلال العلاقات المعقودة مع الرئيس الفنزويلي هو هوغو تشافيز. والحالة، فضلاً عن العقباتِ الكثيرة التي تمنع إيران من تزعّم اتحاد إسلامي جامع، نرى جيداً، في ما يتعدّى الشعارات، أن غائية كل هذه السياسة هي دوماً الدفاع عن المصالح القومية. ناهيكَ عن أن هذا الهدف الأخير كان له وزن كبير في الملف النووي.

مدى الخطر النووي

منذ مطلع التسعينيات، كانت الشبهاتُ الحائمةُ حول وجود برنامج نووي عسكري في إيران قد ظهرت عندما أعلنت إيرانُ عزمها على إعادة إطلاق برنامجها النووي المدني، وباشرت لهذه الغاية مفاوضات مع الأرجنتين وروسيا. لكنّ ما خلقَ هلعاً دولياً كان بنحو خاص إعلانُ مجاهدي خلق، سنة 2002، عن وجود مصنع لتخصيب اليورانيوم في نطنز وأشغال لبناء مفاعل في آراك. هذه المخاوف كانت عائدةً إلى الطابع السرّي لهذا البرنامج الذي يمكنه إثارة الشبهات حول الأهداف العسكرية غير المعلنة والمحظورة بموجب انضمام إيران، منذ سنة 1968، إلى معاهدة عدم الانتشار النووي (TNP). إلى ذلك، كان تصميمُ إيران أيضاً على امتلاك كل المسار التكنولوجي بتصنيعها الذاتي للوقود

(اليورانيوم المخصَّب) الضروري لتشغيل المفاعلات، طالعَ شؤم. فالوقود المُنتَج لا يمكن استعماله في مفاعل بوشهر، الذي يعمل على توريداتٍ روسية، وتالياً كان يمكنُ التصوّر أنه يُستخدم لغاياتٍ عسكرية[7]. انطلاقاً من هذه الشبهات، طُلب من إيران، في فترة أولى، توقيعُ بروتوكول إضافي إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) بزيارة المواقع الإيرانية بكل حرية. في نهاية المطاف أدّى تدخّلٌ أوروبي إلى جعل إيران تمتثل وتوافق على وقفٍ آنيّ لنشاطاتها في تخصيب اليورانيوم، في كانون الأول/ديسمبر سنة 2003؛ وبالمقابل تعهّد الأوروبيون بتقديم مساعدة تقنية لتطوير الصناعة النووية الإيرانية لأغراض مدنية، ومواصلة المفاوضات في إطار اتفاقية التجارة والتعاون مع إيران، ودعم ترشيحها إلى منظمة التجارة العالمية (OMC). كان يُفترض أن يستمر وقفُ نشاطات تخصيب اليورانيوم حتى التفاوض حول اتفاق نهائي على هذا الموضوع.

مع ذلك، لم تخفّ المشاحنات: إذ واصلت الولايات المتحدة وأوروبا اتهام إيران بتصميمها على متابعة برنامج سرّي لصنع السلاح النووي، خصوصاً بعد اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثارَ يورانيوم مخصّب، في إيران، بنسبة

(7) T. Delpech, *«L'Iran, la bombe et la démission des nations*, CERI/Autrement, Paris, 2006, p. 16-17.

36%، مصدرُها آلاتُ طردٍ إيرانية، وكذلك برامج من أصل باكستاني (وقطع) مصنع طرد باك 2، تسمح بالحصول الأسهل على يورانيوم للاستعمال العسكري[8]. في نهاية الأمر، عُقِد اتفاق جديد في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2004 بين ألمانيا وفرنسا من جهة والمملكة المتحدة من جهة أخرى، وآلت إيرانُ إلى وقف النشاطات الإيرانية لتخصيب اليورانيوم مقابل مساعدة تقنية أوروبية لتطوير الصناعة النووية المدنية الإيرانية، وكذلك مقابل إقامة تعاون في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والأمنية. ثم بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد أعلنت إيران عن استئناف نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم، واضعةً بذلك حدّاً للاتفاق المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2004. وعليه، كانت إيران تعتبر أنها لم تحصل على شيء مقابل وقف تخصيب اليورانيوم. بعدئذٍ لم يتمّ التوصل إلى أي اتفاق جديد مع إيران، التي رفضت وقفَ برنامجها التخصيبي. في الوقت نفسه، عزّز تكاثرُ تصريحات محمود أحمدي نجاد النارية تجاه إسرائيل، الحذرَ من إيران. وبناءً على طلب «الترويكا الأوروبية» والولايات المتحدة، أُحيلَ هذا الملف إلى مجلس الأمن الدولي. فبدأ هذا

(8) M. Makinsky, «La République islamique après les présidentielles de juin 2005: Un Iran sûr de lui et dominateur?», *Géoéconomie*, n°. 36, Paris, hiv. 2005-2006.

المجلس بمناقشة هذا الملف في نيسان/أبريل سنة 2006، بعدما اطلع على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في فترة أولى، لم تؤدِّ هذه المرحلة الجديدة إلى أي تقدّم ذي دلالة، إذ مَتْرست إيرانُ في مواقفها فيما كان الروس والصينيون في مجلس الأمن يعارضون كلَّ عقوبة ضد إيران. ثُمَّ، في حزيران/يونيو سنة 2006، أُرسل إلى إيران اقتراح جديد من مجلس الأمن وألمانيا (5 أعضاء من مجلس الأمن +1) ـ تؤيده إذاً الصينُ وروسيا والولاياتُ المتحدة. كان يعد بتعاون معمّق على صعيد الطاقة النووية لأغراض مدنية وكذلك بمساعدة اقتصادية وتجارية (خصوصاً مع وقف الحصار الأميركي لصادرات التجهيزات الملاحية الجوية إلى إيران)، مقابل وقف تخصيب اليورانيوم. فأعلنت إيران أنها مهتمة بهذا المقترح لكنها لم ترد عليه فوراً. في هذا السياق، صوَّت مجلسُ الأمن على قرارٍ يعطي لإيران مهلةً حتى نهاية آب/أغسطس سنة 2006، لكي تمتثل للاقتراح الدولي. إثر جواب إيران السلبي (الذي كان يقترح، مع ذلك، فتح باب المفاوضات لتوضيح عدّة نقاط في الاقتراح)، أخذ مجلسُ الأمن يفكّر من الآن وصاعداً بالعقوبات المبرمجة.

من الواضح أن المسألة الرئيسية في هذا الملف هي معرفة ما إذا كانت إيران تسعى حقاً إلى امتلاك السلاح النووي. ثمّة عددٌ من المؤشرات يُفسح المجال أمام التفكير بأن إيران قد قامت بأعمالٍ في هذا الاتجاه. لكننا لا نعرف، حالياً، ما

إذا كان الهدف هو الامتلاك السريع للقنبلة النووية أم بلوغ مستوى من التقانة يُفسح في المجال أمام صنع سلاح ذري (كما هو الحال في اليابان أو في ألمانيا). إن هذا الاحتمال الأخير قد يكون متوافقاً مع استعمال للنووي لأغراض مدنية. سنستذكر حول هذا الموضوع وجود عقلانية اقتصادية بالنسبة إلى بلد منتج للنفط والغاز، تدعوه إلى تطوير صناعة مدنية نووية. نظراً لتزايد حاجات إيران إلى الكهرباء، ولحصة الإنتاج النفطي المستعمل لهذه الغاية (من 29,6 مليون برميل سنة 1977، إلى 265 مليون برميل سنة 2003)، وإذا لم يُطوّرْ مصدرٌ آخر للطاقة ولم تُطوِّرْ إيران إنتاجها للوقود بطريقة ملحوظة، فمن الممكن أن تصبح إيرانُ مستوردةً للنفط المكرَّر في السنوات العشر القادمة. زد على ذلك، أن إيران إذا يُخصِّص قسم من نفطها لإنتاج الكهرباء فمن الممكن أن تزيد مقدارَ صادراتها من هذه المادة الأولية[9]. بالطبع، ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار كلُّ الأكلاف (تثمير، إعادة معالجة النفايات، إلخ) لكي يُحسب بدقة التأثيرُ الاقتصادي لبرنامج كهذا. لكن، عموماً، لا يمكنُ استبعادُ الفائدة التي يمكن أن يقدّمها تطويرُ صناعة نووية مدنية. فضلاً عن ذلك، يُبيِّن تاريخُ إيران

(9) M. SAHIMI, *Iran's Nuclear Energy Program. Economic analysis of the program*, 7 déc. 2004 (http://www.payrand.com/news/04/dec/1056.html).

الحديثة مدى الحاجة إلى امتلاك التكنولوجيا الغربية وإلى أي حدّ كان على الدوام رهاناً بالنسبة إلى السلطات وحتى بالنسبة إلى السكان.

ولكن، إذا اعتبرنا أن إنشاء سلاح ذري هو الهدف الخفيّ لإيران، فهل يمكن مع ذلك الكلام على تهديد إيراني؟ من المفيد هنا الرجوع إلى استراتيجية طهران على صعيد الدفاع والأمن[10]، وهذا بكل غرابة عنصر غائب عن السجالات الجارية حول هذا الملف[11]. خلافاً لما يمكنُ اعتقادُه، لا تقوم السياسةُ الإيرانية في هذا المجال على البحث عن المجابهة أو عن تغيير في الحدود. صحيح أن إيران بلد قومي للغاية، غيورة على استقلالها وتسعى إلى لعب دور أهم على المسرح الدولي، لكنّ سياستها الدفاعية ترمي إلى الحدِّ من المخاطر بنحو خاص.

إن سياسة إيران الدفاعية والأمنية ترتبط ضرورةً بإدراكها لمحيطها المباشر. فهذا المحيط يُعتبر، على غير صعيد، خَطِراً؛ لكنه لا ينطوي على أي تهديد «وجودي». ففي المرحلة الأخيرة من حكم صدّام حسين كان العراق، الذي

(10) حول هذا الموضوع، أنظر: S. CHUBIN, *Wither Iran? op. cit.*.

(11) هذا الجانب مثلاً غائب تماماً في كتاب:

T. DELPECH, *L'Iran, la bombe et la démission des nations*, op. cit.

أوهنته حربُ الخليج سنة 1991 وأضعفه حصارُ الأمم المتحدة، يشكّل خطراً محتملاً ولكنه غير فوري. إلى ذلك، كانت أفغانستان الطالبان تبدو مصدراً للمشاكل ولكنها لم تكن تبدو كتهديد حيوي. عملياً، كانت أهمُّ التهديدات القريبة صادرةً بالأولى عن اضطراباتٍ محدودةِ المدى، مثل عمل الحركات الكردية الانفصالية، وعمل مجاهدي خلق (المتمركزين في العراق) أو تهريب المخدرات من أفغانستان. بالعكس، كانت إيران شديدةَ الانشغال بإسرائيل والولايات المتحدة. كانت حرب مع إسرائيل تُعتبر محتملة، نظراً لموقف إيران من النزاع في الشرق الأوسط، كما أن حضور الولايات المتحدة في العربية السعودية، فضلاً عن إدانتها الدائمة لإيران بوصفها سنداً للإرهاب، يمكنُه أن يثير التخوّف من أعمال عدوانية ضد إيران. الأحداثُ الأخيرة لم تقم بغير تعزيز هذا التصوّر للأخطار. صحيح أن الحروب في أفغانستان وفي العراق أزالت التهديدات التي كان يمثلها نظاما الطالبان وصدّام حسين بنحو خاص. ولكن لا تزالُ قائمةً نزاعاتٌ إقليمية هامة. ربما يكونُ تهديد المجاهدين قد زال تقريباً[12]. وبالعكس، يتواصل تهريب المخدرات من

(12) مع ذلك، لا يزال ثمّة التباس. كانت وزارة الخارجية الأميركية قد وصفت رسمياً هذه الجماعة بأنها تنظيم إرهابي، وكانت القواتُ الأميركية في بادئ الأمر قد هاجمت معسكرات المجاهدين، لكنّ بعض المعلومات تشي بأن تعاوناً بينهم وبين الجيش الأميركي قد جرى

أفغانستان ويُفضي إلى توترات على حدود إيران الجنوبية ـ الشرقية؛ ومن شأن ولادة كردستان عراقية أن تجدّد في المدى المنظور انطلاق الاضطرابات مع الحركات الكردية في إيران بالذات. وبنحو أخصّ، توسعت التوترات مع إسرائيل والولايات المتحدة.

لمواجهة هذه التهديدات الخارجية، صاغت إيرانُ استراتيجية دفاعية تدين بالكثير إلى الدروس المُستفادة من النزاع مع العراق، الذي أظهر للعيان نقاط ضعف سياسة قائمة فقط على ميل قواتها إلى التضحية. من المحتمل إذاً أن تكون إيران قد صمّمت على إقامة استراتيجية ردعية، ترمي إلى زيادة «كلفة» هجوم المعتدي. هذا ينطوي على قدرة الردِّ على العدوان، لكن ليس بالضرورة ذلك الذي يتوقعه المعتدي، أي القدرة على تقبّل الخسائر، وتوسيع النزاع إلى بلدان أخرى، وشنّ ردّ أوسعَ نطاقاً من الهجوم المعادي. إلى ذلك، لا تريد إيران أن تكون تابعةً للآخرين على صعيد التجهيز العسكري وتعتبر أن من حقها امتلاك التكنولوجيا الأفضل المتوافرة[13]. هذا يعني أن عليها إنشاء صناعة وطنية

= تطبيقه. في كل الأحوال، يواصل بعضُ «صقور» الإدارة الأميركية المناداة بـ «استعمال» المجاهدين للضغط على إيران.

(13) إيران متحسّسة جداً لكل ما يشبه التمييز، خصوصاً في المجالات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالقضايا العسكرية.

دفاعية. بكلماتٍ سياسية، تعني خياراتٌ كهذه أن على الاستراتيجية الإيرانية أن تتحدّد من دون الاعتماد على الرأي العام العالمي أو على مجلس الأمن الدولي (الذي لم يُدِنْ أبداً الهجوم العراقي الذي كان وراء حرب العراق ضد إيران).

لبلوغ الأهداف هذه، فضلاً عن تكاثر تمارين الإنذار، طبّقت إيران منذ نهاية الحرب مع العراق برنامجاً يرمي إلى التزود بالصواريخ. ذاك أن استعمال العراق لهذا السلاح على نطاق واسع (لا سيما في قصف المدن الإيرانية) والتبعية تجاه المصدرين الأجانب، هما اللذان دفعا إيران إلى تطوير قوّتها الجوية والتزود بقدرة صناعية في هذا المجال. على ما يبدو، يرمي هذا التسلّح إلى الرّد على حاجات استراتيجية رادعة. ولقد حافظت إيران على الالتباس، مع أنها صرَّحت، مثلاً، عن استعدادها لتقاسم هذه الترسانة مع البلدان العربية للدفاع عنها ضد إسرائيل. والحال، فإن هذا الغموض، الذي يعود طبعاً إلى ضرورات الدعاية المحلية والتصميم على تأكيد دور إيران كقوة إقليمية[14]، قاد إسرائيل، وتالياً الولايات المتحدة، إلى التخوف من استعمال «هجومي» محتمل لهذه

(14) كان من الأسهل تمريرُ فكرة صواريخ تسمح بالدفاع عن البلدان العربية أكثر من فكرة مواجهة التهديد العراقي.

الصواريخ[15]. تكراراً، يبدو خطابُ إيران حول هذا الموضوع متناقضاً مع برنامجها ورفضها للخطر.

حين نتناول المسألةَ من الطرف الآخر، يكون من الأصعب تحديد عقيدة استراتيجية إيرانية مرتبطة خصوصاً بامتلاك السلاح النووي. والحال، فإن إيران، التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، لا يمكنها أن تتبنّى علناً استراتيجيةً كهذه. غير أن هدف البحث عن السلاح النووي يرتبط أيضاً بمنطق الرّدع هذا. لم يولد البرنامجُ الإيراني النووي مع الثورة، ما دام هذا الأخير قد أُطلق على يد الشاه منذ نهاية الخمسينيات. رسمياً كان الهدفُ استثماراً لغاياتٍ مدنية؛ لكنّ عدداً من العناصر يدعو إلى التفكير بأن برنامجاً عسكرياً كان قد وضع أيضاً على السكّة[16]. سنة 1974، دخلت إيران إلى مستوى 10% في رأسمال يوروديف (Eurodif)، الكونسورتيوم الأوروبي لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذي كان يعطيها الحقَّ في 10% من إنتاج المصنع، بموجب عدّة عقود أُبرمت مع ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فقدّمت قرضاً بقيمة مليار دولار إلى مفوضية الطاقة

(15) بنحو خاص تملك إيرانُ صواريخ بالستيكية شهاب 3، مداها 1300 كلم، تسمح ببلوغ إسرائيل.

(16) J.-F. DAGUZAN, «Le nucléaire iranien jusqu'au bout?», *Géoéconomie*, n°. 36, Paris, hiv. 2005-2006, p. 110-111.

الذرية الفرنسية (CEA)[17]. آنذاك، كان يُنظر إلى واقعة سير بلد نفطي على الطريق النووي بوصفها خياراً عقلانياً لتنويع الطاقات، من جانب البلدان الغربية (وكفرصة لإعادة تدوير البترودولارات). بعد الثورة، طلب الخميني وقف البرنامج النووي. ثم إن طريقة سير الحرب مع العراق قادت النظام إلى التراجع عن هذا القرار، نظراً لأن تغيّر التوجه هذا تعزَّزَ باكتشاف البرنامج النووي العراقي سنة 1991[18]. يبدو إذاً أن البرنامج النووي الإيراني يصدر عن منطق ردعي يرمي إلى حماية الأراضي الوطنية. إن تطبيق سياسة بعيدة المدى يقلّل من قوة الذرائع التي تغلّب انعدام وجود تهديداتٍ وشيكة لإيران. فلا أحد يستطيع البتَّ بكيفية تطوّر الوضع في العراق. فوق ذلك، في مواجهة التوترات المتصاعدة مع إسرائيل والولايات المتحدة، يعتبر النظامُ الإسلامي بكل تأكيد أن السلاح النووي هو أيضاً بمثابة ضمانة أخيرة لمواجهة التهديدات العدوانية، مُقلّداً في ذلك الاستراتيجية الكورية

(17) بعد الثورة، رفضت فرنسا أن تمارس إيران دورها كمساهمة ولم تشأ تعويض القرض (الذي يفترض أن تُدفع دُفعاته الأولى سنة 1981). ثم بعد الاتفاق الموقّع سنة 1991 لتسوية الخلاف المالي المعقد القائم بين الطرفين، عادت إيران إلى موقعها، مع حقها في أخذ 10% من اليورانيوم الذي تخصّبه يوروديف لأغراض سلمية...

(18) J.F. DAGUZAN, «Le nucléaire iranien jusqu'au bout?», *op. cit.*, p. 111-112.

الشمالية. ومن المحتمل جداً أن ترى إيرانُ في امتلاك السلاح النووي طريقةً للمزيد من الوزن كقوة إقليمية ودولية. في الخلاصة، ينبغي بنحو خاص الأخذ بعين الاعتبار أن الاستراتيجية الإيرانية الدفاعية القائمة على الردع والحدّ من الأخطار، وعلى الواقعية، إنما تقع في الطرف النقيض للخطاب السياسي الذي لا يزال «مرتفعاً» تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل بنحو خاص. إن هذا الغموضَ خطير لأنه قاد هذين البلدين، غالباً، إلى المزايدة في خصوص التهديد الإيراني[19].

هل هدفُ امتلاك السلاح النووي خطير؟ في المقام الأول، يعترف القانونُ الدولي لكل بلد بحرية اختيار وسائله الدفاعية، بشرط احترام مبدأ عدم الاعتداء. والحال، ربما يصدر الاختيارُ الإيراني للسلاح النووي عن استراتيجية ردع، أساساً بسبب الحرب ضد العراق. ويبدو لا معقولاً ربطُ تصريحات الرئيس الإيراني حول ضرورة شطب إسرائيل من الخارطة، وحيازة السلاح النووي. فكل تاريخ الجمهورية الإسلامية يعكس براغماتيةً قوية جداً. ونظراً لتفاوت القوى

---

(19) يمكنُ التفكير من جهة أخرى بأن هذه المبالغات، كما هو الحال في إيران، تكون أحياناً صادرةً عن أغراض السياسة الداخلية. وتالياً، لا مفرَّ من إعلان موقف متشدّد ضد إيران التي تعلن نفسها، بموجب خطاباتها الراهنة وأفعالها في الماضي، بوصفها «عدواً» دائماً للولايات المتحدة وإسرائيل.

بين إيران من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة ثانية، فإن أي هجوم نووي على إسرائيل قد يُفضي إلى تدمير فوري لإيران. هل تصريحاتُ بعض المراجع حول رغبة التعاون مع دول إسلامية أخرى يمكنها أن تثير المخاوف من انتشار نووي؟ من دون الرغبة في الاستخفاف بهذا الخطر، لا بد أن نلاحظ أن هناك غالباً فجوةً بين إعلانات نوايا النظام الإيراني وبين الواقع. زد على ذلك أن سياسة تصدير الثورة قد جرى الإقلاعُ عنها وأن علاقات إيران الشيعية مع العالم السنّي ما برحت صعبة. في هذه الظروف يمكن للتعاون بين المسلمين في المجال النووي أن يتعلّق، بالأولى، بالمجال المدني مع فجوةٍ شاسعة.

إلى ذلك، ينبغي تلطيفُ التداعيات المنهجية بين «راديكالية» محمود أحمدي نجاد وبين البرنامج النووي الإيراني. صحيح أن الرئيس الإيراني قد ضاعف التصريحات اللاذعة حول تصميم إيران على مواصلة برنامجها لتخصيب اليورانيوم. لكن لا يجوز التناسي بأن قرار إعادة إطلاق البرنامج النووي الإيراني يعود إلى نهاية الثمانينيات وأن الرجل السياسي الذي أدار هذا الملف منذ البداية هو الشيخ هاشمي رفسنجاني (الذي له كلمة الفصل، بوصفه «أب» القنبلة». ومن جهة أخرى، انطوى قرارُ استئناف تخصيب اليورانيوم، المرتبط بالشعور بأن المفاوضات مع الأوروبيين لن تجدي فتيلاً، على شمول جميع القادة (لا سيما المرشد).

أخيراً، الأمينُ العام الجديد لمجلس الأمن القومي، علي لاريجاني، القائد السابق للحرس الثوري ومدير التلفزة ـ والمقرّب من المرشد ـ هو «المحرّك الأساسي» للملف هذا. ليس دورُه، على ما يبدو، تنفيذ أوامر الحكومة؛ فالظاهر أنه يملك استقلالية حقيقية.

في المقابل، إذا امتلكت إيرانُ السلاح الذري، يُخشى أن تسعى البلدان الأخرى في المنطقة إلى أن تحذو حذوها (العربية السعودية ومصر وتركيا، إلخ). بوجه أعمّ، من شأن امتلاك إيران القنبلة النووية أن يُسهم في إضعاف معاهدة عدم الانتشار ـ التي تطلبُ مادّتها السادسة من الدول المالكة للسلاح الذري أن تعمل على تدمير تدريجي لأسلحتها النووية ـ ويمكن أن تعتبره بلدانٌ كثيرة بمثابة علامة خطِرة. إن أمثلة الهند والباكستان أو حتى إسرائيل تبرهن بالأحرى على وجود «مكافأة» على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، ما دام هذا قد سمح لها بالتزوّد بالسلاح النووي وهي تتجاهل كلّ المخاطرة المتعلقة بذلك (خصوصاً في مادة الانتشار). أضف إلى ذلك أن الحكومة الأميركية وقّعت سنة 2006 اتفاقية تعاون مع الهند حول النووي المدني، مُضفيةً بذلك الشرعية على حيازتها للسلاح النووي[20]. مع ذلك

---

(20) هذه الاتفاقية أقرّها لاحقاً الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركيان. ناهيك عن أن السفير الأميركي في الهند كان قد هدّد الحكومةَ الهندية

يظلُّ انضمامُ إيران إلى معاهدة عدم الانتشار التزاماً يفرضُ نفسه على هذا البلد. صحيح أنها لا تنطوي على نص يمنع البلدان الموقّعة من العمل على تخصيب اليورانيوم، لكنها تنصُّ على منع كل استعمال عسكري له. إن هذا من شأنه أن يحملَ على التفكير بأن اختيار السلاح الذرّي لم يتقرّر بعد وأن هدف إيران هو بالأولى بلوغ «المنطقة الحدودية» التي تسمح لها عند اللزوم بالقفز فوقها إذا قرّرت ذلك.

إعادةُ النظر في السياسة الإيرانية لأوروبا والولايات المتحدة

كان تدخل الاتحاد الأوروبي، أواخر سنة 2003، في هذا الملف ناتجاً عن الرغبة في تقديم بديل من «المنهج القوي» الذي تنادي به الولايات المتحدة. فالأوروبيون، الذين كانوا قد بدأوا حواراً صعباً مع إيران منذ سنة 1992، كانوا يرون آنذاك أنهم قادرون على الحصول على نتائج بالحوار، وكانوا على خطأ. لقد ذهب بعضهم إلى حدِّ التنديد بعدم فعالية السياسة الأوروبية، التي لم تُسفر ربما إلّا عن إعطاء مهلة

= في مطلع سنة 2006 بتصويت سلبي محتمل في الكونغرس إذا لم تصوّت نيودلهي لصالح نقل الملف الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن.

إضافية لإيران لمواصلة برنامجها النووي[21]. والحال فإن المبادرة الأوروبية كانت بوجهٍ خاص ردَّة فعل، ضرورية بلا ريب، على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران التي كانت تبدو راغبةً في تحبيذ منطق «الكل أو لا شيء». على كل حال، سار الأوروبيون في مفاوضات كانت بطبيعتها تبدو في غاية الصعوبة. بما أن البرنامج النووي الإيراني قائم على حجّة قوية، فكيف كان الأوروبيون يستطيعون إعطاء إيران ضماناتٍ في موضوع الأمن، كانت الولايات المتحدة، وحدها، قادرةً على إعطائها؟ بشكل أعمق، كانت التوترات المتعلّقة بالملف النووي الإيراني نتاجَ المجابهة بين إيران والولايات المتحدة في المقام الأول. فالحكومة الأميركية (ومعظم المجتمع الأميركي) لا تزال تعتبر أن إيران عدو. وترى إيران، من جهتها، أن الولايات المتحدة بلد يرغب دوماً في «الهيمنة» عليها. لا ريبَ أخيراً في أن الأوروبيين لم يذهبوا إلى آخر منطقهم، فاقتربوا شيئاً فشيئاً من الموقف الأميركي. بدأ هذا التقارب سنة 2004 اجتناباً لانقسامات جديدة بين القارتين القديمة والجديدة بعد «الشرخ العراقي». وتطوَّر على مدى الانكشافات حول الوجود الممكن لبرنامج

---

(21) T. DELPECH, *L'Iran, la bombe et la démission des nations*, *op. cit.*, p. 33-40.

نووي عسكري في إيران، وتعزّز بعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى الحكم. منذئذ، بدت سياسة أوروبا الإيرانية قد تخلّت عن كل أملٍ بالتفاهم مع إيران، الأمر الذي انعكس في إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن والتذكير بإمكان تطبيق عقوبات اقتصادية وسياسية إذا لم تُذعِن إيران.

مع ذلك، هل يتعيّن على هذا الفشل الأوروبي أن يعني الفشل الكلي لسياسة الاتحاد الأوروبي التحاورية الصعبة مع إيران؟ في نهاية المطاف، وفضلاً عن هذا الملف، لا تزال حصيلةُ علاقات أوروبا مع إيران محدودةً في المجالات غير الاقتصادية. إن التحسنات النسبية، في أواخر التسعينيات، على صعيد حقوق الإنسان كانت بوجهٍ خاص حصيلةَ التطورات السياسية الداخلية في إيران. ففي الحقيقة لم يتوقف دعمُ إيران لحزب الله وللحركات الراديكالية الفلسطينية. والفتوى بحق سلمان رشدي لم تُلغَ رسمياً. مع ذلك لا يجوز إنكار التأثير الإيجابي لاستئناف العلاقات مع أوروبا، إذ إن الشعور بعدم البقاء على هامش المجتمع الدولي قد عاشه النظامُ والمجتمع وكأنه تغيّر حقيقي. على كل حال، لا شيء أكثر خطراً على بلد في حالة انتقالية مثل إيران، من بقائه معزولاً، فمن شأن وضعٍ كهذا تعزيز النزعات الأكثر كرهاً للأجنبي والأكثر عداءً للديمقراطية في هذا البلد. أخيراً، يبدو إجراء حوارٍ صعب، حتى ولو كان ناقصاً، أفضل من سياسة الولايات المتحدة العزلية. فعلى الأقل، أقامت علاقاتٌ

أوروبا مع إيران صلةً تفتح أبواب النقاشات، مهما تكن صعبة.

في المحصّلة، يمكن بنحو خاص اتهام سياسة أوروبا الإيرانية بنقص طموحها أو حماستها. الواقع أن أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي لإيران (حوالى 40% من السوق). فالمنشآتُ الأوروبية الكبرى في قطاعات السيّارة والطاقة أو الاتصالات الهاتفية تنعم، فوق ذلك، بمنافسةٍ أقل حدّة في هذا السوق، نظراً لغياب الشركات الأميركية، رسمياً على الأقل. زد على ذلك أن للاتحاد الأوروبي مصلحة أيضاً في إقامة علاقات مديدة مع بلد لا يزال أحدَ كبار منتجي الغاز والنفط في العالم. أخيراً، نظراً لبدء المفاوضات الرسمية، أواخر سنة 2004، حول احتمال دخول تركيا في الاتحاد، فمن المحتمل اجتذاب إيران (وسط اليأس الكبير لبعض السياسيين الفرنسيين) لتصبح قريباً جارةً للاتحاد الأوروبي. ومما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي لن يمكنه أيضاً أن يتجنّب القيام بتفكير حول تطور إيران السياسي المنظور والدور الذي يستطيع أو لا يستطيع الاتحاد أن يلعبه في هذا المسار. هكذا تظهر، مجدداً، ضرورة تعزيز أوروبا السياسية وحتى العسكرية. في نهاية المآل، للاتحاد الأوروبي كلُّ المصلحة بأن تنجزَ إيرانُ تطبيعها نهائياً وأن تغدو حقاً قوةَ استقرارٍ في المنطقة.

منذ نهاية التسعينيات، بدأت الولايات المتحدة بالكلام

مباشرةً عن الخطر الذي يمثّله امتلاكُ إيران للسلاح النووي. وكان الشعور بأن هذا الموقف كان ناتجاً بنحو خاص عن مجابهة إيران/الولايات المتحدة، إذ لم يكن النووي سوى واحد من «ملفات» كثيرة تغذّي هذا النزاع. ثم، بعد 11 أيلول/سبتمبر سنة 2001، والكشوفات سنة 2002 التي تدور حول تقدمات البرنامج النووي الإيراني، صار الموقفُ الأميركي أكثر شدّةً. فمنذ ذلك الحين، حدّدت الولايات المتحدة موقفاً واضحاً. كان هناك احتمال شديد بأن تواصل إيرانُ برنامجاً نووياً عسكرياً، وهذا تطور لا يمكن قبوله. وتالياً، كان على إيران أن تبيّن للمجتمع الدولي بأنها لا تريد القنبلة وذلك بوقف برنامجها التخصيبي، وإلّا فإن عقوبات، وربما، هجوماً عسكرياً على إيران، من الممكن تصوّرهما. غير أن هذه الاستراتيجية شهدت تراجعاً، طالما أن الولايات المتحدة قد ساندت المحاولة الأوروبية لفتح باب المفاوضات مع إيران، أواخر العام 2003. الحقيقة هي أن السلطات الأميركية كان لها في ذلك كل المصلحة. فهي لا تريد التفاوض مباشرةً مع إيران، فتركت الأوروبيين يتقدمون على الخط الأول. وكان من شأن نجاح هذه المفاوضات أن يسمح للولايات المتحدة بأن تحلّ «سلمياً» هذه الأزمة، إذ إن اختيار هجوم عسكري على إيران صار أقلَّ صدقيةً، نظراً للاضطراب في العراق. في المقابل، من شأن الفشل تعزيزُ الموقف الأميركي الذي يرفض التفاوض مع طهران. وبالتدرج، فاز السيناريو الثاني، حين شعر الأوروبيون بأن

المفاوضات لا تُفضي إلى شيء، خصوصاً بعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى الحكم.

لكن، على الرغم من هذه التطورات، لا يزال الشعور السائد بين الخبراء هو أن الحكومة الأميركية تتزحلق على هذا الملف نظراً لعدم التوصل إلى تحديدها سياسة إيرانية واضحة. منذ الخطاب حول «محور الشر»، تفضّل واشنطن استراتيجية مجابهة. ينبغي على إيران «التنازل» أمام كل الطلبات الأميركية أو توقّع الأسوأ. آنذاك كانت النظرة الأميركية قائمةً على عدم وجود تيارات معتدلة أو براغماتية، بل هناك فقط «نظام إرهابي»، وعلى أن من غير الوارد منحه شرعيةً بالتفاوض معه. في ربيع سنة 2003، أرسلت الحكومةُ الإيرانية اقتراحاً بالتفاوض، وكان يرمي إلى تناول جميع مواضيع النزاع مع الولايات المتحدة (منها البرنامج النووي، معارضة المسار السلمي في الشرق الأوسط والدّعم الإيراني للمجموعات الراديكالية الفلسطينية)، ولكنّ السلطات الأميركية[22] تجاهلته تماماً. فهل الولايات المتحدة رسمياً

(22) G. DINMORE, «US rejects Iran's offer for talks on nuclear program», *Financial Times*, 15 juil. 2003; G. BEALS, «A missed opportunity with Iran. Islamic country said to have notified U.S. in '03 of willingness to negotiate over WMDs, but ex-officials say Bush team didn't want to deal», *News-day*, 19 févr. 2006.

في حالة حرب مع إيران؟ لا؛ لكن حسب نظرة المحافظين الجدد، إنها في حرب مع الإرهاب. والحال نعرف إلى أي حدّ هذه الرؤية تبسيطية، إذ إن هذه المجموعات الفلسطينية وحزب اللّه اللبناني هي في المقام الأول حركات وطنية لا يمكن تشبيهها بالقاعدة. وظهر أن من غير المنطق نسبياً التفاوض مع ليبيا ورفضه مع إيران. فضلاً عن ذلك، هذه الاستراتيجية غير فعّالة، لأن الولايات المتحدة كلما تُهدِّد إيران بـ «تغيير النظام»، تُغوى السلطاتُ الإيرانية بامتلاك السلاح النووي لتحمي نفسها من هجوم عسكري، على صورة كوريا الشمالية. فوق ذلك، حين ترفض الولاياتُ المتحدة كلَّ اتصال بإيران إنما تحرم نفسَها من كل إمكانية تأثير في الملفات التي تُثير مشكلة (النووي، القضية الفلسطينية، العراق)، إذ إن عجز الولايات المتحدة هذا عن العمل، بطريقة أخرى غير التهديد، قد ظهر بكل وضوح، على كل حال، إبَّانَ حرب صيف سنة 2006 بين حزب اللّه وإسرائيل. يمكنُ التفكير أن التخوّف من شرعنة النظام الإيراني هو في نهاية الأمر مضحك جداً. فالنظام الإيراني يبدو، على الرغم من كل اختلالاته الوظيفية، أنه يعيش حياةً سياسية أكثر تنوّعاً

= حسب هذه المصادر، هذا الاقتراح على شكل رسالة حرّرها صادق خرّازي، سفير إيران في فرنسا، وحفيد كمال خرّازي، وزير الخارجية آنذاك.

من كل الأنظمة شبه الديكتاتورية في الخليج أو في شمال أفريقيا التي تقيم معها الولايات المتحدة علاقاتٍ دبلوماسية طبيعية. إن هذه السياسة الأميركية خطيرة، لأن عزلَ إيران يعزِّزَ في هذا البلد التيارات المتطرّفة التي «تغتذي» من التوترات بين إيران وبقية العالم. في هذه الظروف، لماذا لا يمكن للمنطقِ الذي تطبّقه الولايات المتحدة على الصين (أي أن اللّبْرلة الاقتصادية وانفتاح المبادلات التجارية هما مؤاتيان لانتقالٍ سياسي) أن تطبّقه أيضاً على إيران؟

مع ذلك، سنة 2006 تطوّرت سياسةُ الولايات المتحدة الإيرانية: في أيار/مايو انضمّت واشنطن إلى الاقتراح المعروض على إيران بوقف التخصيب النووي مقابل مكاسب اقتصادية وضمانات على صعيد الأمن. أخيراً، في نهاية العام، رُفع إلى الرئيس بوش تقريرُ بيكر حول الوضع في العراق، الذي حرّرته في آن مجموعةٌ مؤلفة من جمهوريين وديمقراطيين بقيادة جيمس بيكر، وزير الخارجية السابق، والذي يوصي خصوصاً بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران وسورية للحدّ من التوترات. إن هذا الاعتدال في الستراتيجية الأميركية يعكس حقاً الخلافات داخل الطبقة السياسية الأميركية، هناك تيار فكري ما وراء أطلسي[23] يطالبُ بمزيد

(23) السناتور الجمهوري شوك هاغل، مدلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة، المستشار السابق للأمن القومي في عهد بيل كليتون، صمويل

من الواقعية وباتصالاتٍ مباشرة مع إيران. إلى ذلك، يمكنُ لمعرفة أعمق أكثر فأكثر بالوضع الإيراني وكذلك يمكن للعزم على عدم تكرار الأخطاء نفسها المرتكبة في العراق أن يحثّا فريقاً من السلطات الأميركية على مزيد من الاعتدال. وفوق ذلك، يمكن لانتصار الديمقراطيين في الانتخابات التشريعية ومجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2006 أن يقود الإدارة الأميركية إلى انتهاج سياسة أقل عدائية تجاه إيران. لكن يبدو أن اختيار موقف إيديولوجي متشدِّد لا يزال مع ذلك الخيارَ المميَّز لواشنطن، لا سيما تحت تأثير نائب الرئيس ديك تشيني.

نظراً للموقفين الأميركي والأوروبي، ما هي الخيارات التي لا تزال مُتاحةً لتسوية الأزمة النووية الإيرانية؟

أيمكن للعقوبات الاقتصادية أن تكون فعّالة؟ بما أن حصاراً للنفط الإيراني يبدو غيرَ عمليّ نظراً لعواقبه المحتملة على الأسعار المرتفعة حالياً، فإن خيارات أخرى مثل ضرب الحصار على الواردات الإيرانية من البنزين أو على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الوقود والمحروقات قد جرى ذكرها. حول هذا الموضوع، لوُحظ غالباً أن الصين وروسيا

---

* س. «ساندي» برغر، المبعوث السابق للرئيس جورج هـ. بوش إلى الشرق الأوسط، دنيس روس، العضو السابق في مجلس الأمن القومي (حتى سنة 2003)، فلينت لفيريت، هؤلاء كلهم أعلنوا تأييدهم لمفاوضاتٍ مباشرة مع إيران.

كانتا بلا ريب ممانعتين لفرض عقوبات اقتصادية شديدة. فالصين، مع حاجاتها (الحالية والمقبلة) الكبيرة إلى الطاقة، تحتاج إلى إيران مستقرة. ولروسيا مع إيران سوق نفعي لصادراتها من العتاد العسكري، وتملك ورقةً تلعبها في علاقاتها مع الولايات المتحدة. لكنّ المشكلة الكبرى تتعلق خصوصاً بفعالية العقوبات.

يبرهنُ التاريخُ الاقتصادي الحديث على أن الحصارات (كوبا، العراق) تؤذي السكان بنحو خاص، وقلّما تؤذي النظام القائم. عينياً، إن وقف واردات إيران من الوقود (5 مليار دولار سنة 2005) قد يُفضي، بلا أدنى ريب، إلى تصعيد التضخّم وإلى وقف واضح للنشاط. لكنّ إيران ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال قد تجد من جهة، وبلا شك، دوراتٍ استيرادية سرية. ومن جهة أخرى، ليس أكيداً أن مصاعب اقتصادية محتملة من شأنها أن تؤدي إلى ارتداد السكان على الحكومة. بالعكس، من شأن عقوباتٍ كهذه أن تفضي، بالأولى، إلى قفزة قومية، الأمر الذي قد يعزّز النظام وقد يحدُّ من هامش مناورات التيارات السياسية الناقدة للحكومة. إن خيار فرض حصار على التثميرات في قطاع المحروقات قد يؤثر في الاقتصاد الإيراني، ولكن على المدى الطويل، أخيراً، من شأن عقوباتٍ كهذه أن تسير في عكس ضرورة رفع قدرات الإنتاج لدى بلدان منظمة البلدان المصدّرة للنفط (OPCP) لتجنّب ارتفاع شديد جداً في الأسعار النفطية على المدى الطويل. سنلاحظ أن فرض عقوبات اقتصادية

يعني ضمناً الطلب من الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأول لإيران، تبنّي السياسة الأميركية إزاء إيران منذ الثورة (حصار تجاري وقانون آماتو. . .).

أما العمل العسكري، فهو ليس غائباً عن الخيارات المدروسة في الولايات المتحدة[24]، إذ يجري تقديمه بانتظام بوصفه «الحل» بنظر «الخبراء» مثل: ميكائيل ليدن وريول مارك غريشت. حالياً، يبدو هذا الخيار قليلَ الاحتمال، نظراً للمصاعب الأميركية في العراق، ولقدرات إيران على الإيذاء في العراق وفي إسرائيل (من خلال حزب اللّه) ولعدم الاستقرار الراهن في الشرق الأوسط. هنا أيضاً، ماذا يمكنُ أن تكون فعاليةُ هذه الإجراءات؟ ذُكر تسديدُ ضربات إلى المواقع النووية، إذ اشتغل عدد من الخبراء المحافظين الجدد على هذه الفكرة[25]. ليس أكيداً أن من الممكن تدمير جميع

---

(24) في مطلع سنة 2005، كشف الصحافي الأميركي سيمور م. هِرش أن الحكومة الأميركية ما برحت تفضّل الخيار العسكري (أي تدمير المنشآت النووية الإيرانية) وأن الاستطلاعات كانت قد جرت في إيران منذ سنة 2004 لتحديد الأهداف الكيمياوية والنووية المحتملة فيها.
(S.M. HERSH, «The coming wars», *op. cit.*).

(25) حول هذا الموضوع، أنظر: M. EISENSTADT, «The challenges of US preventive military action», *in* H. SOKOLSKI et P. CLANSON (sous la dir. de), *Checking Iran's Nuclear Ambitions*, U.S. Army War College, Carlisle (PA), 2004.

المواقع، وبالأخص، أن عملية كهذه قد لا تسمح بإلغاء التقدمات التكنولوجية المتحققة على هذا الصعيد[26] في إيران، التي يمكنها أن تواصل برنامجها. من شأن الهجمات ضد أهداف سياسية أكثر، مع أخذ قوة القومية الإيرانية بالاعتبار، أن تسهم خصوصاً في تعزيز معارضة الولايات المتحدة وتالياً تعزيز الأحزاب الإيرانية المتطرّفة. بما أن عملاً عسكرياً هو الوسيلة الأفضل لتغيير نظام، فقد بدأت نزعةُ المحافظين الجدد بالاتصال، كما في حال العراق، مع مجموعات معارضة[27]. والحال تبدو لاواقعيةً تماماً فكرةُ إرفاق هذه الحرب بوضع معارضي الخارج الإيرانيين في الحكم، إذ لا يملك أيٌّ من هذه الأحزاب قاعدة شعبية في إيران.

أخيراً، هناك عنصرٌ يُهمل غالباً في السجالات الدائرة حول العقوبات، هو أن من الصعب على الجانب الإيراني أن يرى في مجلس حكَماً نزيهاً، مكلّفاً بالدفاع عن النظام الدولي. لا يجوز أن ننسى مدى انصدام الإيرانيين من موقف البلدان الغربية أثناء حرب إيران ـ العراق، وبالأخص، صمتها عندما

---

(26) فضلاً عن ذلك، يمكن لعمل تدميري للمواقع النووية الإيرانية أن يؤدي إلى خسائر بشرية مرتفعة جداً في إيران.

(27) كما يطلب عدد من خبراء التيار الفكري المحافظ الجديد أن تتعاون الولايات المتحدة مع المجاهدين ضد النظام الإيراني.

هاجم العراقُ إيرانَ أو استخدم أسلحة كيمياوية. في هذا السياق، يمكن لتطبيق عقوبات أن تعيشه إيران مجدداً بوصفه ظلماً. وفي هذه الظروف، ومن دون إنكار تعقّد هذا الملف، من شأن مخرج لهذه الأزمة أن ينطوي على مفاوضات قد تشارك فيها الولاياتُ المتحدة مباشرة. خلافاً لما يُظَنّ غالباً، قد لا نكون حالياً في الفترة الأسوأ للتفاوض مع إيران. فالمحافظون الذين يتقلّدون كل مقاليد السلطة في إيران هم أيضاً الذين يستطيعون التقرير على الصعيد العسكري. بنحوٍ أخص، التيار اليميني المتطرّف، الحاكم حالياً، شديد الارتباط مع الحرس الثوري (حرس الثورة) الذي يلعب دوراً أساسياً في الملف النووي[28]. فمن شأن المفاوضات هذه السماح بخلق إطار سياسي واقتصادي يسمح في المدى المنظور بتطبيع علاقات إيران مع بقية العالم، مع تشجيع مواصلة التحوّل السياسي الجاري نحو نظام أكثر انفتاحاً، أي أفضل ضمانة ضد المخاطر المتعلقة بإيران نووية[29].

---

(28) M. MAKISNKY, «La République islamique après les présidentielles de juin 2005...», *loc. cit.*, p. 27-60.

(29) هذه هي الأطروحة التي يدافع عنها:

A. MILANI, «US foreign policy and the future of democracy in Iran», *The Washington Quarterly*, 28/3, p. 41-56.

9

إيران أحمدي نجاد
عودة إلى الوراء أم تحوُّل؟

بعد انتصار اليمين الإسلامي في تشريعيات سنة 2004، أمسك بكل السلطات (البرلمان ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، وموقع المرشد). لكن الجهاز التنفيذي لا يزال خارج مقاليده. إذاً شكّلت الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليو سنة 2005 رهاناً حاسماً. فقد خاض رئيسُ الجمهورية السابق، الشيخ هاشمي رفسنجاني، معركةً وعد فيها بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ومتابعة سياسة انفتاح الاقتصاد الإيراني. كان في عداد خصومه، الأقرب إلى اليمين التقليدي واليمين المتطرّف، علي لاريجاني، القائد السابق للشرطة الوطنية، ومحمود أحمدي نجاد، رئيس بلدية طهران، الذي كان آنذاك شخصية سياسية من المستوى الثاني. هذا الأخير، المؤيد لولاية الفقيه والعودة إلى قيم الثورة، وضع في المقدمة

ضرورة قيام عدالة اجتماعية أكبر ومكافحة الفساد، خصوصاً في القطاع النفطي. وبنحو خاص، وعد عُمدةُ طهران بوضع حصة من المداخيل النفطية «على طاولة كل إيراني». في خلال الدورة الأولى، يوم 17/ 6/ 2005 لم يتخطَّ أيُّ مرشح عتبة الـ 50% من الأصوات. كان المرشحان المتقدمان الشيخ هاشمي رفسنجاني (21%) ومحمود أحمدي نجاد (19,5%)، الذي فاجأ الجميع. لُوحظت آنذاك عدّة مخالفات وأثارت مرتبةُ محمود أحمدي نجاد الثانية كثيراً من الشُّبهات. حتى إن الإصلاحي مهدي كروبي، الذي جاء في المرتبة الثالثة مع 17,3% من الأصوات، تحدَّث عن طعنٍ، معتبراً أن مناورات تدليسية قد حالت دون تأهيله للدورة الثانية. كما أن الدورة الأولى اتّسمت بالأداء الفاشل للمرشح الإصلاحي[1]، مصطفى معين، الذي لم يُلاقِ خطابه الانتخابي المرتكز على حقوق الإنسان سوى صدى ضئيل جداً لدى سكانٍ ما عادوا يصدِّقون الخطاب الإصلاحي. تميّزت الدورة الثانية، يوم 24/ 6/ 2005، بمعدل مشاركة مرتفع (60%)[2] وشهدت الانتصار الكاسح لمحمود أحمدي نجاد (63% من الأصوات) على الشيخ هاشمي رفسنجاني

---

(1) المرشح الإصلاحي الثاني، مهدي كروبي، لم يرشحه رسمياً الحزبُ الإصلاحي، المشاركة.

(2) من المحتمل أن يكون هذا الرقم مضخّماً.

(33%). وهكذا فاز رجل سياسي مغمور تقريباً على أحد أبرز وجوه الجمهورية الإسلامية. مع ذلك، هذا لا يعني أن الأهالي الإيرانيين قد قرروا انتخاب «متطرِّف». ففي المقام الأول، كانت النتائج المتقاربة جداً للمرشحين الخمسة الأوائل (ثلاثة محافظين واثنين عن الإصلاحيين) في الدورة الأولى، قد عكست حقاً وجود عدّة تيارات سياسية في إيران[3]. ناهيك عن أن هذه النتائج كانت تشكّل رفضاً لهاشمي رفسنجاني أكثر مما كانت تشكّل اعترافاً بعمدة طهران؛ رفسنجاني الذي كان يرمز إلى ما كان يكرهه كثير من الإيرانيين في الجمهورية الإسلامية: الفساد والمحاباة أو المحسوبية إلخ. إن رفض هذه الشخصية ينعكس في النكاتِ الكثيرة المتداولة (غالباً في الناقلات الجماعية) حول ثروته وثروة عشيرته. إنها صورة لم يكن الرئيس السابق قادراً على محوها خلال حملته الانتخابية. فلم يقم بأية جولة في الرّيف؛ واستعماله الكثيف لتقنيات الاتصالات (ملصقات وأفلام، إلخ)، المموّلة بموازنة انتخابية كبيرة جداً، انقلبَ عليه ولعب دور النابذ للطبقات الأكثر حرماناً. بموازاة ذلك، من الواضح أن محمود أحمدي نجاد استفاد من دعم الهيئة

(3) F. ADELKHAH et J.-F. BAYART, «Un vrai-faux ultra à la tête de l'Iran?», *Alternatives Internationales*, hors-série n°. 3, Paris, déc. 2005, p. 35-38.

الناخبة التقليدية لأقصى اليمين، أي كل الشبكات العائلية أو سواها القريبة من قوات التعبئة وحرس الثورة (التي كان عضواً ناشطاً فيها ما بين سنتي 1980 و1993، تاريخ تعيينه حاكماً لولاية أردبيل) والمؤسسات الدينية، إلخ. كما اجتذبَ إليه تأييد شريحة كبيرة من الطبقات المحرومة، بخطابه المؤاتي لعدالة اجتماعية أكبر، وبتذكيره بأصوله المتواضعة ـ كاسراً بذلك محرّمات الثقافة السياسية الإيرانية. وبنحو أخصّ، تلقف قسم كبير من السكان موضوعة مكافحة الفساد والإشارات الصريحة إلى عشيرة رفسنجاني بخصوص محاربة المافيا النفطية (إذ كانت وزارة النفط إحدى المصايد المخصصة لأقارب الرئيس السابق). أخيراً، الاقتراع لواحد مغمور، من خارج الحلبة، مثل محمود أحمدي نجاد، استطاع التعبير، في بعض المناطق، عن رفض سلطة ممركزة، مشخصنة بهاشمي رفسنجاني[4].

رئيس شعبوي أكثر مما هو إسلاموي؟

للمرّة الأولى منذ الثورة، أتاح انتصارُ محمود أحمدي نجاد لليمين المتطرّف الوصولَ إلى السلطة. ففي فترةٍ أولى، شكّل الرئيسُ السابق لبلدية طهران حكومةً مؤلّفةً من

(4) م ن، ص 36.

شخصيات يمينية[5] مرموقة جداً، أُسندت إليها الوزارات الحساسة (الداخلية والأجهزة السرية والشؤون الخارجية)، ومن تكنوقراطيين عُيِّنوا في وزاراتٍ أكثر تقنيَّة مثل الاقتصاد. ومن ثَمَّ، حاول الرئيسُ الجديد أن يسجّل تباينه عن الرئاسيات السابقة. فرأينا أنه رجع في مجال السياسة الخارجية إلى استراتيجية تصادمية مع السلطات الغربية، أقلّه في الخطاب، مسجّلاً بذلك قطيعةً مع السياسات التطبيعية للرئيسين السابقين. كما أن الكثيرين من كوادر الدولة (موظفين كبار وولاة ومدراء بنك) جرى استبدالهم برجالات مقرّبين من الحكم الجديد (منهم كثيرون من أفراد حراس الثورة أو الأجهزة السرية). تحدَّث بعضُ الخبراء عن عسكرة النظام، وهذا مبالغ به على ما يبدو. الواقع، كما هو الحال غالباً في إيران، كان الرئيس يجنِّد الكوادرَ من معارفه ومن عائلته السياسية. إلى ذلك، هناك تنوّع كبير جداً في الآراء حتى داخل حرس الثورة. أخيراً، هذا التجدّد لا يعني بالضرورة أن الأولوية أُعطيت للإيديولوجيا على الخبرة. إذ كان معظمُ المدراء الجدد للمصارف العامة المعينين، قد عملوا من قبلُ في اللجان الإدارية لهذه المؤسسات.

(5) كما أن محمود أحمدي نجاد اختار وزيراً من المقرَّبين أو الأقارب، ما دام عدد منهم قد درسوا مع الرئيس وكانوا إلى جانبه في جهاز حرس الثورة.

كما أن خيارات الحكومة الجديدة في المجال الاقتصادي قد سجّلت تغييراً ملحوظاً. فالحكومةُ الجديدة إذ وضعت حداً للّبرلة الاقتصادية المتدرجة ولسياسة موازنة توفير المداخيل النفطية إنما اختارت الإنفاقَ الكيفي للمَنّ النفطي في عزّ الازدهار (10 مليار دولار سنة 1998 مقابل 60 ملياراً سنة 2006). لقد حاولت الدولة، بتصعيد النفقات العامة وبسياسة تدخلية في كل مجال، دعمَ النشاط وخفض معدّل البطالة. تقدّمت الحكومة ببرنامج من 4 مليار دولار لتجديد المدارس. فأنشأت مؤسسة مولجة بتسهيل عمالة الشبان وزواجهم. وارتفعت بشكل واضح أجورُ القطاع الصناعي العام. فزاد الحدُّ الأدنى للأجر بنسبة 50%. وواصلت الحكومةُ إبقاء أسعار سلسلة كاملة من المنتوجات والخدمات عند مستوى منخفض بشكل مصطنع، على الرغم من النتائج المترتبة على ميزانية الدولة؛ وأدّى الحفاظُ على دعم أسعار المحروقات، الذي يشجّع استهلاكاً مُفرطاً، إلى استيراداتٍ بقيمة 5 مليار دولار سنة 2005. كما كان الهدفُ أن يُبَيِّن أن الحكومة تهتمّ بطهران مثلما تهتمّ بالأرياف. فانعقدت عدّة مجالس وزارية، إذاً، في الرّيف، وأتاحت هذه الرحلاتُ الفرصةَ للرئيس لكي يقدم إعاناتٍ ميزانية جديدة للمناطق (وهي غالباً نفقات مقرّرة و«مجمّدة» بانتظار انتقال الرئيس...).

هذه السياسة الاقتصادية أعطت نتائج متضاربة. فالوضع الاقتصادي الإجمالي جيد، خصوصاً بسبب ضخامة العائدات

النفطية التي تكدّسها إيران. مع ذلك، ليس أكيداً أن نشاطية الحكومة كانت فعّالة. فالقطاع الخاص الإيراني، القلِق في آنٍ من الخيارات الاقتصادية ومن مخاطر العقوبات المرتبطة بالملف النووي (حصار، هجوم عسكري، إلخ)، هجرَ بورصةَ طهران وراح يوظّفُ قسماً من رساميله في دُبي. ومعدّل البطالة ظلَّ مرتفعاً (12,4% في تموز/يوليو سنة 2006، حسب الحكومة). ولا تزال التوتراتُ الاجتماعية كبيرةً، كما ذكّر بذلك عدد من الإضرابات في عدّة منشآت. ولا يزال التضخم واقعاً فوق معدّل 10%.

في مجالاتٍ أخرى، مثل مجال النظام الأخلاقي، تبدو متدنيةً، بالأحرى، صورةُ الجهاز التنفيذي الجديد. فلم يُلحظ تفاقمٌ في مراقبة هوية الأزواج ولا رقابةٌ للباس النساء أكثرَ صرامةً. على العكس، فيما كان البرلمانُ قد شرع في الكلام على ضرورة وضع حدٍّ لأزياءِ النساء غير الإسلامية، كان محمود أحمدي نجاد يعلن أن حكومته لا تنوي التدخل إطلاقاً في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، أعلن أنه يأذن للنساء بالدخول إلى الملاعب لكي تشهد الأحداثَ الرياضية إلى جانب الرجال. غير أن هذا المقترح أثار اعتراضاتِ عددٍ من علماء الدين، وعدد من النواب وأدّى في نهاية المطاف إلى معارضة المرشد له. لكنّ الرئيس استطاع أن يظهر، من خلال هذا الفصل، بمظهر المؤيّد نسبياً لقضية النساء.

مع ذلك مارست الحكومةُ الجديدةُ سياسةَ قمع شديد لكلِّ

حركة احتجاج سياسي أو اجتماعي. سنة 2005، جرى بعنفٍ قمعُ إضراب سائقي الحافلات في طهران. وفي سنة 2006، انتهت تظاهرةٌ نسائية، تطالب بإنهاء التمييزات تجاه النساء، بتدخل شديد للشرطة وباعتقالات. كما جرى اعتقالُ عدد من قادة نقابة الطلبة المستقلين عن النظام. وسُجِن فيلسوفٌ محترم، رامين جهان بگلو، ثم أُطلق سراحُه، بعدما اتهمته السلطاتُ بالعزم على تنظيم «ثورة مخملية» بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، وهذا اتهامٌ لا يمكنُ تصديقه. مع ذلك، حتى وإن كان لتاريخه ثمّة صحفٌ ممنوعةٌ أقلَّ مما كان الأمرُ عليه في عهد سيد محمد خاتمي، فقد لاحظنا تفاقماً للضغط على الصحافة، التي تمارس بذاتها الرقابة الذاتية. وطيلة صيف 2006، شنَّ البوليس حملة استقصاء وتحطيم للهوائيات الفضائية. والحال فإن الحكومة الجديدة مخلصة جداً لتوجّهها السياسي. بيد أن الاستراتيجية القمعية الراهنة التي تعتمدها الحكومة، خصوصاً قوى الأمن والعدل، ليست أمراً جديداً في إيران، ما دامت هذه المؤسساتُ تضمُّ تقليدياً قسماً من قوى النظام الأكثر تطرّفاً، تلك القوى ذاتها التي كانت قد شنَّت حرب استنزاف ضد حكومة سيد محمد خاتمي.

وصفوة القول، بعيداً من لحظة العودة إلى سياسة إسلامية راديكالية، تتميّز بدايةُ ولاية الرئيس الجديد بشعبويته خصوصاً. فمحمود أحمدي نجاد لا يمارسُ شعبويته ضد النظام، بل ضد «النُّخَبِ» التي حرفت مجرى الثورة

لصالحها. فهو، بهذا، يُلامس وتراً حساساً جداً، طالما أن قسماً كبيراً من الأهالي يعتبر أن الثورة أتاحت بنحوٍ خاص اغتناءَ «المقرّبين» وتجاهلت هدفها في العدالة الاجتماعية. وتالياً اختار الرئيسُ الجديد، كما أعلن ذلك في حملته الانتخابية، العملَ لأجل «إيرانيّ الشارع»، الفقير والمؤمن، وضد «الكادر الفاسد». رمزياً كان الشيخ هاشمي رفسنجاني قد لعب دور القائد البراغماتي و«الداهية»، الذي سيعمّر إيران، وكان سيد محمد خاتمي قد لعب دور المثقف الديني (روشنفكر) والحديث، وأما محمود أحمدي نجاد فهو يريد أن يكون «خادمَ الشعب».

استمرارُ سجالٍ داخلي

إلى ذلك وخلافاً للصورة المُتَداولة غالباً عن إيران منذ الانتخاب الرئاسي الأخير، لم ينقطع السِّجال الداخلي ولم ينجُ الرئيس من الانتقادات. فهذه الأخيرة كانت شديدة تجاه سياسة الحكومة الاقتصادية. للمرّة الأولى منذ الثورة، رفض البرلمان في ثلاث مناسبات المرشّح الذي اقترحه الرئيسُ لوزارة النفط. ومن المحتمل أن يكون الشيخ هاشمي رفسنجاني قد دفع البرلمان في هذا الاتجاه (إذ إن نواباً كثيرين موالون له). فالرئيسُ السابق الذي كان «يراقب» تقليدياً هذه الوزارة، يتمسك بكل تأكيد بمنع محمود أحمدي نجاد من فرض أحد المقرّبين منه، وهو الذي كان يعلن

تصميمه على التخلص من «المافيا النفطية». في نهاية المطاف تمّ التوصل إلى تسوية، إذ جرى تعيينُ موظفٍ كبير سابق من القطاع النفطي في هذا المنصب. كما انتقد الشيخ هاشمي رفسنجاني بحدّةٍ وضع يد الحكومة على عدّة مراكز تأطيرية واستبعاد «تكنوقراطيين كفوئين». نشر خمسون اقتصادياً رسالةً ينتقدون فيها بشدّةٍ الاستهلاكَ الآنيَّ للمداخيل النفطية والتخلّي عن استراتيجية إعادة ضخّ الفوائض النفطية في صندوق نفطي[6]، وفَرْضَ معدلات التسليفات المصرفية التي قرّرتها الحكومة وفرضتها على البنك المركزي، وزبائنية الحكومة، وحذّروا من خطورة تصاعد التضخّم، نظراً لضخّ مداخيل نفطية بكمية كبيرة في الاقتصاد. تشكّل زبائنية الحكومة أو استزلاميتها، نقداً كاسحاً، خصوصاً لمحمود أحمدي نجاد الذي كان قد جعل من مكافحة الفساد أحد مواضيع حملته الانتخابية الرئيسية. والحال، لاحظ هؤلاء الخبراءُ الخمسون خصوصاً، وكذلك بعضُ النواب، أن السياسة الحكومية الميزانية قد تأذّت كثيراً من جراء ذلك. فقد مُنحت موازناتٌ كبيرة جداً لعدّة مؤسسات قريبة جداً من عائلة الرئيس السياسية، وللأسواق العامة، بقيمة عدّة مليارات من

---

(6) من المفترض أن 50% من هذا المال يُستخدم لتوقّي عجزٍ في الموازنة إذا انخفض سعرُ النفط بقوة؛ ويمكن استعمال النصف الآخر لمساعدة القطاع الخاص الإيراني.

الدولارات، صُرفت في قطاعات البناء والطاقة ومُنحت للفرع الصناعي لدى حراس الثورة.

إن الصورة المرسومة عادةً عن إيران راديكالية جديدة في ظل هيمنة محمود أحمدي نجاد بلا منازع، تبدو إذاً كاريكاتورية. فسياسةُ القمع لا تعني استئصالَ كلِّ معارضة في إيران. إذ لا يزال قسمٌ من الصحافة ناقداً للحكومة. ولا تزال، أخيراً، التوتراتُ السياسية قويةً لا سيما داخل المعسكر المحافظ. واليمين التحديثي، لا سيما القوى المؤتلفة حول الشيخ هاشمي رفسنجاني، انتقادي جداً تجاه الحكومة الجديدة، وفي بعض المناسبات معارضٌ لها علناً. حتى إن هناك خلافات داخل التيارات السياسية المؤيّدة لمحمود أحمدي نجاد. مثال ذلك أن كيهان، إحدى الجرائد اليومية الأكثر راديكالية في إيران، احتجّت عندما رفضت الحكومةُ تقديمَ جردةٍ ناقدةٍ عن عملها بعد عام من الحكم. هناك نكتة كشافة حول هذا الموضوع. إن إحدى الكوميديات الأكثر شعبية للتلفزة الإيرانية في غضون السنوات الأخيرة، عنوانها «اليالي برره» (شبها برره) وموضوعها وصفُ حياة قرية صغيرة في عهد رضا شاه. ما من رجل دين واحد يظهر في عداد الشخوص وتتحدّث هذه الكوميديا عن إيران اليوم مداورةً لكن بوضوح: فساد ومظالم اجتماعية، إلخ. والحال، سنة 2005، طلب المجلسُ الأعلى للتلفزة والإذاعة، الذي يرئسه محمود أحمدي نجاد، عدم بثّ موسيقات غربية أو «منحطّة»

وجعل كل البرامج متوافقة مع رؤية إسلامية. بعد ذلك بقليل، أثنى مديرُ التلفزيون الإيراني، عزّةُ اللّه ضرغامي، القريب من المحافظين التقليديين، على الممثلين ومنتج هذه الكوميديا، مما أثار غضبَ أنصار الرئيس. كما ظلَّ الإصلاحيون، أخيراً، نقّادين جداً تجاه السلطة الجديدة. وحصلت تقريباتٌ بين اليمين التحديثي والإصلاحيين، تحضيراً لانتخابات مجلس الخبراء (مؤسسة مُولجة بتعيين المرشد) في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2006.

هناك أيضاً منافسة، هي أيضاً كلاسيكية، بين مختلف المؤسسات وربما هناك أيضاً صراع على النفوذ أكبر مما يمكنُ الظنّ، بين المرشد والرئيس. عملياً، سجّل الرئيسُ في البداية نقاطاً، نظراً لنشاطيته وإراديته. إلّا أن علي خامنئي أعاد الرئيسَ مراراً إلى موضعه: في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2005، عندما طلب من مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام أن يراقب عملَ الحكومة، أو في تموز/يوليو سنة 2006، عندما حدّد هدفَ الخوصصة عند مستوى 80% من القطاع العام، فيما كان الرئيسُ معارضاً لذلك بكل وضوح. على الحكومة أيضاً أن تتعاون مع البرلمان، الذي يملكُ سلطة فعل حقيقية في النظام. إن العلاقات متوترة نسبياً بين الرئيس والمجلس، مع أن هذا الأخير تحت هيمنة المحافظين. أخيراً، على الرغم من محيط صعب، يواصل

المجتمع المدني وجودَه ويستطيع، عند الاقتضاء، نقدَ الرئيس الجديد، وتواصل شخصياتٌ مثل: شيرين عبادي الاحتجاجَ على انتهاك حقوق الإنسان.

في سياق كهذا، تُعتبر حاسمةً مسألةُ الدعم الشعبي لمحمود أحمدي نجاد. فلا ريب إطلاقاً في أن موقف إيران من الملف النووي قد دغدغ القومية الإيرانية وجمع قسماً كبيراً من الأهالي خلف رئيسهم. المفارقةُ هي أن النووي هو إحدى الموضوعات النادرة التي ينعقد حولها إجماع واسع بين الشعب ملّت) والحكومة (دولت). إن كثيرين من الإيرانيين المعارضين لمحمود أحمدي نجاد، يدعمونه في هذه المسألة. وإن الشعور المشترك عموماً هو أن البلدان الغربية لا يحقُّ لها حرمان إيران من تكنولوجيا متقدّمة. هنا نستكشف قوة الشعور القومي الإيراني، التي انبنت في مجابهة محاولات الكولونيالية الجديدة للسلطات الروسية والبريطانية في أواخر القرن التاسع عشر. فالتوترات حول النووي إذ تعزِّز شعبيةَ الرئيس وتسمح بتناسي النتائج الاقتصادية الأكثر تخييباً للآمال، إنما تجعلنا من جهة أخرى نرى أن محمود أحمدي نجاد يرغب في الإبقاء على أقصى حدّ من التوتر في العلاقاتِ مع العالم الغربي.

إلى ذلك، استطاعت شعبويةُ الرئيس الاقتصادية وممارسته الدينية وراديكاليته في معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل أن

تجرّ الكثيرين من أفراد الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً، إلى البقاء خلفَه، فيما كان اعتداله النسبي أمام قضية اللباس الإسلامي النسائي، واعتدالُه المفاجئ بالنسبة إلى حضور النساء الممكن في الملاعب الرياضية يدغدغان الجمهور النسائي. صفوة القول إننا نرى إلى أيّ حدّ خدمت الأزمةُ النووية والعدائيةُ المعلنة تجاه البلدان الغربية، مصالح محمود أحمدي نجاد. إن أكثرية المجتمع الإيراني تدعم موقفه من النووي، وإن التيارات المحافظة تدعم سياسةً خارجيةً رفعت مجدداً، بلا ريب، نفوذ إيران في العالم الإسلامي. وتالياً فإن هذا الممثل لحزب اللّه يوطّد حكمَه باللعب على القومية وليس على الإسلاموية، وإن الانتقادات الداخلية تأتي في المرتبة الثانية. وعليه، فإن محمود أحمدي نجاد هو أولاً ممثّل التركيبة القومية المتطرفة للنظام الإيراني، حيث نستكشف القادةَ الرئيسيين لحراس الثورة. ناهيك عن أن من المحتمل جداً أن تسعى العناصرُ المساندة لمحمود أحمدي نجاد إلى التخفيف من وزن فئة علماء الدين الشيعة في النظام. عموماً، نستكشف إذاً نزعة النظام، الظاهرة منذ الحرب ضد العراق، إلى الاستعانة بالقومية لتعزيز شرعيتها.

لكن، ليس مؤكداً أن استراتيجية التوتر هذه تكفي على المدى المتوسط. لقد شهدت انتخاباتُ مجلس الخبراء والبلديات في كانون الأول/ديسمبر سنة 2006، الموسومة

بمعدّل مشاركة مرتفع (60%)، الانتصار الواضح للمحافظين المعتدلين[7] والإصلاحيين (وهزيمة كلّ المرشحين المقربين من الرئيس). من المبكّر جداً الكلامُ عما إذا كان تحالفُ المحافظين المعتدلين ـ الإصلاحيين، الذي قامَ في خلال هذه الانتخابات، سيدومُ وسيتمكّنُ من تقديم بديل سياسي موثوق. على كل حال، تدلُّ كلُّ العناصر هذه على وجود دائم لتنوّع التيارات السياسية في إيران، وعلى أن مسألة الشرعية الديمقراطية للرئيس هي، منذ مرحلة خاتمي، رهانٌ حقيقي. بناء عليه، تُعتبر المرحلةُ الراهنة حاسمةً، لا لأنها قد تتّسم بالعودة إلى إيران ثورية، بل بالأحرى لأنها ستسمح لنا بأن نعرف كيف سيُديرُ اليمينُ المتطرّف اللعبة الديمقراطية.

(7) هاشمي رفسنجاني، الذي كان الخاسر الأكبر في الانتخاب الرئاسي الأخير، حصل، ومن بعيد، على أكبر عدد من الأصوات أثناء انتخابات مجلس الخبراء، مما عزّز سلطته ووضعه في وضع قوي لخلافةٍ محتملة على منصب المرشد.

خاتمة

تشاء المصادفةُ أن تُكتب هذه الخاتمة فيما إيران تحتفل اليوم، 22 بهمن سنة 1385 (11 شباط/فبراير سنة 2007) بذكرى الثورة الإسلامية. لقد مضى ثمانية وعشرون عاماً، يوماً يوماً، على عودة الخميني إلى إيران. لقد أثبتَ النظامُ الإيراني أنه أصلبُ مما كان يتوقَّع عددٌ من معارضيه. فقد اجتاز الاضطرابات الثورية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولاياتُ المتحدة والحرب ضد العراق وأزماتٍ شتّى مع المجتمع الدولي. إن هذه الصلابة، هذه الممانعة، تُفسران بقدرةٍ على استعمال حوافزَ أخرى غير الشرعية الدينية: القومية، خصوصاً. لكنّ هذه المقاومة للاضطرابات الداخلية والخارجية تُفَسَّر أيضاً بعواملَ أخرى.

أولُها الأمرُ الذي لا يمكنُ إنكارُه، ألا وهو وجودُ عدّة تيارات داخلَ النظام، سمح له بالتكيّف مع مختلف متطلبات المجتمع. فهناك تباينٌ حقيقي في حساسية هذه التيارات الفكرية، جرت ترجمتُه بمجابهاتٍ كانت كلُّ الضربات

مسموحةً فيها. حالياً، وخلافاً لما كان الخميني يتوجّس منه، لم يكُ لهذا الصراع مفعول تدميري على النظام. لقد تواصل ودام تماسكٌ إجمالي في السَّراء والضراء. هنا يتدخّل، بلا ريب، بُعْدٌ ثقافي هام، نعني الاختلافَ بين الخودي (أولئك الذين هم في النظام) والـ غير خودي (أولئك الذين يقعون خارجه)[1]. فإذا كان المرء منتمياً إلى النظام، يمكنه أن يقولَ ويفعلَ الكثيرَ من الأمور، من دون أن يتعرَّض لمشاكل، طالما أنه لا يتجاوز بعض الخطوط «الحُمر» الخفية ولكنها معلومة من الجميع (حظر انتقاد الخميني، مثلاً). في المقابل، تقريباً لن يكون لـ غير خودي حقٌّ في الكلام، وكل ما يمكنه قوله لن يؤخذ على محمل الجدّ، أو أسوأ من ذلك، سيُعتبر كأنه يعرّضُ النظامَ للخطر. وعلى كل حال، جرى إبعادُ الإصلاحيين من الحكم لأنهم كانوا يُعتَبرون مُريدينَ لإدخال غير خودي في النظام. بموازاة هذه القدرة على تدبير تنوّع التيارات السياسية وائتلافها، استفاد النظامُ أيضاً من قدرته على إقامة نظامٍ مؤسسي، يعملُ تقريباً بشكل سوي، على الرغم من عدّة انغلاقات (ناجمة من الصراع بين هذه التيارات بالذات). أخيراً، وفّر إنشاءُ المؤسساتِ الدينية،

---

(1) يمكن من جهة أخرى أن ننصح الدبلوماسيين المهتمين بإيران، بالعمل على أن يصبحوا خودي قليلاً، الأمر الذي من شأنه السماح لهم بتمرير انتقاداتهم على وجهٍ أفضل. . .

إبَّانَ الثورة، للنظام قاعدةً اقتصادية، اجتماعية وسياسية، صارت ضروريةً له الآن.

مع ذلك، لئن ناور النظامُ حالياً على أفضل وجه لضمانِ بقائه، فلا مناص له من أن يحسب أيضاً حسابَ تحدّياتٍ ضخمة. يتعلّق أولُها بالتحوُّل العميق للمجتمع منذ الثورة. فهذه التغيّراتُ، كما رأينا، بالغةُ الأهمية لدرجةٍ جعلت السلطةَ مضطرّةً للتعامل معها. إن السؤال الكبير هو: على أي إيقاع ستتعاملُ معها؟ فإذا استجابت لها ببطءٍ شديد، يكونُ واضحاً أن الهوّةَ القائمة بين ملّت (الشعب) ودولت (الحكومة)، قد تغدو عمّا قريب غير قابلة للتجاوز... يبدو من الواقعية التفكير بأن ضخامةَ التطورات الاجتماعية ستُفضي إلى جملة متغيّرات (ملموسة حالياً) في حياة كلّ الأيام وفي المسالك الفردية، وهي متغيّرات ستقود، عاجلاً أو آجلاً، إلى تطور سياسي قد لا يراهُ أحدٌ قادماً. لكنّ كلَّ تشخيص يظلُّ مجازفة، لأن المجتمع الإيراني، في ذروة تحوّله، هو مسرح مجابهات أساسية (شرعية دينية مقابل شرعية ديمقراطية ونظام أبوي (بطريركي) مقابل نظام أكثر فردية ومتسامح، إلخ). وفوق ذلك، نلحظ تصميماً على مواصلة الوفاء للتاريخ السياسي الحديث. لقد قام الإيرانيون بالثورة، وخابَ فأل بعضهم من الحصيلة، ولكن قليلون جداً هم الذين يتمنون الرجوع إلى الوراء.

في المقابل، ثمّة تحدٍّ لن يتمكّن النظامُ، بلا ريب، من

استبعاده مطوّلاً، هو تحدّي مكافحة الأزمة الاقتصادية. إن هذه الأزمة تعطبُ الطبقة الوسطى وتقود خصوصاً إلى «تعقيم» الطاقة المذهلة التي يشكّلها الشبانُ الإيرانيون الذين لا يزالون محبوسينَ في أعمال صغيرة، حتى وإن كانوا من حملة الشهادات العليا. وعليه، فإن هذا الوضع يعطبُ التحوّل الاجتماعي الجاري. وفوق ذلك، يمكنُ لعجز إيران عن الاستعمال التام لطاقتها البشرية أن يمنع هذا البلد من أن يصير القوة الإقليمية التي يصبو إليها.

Bibliographie

ABRAHAMIAN, Ervand, *Iran Between Two Révolutions*, Princeton University Press, 1982.

ABRAHAMIAN, Ervand, *Khomeinism. Essays on the islamic republic*, Tauris, Londres, 1993.

ADELKHAH, Fariba, *Être moderne en Iran*, Karthala, Paris, 1998.

ADELKHAH, Fariba, *La Révolution sous le voile. Femmes islamiques d'Iran*, Karthala, Paris, 1991.

ADELKHAH, Fariba, *Quand les impôts fleurissent à Téhéran. Taxes municipales et formation de l'espace public*, CERI, "Les cahiers du CERI", n° 12, Paris, 1995.

ADELKHAH, Fariba, "Sexe, amour, république", *in Jeunesse d'Iran. Les voix du changement*, Autrement, Paris, 2001.

ADELKHAH, Fariba et BAYART, Jean-François, "Un vrai-faux ultra à la tête de l'Iran?", *Alternatives internationales*, hors-série n° 3, Paris, déc. 2005.

ADELKHAH, Fariba, BAYART, Jean-François et ROY, Olivier, *Thermidor en Iran*, Complexe, Bruxelles, 1993.

ADELKHAH, Fariba et OLSZEWSKA, Zuzanna, *Les Afghans iraniens*, CERI, "Les Études du CERI", n° 125, Paris, avril 2006.

AFRASIABI, K. et MALEKI, A., "Iran's foreign policy after 11 September", *The Brown Journal of World Affairs*, vol. IX, 2, hiv.-print. 2003.

AMIRSADEGHI, Hossein et FERRIER, Ronald, *Twentieth Century Iran*, Heinemann, Londres, 1977.

ARJOMAND, Saïd Amir, *The Turban for the Crown. The islamic révolution in Iran*, Oxford University Press, New York, 1988.

ASHRAF, Ahmad, *Conspiracy theories and the Persian Mind*, Encyclopedia Iranica (http://www.iranian.com/May96/Opi nion/Conspiracy.html).

AZIMI, Mïkel et MOTALEQ, Mohamad Esmail, *Sargozacht iek elm*, Kavir, Téhéran, 1382 (2003).

BEALS, Gregory, "A missed opportunity with Iran. Islamic country said to have notified U.S. in'03 of willingness to negotiate over WMDs, but ex-officials say Bush team didn't want to deal", *Newsday*, 19 févr. 2006.

BEAUDET, Pierre, "Une énigme nommée Hezbollah", *Alternatives internationales*, Paris, 15 mars 2005, http://alternatives-international.net/articlel9.html).

BEEMAN, W., O., "Neoconservative guru sets sight on Iran: Leeden leads the charge for attacking more Middle East nations", *National Catholic Reporter*, 23 mai 2003.

BEEMAN, W. O., Who is Michael Leeden", *Pacific News Service*, 8 mai 2003.

BEHDAD, Sohrab, "Winners and losers of the iranian révolution. A study in income distribution", *International Journal of Middle East Studies*, 21, 1989.

DE BELLAIGUE, Christopher, *In the Rose Garden of the Martyrs. A memoir of Iran*, HarperCollins, 2004.

CALMARD, Jean, "Les réformes militaires sous les Qâjar", *in* RI-, Y. (sous la dir. de), *Entre l'Iran et l'Occident. Adaptation et assimilation des idées et techniques occidentales en Iran*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 1989.

CHUBIN, Sharam, *Whither Iran? Reform, domestic politics and national security*, The International Institute for Stratégic Studies, Adelphi Paper 342, 2002.

COVILLE, Thierry (sous la dir. de), *L'Économie de l'Iran islamique, entre l'État et le marché*, Peeters, Louvain, 1994.

COVILLE, Thierry, *L'Économie de l'Iran islamique, entre ordre et désordres*, L'Harmattan, Paris, 2002.

COVILLE, Thierry, "Le système financier islamique en Iran: de la rhétorique à la pratique", *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), 17, 1994.

DAGUZAN, Jean-François, "Le nucléaire iranien jusqu'au bout?", *Géoéconomie*, n°36, Paris, hiv. 2005-2006.

DELPECH, Thérèse, *L'Iran, la bombe et la démission des nations*, CERI/Autrement, Paris, 2006.

DIGARD, Jean-Pierre, HOURCADE, Bernard et RICHARD, Yann, *L'Iran au XX^e^ siècle*, Fayard, Paris, 1996.

DINMORE, Glenn, "US rejects Iran's offer for talks on nuclear programme", *Financial Times*, 15 juil. 2003.

DJALILI, Mohamed-Reza, *Iran: l'illusion réformiste*, Presses de Sciences Po, Paris, 2001.

EISENSTADT, Michael, "The challenges of US preventive military action", in SOKOLSKI, H. et CLAWSON, P. (sous la dir. de), *Checking Iran's Nuclear Ambitions*, US Army War Collège, Carlisle, (PA), 2004.

FARMER, Amir B., "Comment devient-on Hezbollah quand on est une jeune fille de bonne famille?", in HOURCADE, B. et RI-, Y. (sous la dir. de), *Téhéran, au-dessous du volcan*, Autrement, Paris, 1987.

FARZIN, Mohammad-Reza, "Taamali dar djaigah vanakhsh boniad mostazafan", *Goftegou*, 39, Téhéran, 2003.

FOUCAULT, Michel, "inutile de se soulever", *Le Monde*, 11-12 mai 1979.

GARDET, Louis, *Les Hommes de l'islam*, Hachette, Paris, 1979.

GHAFFARI-FARHANGI, Sétoreh, "La radiotélévision de la République islamique face à la révolution des communications", *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (CEMOTI)*, n° 20, 1995.

HACHEMI, Seyed Mohammad, "La République au regard de sa Constitution", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 49,1^er^ trim. 1998.

HAENNI, Patrick, "Au-delà du repli identitaire... les nouveaux precheurs égyptiens et la modernisation paradoxale de l'islam", *Religioscope*, nov. 2002

HAENNI, Patrick et TAMMAM Husam, "Au diable les *losers!* Le succès et *Yachieve-ment*, nouvelles valeurs islamiques", Le Caire, août 2004

(http://www. manifeste.org/article.php3? id_article = 229).

HERSH, Seymour M., "The coming wars", *The New Yorker*, 24 janv. 2005.
(http:// www.newyorker.com/fact/content/? 050124fa_fact).

HOURCADE, Bernard, *Iran. Nouvelles identités d'une république*, Belin, Paris, 2002.

HOURCADE, Bernard, "Les nouveaux Rastignac", *in Téhéran, au-dessous du volcan*, Autrement, Paris, 1987.

HOURCADE, Bernard, "*Vaqf* et modernité en Iran. Les agro-business de l'Astan-e qods de Mashad", in RICHARD, Y. (sous la dir. de), *Entre l'Iran et l'Occident. Adaptation et assimilation des idées et techniques occidentales en Iran*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 1989.

HOURCADE, B. et KHOSROKHAVAR, F., "La bourgeoisie iranienne ou le contrôle de l'appareil de spéculation", *Revue Tiers Monde*, XXXI, 124, Paris, 1990.

D'IRIBARNE, Philippe, "Management et cultures politiques", *Revue française de gestion*, 128, mars-avril-mai 2000.

KATOUZIAN, Homa, *The Political Economy of Modern Iran. Despotism and pseudo-modernism*, McMillan, 1981.

KHALATBARI, Firouzeh, "Iran : a unique underground economy", in COVILLE, T. (sous la dir. de), *L'Économie de l'Iran islamique, entre l'État et le marché*, Peeters, 1994.

KHOSROKHAVAR, Farhad, *Anthropologie de la Révolution iranienne. Le rêve impossible*, L'Harmattan, Paris, 1997.

KHOSROKHAVAR, Farhad, "Le nouvel individu en Iran", *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien (CEMOTI)*, n° 26,1998.

KHOSROKHAVAR, Farhad, *Les Nouveaux Martyrs d'Allah*, Flammarion, Paris, 2002.

KHOSROKHAVAR, Farhad, *L'Utopie sacrifiée. Sociologie de la Révolution iranienne*, Presses de la FNSP, Paris, 1993.

KHOSROKHAVAR, Farhad, "The islamic révolution in Iran: retrospect

after a quarter of a century", *Thesis Eleven*, 76, févr. 2004.

KHOSROKHAVAR, Farhad et ROY, *Olivier*, *Comment sortir d'une revolution religieuse?*, Seuil, Paris, 1999.

KIAN-THIÉBAUT, Azadeh, *La République islamique d'Iran, De la maison du guide à la raison d'État*, Michalon, Paris, 2005.

KIAN-THIÉBAUT, Azadeh "Les entrepreneurs industriels privés: entre développement stato-centré et démocratisation politique", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 60, 4e trim. 2000.

KIAN-THIÉBAUT, Azadeh, *Les Femmes iraniennes entre islam, État et famille*, Maisonneuve & Larose, Paris, 2002.

KIAN-THIÉBAUT, Azadeh, "L'individu dans le monde: paradoxe de l'Iran islamique", *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), 26, juil.-déc. 1998.

KIAN-THIÉBAUT, Azadeh, "Les mouvements d'émancipation des femmes en Iran", in GUBIN, E., JACQUES, C., ROCHEFORT, F., THE-BAUD, F. et ZANCARINI-FOURNEL, M. (sous la dir. de), *Le Siècle des féminismes*, L'Atelier, Paris, 2004.

KIAN-THIÉBAUT, Azadeh, *Secularization of Iran, a Doomed Failure?, The new middle class and the making of modern Iran*, Institut d'études iraniennes, 1998.

LADIER-FOULADI, Marie, *Population et politique en Iran, de la monarchie à la République islamique*, INED, Paris, 2003.

LEWIS, Bernard, *Les Arabes dans l'histoire*, Flammarion, Paris, 1993.

MAKINSKY, Michel, "La République islamique après les présidentielles de juin 2005: un Iran sûr de lui et dominateur?" *Géoéconomie*, n° 36, Paris, hiv. 2005-2006.

MAKINSKY, Michel, "L'Iran sous les chocs: la République islamique entre crises internes et menaces extérieures", in DAGU-, J.-F. et LOROT, P. (sous la dir. de), *L'Asie centrale après la "guerre contre la terreur"*, L'Harmattan, Paris, 2004.

MAKINSKI, Michel, "Téhéran-Bakou-Washington-Jérusalem-Moscou", *Revue Outre-Terre*, 16, 2006.

MALONEY, Suzanne, "Agents or obstacles? Parastatal foundations and

challenges for iranian development", in ALI-ZADEH, P., *The Economy of Iran. The dilemas of an islamic state*, 2000.

MANAGEMENT AND PLANNING ORGANISATION en coop. avec les NATIONS UNIES en Iran, *The First Millenium Development Goals. Report 2004: achievements and challenges*, Téhéran, 2004.

MEHRAN, Golnar, *Gender and Education in Iran* (étude de cas pour l'Unesco), Téhéran (non daté).

MILANI, Abbas, "US foreign policy and the future of democracy in Iran", *The Washington Quarterly*, 28/3.

MOEZZI, Mohammad-Ali et JAMBET, Christian, *Qu'est-ce que le shi'isme?*, Fayard, Paris, 2004.

NAGHIBZADEH, Ahmad, "La politique étrangère iranienne: ambitions et enjeux" (entretien réalisé par Yacine Hichem Tifka), *Géostratégiques*, Paris, n° 13.

NIKNAM, Azadeh, "Les revers de l'islamisation du droit", *Les Cahiers de l'Orient*, n°49, 1er trim. 1998.

NOMANI, Farhad et BEHDAD, Sohrab, *Class and labor in Iran. Did the révolution matter?*, Syracuse university Press, 2006.

PAIVANDI, Saed, "L'évolution du système éducatif iranien: le conflit ouvert entre famille et école", in COSIO, M., MARCOUX, R., PI- , M. et QUESNEL, A. (sous la dir. de), *Éducation, famille et dynamiques démographiques*, CICRED, Paris, 2003.

PESARAN, Hashem M., "The System of dépendent capitalism in pre- and post-revolutionary Iran", *International Journal of Middle East Studies*, 14, 1982.

RAHNEMA, A. et NOMANI, F., *The Secular Miracle. Religion, politics and économic policy in Iran*, Zed Books, Londres, 1990.

RAÏS DANA, Fariborz, "Boniadha az zavaieh vazaief emayati va refai", *Goftegou*, 39, Téhéran, 2003.

RASHIDI, Ali, "The process of de-privatisation in Iran after the révolution of 1979", in COVILLE, T. (sous la dir. de), *The Economy of Islamic Iran: Between State and Market*, 1994.

REZA FARZIN, M. "Taamâti dar djâigâh nakhsh boniâd mostazafan", *Goftegou*, 39, Téhéran, 2003.

RICHARD, Yann, "La fondation d'une armée nationale en Iran", in RICHARD,Y. (sous la dir. de), *Entre l'Iran et l'Occident*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 1989.

RICHARD, Yann, *L'Islam chiite, croyances et idéologies*, Fayard, Paris, 1991.

RODINSON, Maxime, *Islam et Capitalisme*, Seuil, Paris, 1966.

ROUDI-FAHIMI, Farzaneh, *L'Islam et la planification familiale*, Population Référence Bureau, Washington, déc. 2005.

ROY, Olivier, *L'Échec de l'islam politique*, Seuil, Paris, 1992.

ROY, Olivier, "Sous le turban, la couronne", *in* ADELKHAH, F., BAYART, J.-F. et ROY, O., *Thermidor en Iran*, Complexe, Paris, 1993.

SAHIMI, Muhammad, Iran's Nuclear Energy Program. Economic analysis of the program, 7 déc. 2004 (http://www. payvand.com/news/04/dec/1056.html).

SAMII, A. William, "Drug abuse: Iran's "Thorniest Problem"", *The Brown Journal of World Affairs*, vol. IX, 2, hiv.-print. 2003.

SKOCPOL, Theda, "Rentier state and shi'a Islam in the iranian revolution", *Theory and Society*, n°3, 11, mai 1982.

TAHÉRI, Amir, *Khomeiny*, Balland, Paris, 1985.

YARSHATER, E. (sous la dir. de), *The Cambridge History of Iran*, vol. 3: *The Seleucid, Parthian, and Sasanian Periods*, Cambridge University Press, 1983.

YAVARI-D'HELLENCOURT, Nouchine, "Ethnies et ethnicité dans les manuels scolaires iraniens", in J.-P. DIGARD, (sous la dir. de), *Le Fait ethnique en Iran et en Afghanistan*, CNRS-Éditions, Paris, 1988.

YAVARI-D'HEILENCOURT, Nouchine, "La difficile réémergence d'une presse indépendante en Iran: Kyan, une revue en quête de modernité islamique", *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien* (CEMOTI), n° 20, 1995.


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

أثار قيام جمهورية إيران الإسلامية سنة 1979 قلقاً كبيراً في العالم الغربي الذي تساءل: ألن تؤدي الارادة التي أعلنها النظام الجديد عن تصديره الثورة إلى المنطقة، إلى اضطراب منطقة أساسية بالنسبة إلى حاجات الاقتصاد العالمية النفطية؟ وبعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 زاد المنعطف الذي اتخذته السياسة الاميركية أيضاً من أهمية إيران الاستراتيجية، التي وصفها جورج و. بوش بأنها تنتمي إلى «محور الشر»، خصوصاً منذ استئناف طهران برنامجها للتطور النووي.

غير أنّ أهمية ايران الاستراتيجية لا يعادلها سوى جهل هذا البلد. ماذا كانت تداعيات الثورة الحقيقية سياسياً ودينياً واجتماعياً؟ كيف تحوّل المجتمع؟ إلى أي حد يمكن وصف النظام بأنه إسلامي؟ ما هي سُبل التطور السياسي المتاحة؟

إنّ هذا الكتاب الموثق جداً، إذ يجيب عن هذه التساؤلات، إنما يقدم فهماً دقيقاً لايران اليوم. يبيّن تييري كوفيل بنحو خاص أنّ هذا البلد تتخلله تناقضات شديدة: فالمجتمع الخاضع لضغط قوي من النظام، سار في طريق التحديث المحتوم بلا شك؛ وتعاظمُ المطالب الديمقراطية تناغم مع التوطد المتصاعد لقضايا النساء والشباب. هكذا، شهدت ايران شكلاً من «ثورة خفية» من الصعب استشراف مآلها.

تييري كوفيل، المساهم السابق في المعهد الفرنسي للأبحاث في ايران، يدرّس الاقتصاد في مدرسة نغوسيا.

له: - اقتصاد ايران الاسلامية، بين الدولة والسوق، 1994.
- اقتصاد ايران الاسلامية، بين النظام والفوضى، 2002.

